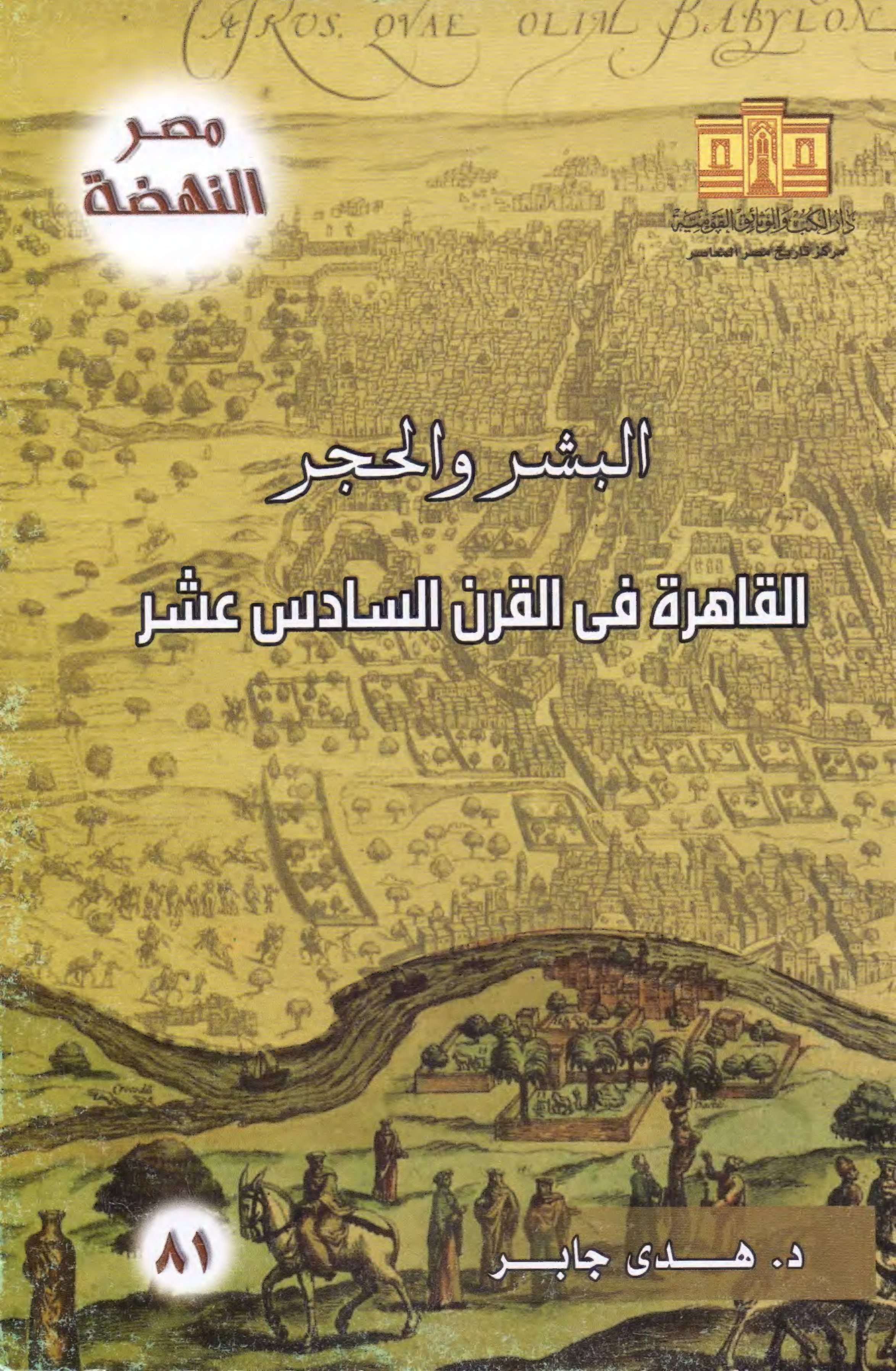

CAIRUS. QVAE OLIM BABYLON
دار الكتب والوثائق القومية
مركز تاريخ مصر المعاصر
مصر النهضة
البشر والحجر
القاهرة فى القرن السادس عشر
٨١
د. هـــدى جابـــر


MAXIMA VRBS
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

البشر والحجر

القاهرة فى القرن السادس عشر



البشر والحجر

القاهرة فى القرن السادس عشر

تأليف

د. هدى جابر

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

جابر، هدى.
البشر والحجر: القاهرة فى القرن السادس عشر/
تأليف هدى جابر .. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية،
الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر
المعاصر، ٢٠١٠.
266 ص ؛ ٢٤ سم.
تدمك 4 - 0768 - 18 - 977
١ – مصر. تاريخ. العصر العثمانى (١٥١٧–١٩١٤م).
٢ – القاهرة. تاريخ.
أ – العنوان.

٩٥٣,٠٩٦٢

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٠/١٧٣٤٤
I.S.B.N. 977 - 18 - 0768- 4





العدد (٨١)

سلسلة دراسات علمية فى تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

الأراء الواردة بالنص لا تعبر عن رأى هيئة التحرير ولكن تعبر عن رأى المؤلف

أسس هذه السلسلة
أ.د. يونان لبيب رزق
عام/ ١٩٨٣

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر/ دار الكتب والوثائق القومية/ كورنيش النيل . رملة بولاق .

تقديـــم

لايزال تاريخ مصـر تحت الحكم العثمانى يحتاج إلى دراسات جديدة تعتمد بشكل أساسى على الوثائق الأرشيفية وخاصة وثائق المحكمة الشرعية والشهر العقارى وغيرها لإماطة اللثام عما غمض من موضوعته ولإعادة النظر فى الاحكام العامة التى صدرت عنه عبر فترة طويلة من تدوين التاريخ الحديث. كما أن القاهرة، بشرا وعمرانا مجتمعا وحضارة، خاصة خلال الفترة الأولى من الحكم العثمانى تحتاج إلى أن نعيد رسم صورتها على ضوء المصادر الجديدة، تضاف إلى الجهود الرائدة والمقدرة لكل من أندريه ريمون ونيلى حنا وغيرهما.

ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب الجديد الذى وضعته الدكتورة/ هدى جابر عن القاهرة خلال القرن السادس عشر، وهو القرن الذى لم يلقى اهتماما كالذى لقيه بقية العصر العثمانى.. لذلك راحت المؤلفة ترصد لنا حدودا إدارية للعاصمة عند مجئ العثمانيين إليها فى أوائل القرن السادس عشر ثم جعلت ترصد كيف نمت واتسعت وتطورت تطورا عمرانيا، شبت به عن الطوق وخرجت عن أسوارها المعروفة، ولعل هذا ماحدثنا باستاذنا المرحوم الدكتور/ يونان لبيب رزق إلى أن يقترح فى البداية أن يسمى عنوان هذا الكتاب « القاهرة والخروج من الاسوار» ثم راحت المؤلفة تتساءل هل كان عمران القاهرة توسعا أم عمرانا، فألقت بنظرة بانورامية على ساحتها مستعينة بالخرائط والاحصائيات لتوضح شكل وحجم العمران وتفسر أسبابه ودواعيه، خاصة حركة التشييد سواء من جانب السكان أو من جانب إدارة الولاية. وفى أحد فصولها تناولت إدارة القاهرة على نحو خاص والتى هى جزء من نظام الدولة العثمانية الإدارى، كما درست شئون الصحة والنظافة وتجميل المدينة

والخدمات العامة، لتجيب على السؤال: إلى أى مدى تفاعلت إدارة القاهرة مع مشاكلها وإلى أى مدى استجاب القاهريون.

ومن الموضعات المهمة التى عالجها هذا الكتاب مسألة الأمن وتأمين القاهريين على ممتلكاتهم وأرواحهم، فتناولت الأمن العسكرى وكيفية مواجهة الفوضى والاضطرابات العسكرية، ثم الأمن الاقتصادى وتأمين المواد الغذائية بمراقبة الأسعار ومنع احتكار السلع، كما درست تأمين الأهالى ومكافحة الجريمة، وأساليب العقاب.. الخ. واستكمالاً لدراسة وضع المجتمع والأحوال الشخصية للقاهريين، أنشأت فصلاً مهما قدمت فيه اجتهادات تتعلق ببنية المجتمع وفئاته الاجتماعية وأصولها، وطبقاته مثل طبقة رجال الحكم والادارة، وطبقة المحكومين من الأهالى أو «الرعية» كالعلماء والتجار وشرائحهم المتفاوتة مادياً، وكذلك طوائف الحرف، فضلا عن الأقليات والجاليات الأجنبية، وأخيرا عامة الناس من فلاحين وبدو ورقيق.. الخ لتختتم هذا الفصل بالقاء الضوء على مشاكل الأحوال الشخصية

المهم أن المؤلفة قدمت معلومات جديدة وثرية وموثقة، وصححت كثيرا من الأحكام العامة المتعلقة بنمو المدينة عمرانيا وبشريًا،لتبدو لنا المدينة على حقيقتها فى اضطراد نموها، بناءً حيا من الحجر والبشر، وعرضت ذلك بشكل علمى طيب تستحق عليه الثناء والتقدير، باعتباره يجلو لنا ـ بشكل علمى ـ صفحة مهمة من تاريخ القاهرة وتاريخ الوطن ونهضته.

والله المستعان

أ.د أحمد زكريا الشلق

يوليو ٢٠١٠

مقدمـة

تناولت العديد من الدراسات تاريخ مصر العثمانية بصفة عامة والقاهرة بصفة خاصة ؛ وقد اتسمت الدراسات بالتنوع ما بين مصادر محققة وأبحاث حديثة ؛ والتي أسهمت بدور في إماطة اللثام عن جانب من جوانب تاريخ مصر في العصر العثماني ؛ ومع أن هذه الدراسات تكمل بعضها بعضاً ، إلا أن عدداً منها اتسم بنظرة عين الصقر التي ترى الأمور بصورة أفقية ، ومن ثم جعلت من التعميم منهجاً سواء كان ذلك في الإطار الزمني أم المكاني ، في حين أن البعض الآخر منها حصر اهتمامه لدراسة القرنين السابع عشر والثامن عشر ؛ وذلك لما لهما من أهمية في تاريخ مصر ، فالقرن السابع عشر قد مثل المرحلة الوسطى بين مرحلة دخول العثمانيين مصر في القرن السادس عشر ، ومرحلة ازدياد النفوذ المملوكي والصراع القائم بينهم في القرن الثامن عشر .

ومن ثم فإن القرن السادس عشر لم يحظ بمثل هذا الاهتمام الذي حظي به القرنان السابع عشر والثامن عشر ، حقيقة أن هناك بعض الدراسات التي أفردت لمصر في القرن السادس عشر ؛ غير أنها لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، هذا إلى جانب شموليتها لتاريخ النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية في مصر عامة ، وبالتالي فإن القاهرة عاصمة ولاية مصر العثمانية لم يخصص أحد دراسة مفردة عنها في القرن السادس عشر ، ولم تحدد الدارسات السابقة المتناولة لتاريخ مصر، مع ترديدها الدائم لاسم القاهرة ؛ والإشارة إلى الأوضاع الكائنة بها ؛ على ماذا أطلق اسم القاهرة ؟ وكيف كانت خريطتها العمرانية أنذاك ؟ وكيف واجهت الإدارة مشاكل المدينة ؟ وما هي صورة المجتمع في القرن السادس عشر ؟ كل ذلك دفعنا لدراسة القاهرة في تلك الفترة، وحاولنا الإجابة على بعض التساؤلات بينما ظل البعض الآخر منها محيراً، بل وقادنا إلى أسئلة أخرى أكثر حيرة .

على كل الأحوال فإن الدراسة سوف تتناول القاهرة بحدودها الإدارية ، وهي التي تمتد من مصر القديمة جنوباً وحتى الريدانية (العباسية) شمالاً ، ومن المقطم شرقاً وحتى بولاق غرباً ، وذلك لأن دراسة القاهرة بنطاقيها الأمني والقضائي فيه الكثير من المشقة والصعوبة ، نظراً لاتساع المساحة الجغرافية؛ حيث تضم ثلاث ولايات (القليوبية ، والجيزة ، والأطفيحية) مما يضطرنا إلى دراسة أوضاع تلك الولايات ، والتي قد تكثر المادة الوثائقية لبعضها وتقل للبعض الآخر ، مما يجعل الصورة غير مكتملة .

وفي الربع الأول من القرن ١٦ شهدت القاهرة تحولاً مهماً ؛ تحديداً عام ١٥١٧م حينما صارت مدينة عثمانية بعد أن كانت قاعدة لإحدى الإمبراطوريات، وليس معنى هذا أن القاهرة قد فقدت أهميتها ، بل عُدّت ثاني مدينة بعد عاصمة الدولة (استانبول) ، وظلت تحتفظ بأهميتها التجارية ، بالرغم من الأزمات التي مرت بها منذ أواخر عصر المماليك .

وحدث في الفترة الممتدة من ١٥١٧ - ١٦٠٠م أن شهدت القاهرة نمواً وتطوراً عمرانياً ، اقترن به وجود عدة مفاهيم مختلفة للقاهرة ، تعكس رؤية الناس وتخيلهم لتلك المدينة ، فالبعض يرى أنها المدينة الفاطمية وما يصحبها من امتداد خارج أسوارها حتى بولاق غرباً ومصر القديمة جنوباً ، والبعض الآخر يرى أنها القاهرة الكبرى التي تمتد للقليوبية شمالاً والجيزة غرباً وأطفيح جنوباً ، ومما لا شك فيه أن ذلك يعكس مدى الامتداد الذي وصلت إليه القاهرة آنذاك .

أما عمران القاهرة فقد عُدت الحركة العمرانية التي شهدتها المدينة في القرن السادس عشر أساساً لتطورها العمراني في القرن الثامن عشر ؛ حيث أخذت المدينة في التوسع من الداخل وذلك عن طريق إعادة استخدام المناطق غير المستغلة، وتحويلها إلى أحياء سكنية ، وقد نتج عن ذلك أن التحم البناء بأسوار المدينة، ثم تخطاها متقدماً إلى بولاق غرباً ومصر القديمة جنوباً، ومن

العوامل التي ساعدت على النمو العمراني صدور العديد من الأوامر بإعادة تعمير المناطق غير المستغلة ، وتحفيز الناس على ذلك بإعطائهم وعودًا بامتلاك تلك المناطق، ومن أهم صور النمو العمراني الذي شهدته القاهرة وجود محاولة لإعادة تعمير الأزبكية التي سبق وحاول المماليك تعميرها ، وقد تمخضت المحاولة العثمانية عن ظهور العديد من الأحياء السكنية الجديدة بمنطقة الأزبكية ، وهذا عكس الفكرة الخاطئة المتعلقة بانكماش واضمحلال المدينة في العصر العثماني.

كما حظيت الشئون الصحية والخدمات العامة بقدر من الاهتمام ، فقد تعاون كل من الإدارة وفئات المجتمع في الاهتمام بنظافة المدينة ، ومنع تلوثها ومحاربة المناظر والسلوكيات المنفرة والمخزية، وقد اتخذت العديد من الإجراءات الوقائية لمنع انتشار الأمراض، ويعد ذلك خطوة في طريق إنشاء المجالس التي ظهرت في القرن ١٩، والتي أشرفت على تجميل ونظافة القاهرة، ويشير ذلك إلى وعي القاهريين بالشئون الصحية ، وهو خلاف ما شاع عن جهلهم بمثل تلك الأمور.

ونظراً لأهمية الأمن ودوره في استقرار الأوضاع بالمدينة اهتمت الإدارة باستتبابه ، وذلك عن طريق القضاء على الاضطرابات العسكرية التي شهدتها المدينة ، واستصدار الفرمانات الخاصة بتغليظ العقوبات في الجرائم التي يرتكبها الجنود ، وحرصت في الوقت ذاته على وضع تشريعات خاصة بقضية حمل وحيازة السلاح ، وذلك للحد من القلاقل والجرائم المسلحة ، وفي هذا الإطار حاولت الإدارة توفير الأمن الأقتصادى عن طريق مراقبة الأسواق والحفاظ على ثبات الأسعار وتوافر السلع ومنع الاحتكار .

هذا وقد شهد مجتمع القاهرة في القرن ١٦ تطوراً عكسه عدة ظواهر تمثلت في ظهور طوائف اجتماعية لم تكن موجودة من قبل، وتطور الطوائف الحرفية في قوانينها وردود أفعالها إزار مستجدات العصر، وهو أمر ينافي

فكرة جمود تلك الطوائف ،كذلك تأثر الجاليات الأوربية بالكثير من الأفكار السائدة في مجتمع القاهرة آنذاك وهو عكس ما عرف عن عزلتها وانغلاقها ، وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية .

ومن الصعوبات التي صادفت الباحث كثرة المادة العلمية في بعض جوانب البحث ، وندرتها في البعض الآخر ، وصعوبة قراءة خطوط الوثائق؛ إلا أن هذه الصعوبات سرعان ما ذللت بمرور الوقت، ولكن الصعوبة الحقيقية التي لازمت الباحث طيلة فترة البحث تمثلت في عدم وجود سجلات خاصة بالجوانب الإدارية والمالية بالقاهرة في القرن السادس عشر ، ومن ثم اضطررنا إلى محاولة تقريب الصورة من خلال ما توافر لدينا من معلومات متناثرة في سجلات المحاكم الشرعية .

والتي اعتمدت عليها الدراسة في استيفاء مادتها الأولية منها ، وكان في طليعتها سجلات المحاكم الشرعية المحفوظة بدار الوثائق القومية ؛ حيث تم مسح سجلات محكمة الباب العالي والقسمتين (العربية العسكرية) ، وبولاق ، وجامع الحاكم ، وباب الشعرية ، والصالحية النجمية ، ومحافظ الدشت التي قمت بمحسها من محفظة رقم١ وحتى رقم٥٦ ، ثم أخذت عينة شملت سنة لكل عشر سنوات لباقي محافظ الدشت ، بالإضافة إلى عينة من سجلات محكمة مصر القديمة ، ودفاتر الترابيع والرزق الأحباسية ، وقد استفادت الدراسة من هذه النوعية من المصادر في حصر العديد من تطورات المدينة في مختلف جوانبها ، وساعدت في التعرف على المناطق التي تندرج تحت مصطلح "ضواحي القاهرة" ووضعها الإداري ، والمناطق التي توسعت فيها المدينة ، ونظراً لأنها معاصرة للأحداث فقد قدمت لنا العديد من التفاصيل الدقيقة للمجتمع وحراكه الدائم ، ومدى تفاعل الإدارة مع المشاكل التي تتعرض لها المدينة .

كما تمت الاستعانة بعدد من المخطوطات العربية والتركية المحفوظة بدار الكتب المصرية ، والتي كان من أهمها مؤلفات أبي السرور البكري ، وخاصة

(قطف الأزهار) ، هذا المؤلف الذي نسخ به مؤلف المقريزي (الخطط) ، مع إضافة ما استجد بعصر البكري ، وهو يعكس لنا بذلك التطور والتغير الذي أصاب القاهرة . بينما كان مخطوط آق بغا الخاسكي الذي وضعه بعنوان (التحفة الفاخرة في ذكر رسوم خطوط القاهرة) في أوائل القرن السادس عشر، يعد إعادة نسخ لكتاب المقريزي دون أية إضافات في عصر الخاسكي.

أما بالنسبة للمخطوطات التركية فقد كان مؤلف مصطفى عالي (تاريخ حالات القاهرة) من الأهمية بمكان ، نظراً لأنه قد زار القاهرة في أواخر القرن السادس عشر ، أي بعد أن استقرت الأوضاع بها ، وأضحت الصورة واضحة المعاني ، والتي من خلالها أبرز لنا مزايا القاهرة وأمراضها الاجتماعية ، مشيراً في أحيان قليلة إلى بعض الأمور الإدارية والعسكرية .

هذا إلى جانب العديد من كتابات الرحالة الذين زاروا القاهرة خلال القرن السادس عشر الذين كان من بينهم بيلون Belon ، وليون الإفريقي والمحبي الدمشقي وغيرهم ، والذين تمكنوا من رصد العديد من المظاهر الاجتماعية والسياسية والإدارية مما أفاد البحث كثيراً ، ويضاف إلى ذلك العديد من الدراسات الحديثة.

هذا وقد كان المنهج المتبع بهذا البحث، في محاولة لإيجاد حلول لبعض الإشكاليات المطروحة به ، يقوم على أساس رصد المعلومات من أجل تكوين هيكل أولي للموضوع ، ثم استقصاء الحقيقة عن طريق الأسلوب التحليلي .

وبعد فإن هذه الدراسة كانت في الأصل أطروحة لنيل درجة الدكتورة أجيزت من جامعة الأزهر عام ٢٠٠٦م، وهي محاولة على الدرب لتصحيح بعض الأفكار والمفاهيم السائدة عن العصر العثماني .

تمهيـــد

كانت القاهرة في زمن المماليك من أكبر مدن العالم سعة وسكاناً ، وقد اختلفت التقديرات الخاصة بهذا العدد ما بين ستمائة ألف نسمة وثلاثة ملايين نسمة ، وتميزت بكثرة منشآتها وضيق دروبها وطرقها ، وازدحامها بالمارة والباعة الجائلين والسقائين ، الذين دائماً ما كانوا مثاراً للفت الأنظار إليهم بكثرة عددهم وعدد دوابهم ، وظل الحمار هو وسيلة النقل الأولى المستخدمة بالقاهرة منذ العصر المملوكي ، وكثيراً ما جذب انتباه الرحالة إليه وقاموا بوصفه ، كما شهدت أسواق القاهرة حركة دؤبة لم تنقطع ولم تهدأ إلا بعد حدوث العديد من الاضطرابات في أواخر هذا العصر ، كما حظيت بقدر من الاهتمام في النواحي الصحية ؛ حيث كان ثمة اهتمام بنظافتها وتجميلها[١] ، هذا وقد ظلت هذه المعالم قائمة حتى أواخر القرن السادس عشر .

ومع هذه الجوانب المشرقة لصورة القاهرة في زمن المماليك ، إلا أنها تعرضت لعدد من الأزمات أدت في النهاية إلى وقوعها في حوزة العثمانيين ، وقد تمثلت أولى تلك الأزمات في سياسة الإقطاع الذي أثر على انقسام المجتمع إلى طبقتين مختلفتين ، إحداهما : تملك الثراء والبذخ وهم المماليك ، والأخرى: متردية في الفقر والعوز ، وهم سكان البلاد الذين لم يحصلوا إلا على الفتات[٢].

هذا إلى جانب العديد من الأزمات الاقتصادية ، والتي جاء على رأسها سياسة احتكار المماليك لعدد من السلع (كالسكر والتوابل) ، ثم طرحها على التجار بأسعار تتسم بكثير من المغالاة ، مع تدهور النظام النقدي ، وافتقار التجار إلى الأمن ، وظهور البرتغاليين في المحيط الهندي بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨م[٣] ، هذا إلى جانب اضطرابات المماليك وثوراتهم منذ أواخر القرن الخامس عشر[٤] ، كل ذلك عجل بسقوط القاهرة في قبضة العثمانيين .

ففي عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م تمكن العثمانيون من القضاء على المماليك بعد إعدام آخر سلاطينهم طومان باي[٥] ، وبذا تحولت مصر إلى ولاية عثمانية ، ومنذ أن استقر الأمر للسلطان سليم بمصر عمل على توطيد قواعد حكمه بالبلاد، ومن ذلك ما كان متعلقاً بالقاهرة التي صارت عاصمة لولاية مصر بعد أن كانت قاعدة إمبراطورية إسلامية ، فشرع أولاً في إسكان جنده بالأحياء المحيطة بالقلعة مركز الحكم ، كما أصدر أوامره لأصحاب الأملاك والمنازل بأحياء الصليبية وجامع قوصون وقناطر السباع بإخلائها وأسكن بها العسكر[٦]، ولم يذكر لنا ابن إياس ما إذا كان السلطان سليم قد عوض الأهالي عن ذلك أو لا ؟ غير أن هدف هذا التجمع قد أوضحه فيما بعد قانون نامة مصر الصادر عام ١٥٢٥م ، بأن ذلك لضمان مراقبة تلك القوات وإحكام السيطرة عليها ، ومنع أذاها عن المدينة[٧] .

كما عمل السلطان سليم على عثمنة القضاء المصري ، وذلك بتعيين قضاة أتراك وعزل القضاة المحليين[٨] . وحاول إدخال بعض الاصلاحات الاقتصادية ، وخاصة أن الأسواق المصرية قد أصابها الركود منذ أواخر العصر المملوكي ، والتي كان من بينها محاولة إصلاح النقد وضبط الموازين والمكاييل ، فمع إبقائه على ما كان موجوداً منها من أيام المماليك ، أصدر عملات عثمانية ، أتاح تعددها قدراً من الحرية في الحركة التجارية ، مما انعكس بالإيجاب على السوق المصري[٩] .

ومن أهم الأشياء التي حاول السلطان سليم توفيرها للقاهريين "الأمن" ، فبالرغم من أعمال التخريب التي قام بها الجند العثماني والصورة القاتمة التي رسمها ابن إياس لهم من كثرة ما قاموا به من الاعتداء على الأهالي ، نجد في ثنايا الأحداث التي أوردها أشارات إلى أن السلطان سليم قد حاول استئصال أسباب عدم استتباب الأمن ، فنجده يصدر أوامره بعدم خروج النساء والأطفال والمرد عند سفر العثمانيين حتى لا يتعرضوا للاختطاف[١٠] ، وفي إشارة أخرى نجد أنه أمر جنده بتطليق زوجاتهم المصريات ، ومن يخالف

ذلك فإنه يعرض نفسه "للشنق" ، وبالرغم من انقسامهم إلى فريقين أحدهما : نفذ الأوامر ، والآخر لم يلتزم بها(١١) ، إلا أن هذا الأمر له دلالة معينة قد يفهمها البعض من أنها رغبة السلطان في أن إلا ينشغل الجند بشيء آخر غير الحياة العسكرية ، إلا أن ذلك يرمي إلى الأسلوب أو الطريقة التي تم بها الزواج ، والتي من الممكن أن تكون قهراً أو بالتلاعب في فترة العدة ، وخاصة أن هناك بعض الحوادث التي تؤيد ذلك ، فقد ذكر ابن إياس أن أحد العثمانيين قد تزوج بامرأة من نساء الأتراك "المماليك" دون أن تنقضي عدتها ، وبالرغم من التنبيه على القضاة بعدم فعل ذلك(١٢) ، إلا أن الأمر استمر على ما هو عليه ، ولكن يبدو أن القسم الخاص بالعقوبة "الشنق" لم ينفذ ، ومن ثم لم يكف العسكر عن التزوج بمصريات .

ويبدو أن تجاوزات العسكر وما قاموا به من أعمال تخريبية عند دخولهم القاهرة قد دفعت تيفيه Thevet – أحد الفرنسيين الذين زاروا مصر فيما بين ١٥٤٩ – ١٥٥٢م – إلى الاعتقاد بأن السلطان سليم قد قام بحرق القاهرة(١٣) ، ونجد أن ذلك الاعتقاد غير مقبول ، لأن ابن إياس وهو المؤرخ الحولي الذي عاصر زوال حكم المماليك وبداية حكم العثمانيين لم يذكر شيئاً مثل ذلك ، ولا نجد مبرراً لصمته عن ذكر مثل هذا الحريق ، ولا سيما أن ابن إياس من أولاد الناس الذين تأثروا كثيراً من سقوط دولة المماليك(١٤) ، كما أنه عدد كل الجرائم التي ارتكبها العثمانيون واستنكرها عليهم ، وأعتقد أنه لن يفوت مثل تلك الفرصة للتنديد بالعثمانيين ، هذا إلى جانب أن الرحالة الفرنسي قد زار مصر بعد اثنتين وثلاثين سنة من تحولها للحكم العثماني ، فمن الممكن أن يكون قد أخطأ في نقل المعلومة والتحري عنها .

وبالرغم من النظرة المجحفة لابن إياس وترديده الدائم لما قام به العثمانيون من مساوئ ، فإن هناك رحالة مغربي قد زار مصر عام ١٥١٧م إبان تحولها للعصر العثماني ، وهو ليون الأفريقي "الحسن الوزان" ، ونلمس في وصفه للقاهرة صورة مزدهرة وحياة ملؤها النشاط(١٥) ، وتعد رحلته تلك

شهادة غاية في الأهمية ؛ لأنها تبرز وضع القاهرة إثر انتهاء حكم المماليك وإبان تحولها للحكم العثماني ، بالإضافة إلى دقة ما جاء به من معلومات ساعد في جمعها معرفة المؤلف بلغة وعادات أهل البلاد[١٦] ، فقدم لنا خريطة توضيحية عن القاهرة ، وأماكن التمركز السكاني والنشاط الاقتصادي بها ، والتي حصرها بمنطقة القصبة التي تمتد من باب النصر شمالاً وحتى باب زويلة جنوباً ، وأشار إلى مناطق اتسمت بضعف سكاني كبولاق ، مصر القديمة ، وباب اللوق ، وسنوضح حقيقة ذلك فيما بعد ، كما أوضح أماكن تمركز النبلاء، فذكر أن لهم تواجداً كبيراً بقلب القاهرة ، بينما اجتذبت منطقة باب اللوق عدداً من ممتهني الحرف الحقيرة ، ولكنه في الوقت ذاته يشير إلى أنه لم يكن هناك فصل بين هؤلاء جميعاً ، فقد تجاورت منازلهم[١٧] .

وعند الحديث عن القاهرة نجد سؤالاً ملحاً يطرح نفسه ، ما هو مفهوم القاهرة ؟.

هوامش التمهيد

(١) د. محاسن محمد الوقاد : الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩م ، ص٥٥- ٨٨ .

(٢) نفسه: ص١٢٥.

(٣) د. سليمان محمد حسين حسانين : تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣م ، ص١٦ – ١٩ .

(٤) محاسن الوقاد : مرجع سابق ، ص١٢٥ .

(٥) سهيلي : أحمد همدم الشهير بسهيلي : الدرة اليتمة من أوصاف مصر القديمة ، مخطوط بدار الكتب ، تاريخ تركي طلعت ١٣٣ ، لوحة ١٠٧ .

(٦) ابن إياس ، محمد بن أحمد بن إياس الحنفي ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، د. ت ، ج٥ ، ص١٦٠ ، ١٩٥ .

(٧) قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر ، ترجمة د. أحمد فؤاد متولي ، القاهرة ، د.ت ، ص٧٣ ، م٣٢ .

(٨) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص١٦٥ ، ١٦٦ ، للمزيد : انظر : عبد الرازق إبراهيم عيسى : تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ – ١٧٩٨م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨م .

(٩) د. سليمان حسين: مرجع سابق ، ص٣٢ ، ٣٦ .

(١٠) ابن إياس: مصدر سابق ، ج٥ ، ص١٨٨ .

(١١) نفسه : مصدر سابق ، ج٥ ، ص١٨٧ .

(١٢) نفسه : ص١٨٤ .

(١٣) د. إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، القاهرة ١٩٩١م ، ص٧٣ .

(١٤) ميكل ونتر: المجتمع المصري تحت الحكم العثماني ، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم ، القاهرة ٢٠٠١م، ص٤٥ .

(١٥) الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الإفريقي) : وصف إفريقيا ، ترجمة محمد حجي ، محمد الأخضر ، ط٢ ، بيروت ١٩٨٣م ، ج٢ ، ٢٠٣ – ١٢٥ .

(١٦) أندرية ريمون: القاهرة، تاريخ حاضرة ، ترجمة لطيف فرج ، ط١ ، القاهرة ١٩٩٤م ، ص١٧٠ – ١٧١ .

(١٧) ليون الإفريقي: مصدر سابق ، ج٢ ، ص٢٠٣ – ٢١٥ .

الفصل الأول
عن أي قاهرة نتحدث

أثير لديّ العديد من التساؤلات حول مفهوم القاهرة جغرافياً وإدارياً ؟ وهل المقصود بالقاهرة – في فترة البحث – المدينة المسورة وما يصحبها من امتداد عمراني خارج الأسوار ؟ أم أن اسم القاهرة يطلق على المدينة الفاطمية وبعض المدن الأخرى، كبولاق ومصر القديمة ، وأجزاء من القليوبية والجيزة والأطفيحية ؟ وما وضع هذه المناطق ، هل تتبع القاهرة إدارياً ؟ ومن ثم تعامل معاملة الأخطاط ؟ أم أنها تقع ضمن نطاق اسم القاهرة فقط ، وتتبع غيرها إدارياً وجغرافياً ؟ وهل هناك ما يعرف الآن باسم القاهرة الكبرى في فترة البحث أم لا ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات لابد لنا من تحديد القاهرة ، والتعريف بضواحيها ، وما هو مفهوم الضاحية ؟ وماذا تعني القاهرة بالنسبة للناس ؟ وهل تصور المصريين للقاهرة يختلف عن تصور الأجانب لها ؟ . . .

نطاق القاهرة الجغرافي والإداري :

اتسمت مصر بحدود طبيعية أثّرت على تقسيمها الإقليمي منذ أقدم العصور ، وقد انقسمت مصر إلى إقليمين أساسيين ، الوجه البحري في الشمال ، والوجه القبلي في الجنوب ، وفصلت مدينة القاهرة بين هذين الإقليمين[1] ، وطبقا للروك الناصري[2] فقد قسمت إلى اثنى عشر قسما إدارياً في الوجه البحري ، وتسعة أقسام في الوجه القبلي ، وكل قسم منها كان يحمل كلمة "عمل" ، وكان من بينها ضواحي القاهرة[3] وبعد أن تحولت مصر إلى ولاية عثمانية تم إجراء مسح لأراضيها عام ٩٣١هـ /١٥٢٦م والذي بمقتضاه صارت مصر خمس ولايات كبرى هي : المنوفية ، والشرقية والغربية ، والبحيرة ، وجرجا ، وبداخل كل من هذه الولايات أقسام إدارية أصغر تعرف بالكاشفيات ، والتي بلغت ثلاث في مصر السفلى ، وسبع في مصر الوسطى وأربع عشرة في

مصر العليا هذا إلى جانب محافظات الثغور الست على الحدود والشواطئ وهي: الإسكندرية ، رشيد ، دمياط ، العريش ، السويس ، القصير[٤] .

ونتيجة لخضوع مصر للحكم العثماني أضحت القاهرة عاصمة لإحدى ولايات الدولة العثمانية ، بعد أن كانت عاصمة لإمبراطورية إسلامية[٥] ، وليس معنى هذا أن القاهرة فقدت أهميتها كلية بل ظلت تعد ثاني مدينة من حيث الأهمية بعد عاصمة الدولة استانبول[٦]، وساعدها على الاحتفاظ بأهميتها استمرار مكانتها التجارية كنقطة عبور رئيسية للتجارة الشرقية ، بالرغم من اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، هذا إلى جانب أنها احتلت مركزاً محورياً في التجارة العثمانية الداخلية ، بالإضافة إلى كونها مركزاً من مراكز تجمع قوافل الحج[٧] .

وإذا أردنا أن نحدد موقع القاهرة ، نجدها تحتل موقعاً فريداً في مصر في إطار التقاء الدلتا بالصعيد في عقدة الوادي وصرته[٨] ، فهي تقع فوق خط عرض ٢١ ٢ ٣٠° شمالاً ، وخط طول ٣٠ ٥٨ ٢٨° شرقاً[٩] ، وقد حددها المقريزي بأنها تمتد من قناطر السباع (السيدة زينب) جنوباً إلى الريدانية "العباسية" شمالاً ، ومن شاطئ النيل ببولاق غرباً إلى الجبل الأحمر شرقاً[١٠]، والمقريزي بهذا التحديد يشير إلى نمو القاهرة العمراني وامتدادها خارج أسوارها . بالإضافة إلى تحديد نطاقها الإداري ، والذي امتد ليشمل كلاً من مصر القديمة وبولاق ، اللتان تبعتا القاهرة إدارياً وقضائياً في العصر العثماني[١١] .

بدأ نمو القاهرة منذ نهاية العصر الفاطمي وذلك بظهور أحياء جديدة مثل الحسينية في الشمال ، باب اللوق في الغرب ، باب زويلة وبركة الفيل والقرافة – شمال وجنوب القلعة – جنوباً . أما بالنسبة لمفهوم القاهرة الكبرى فإنه كان موجوداً ، غير أن اللفظ ذاته لم يستخدمه إلا الغربيون[١٢] ، ويرى البحث أن هذا المفهوم قد مر بعدة مراحل تطورية على النحو التالي :

المرحلة الأولى : بنمو القاهرة منذ نهاية العصر الفاطمي وظهور الأحياء الجديدة المذكورة آنفا .

المرحلة الثانية : استمرار نمو القاهرة العمراني نظراً لزيادتها السكانية في عهد الأيوبيين واتصال العمران بالفسطاط جنوباً ، وبولاق غرباً ، وصار اسم القاهرة الكبرى يطلق على كل ذلك[١٣] .

المرحلة الثالثة : في عهد الدولة المملوكية نمى هذا المفهوم وصار يطلق على المناطق الممتدة من بساتين الوزير بإقليم الأطفيحية جنوباً حتى بركة الحاج بشبين القناطر شمالاً ، ومن شاطئ النيل غرباً حتى جبل المقطم شرقاً ، وذلك كما ذكر المقريزي[١٤] بيد أنه استخدم لفظ ظاهر "ظواهر القاهرة" للإشارة إلى مفهوم القاهرة الكبرى ، وإذا كان المقريزي يعبر عن ثقافة عصره ، فإننا نستطيع أن نؤكد أن مفهوم القاهرة الكبرى كان موجوداً في أذهان الناس ، وإن استخدمت ألفاظ أخرى للدلالة عليه .

ولمعرفة ما إذا كان هذا المفهوم استمر في القرن السادس عشر أم أنه نمى وتطور عما كان عليه زمن المقريزي لابد لنا من وقفتين :

الوقفة الأولى : مع دلالة لفظ "ظاهر القاهرة" ؛ حيث نجد أن دلالته قد اختلفت في القرن السادس عشر عما كان عليه زمن المقريزي ، فقد حصرت الوثائق استخدام هذا اللفظ في الأحياء التي تمثل امتداداً عمرانياً وإدارياً للقاهرة ، وصار يرادف لفظ "خارج" الذي استخدمته أيضاً الوثائق ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها : خط الجودرية خارج باب النصر ، خط باب زويلة والخرق ، خط ميدان الغلة ظاهر القاهرة خارج باب القنطرة[١٥] . بينما استُخدم لفظ آخر للدلالة على مفهوم القاهرة الكبرى ، وهو لفظ "ناحية" الذي دائماً ما كان يسبق عدداً من المناطق الريفية المحيطة بالقاهرة والتي شكلت ضواحي لها ، مثل ناحية الأميرية بضواحي القاهرة ، ناحية منية الأمراء بضواحي القاهرة ، ناحية بجام بضواحي مصر المحروسة[١٦] .

ونستطيع أن نستخلص من ذلك أمرين أولهما : أن لفظ "ناحية" مرادف لفظ "ضاحية" في الاستخدام .

ثانيهما : أن ألفاظ "ظاهر ، خارج ، ناحية ، ضاحية" لا تتفق في المعنى الوظيفي ؛ لأنها لو كانت كذلك لاكتفى كاتب الوثيقة أو مثبتها في المحكمة بأحدها دون اللجوء للآخر ، بالإضافة إلى أن في ذلك إيحاء بتطور مفهوم القاهرة الكبرى .

أما الوقفة الثانية : فمع مفهوم الضواحي ؛ حيث ذكرت العديد من الوثائق أن للقاهرة ضواحي جنوبية "قبلية" ، وشمالية "بحرية"(١٧) ، وأحياناً القاهرة وضواحيها(١٨) ، وتارة "من أعمال القاهرة"(١٩) ، غير أن هذه الوثائق لم تحدد عدد تلك المناطق ، ولا تبعيتها الإدارية ، ولا إذا ما كان حدث اختلافاً عما كان في زمن المماليك ، ويزداد الأمر صعوبة أنه كثيراً ما يرد بالوثائق ذكر "ناحية . . . بالضواحي(٢٠) " دون تعيين للمدينة الرئيسية التي تعد تلك الناحية ضاحية لها ، هذا إلى جانب عدم ثبات وضع هذه الضواحي ، فأحياناً ما كانت تضاف للقاهرة ، وتارة أخرى تلحق بغيرها ، كناحية شبرا الخيمة التي وصفت في عام ٩٧٠هـ/١٥٢٦م أنها من ضواحي القليوبية(٢١) ، ثم في عام ٩٧١هـ/١٥٦٣م ورد أنها من أعمال القاهرة(٢٢) ، وفي عام ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م كانت من أعمال القليوبية(٢٣) ، كما أن هناك بعض المدن التي تعد قواعد أو عواصم لولايات وصفت بأنها من ضواحي القاهرة كقليوب والأطفيحية(٢٤) ، بل وفي بعض الأوقات نعتت كل من الجيزة والقلوبية وإمبابة والخانكة وبلبيس "الحطبة" بأنها أخطاط(٢٥) .

ولنا أن نتوقف أمام مصطلح "عمل" و"خط" . فأما مصطلح "عمل" فإنه يعني – كما سبق وأن ذكرنا – وحدة إدارية مالية مساوية لـ "ولاية" في العصر العثماني ، وهو أحد المصطلحات الإدارية التي كانت مستخدمة في العصر المملوكي ، ولكن هل معنى ذلك أن شبرا الخيمة كانت تتبع القاهرة إدارياً ؟ أم

أن ذلك من قبيل الخلط ؟ فيما يبدو أنها لم تكن تتبع القاهرة إدارياً . كما أن الأمر لا يحتمل أن يكون خلطاً لدى الناس ، بل إن استخدام مصطلح (عمل) يشير إلى مفهوم أوسع ، وهو أنه إذا لم تكن شبرا الخيمة قسماً إدارياً تابعاً للقاهرة ، إلا أنها أحد المناطق التي تندرج تحت مظلة القاهرة الكبرى ، كما يفهم من ذلك . بالإضافة إلى أن استخدام مصطلح "عمل" فيه إشارة إلى استمرار المؤثرات المملوكية في العصر العثماني .

والأمر لا يختلف كثيراً في دلالة مصطلح "خُط" والذي هو "عبارة عن شارع رئيسي له عطوف ودروب متفرعة تطل على هذا الشارع"[٢٦] ومن ثم لا نتخيل أن أماكن كالقليوبية والجيزة ....الخ ، يمكن أن تكون شوارع بالقاهرة ، بل تعد أخطاطاً في ولايتها ، وأن مصطلح "خط" هنا استخدم للدلالة، أيضاً ، على مفهوم القاهرة الكبرى ، وأن في ذلك إشارة إلى نمو هذا المفهوم وتطوره في القرن السادس عشر ليشمل كل هذا .

ونلاحظ أن مسألة الضواحي أخذة في التعقيد والتشابك ، وإن ما نذكره هنا قد اعتمد على النذر الذي ورد في بعض دفاتر الترابيع وبعض سجلات المحاكم الشرعية ، وذلك لأن هذه الضواحي لم تكن لها سجلات أرشيفية خاصة بها ، على كل ففي محاولة لاستبيان الأمر سنقوم بتعريف مصطلح "الضاحية" ؟ وما هو عدد تلك المناطق ؟ وهل كان العدد ثابتاً على ما كان عليه زمن المماليك ؟

عرّف المعجم الضاحية بأنها الناحية الظاهرة خارج البلد ،[٢٧] وهذا المعنى اللفظي يتفق مع ما ورد بأحد مؤلفات العصر المملوكي الذي قدّم تعريفاً للضواحي ؛ بأنها ما خرج عن القاهرة مما هو في جنبي الخليج من القرى كبهتيت والأميرية والمنية[٢٨] ، ولا يختلف الأمر لدى محمد رمزي الذي ذكر في قاموسه : أن الضواحي (ضواحي مصر) اسم يطلق على بعض القرى المجاورة للقاهرة من الجهة الشمالية . أما المناطق الواقعة جنوب القاهرة كالمعادي ، أثر النبي ، بساتين الوزير ، فهي تمثل ضواحي القاهرة[٢٩] .

ومن خلال هذه التعريفات نلاحظ أنها ركزت على المعنى الجغرافي للضاحية ولم تعط المعنى الوظيفي ، بيد أن الملفت للنظر في هذه التعريفات أمرين :

الأمر الأول : جملة "ما خرج عن القاهرة" فيبدو أن في ذلك إشارة إلى ما خرج عن نطاقها الجغرافي الإداري، يؤكد ذلك أن هذه النواحي كانت مع غيرها تكوّن زمن المماليك وحدة إدارية قائمة بذاتها هي إقليم ضواحي القاهرة، وفي ذلك إشارة ضمنية لمفهوم القاهرة الكبرى .

اما الأمر الثاني : هو تصنيف هذه المناطق بأنها تمثل قطاعاً ريفياً "قرى" تحيط وتجاور القاهرة، ومن ثم فإن للضواحي مفهوم وظيفي غير تلك التعريفات السابقة، وقد أشار إلى هذا المفهوم أحد الجغرافيين بتعريفه للضواحي بأنها : "جزء من المناطق المحيطة بالمدينة ، والتي تقدم لمجتمع المدينة خدمة تغطي متطلباتهم الحياتية فتجذبهم إليها ، ويرتبط السكان أو جزء منهم بها ، فيتحركوا إلى هذه الضواحي ، وهذا الجزء يعد الجزء الريفي القريب من المدينة[٣٠] . ويبدو أن أمر التفريق بين مدينة القاهرة والنطاق الريفي المحيط بها كان شائعا لدى أبناء القرن السادس عشر ، حيث عُدّت المناطق الواقعة خارج سور القاهرة هي المحيط الريفي لها [٣١] ، وإذا كانت الوثائق لم تحدد أي سور تقصد فنرجح أنه سور صلاح الدين الأيوبي الذي يضم الرقعة الممتدة من باب الشعرية شمالاً وحتى نهاية مصر القديمة جنوباً ، وذلك لأن هذه المساحة كانت تضم العديد من المظاهر الحضارية والأمنية والمنشآت الأنيقة ، وجميعها تمثل مقومات لمدن ذلك العصر[٣٢] .

على كل فإنه بتتبع الوثائق نجد أن هذه الضواحي كانت تمد القاهرة بالمواد الغذائية والمواد الخام اللازمة للصناعة ، والأيدي العاملة ، كما أن بعض هذه الضواحي مثل سوقاً لجذب العمالة القاهرية[٣٣] ، وهذا يؤكد المفهوم الوظيفي للضواحي الذي عرضناه آنفاً .

أما فيما يتعلق بعدد هذه الضواحي فقد وجدنا ما يربو عن أربعين ناحية نعتت بأنها من الضواح ، منها ست وعشرون ناحية شكلت إقليم الضواحي في نهاية العصر المملوكي[٣٤] ، وفي القرن السادس عشر نجد أن العدد قد تضاعف ليصل لأكثر من أربعين ناحية موزعة بين ثلاثة أقاليم (القليوبية والجيزة والأطفيحية) ، حقيقة أن وصف هذه النواحي بأنها من ضواحي القاهرة لم يتخذ صفة الاستمرارية والثبات[٣٥] ، إلا أن في وصفها بأنها من الضواحي يعطي إشارة إلى وجود مفهوم القاهرة الكبرى ونموه .

وبالرغم من أن الضواحي قد شكلت زمن المماليك وحدة إدارية فيبدو أنها في القرن السادس عشر قد انقسمت إلى عدة مقاطعات "نواحي"[٣٦] ، تشرف القليوبية على المناطق الشمالية منه ، بينما تخضع المناطق الجنوبية للأطفيحية. أما المناطق الغربية فإنها تتبع الجيزة ، ويؤكد ذلك ويقويه عدة أمور :

أولاً : ما ورد بالوثائق من أن هذه المناطق من توابع القليوبية مثل ناحية الأميرية بالضواحي من عمل القليوبية ، ناحية سرياقوس بالقليوبية ، شبرا الخيمة بالضواحي بالقليوبية ، بيجام بالقليوبية [٣٧] ، ناحية إمبابة بالجيزة ، ناحية بساتين الوزير بالأطفيحية[٣٨] ، ولا سيما إذا كان الأمر متعلقاً بالإدارة المالية ، فإن الناحية تضاف للولاية التي تتبعها[٣٩] .

ثانياً : لفظ "ناحية"[٤٠] الذي دائماً ما كان يسبق اسم القرية التي توصف بأنها من الضواحي .

ثالثاً : وجود جهاز إداري لكل ناحية من هذه النواحي ، متمثلاً في الملتزم، مشايخ القرى ، الصراف ، الشاهد ، الخولي ، المشد(الشاد) ، الخفر، وخضوع هذا الجهاز – على سبيل المثال – لإشراف كاشف القليوبية – في الضواحي الشمالية للقاهرة – الذي كان يمثل أحد أعضاء ديوان ولاية القليوبية[٤١] .

رابعاً : الأوامر التي كانت تصدر من باشا مصر ، وقاضي القضاة ، والديوان إلى كشاف الولايات التي تقع بزمامها الضواحي ونائب الشرع بها ، بتقصي الحقائق فيما يقع من نزاعات وقضايا في تلك المناطق ، وذلك مثلما حدث حينما تقدم أهالي ناحية بلقيس والمطرية بالشكوى من الملتزمين ، والكشاف بالقليوبية ، ومحاولتهم فرض ضرائب أكثر مما هو مقرر على تلك النواحي ، فصدرت الأوامر لكاشف القليوبية ونائب الشرع بالضواحي ببحث الأمر ومنع الظلم والتعرض للأهالي(٤٢) .

خامساً : مثلث كل ناحية من هذه النواحي وحدة مالية قائمة بذاتها ، تؤدي ما عليها من ضرائب (أموال وعوائد) ، سواء ما كان منها مخصصاً لموظفي جهازها الإداري ، أو ما كان مخصصاً لبعض الخدمات كتطهير الترع والجسور ، وقد اختلفت كل ناحية عن الأخرى فيما هو مقرر عليها من الضرائب(٤٣) ، ويبدو أن الاختلاف راجعاً إلى مساحة كل ناحية ، وما هو مزروع منها وما هو بور ، وعدد ما بها من الفلاحين . هذا بالإضافة إلى الضرائب النقدية والعينية التي خصت موظفي الإدارة المركزية بالقاهرة(٤٤) ، وقد أسندت مهمة تقدير تلك الضرائب إلى أحد موظفي ديوان الروزنامة المعروف بالأمين – كما نص على ذلك قانون نامة مصر–(٤٥) ، وفي أوائل القرن السادس عشر كان هناك أمين واحد لكل هذه الضواحي ، ثم أصبح لكل ناحية أمين خاص بها(٤٦) ، وربما كان السبب وراء ذلك رغبة الإدارة المركزية في تيسير عملية تحصيل الضرائب وإيرادها للخزينة دون تأخير ، بالإضافة إلى إحكام السيطرة على موظفي الإدارة ومراقبتهم .

وأخيراً فقد عُدت المقاطعات الحضرية السلطانية(٤٧) حلقة من حلقات النظام المالي والإداري في الضواحي ، والتي كان من بينها الحسبة ، والتي منحها كاشف القليوبية لمحتسب الخانقاة السرياقوسية بمبلغ ٧٥٠٠٠ نصف في السنة ، هذا إلى جانب التزام المراعي والآبار ومصايد الأسماك ومزارع البطيخ ومصايد الطير ، وعمل الأفراح ومشيخة الكواغض ببركة الحاج والمرج والقلج وجزيرة الفيل(٤٨) .

ومن خلال ذلك نلمس أن القاهرة كمحيط إداري كانت تمتد من مصر القديمة جنوباً ، وحتى الريدانية (العباسية) شمالاً ، ومن المقطم شرقاً وإلى بولاق غرباً . أما كمفهوم القاهرة الكبرى فهي تمتد من القبيبات شرق أطفيح[٤٩] (الصف حالياً) جنوباً ، وحتى شبين القناطر شمالاً ، وفي ذلك تأكيداً على نمو هذا المفهوم عما كان عليه زمن المماليك . كما أن الرقعة الجغرافية التي ضمتها الضواحي في القرن السادس عشر كانت أكثر من تلك التي حددها علماء الحملة بطرة جنوباً حتى القبة شمالاً ، والمقطم شرقاً إلى ضفة النيل اليمني ويدخل في هذه الجهة مدينة الجيزة ، وعدة جزر كترسا والروضة . . . الخ[٥٠] وفي ذلك دلالة أخرى على ازدياد ونمو الرقعة الجغرافية التي تكونت منها القاهرة الكبرى في القرن السادس عشر .

وإذا كنا نتحدث عن حدود القاهرة الإدارية ومفهوم القاهرة الكبرى فلا بد لنا من تناول النطاق القضائي والأمني للقاهرة ، باعتبار أنهما أحد حلقات الجهاز الإداري للقاهرة ، وذلك لمعرفة المدن التي تنتهي إليها حدود القاهرة ونطاقها الإداري .

نطاق القاهرة القضائي :

قُسمت مصر إلى عدد من الأقاليم القضائية التي تتوافق مع تقسيمها الإداري وإن لم تتطابق معه ، ومثلت محاكم مصر ست درجات قضائية ، كل درجة تؤهل لما بعدها في سلم الارتقاء القضائي ، وتشمل هذه الدرجات عدداً من المحاكم الرئيسية في مختلف أقاليم مصر[٥١] ، وقد عُدت محاكم القاهرة ومصر القديمة وبولاق من أعلى درجات محاكم مصر ؛ لا يتوصل القضاة إليها إلا بعد المرور بخمس مراتب أدنى من محاكم القاهرة ، هذا ويعتبر قضاة الأخطاط في القاهرة نواباً لقاضي عسكر مصر ، فهو الذي يقوم بتعيينهم وعزلهم . كما وجد بكل محكمة أربعة قضاة على المذاهب الأربعة ، ويرأس المحكمة القاضي الحنفي بها[٥٢] .

وكان بالقاهرة خمس عشرة محكمة وزعت في أحياء القاهرة المختلفة للتيسير على الرعية اللجوء للقضاء ، وقد استقر معظمها في منشآت دينية كالمساجد والمدارس ، ومن بين هذه المحاكم المتخصصة (الباب العالي ، القسمة العربية ، القسمة العسكرية) التي تنفرد دون غيرها ، بالنظر في بعض الأمور ، ومن ثم كان عليها أن تخدم جميع سكان القاهرة ، وقد وجدت هذه المحاكم الثلاث في وسط العاصمة ، بالإضافة إلى محكمة الصالحية النجمية ، بينما وزعت باقي المحاكم كالتالي واحدة في شمال القاهرة ، واثنتين في شمال غرب المدينة ، وثلاث في الجنوب ، واثنتين في الغرب ، وواحدة في جنوب غرب ، وأربع في وسط المدينة ، واثنتين في بولاق ومصر القديمة(٥٣) .

ومن الملاحظ أن المحاكم المذكورة سابقاً هي التي وصلت إلينا سجلاتها ، وبالتالي أُعتقد أنها هي جميع ما وُجد من محاكم في القاهرة في القرن السادس عشر ، غير أنه قد وجدت إشارات في مصادر معاصرة تفيد بوجود محاكم أخرى ، قد تكون هذه المحاكم قد توقف عملها في وقت ما ، أو أن ضمت إلى محاكم أخرى أقرب إليها نظراً لقلة المترددين عليها فأدى ذلك إلى ضعف إيراداتها ، أو أن تكون قد تغيرت أسماؤها ، وأول هذه الإشارات ما ذكره ابن إياس في حوادث عام ٩٢٨هـ / ١٥٢١م إن قاضي العسكر قبل سفره للحجاز عيّن "ستة وعشرين نائباً من نواب القضاة الأربعة ، وجعل منهم من هو في بولاق وفي مصر العتيقة وفي جامع ابن طولون وفي الحسينية وغير ذلك من الأماكن"(٥٤) ، ونستنتج من كلام ابن إياس :

أولاً : تاريخ عمل محاكم بولاق ومصر القديمة وابن طولون التي بدء عملها إبان تحول مصر للحكم العثماني ، وليس كما ذكر بعض الباحثين(٥٥) أن تاريخ إنشائها يعود للتاريخ المدون على ما وصل إلينا من سجلات .

ثانياً : وجود محكمة بالحسينية شمال القاهرة ، ويرجع تاريخ إنشائها وعملها إلى تلك الفترة المبكرة من العصر العثماني ، وبالرغم من إنه لم تصل

إلينا سجلات تلك المحكمة إلا أن ذلك لا ينفي وجودها واستمرار عملها حتى أواخر القرن السادس عشر، وكان مقر هذه المحكمة بالمدرسة الحسينية[٥٦] ، وفي ذلك رد على من ذكر أن "محكمة الحسينية التي لم يرد لها ذكر فيما بعد قد تكون هي نفسها محكمة الحاكم القائمة في شمال القاهرة والتي كانت تعمل في القرنين ١٧ ، ١٨"[٥٧] ، لأنه لو كانت محكمة الحسينية هي نفسها محكمة جامع الحاكم فكيف يكون المقر مختلف ؟ . قد يرد البعض بأن انتقال مقر المحكمة من منشأة إلى أخرى كان أمراً عادياً في العصر العثماني ، ولكن بماذا نفسر ما ورد في أحد الوثائق عن رفع دعوى بمحكمة الجامع الحاكم ؛ بسبب نزاع على أحد الأماكن الجارية في بعض الأوقاف ، وحجة ذلك الوقف كانت مسجلة "مسطرة" ، بمحكمة الحسينية[٥٨] ، حقاً لا نجد تفسيراً سوى أن محكمة الجامع الحاكم شيء ومحكمة الحسينية شيء آخر ، وفي ذلك دلالة على استمرار عمل تلك المحكمة حتى أواخر القرن السادس عشر .

وإلى جانب محكمة الحسينية تمكنا من حصر سبع محاكم أخرى كانت موجودة في القرن السادس عشر ، وتُفيد الإشارات التي وردت بالوثائق أنه كان ينظر بها كل أنواع القضايا ، شأنها في ذلك شأن باقي محاكم القاهرة الأخرى ، غير أن تاريخ إنشاء هذه المحاكم وبداية عملها كان من الصعب تحديده ، ولكنه فيما يبدو أنه كان في العشرين سنة الأولى للعصر العثماني ، وهذه المحاكم وفقاً لما ورد من إشارات كالتالي:

محكمة سلطان شاه :وأول إشارة لها كانت في عام ٩٢٨هـ/ ١٥٢١م ، واستمرت حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر[٥٩] ، وقد وجدت ملفات كاملة لهذه المحكمة في محافظ الدشت[٦٠] ، ومن المحتمل أن هذه المحكمة كانت تقع جنوب غرب القاهرة خارج باب زويلة والخرق ، بخط غيط العدة بالقرب من حدرة الكماحين ، حيث يقع جامع ومدرسة سلطان شاه[٦١] .

محكمة جامع الطباخة : منذ عام ٩٣٤هـ/ ١٥٢٧م[٦٢] ، وهذا الجامع يقع في باب اللوق .

محكمة باب البحر : منذ عام ٩٣٤هـ/ ١٥٢٧م[٦٣] .

محكمة ميدان الغلال : منذ عام ٩٤٠هـ/ ١٥٣٣م[٦٤] ، ويقع هذا الميدان في حي باب البحر[٦٥] .

محكمة المحمل الشريف : منذ عام ٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م[٦٦] .

محكمة سويقة أبي الوفاء : منذ عام ٩٣٣هـ/ ١٥٢٦م[٦٧] ، وتقع هذه السويقة بحي باب البحر[٦٨] .

محكمة باب اللوق : منذ عام ٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م ، ويبدو أن هذه المحكمة كانت لها اختصاصات محددة لا تتعداها ، أوضح ذلك أنه حينما رفعت بها دعوى لطلب طلاق من زوجة غائب عنها زوجها ، أمر قاضي محكمة باب اللوق أن ترفع الدعوى بالمحكمة البرمشية ولم يحكم للمرأة بالطلاق[٦٩] ، ومن ثم يوضح أن مثل هذه النوعية من القضايا ليست من اختصاص تلك المحكمة .

ونلاحظ أنه قد صار في شمال غرب مدينة القاهرة ثلاث محاكم بحي باب البحر "باب البحر ، ميدان الغلال ، سويقة أبي الوفاء" . بالإضافة إلى محكمتي باب الشعرية والزاهد ، كما وجد بغرب المدينة محكمتان بباب اللوق هما "باب اللوق ، وجامع الطباخ" . هذا إلى جانب محكمة البرمشية وباب الخرق ، ولا يمكن أن تكون هذه المحاكم أسماء لمحاكم أخرى أو أسماء لمحكمة واحدة – كما يفهم من الوثائق[٧٠] ، ويمكن تفسير ازدياد عدد المحاكم في حي باب البحر إلى أهمية هذا الحي التجارية ، باعتباره همزة الوصل بين ميناء بولاق وأسواق مدينة القاهرة داخل أسوارها[٧١] ، مما يجعل الحاجة ماسة إلى وجود أكثر من محكمة لتيسير عملية التقاضي والفصل في المنازعات ، وتسجيل عقود البيع والشراء ، والشركات وغيرها ، والتي كثيراً ما كانت تتم بين التجار .

أما بالنسبة لباب اللوق فقد يكون الأمر راجعاً إلى ما عرف عن هذا الحي من انتشار بؤر المنكرات والفساد[٧٢] ، وقد يؤدي ذلك إلى كثرة المنازعات

وبالتالي كثرة اللجوء إلى المحاكم ، ومن ثم فإن وجود أكثر من محكمة بهذا الحي يعد محاولة لنشر الأمن به وردع المفسدين ، ويشكل وقوع محكمتي باب اللوق وجامع الطباخ غرب الخليج رداً على ما ذكره أندرية ريمون من عدم وجود "أية محكمة على الضفة الغربية للخليج"(٧٣) ، قد يكون ذلك محتملاً في فترة لاحقة ، أما في القرن السادس عشر فلا .

وعلى كل فإننا إذا ما نظرنا لعدد محاكم القاهرة في القرن السادس عشر فسنجدها ثلاث وعشرين محكمة ، وإن هذا العدد يكاد أن يتطابق مع ما ذكره أوليا جلبي من أن : لقاضي العسكر أربع وعشرين نيابة داخل القاهرة ..... وأن حاصلات كل هذه المحاكم الأربع وعشرين تأتي كل أسبوع للقاضي أفندي"(٧٤) . حقيقة أنه قد عدد أسماء محاكم لم نجد لها إشارات في القرن السادس عشر ، إلا أن الشيء الملفت للنظر والذي يجب أن نقف لديه كثيراً هو أن محاكم القاهرة أربع وعشرين ، وليس خمس عشرة محكمة ، وفي ذلك تأكيد لصحة ما ذهبنا إليه من أن محاكم القاهرة التي عثرنا عليها في ثنايا السجلات الأرشيفية هي محاكم قائمة بذاتها ، وليس الأمر خلطاً من قبل الناس أو كُتّاب الوثائق .

هذا بالنسبة للمساحة الجغرافية التي تتبع القاهرة إدارياً وهي كما سبق وأن ذكرنا تمتد من نهاية مصر القديمة جنوباً وحتى العباسية شمالاً ، ومن المقطم شرقاً حتى بولاق غرباً . أما بالنسبة للضواحي فقد أشرنا سابقاً إلى أن محاكم مصر كان منها ما له رتبة قضائية ، ومنها ما ليس له هذه الرتبة ، حيث وُجد عدد من المحاكم المحلية في بعض النواحي ليس لها أي رتبة قضائية ، ومن ثم فإن قضاتها لا يتمكنون من الارتقاء في السلم القضائي ، وقضاة تلك النواحي يخضعون لرئاسة المحكمة الرئيسية التي تقع الناحية في دائرتها ، ويعينون من قبل قاضي قضاة الإقليم مدى الحياة(٧٥) ، وقضاة الأقاليم الرئيسية هؤلاء كانوا نواباً لقاضي عسكر مصر ، يقوم بتعيينهم من قبل القضاة العثمانيين المرسلين من قبل السلطان العثماني(٧٦) . وبالنظر للضواحي التي حددناها سابقاً فقد وُجد بها النوعان من المحاكم والقضاة .

فقد كانت محكمة الخانقاة "الخانكاة" السرياقوسية[٧٧] أحد محاكم الدرجة الثالثة في السلم القضائي ، وكان قاضيها أحد القضاة العثمانيين الذين يرسلون من قبل قاضي عسكر الأناضول بعد موافقة قاضي عسكر مصر على تعيينه ، وبالتالي فهو نائب لقاضي عسكر كما عدت محكمة الخانقاة من توابع قضاء القاهرة "مصر المحروسة"[٧٨].

أما بالنسبة لمحاكم الضواحي التي ليس لها أي رتبة قضائية فقد تمكنا من حصر خمس عشرة محكمة بالضواحي وكانت كالتالي : محكمة جزيرة الفيل ، محكمة شبرا القاهرة ، محكمة المطرية ، محكمة شبرا الخيمة ، محكمة المرج ، محكمة بركة الحاج ، محكمة منية نما ، محكمة دمنهور شبرا ، محكمة منية حلفا ، محكمة منية طي ، محكمة الخصوص ، محكمة بلقس ، محكمة الزيات ، محكمة البساتين" بساتين الوزير" محكمة قايتباي ، وبهذه المحاكم كانت تتم جميع التصرفات من بيع وشراء وإيجار ودعاوي وزواج وغيره[٧٩] .

ولكن أي من هذه المحاكم كانت تعد المحكمة الرئيسية ؟ نرى أن محكمة الخانقاة السرياقوسية هي المحكمة الرئيسية بين تلك المحاكم ، وذلك لمكانتها في السلم القضائي ، بالإضافة إلى أنها كانت تحفظ بها سجلات الضواحي ، ويُرجع إليها في حالة إذا ما حدث أمر متعلق بناحية من الضواحي [٨٠] ، فهي إذاً بمثابة الباب العالي في الضواحي ، غير أن قاضيها لم يكن هو المسئول عن تعيين قضاة نواب محاكم الضواحي كما سنوضح .. ، وبالرغم من مكانة هذه المحكمة إلا أننا لم نتمكن من العثور على ما يفيد هل إذا كانت محكمة الخانقاة هي ما أطلق عليها في الوثائق " محكمة الضواحي"[٨١]؟ . لا نرجح ذلك ، لإنه كثيرا ما ربطت الوثائق بين اسم المحكمة واسم الناحية التي تقع بها مثل محكمة الضواحي ببركة الحاج[٨٢] ، وبالتالي فإن كل محكمة من الست عشرة السالفة الذكر يمكن إن يطلق عليها محكمة الضواحي ، ومن ثم إذا ما أرادنا أن نعرف أي محكمة ناحية يقصد نرجع إلى ألقاب طرفي القضية والنطاق الجغرافي لموضوع القضية .

هذا وقد شكلت الضواحي إقليماً قضائياً واحداً يخضع لنائب من نواب قاضي قضاة القاهرة ، يتضح ذلك من خلال ما أطلق عليه من ألقاب مثل "متولي قضاء الضواحي" ، و "خليفة الحكم العزيز بالضواحي"[٨٣] ، وهذا النائب أحياناً ما كان عثمانياً ، وأحياناً أخرى كان مصرياً ، وقد استأثر بهذا المنصب منذ أواخر النصف الأول من القرن السادس عشر الفقير محمد أبو الفتح الحسيني البرديني"[٨٤] .

ومن خلال ذلك نلاحظ أن نطاق القاهرة القضائي لا يشمل جميع المناطق التي اندرجت تحت اسم القاهرة الكبرى ، ولا سيما في الجنوب والغرب فأما جنوباً فنطاق القاهرة القضائي يقف عند بساتين الوزير وليس القبيبات شرق أطفيح كما هو الحال في القاهرة الكبرى ، والغرب لا يضم مدينة الجيزة التي كانت لها محكمة مستقلة[٨٥] .

وعليه فإن حدود القاهرة القضائية أصغر من حدود مفهوم القاهرة الكبرى ، وأكبر قليلاً من حدودها الإدارية الجغرافية التي ذكرناها أنفا ، ولكن هل يتفق النطاق القضائي للقاهرة مع نطاقها الأمني أم كان مختلفاً ؟ هذا ما سنحاول معرفته .

نطاق القاهرة الأمني :

كان توفير الأمن في أنحاء القاهرة وضواحيها من مسئوليات باشا مصر ، الذي كلف فرقة الانكشارية وأغوات البلوكات وصوباشيي القاهرة بالقيام بهذه المهمة[٨٦] ، ومنذ عهد السلطان سليم قامت فرقة الانكشارية بحماية أبواب القاهرة وأسوارها وقلعتها . بينما كانت فرقة الاسباهية تقوم بحماية مدينة القاهرة[٨٧] . ومن ثم فإن هذه الفرق قد قامت بدور الشرطة في القاهرة .

وقد تولي رئاسة هذا الجهاز الأمني أغا الانكشارية ، يعاونه في ذلك كل من زعيم مصر (القاهرة) ، الذي خضع له كل من زعيمي بولاق ومصر

القديمة ، وقام رجال الانكشارية عن طريق نقط صغيرة منتشرة بالقاهرة تحمل اسم "قلقات" بحفظ الأمن والنظام نهاراً بينما كان الوالي (الزعيم ، الصوباشي) ، يقوم بدور الشرطة الليلية[٨٨] . وعاونهم مقدمو الدرك والخفراء والبوابون والبصاصون والقصاصون[٨٩] .

ولمنع الاضطرابات وللحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة نجد القاهرة قد قسمت إلى عدة دوائر أمنية حملت كل دائرة اسم درك ، ضم كل درك مساحة جغرافية أنيطت حراستها إلى عدد من أفراد الشرطة المعروفين بأرباب الدرك ، يقودهم مقدمي الدرك[٩٠] ، وتحدد الوثائق لنا بدقة حد كل درك بدايته ونهايته ، وما يدخل في نطاقه الأمني ، فمثلاً درك السبع سقايات يبدأ من "فم الخليج إلى الجامع الجديد وإلى باب قصر العيني ، وإلى حوض المخدم وإلى الدراين إلى طريق متفرقة بالكيمان إلى باب جامع ابن طولون وحدرة ابن قميحة إلى ظهر بيت البندقدار وإلى قناطر السباع"[٩١] ، إلا أن حدود هذه الأدراك لم تكن ثابتة فكانت عادة تتغير من حين لآخر ، وذلك بضم أماكن جديدة أو فصل أماكن أخرى ، بيد أنه في حالة عدم تغييرها وبقائها على حدودها السابقة كانت الوثيقة تشير إلى ذلك بأنها لا تزال "على حدوده القديمة" أو "حدوده السابقة"[٩٢] .

ومن خلال الوثائق[٩٣] رصدنا ٣٢ دركاً في القاهرة التي تمتد من قناطر السباع جنوباً حتى الريدانية شمالاً وضاحيتاها بولاق ومصر القديمة ، وُجد في القاهرة ١٩ دركاً (أي حوالي ٥٩٪ من إجمالي الأدراك) ، و١٠ في مصر القديمة (أي ٣١,٢٥٪)، و٣ في بولاق (أي حوالي ٩٪) ويلاحظ من ذلك ارتفاع عدد الأدراك في القاهرة سواء كانت المدينة المسورة التي وجد بها ٩ أدراك (أي حوالي ٣١٪ من مجموع الأدراك) ، و٦خارج أسوارها الشمالية (٣١٪) ، و٤ خارج أسوارها الغربية (حوالي ٢١٪) ، و٣ خارج أسوارها الجنوبية (حوالي١٥٪) فبما نفسر ذلك؟ .

بادئ ذي بدء نجد أن تقسيم القاهرة إلى أخطاط "أحياء سكنية" قد وفر لها أمناً نسبياً ، حيث انقسمت تلك الأخطاط إلى حارات ودروب وأزقة ، ولكل حارة بوابة رئيسية عند مدخل الشارع المؤدي إليها تغلق مساءاً ولا تفتح إلا لأبناء الحارة أو زوارها المعروفين ، وهذا النظام مكن سلطات القاهرة من الحيلولة دون اقتحام اللصوص للحارات ، ومراقبة من ترتاب فيهم[٩٤] . وقد امتدح عدد من الرحالة والكُتاب أمن القاهرة وانتباه حراسها حتى "لا يكاد يطرقها سارق إلا مختلس هارب لشدة ولاتها"[٩٥] .

ومن ثم فإن هذه الزيادة في عدد الإدراك بالنسبة للقاهرة لا تشير إلى ارتفاع معدل الجريمة وانخفاض معدل الأمن بها ، ولكنها تتفق مع ازدياد عدد الأخطاط بالقاهرة ، حقيقة أننا لم نجد مؤلف ضم في ثناياه حصراً دقيقاً لأخطاط القاهرة إلا ما ورد من إشارات في كتابات الرحالة الأجانب والتي اتسمت بالمبالغة ، ففي عام ١٥٤٧م ذكر الرحالة الروسي جريجوار – رئيس الرهبان – أن بالقاهرة ١٤٠٠٠ شارع ، يضم كل شارع ٤٠١٠ مسكن[٩٦] ، ومن ثم يكون عدد مساكن القاهرة ٥٦١٤٠٠٠٠ ، ولو افترضنا أن بكل مسكن يعيش شخص واحد فقط وليست أسرة لكان تعداد القاهرة ٥٦١٤٠٠٠٠ وهذا رقم مبالغ به جداً .

أما عام ١٥٨٧م فنجد الألماني هانز ليشتنستين Hans Lichtenstein يذكر أن بها "٢٤٠٠٠ زقاق حارة"[٩٧] ، وهو أيضاً رقم مبالغ به ، ويبدو أن المبالغة قد يكون سببها قصر مدة إقامة هؤلاء الرحالة بالقاهرة ، بالإضافة إلى كثرة تفرع طرق القاهرة وشدة ازدحام طرقها وأسواقها بالمارة قد أدى بهم إلى المبالغة في تقدير عدد الأخطاط .

أما بالنسبة لما ورد في مؤلفات آق بغا الخاسكي والمقريزي وعلماء الحملة الفرنسية ، نجد أن المؤلفين الأولين قد اكتفيا بذكر أشهر الأخطاط بالقاهرة ، والتي بلغت ٨٠ خطاً ، كان بالمدينة المسورة ٣٠ خطاً (أي ٣٧,٥٪) ، وفي

الجهة الغربية بما فيها بولاق ٢٥خطاً (أي ٣١,٢٥٪) ، ومثلهم في الجهة الجنوبية والتي ضمت مصر القديمة . أما الجهة الشمالية فقد ذكر بها بعض القرى كالريدانية ، وعين شمس والمطرية وبركة الحاج[٩٨] . غير أن علماء الحملة ذكروا أن بالقاهرة (المدينة المسورة وامتدادها خارج السور) ٥٣ حياً[٩٩] .

إلا أننا لا نستطيع أن نؤخذ بما ورد بهذه المؤلفات السابقة من أرقام ، وذلك لاختلاف الفترة الزمنية وإن كانت هناك أماكن ثابتة في كل منهم ، بالإضافة إلى أن بعضهم اكتفى بذكر الأحياء المشهورة والمتيسرة والرئيسية . كما أن هذه الأخطاط كانت دائماً عرضة – كما يفهم من الوثائق– للتغيير ، فمثلاً كثيراً ما كان يرد ذكر لخط يقع ضمن خُط آخر مثل خُط بين الحارات الذي يتفرع من خط باب الشعرية ، وخط الخيميين بخط الجامع الأزهر[١٠٠]، وبالتالي فإن هذه الأخطاط الفرعية ، تمثل رقما جديدا للأخطاط الرئيسية ، كما أن هناك بعض الحارات التي أصبحت أخطاطا مثل خط حارة غيط العدة عام ٩٦٦هـ / ١٥٥٨م ، ثم صارت عام ١٠٠٨هـ / ١٥٩٩ ، درب غيط العدة[١٠١] ، وكون وجود لفظ "خط" قبل "حارة" فإنه يدل على التعدد وليس من باب السهو، وبالمثل بالنسبة للتحول من "حارة" إلى "درب" فإنه يدل على الانكماش .

وفي محاولة لحصر عدد أخطاط القاهرة وضاحيتها بولاق ومصر القديمة أخذنا عينة لبعض الوثائق [١٠٢] ، والتي من خلالها تمكنا من رصد ٢٦٤ خطا رئيسياً وفرعياً ، بالقاهرة – المدينة المسورة – ٧٢ خطا (حوالي ٢٧,٢٪) ، وبالمنطقة الشمالية ٤٢ خطاً (١٥,٩٪) ، وبالمنطقة الجنوبية ٥٩خطاً (حوالي ٢٢,٣٪) ، وبالمنطقة الغربية ٣٨ خطاً (١٤,٣٪) ، أي أن إجمالي أخطاط القاهرة وامتدادها خارج السور ٢٠٣ خط بنسبة تبلغ ٧٦,٨٪ من إجمالي الأخطاط . أما بولاق فقد كان بها ٣٤ خطاً (حوالي ١٢,٨ ٪) ، وفي مصر القديمة ٢٥ خطاً (حوالي٩,٥٪) ، وبالمقارنة مع الأعداد التي أوردها المقريزي

؛ نجد أن زيادة كبيرة قد حدثت في أعداد أخطاط القاهرة ككل ، وصلت حوالي ثلاثة أضعاف ما كان موجوداً زمن المقريزي ، وقد يكون سبب ذلك كما سبق وأن ذكرنا راجعاً إلى الأخطاط التي تفرعت من الأخطاط الرئيسية ، أو إلى عملية تحول حارة أو درب إلى خط ، وليس من المستبعد أن تشير الزيادة إلى حركة نمو القاهرة عمرانياً في القرن السادس عشر .

وعلى كل فإن عدد الأدراك الموجودة بالقاهرة وضواحيها بولاق ومصر القديمة يكاد يتوآم مع عدد الأخطاط بنسبة ١ : ٨ (أي درك لكل ثمانية أخطاط)، وأن كانت المساحة الجغرافية تبدو كبيرة بالنسبة للدرك ، إلا أن ذلك شيء أشارت إليه الوثائق من وجود عدد من الأخطاط تقع ضمن نطاق أمني واحد، فمثلاً درك باب الشعرية يقع ضمن نطاقه الأمني باب الشعرية ، وخط المعاصر خارج باب الشعرية ، بعض الغيطان التي تقع خارج قنطرة الحاجب، ودرك سوق الدريس الذي يضم خط سوق الدريس وبير اللفت خارج باب النصر(١٠٣) وغيره ، وقد خضعت جميع أدراك القاهرة لصوباشي مصر (القاهرة) ، وكذا الحال بالنسبة لمصر القديمة وبولاق حيث خضعتا أمنياً للقاهرة ، وكان مسئولا عن الأمن فيهما رجال من أوجاق مستحفظان (الانكشارية)(١٠٤) ، وبلغ عدد الرجال المنوطين بحماية كل من بولاق ومصر ٥٠٠ رجل لكل منطقة(١٠٥) .

هذا فيما يتعلق بالمناطق التي تتبع القاهرة إدارياً وأمنياً أما بالنسبة لإقليم الضواحي - المذكور آنفاً- فكما سبق وأن ألمحنا أنه يمثل امتداداً جغرافياً للقاهرة ، وبالتالي فهو يكون حزاماً أمنياً لها ، كما أن وقوع مرحلة من طريق الحاج والدرب السلطاني بهذا الأقليم ساعد على أن الإدارة العثمانية اهتمت بتوفير الأمن به ، وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس على أمن القاهرة ، إلا أن ذلك لم يمنع من تعرض القاهرة لاعتداءات العربان المنتشرين على أطرافها الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية(١٠٦) .

وقد زادت هذه الاعتداءات في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، خاصة على بولاق وأحياء القاهرة الأمر الذي دفع الإدارة العثمانية إلى تكليف أحد أمراء مصر بمعاونة صوباشي القاهرة بالمناوبة في نشر الأمن في أحيائها[١٠٧] . بالإضافة إلى محاولة اتقاء شر العربان وذلك عن طريق توطينهم بمنحهم الأراضي ، وخفارة الإدراك لضمان الأمن بهذه النواحي ، فقد تولي عربان قبيلة أبي الشوارب درك ناحية منية طي ومنية حلفا . بينما كان عربان العايد يقومون بخفارة ناحية منية صرد ، وعربان بني حشيش كانوا أصحاب درك ناحية بهتيت وما معها من الضواحي[١٠٨] . وأحيانا ما كان تسيطر قبيلة واحدة على درك الضواحي كلها مثل عربان بني غياث الذين أطلقت عليهم الوثائق "أصحاب درك الضواحي"[١٠٩] دونما تحديد لمنطقة نفوذهم أودركهم.

على كل فقد حصرنا نحو ١٣ درك بالضواحي ، ومن خلال الإشارات التي وردت بالوثائق نستطيع أن نؤكد أن هذه الضواحي تتبع القاهرة أمنياً ، وذلك لأن صوباشي القاهرة كان يناط به كشف الجرائم التي تقع في هذه المناطق وتتبع المجرمين بها ، وذلك مثلما حدث عام ٩٦٨ - ٩٦٩هـ/ ١٥٦٠ - ١٥٦١م ، حينما اعتدى المنسر من ناحية المرج على بركة الحاج ، فصدر أمر من باشا مصر إلى صوباشي القاهرة بتحري الأمر[١١٠] ، وهذا بالإضافة إلى أن صوباشي القاهرة كان يلقب بصوباشي الديار المصرية[١١١] ، مما يشير إلى احتمالية أن تكون هذه المناطق تتبع القاهرة أمنياً ، كما أن تعيين مقدمي الدرك بهذه الضواحي كان يتم عن طريق قضاة أخطاط القاهرة وضواحيها[١١٢].

وبعد ... فإننا نرى أن النطاق الأمني للقاهرة لا يختلف عن نطاقها القضائي الذي يمتد من البساتين جنوباً وحتى شبين القناطر شمالاً ، إلا أن الملاحظ اتساع النطاق الأمني في الجهة الغربية ليشمل الجزيرة الوسطى ، والجهـة الجنوبية ليضم المعادي ، -ذلك كما سبق وأن ذكرنا- بسبب اهتمام الإدارة باستتباب الأمن بالقاهرة وتوفيره سواء داخل أسوارها أو فيما يحيط بها من مناطق ، وحمايتها من اعتداءات العربان ، ومن ثم فنحن أمام قاهرتين

أولاهما : القاهرة الإدارية التي تشمل القاهرة وامتداداتها خارج أسوارها ومصر القديمة وبولاق ، وثانيهما : القاهرة الأمنية القضائية والتي تكاد تتطابق حدودها – مع وجود بعض الاختلافات البسيطة التي ذكرناها سابقاً – مع حدود القاهرة الكبرى ، والتي كانت تمتد في القرن السادس عشر من أطفيح جنوباً حتى شبين القناطر شمالاً ، ولكن أيهما كانت تتفق مع ما يراه الناس بالنسبة لمفهوم القاهرة ؟ .

القاهرة كما يراها الناس :

وللإجابة عن التساؤل السابق نجد أمامنا فريقين من الناس **احدهما** : المصريون والأجانب المقيمون بالقاهرة ، وقد تنوعت فئات هؤلاء ما بين عسكر وتجار أو حرفيين ....إلخ ، ومفهوم القاهرة لديهم لا يختلف عن المفهوم الأمني القضائي ، ويتضح ذلك من خلال التصرفات (بيع ، شراء ، زواج ، دعاوى ....إلخ) المختلفة التي وردت بالوثائق ، إلا أن القاهرة بالنسبة للمقيمين بإقليم الضواحي تبدأ حقيقة من شبرا القاهرة وهي تعني بالنسبة لهم مصر ، وكثيراً ما تردد اقتران اسمها بالقاهرة[١١٣] ، وذلك تمييزاً لها عن شبرا الخيمة ، هذا فيما يتعلق بالضواحي الشمالية . أما بالنسبة للضواحي الجنوبية فلم ترد إشارة بالوثائق توضح لنا من أين تبدأ القاهرة ، هل من مصر القديمة أم من مدينة القاهرة نفسها ؟ .

أما الفريق الثاني : فهم الرحالة الذين زاروا مصر ، وسنحاول اختيار عدد من الرحالة – كنموذج – لمعرفة هل يتفق تصورهم للقاهرة مع ما سبق أم يوجد اختلاف ؟ وقد روعي في هذا الاختيار أمران : أولهما : توقيت الرحلة وذلك لتبين استمرارية هذا التصور وتطوره ، ثانيهما : جنسية الرحالة – إن جاز هذا التعبير بالنسبة لمسميات ذلك العصر – وذلك لمعرفة ما إذا كان هذا المفهوم عاماً وشائعاً لدى الآخرين .

وعلى هذا الأساس تم اختيار الرحالة الإيطالي "فارتيما الحاج يونس المصري" الذي قام بزيارة مصر عام ١٥٠٣م أي في نهاية العصر المملوكي

وقبل العصر العثماني ، حسن الوزان المغربي "ليون الأفريقي" الذي زارها عام ١٥١٧م أبان تحولها للحكم العثماني ، الفرنسي بير بيلون الذي زارها عام ١٥٤٧م ، الدمشقي المحبي عام ١٥٦٠ - ١٥٦١م ، والألماني هانز ليشتنستين عام ١٥٨٧م ، التركي مصطفى عالي ١٥٩٩م ، وسوف نعرض ما ذكروه عن القاهرة وبعد ذلك التحليل .

أما الرحالة فاريتما عام ١٥٠٣ فيرى أن القاهرة هي المدينة المسورة فقط، وأنها ليست بالمدينة الكبيرة كما يُعتقد ، وأرجع خطأ تلك الفكرة إلى وجود قرى صغيرة مختلفة خارج أسوار القاهرة ، مما جعل بعض الناس يظنها ضمن دائرة القاهرة ذاتها، «ولا يمكن أن يكون الأمر كذلك على أية حال؛ لأن هذه القرى الصغيرة تبعد حوالي ميلين أو ثلاثة ، كما أنها تمثل قرى منفصلة»[١١٤] ، وحسن الوزان "ليون الأفريقي" يذكر أن القاهرة هي "أحد كبريات مدن العالم العجيبة . والواقع أن المدينة - أعني المدينة المسورة .... تقوم في سهل عند جبل المقطم على بعد نحو ميلين من النيل ، وتحدق بها أسوار ..... أشهرها ثلاثة واحد يسمى باب النصر في الجهة الشرقية اتجاه الصحراء ... ، وآخر يدعى باب زويلة يفضي إلى النيل وإلى المدينة القديمة ، وثالث يعرف بباب الفتوح"[١١٥]. أما بيلون فيصف القاهرة عام ١٥٤٧ بأنها "مدينة كبيرة ومتسعة جداً" ، وأن هناك القاهرة القديمة التي تعرف ببابليون ، وأن بولاق تمثل مرفأ القاهرة ، والمطرية قرية لا تبعد عن القاهرة[١١٦] . والمحبي عام ١٥٦٠ - ١٥٦١ يذكر أنه بعد وصوله إلى محمية الخانقاة سارهو ومن معه إلى "محمية القاهرة" ، وأن بولاق أحد منتزهات مصر[١١٧] ويرى الألماني هانز عام ١٥٨٧م أن "القاهرة أو كما تدعي القاهرة الكبرى ، وأحياناً بابليون ، والآن تعرف بالتركي بمصر" وتبدأ من بولاق والتي هي مرفأ لها ، والمطرية منطقة زراعية[١١٨] ، وأخيراً مصطفى عالي الذي زارها عام ١٥٩٩م يذكر أن "القاهرة التي تحمل اسم أم الدنيا"[١١٩] .

وبعد نجد أن أولى الملاحظات على ذلك هو وجود مفهومين للقاهرة لدى هؤلاء الرحالة ، الأول : وهو المدينة المعزية التي حددوها بالأسوار ،

والثاني: هو القاهرة الكبرى والتي يدخل في نطاقها الجيزة ، ويؤكد ذلك أنه حينما نتتبع تلك الرحلات نجد ما يقوي وجود مفهوم القاهرة الكبرى ، وأولى هذه الإشارات استخدام الرحالة لبعض الجمل ذات الدلالات المحددة ، والتي توحي بأن اسم القاهرة ليس إطلاقه قاصراً على المدينة المسورة بل هو مظلة واسعة يندرج تحتها عدة مدن ، من هذه الجمل - كما سبق أن ذكرنا "إحدى كبريات مدن العالم ، ومدينة متسعة جداً ، والقاهرة الكبرى" .

كما أن حسن الوزان في رحلته استخدم كلمة "رَبَض" والتي تعني من الناحية الاصطلاحية الضاحية التي تقع خارج المدينة الكبيرة[١٢٠] . . . لكل ما يقع خارج أسوار القاهرة كبولاق ومصر القديمة . . . . .إلخ[١٢١] ، فكأنه يشير إلى أن القاهرة تضم كل هذا ، بل إنه جعل من المطرية ظهيراً زراعياً للقاهرة ، والجيزة متنفساً وامتداداً اقتصادياً لها ، حيث تمد القاهرة بالمواد الغذائية كما تمثل سوقاً لعمال وصناع القاهرة[١٢٢] ، وقد اتفق مع الوزان باقي الرحالة المذكورين في هذا التصور[١٢٣] ، بل إن مصطفى عالي يذكر صراحة أن الجيزة هي جزء من القاهرة ، وأن حد القاهرة الشمالي يمتد حتى بركة الحاج ، وذلك حينما ذكر أنه "عندما يصل الحجيج إلى البوابة الرئيسية في البركة - أي بركة الحاج - فإنهم يكونوا متأكدين من دخول القاهرة في اليوم التالي"[١٢٤] .

ومن ثم فإن تصور الرحالة للقاهرة لا يختلف عن مفهوم القاهرة الأمني القضائي السابق الذكر ، حقيقة هذا التصور لم يكن واضحاً لدى المحبي الدمشقي الذي اكتفى بذكر أن بولاق أحد منتزهات مصر[١٢٥] ، وإذا كانت مصر تعني القاهرة بالنسبة له كما هو شائع لدى الكثيرين ، فبالتالي يكن لديه هذا التصور وإن لم يتحدث عنه كثيراً ، غير أن المحبي استخدم أيضاً مصطلحاً جديداً وهو "محمية" وقد حاولنا أن نفهم ماذا يعني بذلك ، هل هذا المصطلح يساوي كلمة مدينة ؟ وبالتالي تكون القاهرة مدينة والخانقاة مدينة ، ولكنها تندرج تحت القاهرة الكبرى ؟ أم أن المقصود به هنا معناه اللغوي الذي يعطي دلالة المكان المحصن ؟ أم أنه مصطلح شامي استخدمه ذلك الرحالة ؟ .

يرى البحث أن المقصود بالمحمية هنا الاحتمالان الأولان ؛ حيث أن القاهرة مدينة وأيضاً الخانقاة ، كما أنها تنطوي تحت لواء القاهرة الكبرى – كما سبق الذكر –، بالإضافة إلى أن القاهرة كما هو معروف مدينة مسورة ولها أبواب وكذا الخانقاه كما يفهم من الوثائق(١٢٦) ، ومن ثم فهي مدن محصنة أي محمية بأبوابها وأسوارها ، أو أن تكون محمية برجال الأمن المكلفين بحراسة الشوارع والأحياء ليلاً(١٢٧) .

أما بالنسبة لرؤية فارتيما للقاهرة فنجد أنه نفى الفكرة المأخوذة عن القاهرة بأنها مدينة كبيرة ، وأنها فقط المدينة المسورة أكد ذلك حينما ذكر "قرى صغيرة مختلفة خارج أسوار القاهرة تمثل قرى منفصلة" ، وأوضح مترجم تلك الرحلة أن المقصود بهذه القرى حي بولاق ، غير أننا سنكرر السؤال الذي طرحه المترجم سابقاً أي سور يقصد ؟(١٢٨) ، فإذا افترضنا أن السور المعنى هنا هو سور صلاح الدين ، فإن المنطقة الممتدة من باب القنطرة جنوباً وإلى باب الشعرية شمالاً تقع ضمن القاهرة التي حددها فارتيما ، وبالتالي فهي تضم مصر القديمة ، ومن ثم يكون المقصود بالقرى المنفصلة الأحياء الشمالية الواقعة خارج باب الشعرية .

أما إذا كان المقصود بالسور سور بدر الدين الجمالي الذي يمتد من باب زويلة جنوباً وإلى باب الشعرية شمالاً ، وهو ما يرجحه البحث ، فإن المناطق المتمثلة في بولاق ومصر القديمة والحسينية وباب اللوق والقرافة وباب زويلة ليست ضمن القاهرة، ويبدو أنه قد عدها قرى منفصلة ، أو أنها تتبع القرى المنفصلة ، على كل فإن الدلالة الواضحة في وصف فارتيما للقاهرة هو استمرارية مفهوم القاهرة الكبرى ؛ الذي أطلقه الأوربيون منذ العصور الوسطى على القاهرة الفاطمية ومصر القديمة وبولاق – كما سبق الذكر – بيد أن هذا المفهوم كان أوسع لدى المقريزي الذي جعله يمتد ليصل إلى بعض مناطق شبين القناطر "بركة الحاج" ، وفي القرن السادس عشر يستمر هذا المفهوم – وإن اختلف اللفظ المستخدم في الدلالة عليه "ضاحية" – وينمو ليضم أجزاء من الجيزة وأطفيح والقليوبية .

ومما سبق نستخلص أن هناك ثلاث قواهر **الأولى** : القاهرة الإدارية والتي تضم مدينة القاهرة وبولاق ومصر القديمة ، **والثانية** : القاهرة الكبرى والتي تمتد من أطفيح جنوباً وحتى شبين القناطر شمالاً ، ومن المقطم شرقاً حتى الجيزة غرباً ، **والثالثة** : القاهرة الأمنية القضائية ، وهي التي تكاد وأن تتفق حدودها مع تصور المصريين للقاهرة ، تلك التي تمتد من المعادي جنوباً حتى شبين القناطر شمالاً ، وتصل في الجهة الغربية إلى الجزيرة الوسطى .

أما بالنسبة للرحالة الأجانب فالقاهرة تضم المدينة وامتدادها خارج السور ومصر القديمة وبولاق . ونصل لبركة الحاج شمالاً والجيزة غرباً ، ومن خلال ذلك نلاحظ أن اسم القاهرة أشبه بنظرية "الدوائر المتحدة المركز"[١٢٩] ، فالمركز هنا هو مدينة القاهرة والدوائر هي الضواحي ، تلك التي تتسع وتضيق بناء على من يراها .

هوامش الفصل الأول

(١) د. سيد محمد السيد : مصر في العصر العثماني في القرن السادس عشر ، دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية ، مكتبة مدبولي ، ط١ ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص٢٣٨.

(٢) الروك الناصري هو مسح الأراضي وقياسها بالحبل ، وقد أمر به الناصر محمد بن قلاوون عام ٧١٥هـ/ ١٣١٥م ، وأعيد كتابة نصه في عهد الأشرف شعبان بن حسين بن قلاوون ، ثم أعيد كتابته في عهد الأشرف قايتباي عام ٨٨٣هـ/ ١٤٧٧م .انظر :ناصرة عبد المتجلي إبراهيم : الدقهلية في العصر العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس ٢٠٠٥م ، ص١٣.

(٣) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ط٢ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ٢٠٠٤م ، ص٢٨ . أما في العصر العثماني فقد تحول مصطلح عمل إلى ولاية ، إلا أنه ورد بالوثائق ما يفيد استمرارية استخدام المصطلح الأول مثل شبرا الخيمة من أعمال القاهرة ، الوايلي من أعمال الضواحي ، وغيرها ، وهذا يشير إلى وجود مؤثرات من العصر المملوكي ، واستمرارها في العصر العثماني . انظر : باب الشعرية : س٥٨٩ ، ص٣٧٥ ، م١٣٦٩ ، جامع الحاكم : س٥٤٩ ، ص١٠٠ ، م٣٥٦ ، س٥٥٨ ، ص١١٨، م٣٧٤.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص٣٤ ، ٣٥ ، ناصرة عبد المتجلي : مرجع سابق، ص١٤ .

(٥) أولج فولكف : القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة ٩٦٩ – ١٩٦٩م ، ترجمة أحمد صليحة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦م ، ص ١٢٠ .

(٦) د . ليلى عبد اللطيف أحمد : الإدارة في مصر في العصر العثماني ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٧٥م ، ص ٣٦٦ .

(٧) محمد أبو العمايم : آثار القاهرة الإسلامية في العصر العثماني ، المجلد الأول "المساجد والمدارس والزوايا" ، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلى ، استانبول ٢٠٠٣م ، التقديم، ص ر.

(٨) د . جمال حمدان : القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٦م ، ص ٦ .

(٩) جومار : وصف مدينة القاهرة ، موسوعة وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، منى زهير الشايب ، ج١٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥م ، ص ١٨ – ١٩ .

(١٠) المقريزي ؛ تقي الدين أحمد بن على بن عبد القادر بن محمد : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ، مطبعة النيل ، نشر مكتبة الآداب ، القاهرة ١٣٢٦هـ، م١، ج١ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(١١) د . عبد الحميد حامد سليمان : تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥م ، ص ٩٢ .

(١٢) جاستون فييت : القاهرة مدينة الفن والتجارة ، ترجمة د . مصطفى العبادي ، كتاب اليوم ، العدد ٣٠٨ ، القاهرة ١٩٩٠م ، ص٧١ ، ٧٢ .

(١٣) نفسه : ص ٥٧ ، ٥٨ .

(١٤) المقريزي : مصدر سابق ، م١ ، ج ٢ ، ص١٧٩ ، م ٢ ، ج ٣ ، ص١٧٦ .

(١٥) الدشت : محفظة ٣٨ ، ص٨٣٢ ، القسمة العربية : س٥ ، ص٤٤٤ ، م٧٢٤ ، ، جامع الحاكم : س٥٥٢ ، ص٢٥ ، م٧١ ، س٥٥٥ ، ص٣٠٨ ، م٨٠١ .

(١٦) الصالحية النجمية : س٤٧٣ ، ص١٢٤ ، م٥٤٧ ، باب الشعرية : س٥٨٨ ، ص١٧٨ ، م٧١٥ ، س ٥٩٧ ، ص٢٣ ، م٦٩ .

(١٧) باب الشعرية : س٥٩٧ ، ص٢٩١ ، م٩٤٠ .

(١٨) الصالحية النجمية : س٤٣٩ ، ص٨٤ ، م٤٥٢ .

(١٩) باب الشعرية : س٥٨٩ ، ص٣٧٥ ، م١٣٦٩ .

(٢٠) جامع الحاكم: س٥٣٨ ، ص٦ ، م٣٠ .

(٢١) الدشت : محفظة٥٤ ، ص٥٩٨ .

(٢٢) باب الشعرية : س٥٨٩ ، ص٣٧٥ ، م١٣٦٩ .

(٢٣) جامع الحاكم: س٥٥٨ ، ص١١٨ ، م٣٧٤ .

(٢٤) الدشت : محفظة ١١ ، ص١٠ ، جامع الحاكم: س٥٥٣ ، ص٢٤٠ ، م٧٩٤ .

(٢٥) الباب العالي : س٢٧ ، ص١٥ ، م٦٧ ، س٥٦ ، ص٥٥ ، م٦٦ .

(٢٦) د. زينب الغنام : الأسواق في العصر العثماني ، ضمن "الخان الخليلي" وما حوله ، دراسات حضرية ٤ ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ١٩٩٩م ، ص٩٩ .

(٢٧) المعجم الوجيز ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، مصر ١٩٩٣م ، ص ٣٧٨ .

(٢٨) آق بغا الخاسكي : التحفة الفاخرة في ذكر رسوم خطوط القاهرة ، مخطوط بدار الكتب ، جغرافيا طلعت ٤٩٧ ، لوحة ١١٦ ، وقد كان المؤلف دوا داراً للسلطان الغوري ، وبالمطابقة بين المخطوط وخطط المقريزي وجدنا أن آق بغا قام بإعادة نسخ كتاب الخطط المقريزية دون إضافة أي مستجد بعصره .

(٢٩) محمد رمزي : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤م ، ق ٢ ، ج١ ، ص ١٧ ، ق ٢ ، ج ٣ ، ص ٣ ، ٤ ، ص ١٧ ، ١٨ . وقد ورد بالوثائق أن في جنوب القاهرة بعضاً من القرى المذكورة أعلاه وصفتها الوثائق بأنها من ضواحي مصر ، وقد يكون المراد ضواحي مصر القديمة ، ولكن المصطلح أطلق هكذا (ضواحي مصر) دون تقييد القرى مما يشير إلى أن مصطلح "ضواحي مصر" يطلق على القرى الواقعة شمال القاهرة أو جنوبها . الباب العالي : س ٤٨ ، ص ٣٤٩ ، م ١٢١٥ .

(٣٠) د . فتحي محمد مصيلحي : تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى تجربة تعمير المدن المصرية من ٤٠٠٠ ق . م إلى ٢٠٠٠م ، ط ١ ، ١٩٨٨م ، ص ٢٠١ .

(٣١) الدشت : محفظة ٣٢، ص ١٨٥٢ ، باب الشعرية : س ٥٩٧ ، ص ٢٦١ ، م ٨٥٣ .

(٣٢) فييت : مرجع سابق ، ص٥٦ ، حصنت القاهرة بسورين الأول أقامه بدر الجمالي وزير الخليفة المنتصر عام ٤٨٠هـ ، وهو الذي يوجد به أبواب زويلة جنوباً ، والنصر والفتوح شمالاً ، ثم في عهد صلاح الدين الأيوبي أنشئ سور ضم عواصم مصر الإسلامية "الفسطاط ، العسكر ، القطائع ، القاهرة" . د. سعاد ماهر : القاهرة القديمة وأحياؤها ، دار العلم ، القاهرة ١٩٦٢م ، ص٣٢ – ٣٦ .

(٣٣) الدشت : محفظة ٥ ، ص٢٧١ ، ومحفظة ٦ ، ص١٢٤ ، ومحفظة ٣٧ ، ص٢١٠ ، ومحفظة ٤٢ ، ص١١ ، الصالحية النجمية : س٤٤٨ ، ص١٩٧ ، م٥٤٤ ، بولاق : س١١ ، ص٢٠١، م١١٤١ ، ليون الأفريقي : مصدر سابق ، ج٢ ، ص٢٣٣ .

(٣٤) ابن الجيعان ؛ شرف الدين يحيى بن المقر بن الجيعان : التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٧٤م ، ص٥ – ٨ .

(٣٥) انظر ملحق (١) ضواحي القاهرة .

(٣٦) كانت كل ولاية من ولايات مصر الخمس منقسمة إلى عدد من الوحدات الإدارية والمالية والتي تعرف بالكاشفيات ، والتي بدورها تنقسم إلى وحدات أصغر هي المقاطعات "النواحي"، والتي مثلت فيها كل قرية أو عدة قرى متقاربة مقاطعة ، وتخضع لأحد موظفي ديوان

الروزنامة الذي يعرف بالأمين ، حددت مهمته بالأشراف على الأراضي القابلة للزراعة ، وتحديد ما عليها من ضرائب . بالإضافة إلى كونه مشرفاً على الملتزمين ، ومسئول عن تسليم التقاوي للفلاحين ، وعاونه في ذلك عدد من الكتبة ومشايخ القرى والكشاف . انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص٢٧ - ٣٤ ، ٩٠ - ٩٦ ، وأيمن أحمد محمود : العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات في مصر في القرن السادس عشر ، دراسة في البدايات والتطبيق ، حوليات إسلامية ٣٨ ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ٢٠٠٤م ، ص٤١ .

(٣٧) جامع الحاكم : س٧١٨ ، ص١٧٠ ، م١٠٥٠ ، باب الشعرية : س٥٨٩ ، ص١٨٨ ، م٦٦٠ ، الدشت : محفظة : ٥٣ ، ص٣٧٠ ، محفظة ٥٤ ، ص٥٩٨ .

(٣٨) الدشت : محفظة ٣٨ ، ص١٢٠٣ ، ومحفظة ١٠١ ، ص٤٩٠ .

(٣٩) نفسه : محفظة ٣٨ ، ص٥٩٨ .

(٤٠) نفسه : محفظة ٧ ، ص١٠٥ ، الباب العالي : س١٨ ، ص٢٤٠ ، م١٤٢٦ ، باب الشعرية : س٥٨٨ ، ص١٧٨ ، م٧١٥ ، الصالحية النجمية : س٤٧٣ ، ص١٢٤ ، م٥٤٧ .

(٤١) دفاتر الترابيع : دفتر تفتيش المساحة بمقاطعت الشرقية ، ج٢ ، رقم ٤١ لعام ٩٣٤هـ / ١٥٢٧م، ص٧٥ ، ٩٤ - ٩٥ ، جامع الحاكم: س٧١٨ ، ص١٧٠ ، م١٠٥٠ ، س٥٤٨ ، ص١٦٧، م٥٣٥ ، باب الشعرية : س٥٨٩ ، ص١٨٨ ، م٦٦٠ ، الباب العالي : س٤٩ ، ص٦٧٢، م٣٥٨٠ ، الصالحية النجمية : س٤٧٢ ، ص٩٧ ، م٣٥٠ . ولمعرفة مهام موظفي الجهاز الإداري المذكور أعلاه انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص٣٩ - ٥٨.

(٤٢) الباب العالي : س١٦ ، ص٢٧٠ ، م١٤١٤ ، س٤٩ ، ص٦٧٢ ، م٣٥٨٠ .

(٤٣) الترابيع : دفتر ٤١ ، ج٢ ، ص٧٤ ، ٩٤ .

(٤٤) نفسه : ص٧٤ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، جامع الحاكم: س٥٤٨ ، ص١٦٧ ، م٥٣٥ ، الصالحية النجمية : س٤٧٣، ص٢٥٥ ، م١٠٢٤ .

(٤٥) قانون نامة مصر : مصدر سابق ، ص٤٣ ، م٢١ .

(٤٦) الترابيع : دفتر ٤١ ، ج٢ ، ص١٠٢ ، جامع الحاكم: س٥٣٨ ، ص٦ ، م٣٠ ، الدشت : محفظة ٥٤ ، ص٥٩٨ .

(٤٧) المقاطعات الحضرية السلطانية هي مقاطعات ملكاً للسلطان ، له حق التصرف فيها بالمنح أو الحجب، فينعم بها على نائبه في مصر ليقوم الأخير بمنحها للملتزمين ، شريطة أداء ما عليها من أموال للدولة ، وقد شملت كافة أنواع النشاط الحضري ، سواء ما كان متمثلاً في النواحي

الأمنية ، أو الأعمال المالية أو المصرفية والمعاملات ، والصفقات التجارية والحرف والصناعات المتخصصة . انظر : محسن علي محمود شومان : المقاطعات الحضرية في مصر من الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق ١٩٩٠م ، ص٤٣ – ٥٤ .

(٤٨) الدشت : محفظة ٢٥ ، ص٥٦٨ ، محفظة ٤٠ ، ص١١٣٠ ، محفظة ٤٢ ، ص٢٠٠ ، محفظة ٥٤ ، ص٥٥٧ ، باب الشعرية : س٥٩٧ ، ص٢٧٩ ، م٩٠٩ ، س٥٩٩ ، ص٤٢٧، م١٦٨٦.

(٤٩) الباب العالي : س١٨ ، ص٢٤٠ ، م١٤٢٦ .

(٥٠) جومار : مصدر سابق ، ج١٠ ، ص٣٢٨ .

(٥١) محمد نور فرحات : التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة ، العصر العثماني ، ط١٩٨٦م ، ص٣٧٨ .

(٥٢) عبد الرازق عيسى : مرجع سابق ، ص١٢٦ – ١٣٠ .

(٥٣) نللي حنا : بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، دراسة اجتماعية معمارية ، ترجمة حليم طوسون ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة د.ت ، ص٣١ – ٣٣ .

(٥٤) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٤٦٩ .

(٥٥) عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص٦١ ، ليلى عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص٢٥٤ – ٢٥٨، نللي حنا : مرجع سابق ، ص٣١ .

(٥٦) جامع الحاكم: س٥٤٩ ، ص٤٠٠ ، م١٣٨٦ ، س٥٥٥ ، ص١١٤ ، م٢٩٩ .

(٥٧) نللي حنا : مرجع سابق ، ص٣١ .

(٥٨) جامع الحاكم: س٥٤٩ ، ص٤٠٠ ، م١٣٨٦ .

(٥٩) الدشت : محفظة ٨ ، ص١٥٢ ، ومحفظة ٧٢ ، ص٣٥١ .

(٦٠) د. إيمان محمد أبو سليم : محافظ الدشت وأهميتها في تكملة الوديعة الأرشيفية لمحاكم القاهرة العثمانية في القرن ١٠هـ / ١٦م ، الروزنامة "الحولية المصرية للوثائق" ، العدد ٢ ، دار الوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص٧٥ – ٩٨ .

(٦١) الباب العالي : س٦٠ ، ص٢٩١ ، م١٢٠٤ ، س٦٧ ، ص٤٩ ، م بدون .

(٦٢) الدشت : محفظة ٨ .

(٦٣) نفسه : محفظة ٨ ، ص٨٠٧ ، الباب العالي : س٣ ، ص٢٧٠ ، م١٤٣٤ .

(٦٤) الباب العالي : س٣ .

(٦٥) د. محمد الجهيني : أحياء القاهرة القديمة وآثارها الإسلامية ، حي باب البحر ، دار نهضة الشرق ، دار الوفاء ، ط١ ، ٢٠٠٠م ، ص٨٣ .

(٦٦) إيمان أبو سليم : مرجع سابق ، ص٨٠ .

(٦٧) الدشت : محفظة ٦ ، ص١٠٩ ، محفظة ٤١ ، ص٤٢٩ .

(٦٨) محمد الجهيني : مرجع سابق ، ص٨٨ .

(٦٩) الدشت : محفظة ٤٩ ، ص٧٦ .

(٧٠) نفسه .

(٧١) محمد الجهيني : مرجع سابق ، ص٧٦ .

(٧٢) البكري ؛ محمد بن أبي السرور بن أحمد البكري : قطف الأزهار من الخطط والآثار ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، جغرافيا ١٠٨٤ ، لوحة١١٢ .

(٧٣) أندرية ريمون : القاهرة تاريخ حاضرة ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٣م ، ص١٧٧ .

(٧٤) أوليا جلبي : سياحتنامة مصر ، ترجمة محمد علي عوني ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٣م ، م١٠ ، ص٢٢٠ .

(٧٥) ياسر عبد المنعم محاريق : المنوفية في القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠م ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٧٦) عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ٦١ - ٦٢ .

(٧٧) مقر هذه المحكمة باب المدرسة الاشرفية بالخانكاة السرياقوسية . انظر جامع الحاكم : س ٥٤٩، ص ١٨٢، م٦٣٠ .

(٧٨) الباب العالي : س ٤٦ ، ص ١٤٣ ، م ٨٤١ ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ٢٢٠- ٢٢١ .

(٧٩) الدشت : محفظة ٢٨ ، ص ٩٢٣ ، ومحفظة ٥٣ ، ص ٧٣٥ - ٨٢٤ ، جامع الحاكم : س٥٤٦، ص١٨٤ ، م٤٥٦ ، س٥٤٩ ، ص٢٧٤ ، م٩٥٠ ، الباب العالي : س٤٦ ،

ص١٤٣ ، م٨٤١ ، باب الشعرية : س٥٩٧ ، ص٤٣ ، م١٤١ . يذكر محمد رمزي : أن شبرا القاهرة أو شبرا مصر قد عرفت بهذا الاسم فقد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، إلا أن هذا ليس صحيحاً ؛ لأن اسم شبرا القاهرة قد ورد بالوثائق منذ أوائل القرن السادس عشر . انظر الدشت : محفظة ٤ ، ص٤٦٣ ، محمد رمزي : الجغرافية التاريخية لمدينة القاهرة ، مجلة العلوم ، المجلد الثالث ، السنة ٩ ، عام ١٩٤٢م ، ص٣٢٥ .

(٨٠) الباب العالي : س٤٦ ، ص١٤٣ ، م٨٤١ .

(٨١) باب الشعرية : س٥٩٧ ، ص٦٧ ، م٢٢٥ .

(٨٢) جامع الحاكم : س٥٤٩ ، ص٢٧٤ ، م٩٥٠ .

(٨٣) باب الشعرية : س٥٨٧ ، ص١٤٥ ، م٥٤٩ ، الدشت : محفظة ٤٠ ، ص١١٤٥ ، محفظة ٥٣ ، ص٧٦٠ ، ص٧٧٣ ، م٥٤٩ .

(٨٤) باب الشعرية : س٥٨٧ ، ص١٤٥ ، س٥٩٧ ، ص٤٣ ، م١٤١.

الدشت : محفظة ٣٨ ، ص٩٢٣ ، محفظة ٤٠ ، ، محفظة ٥٣ ، ص٧٧٣ ، محفظة ٥٤ ، ص٥٢٩، محفظة ٥٥ ، ص٥٠٣ .

تولى أبو الفتح عدة محاكم منها محكمة البساتين عام١٥٤٦ م ، ثم محكمة جزيرة الفيل عام ١٥٥٠م ، وأخيراً محكمة الأطفيحية مع قضاء الضواحي عام ١٥٥١م . انظر : الدشت : محفظة ٣٨ ، ص ٩٢٣ ، محفظة ٤٠ ، ص ١١٤٥ ، محفظة ٥٤ ، ص ٥٢٩ ، باب الشعرية: س٥٩٧ ، ص٤٣ ، م١٤١ .

(٨٥) ج . دي شابرول : دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين ، وصف مصر ، ج١ ، ترجمة زهير الشايب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢م ، ص ١٩٥ .

(٨٦) سيد محمد : مرجع سابق ، ص ١٧٩ – ١٨٠ .

(٨٧) عفاف مسعد السيد العبد : دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر ١٥٦٤ – ١٦٠٤م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠م ، ص ٥٢ .

(88) Shaw, Stanford J: the financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt 1517 . 1798, New Jersey 1962, p 148 .

أندرية ريمون : فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية ، ترجمة : زهير الشايب ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٧٤م ، ص٣٢ ، ليلى عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص٢١٨ – ٢١٩ .

(٨٩) انظر الفصل الثالث .

(٩٠) د. سحر علي حنفي : العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص٩٧ .

(٩١) مصر القديمة : س٨٨ ، ص٨٣ ، م٤٦٣ .

(٩٢) الدشت : محفظة ٧ ، ص٤٣٣ ، ومحفظة ١٠١ ، ص٦٦٦ ، ومحفظة ١٠١ ، ص٢٢٦ .

(٩٣) الدشت : محافظ أرقام ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ١٠١ ، ١١٣ ، الباب العالي : سجلات أرقام : ٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٤ ، جامع الحاكم: سجلات أرقام ٥٤٠ ، ٥٤٣ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، بولاق سجلات أرقام ٣ ، ٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ، مصر القديمة : سجلات أرقام ٨٨ ، ٩٠ ، باب الشعرية : سجلات أرقام ٥٨٤ ، ٥٩٩ ، القسمة العربية : س٤ .

(٩٤) ليلى عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص٣٦٦ ، وتقسيمنا للقاهرة كان كالتالي المدينة المسورة ، المنطقة الشمالية التي تمتد من سور باب الفتوح والنصر والشعرية إلى الريدانية ، المنطقة الجنوبية من سور باب زويلة والخرق حتى قناطر السباع ، المنطقة الغربية هي الواقعة غرب الخليج .

(٩٥) مصطفى أفندي عالي الكليبوللي : تاريخ حالات القاهرة من العادات الظاهرة ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، القاهرة ، تاريخ تركي ١٤٦ ، لوحة ٩ .البكري ؛ محمد أبو السرور البكري الصديقي : الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، القاهرة، ح١٠٤٠٩ : لوحة ١٠٢ .

(٩٦) د. فايز نجيب إسكندر : مصر في كتابات الحجاج الروس في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ١٩٨٨م ، ص٢٨ .

(97) Lichtenstein, Hans Ludwig Von : voyages en Egypte pendant les annees 1587 1588, traduit de l'allemand par Ursula Castal, IFAO, le Caire 1972, P8 .

(٩٨) المقريزي : مصدر سابق ، م٢ ، ج٣ ، ص ٢ – ٥٩ ، ص ١٧٨ – ١٧٩ ، آق بغا الخاسكي : مصدر سابق ، لوحة ٢٩ – ٤٥ .

(٩٩) جومار : مصدر سابق ، ج١٠ ، ص ٢١ ،

(١٠٠) جامع الحاكم: س ٧١٨ ، ص٣٥ ، م١٨٠٢١ ، القسمة العربية : س٦ ، ص ٤٣٧ ، الباب العالي : س ٥٠ ، ص ٤٤ ، م ، س ٦٢ ، ص ٤١٨ ، م١٢٠١ .

(١٠١) القسمة العسكرية : س ٢ ، ص ٢٤٥ ، م ٩٥٦ ، الباب العالي : س ٦٧ ، ص ٤٩ ، م بدون .

(١٠٢) أعتمدت العينة على محاكم : الباب العالي : سجلات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ .

الصالحية النجمية سجلات ٤٣٩ ، ٤٤٧ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، جامع الحاكم: سجلات : ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥، ٥٥٦ ، ٥٦٠ ٧١٨ . باب الشعرية : سجلات ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ، القسمة العربية : سجلات ١ ، ٢، ٣ ، ٥، ٦، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، القسمة العسكرية : سجلات ٢ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، بولاق : سجلات : ٣ ، ٤ ، ٧ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، مصر القديمة : سجلات ٨٩ ، ٩٠ ، الدشت : محافظ ٢ ، ٣ ، ٥، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ١١٣ .

(١٠٣) جامع الحاكم : س ٥٤٠ ، ص ٣٤٧ ، م ٥٨٢ ، الدشت : محفظة ٥٢ ، ص ٥٨١ .

(١٠٤) خالد حامد السيد عبد الله أبو الروس : مدينة مصر القديمة في القرن السابع عشر دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠١م ، ص ٥٩ .

(١٠٥) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م ١٠ ، ص ١٩٥ – ١٩٦ .

(١٠٦) الترابيع : دفتر ٤١ ، ج٢ ، ص ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٢ ، جومار : مصدر سابق ، ج١٠ ، ص ٣٤٧ ، د . إيمان محمد عبد المنعم : العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص ١٨ – ٢٦ ، سميرة فهمي علي عمر : إمارة الحج في مصر في مصر العثمانية ٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠١م ، ص ٢٤٧ وما بعدها .

(١٠٧) سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ١٧٩ – ١٨٠ .

(١٠٨) الترابيع : دفتر ٤١ ، ج٢ ، ص٩٤ – ٩٥ ، ١٠٢ ، الباب العالي : س٣٩ ، ص٨٣ ، م٣٤ ، أيمن أحمد محمد محمود : الأرض والمجتمع في مصر العثمانية ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م – ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢م ، ص٢٠٠ ، ٢٠٢ .

(١٠٩) الباب العالي : س٣٧ ، ص٢٦٧ ، م١٠٠٢ .

(١١٠) الدشت : محفظة ٥٣ ، ص٧٤٨ ، بتاريخ ، وص٧٦٠ .

(١١١) نفسه : محفظة ١٠ ، ص٧٨٦ ، الباب العالي : س٣٥ ، ص٥٣ ، م٢٣٨ .

(١١٢) الدشت : محفظة ١٩ ، ص٨ ، الباب العالي : س٣٧ ، ص٢٦٧ ، م١٠٠٢ ، خالد أبو الروس : مرجع سابق ، ص٦٣ .

(١١٣) جامع الحاكم: س٧١٨ ، ص١٨٦ ، م١١٤٦ ، ، س٧١٩ ، ص٧٣ ، م٣٨٢ ، ص١٣٣ ، م٧١٩ ، س٥٤٨ ، ص١٨٧ ، م٥٩١ ، س٥٤٩ ، ص٣٨٨ ، م١٣٣٦ ، باب الشعرية : س٥٩٧ ، ص٣١ ، م٩٦ ، ص٦٧ ، م٢٢٥ ، س٥٩٩ ، ص١٩٣ ، م٧٢٩ ، الصالحية النجمية : س٤٥٨ ، ص٤٢ ، م١٦٩ ، س٤٧٣ ، ص١٢٤ ، م٥٤٧ ، الدشت : محفظة ٥٠ ، ص٣٥٠ .

(١١٤) الحاج يونس المصري : رحلات فارتيما ، ترجمة وتعليق د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤م ، ص٢٣ .

(١١٥) الحسن الوزان : مصدر سابق ، ج٢ ، ص٢٠٣ – ٢٠٤ .

(116) De Mans, Pierr Belon : voyage en EGAPTE 1547, le Caire 1970, p 1079, 1089, 1109 .

(١١٧) المحبي ؛ محمد منصور إبراهيم سلامة الدمشقي الشهير بالمحبي : رحلة المحبي الدمشقي إلى مصر ثم إلى الأستانة ، مخطوط بدار الكتب ، جغرافياً ١٠٦٠ ، لوحة ٩ ، ١٤ .

(118) Lichatenstein: op. cit, P 5 . 110

(١١٩) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٢ .

(١٢٠) أحمد عطية الله : القاموس الإسلامي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٦م ، م٢، ص٤٨٩ .

(١٢١) الحسن الوزان : مصدر سابق ، ج٢ ، ص٢٠٧ – ٢١٠ .

(١٢٢) نفسه: ص٢١٣ ، ٢٣٣ .

(123) Belon: op. cit. p 107b . 110 b ; Lichatenstein : op. cit. p 6 . 10 .0

(١٢٤) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٨ – ٩ .

(١٢٥) المحبي : مصدر سابق ، لوحة ١٤ .

(١٢٦) الدشت : محفظة ٥٣ ، ص٧٤٨ .

(127) Kiechel Samuel : voyage en Egypte pendant les annees 1578 . 1588, le Caire 1972, p105.

(١٢٨) عبد الرحمن عبد الله الشيخ (مترجم) : رحلات فارتيما ، مرجع سابق ، ص٢٣ .

(١٢٩) انظر : د. زيدان عبد الباقي : علم الاجتماع الحضاري ، دار نشر الثقافة ، مصر ١٩٧٢م، ص٦٩.

الفصل الثانى
عمران القاهرة ... توسع أم انكماش

عند الحديث عن عمران القاهرة نجد هناك اعتقاداً أن القاهرة فقدت "تحت نير العثمانيين ثلثي مساحتها الحقيقية ، ومثل هذا من سكانها ، وصارت أشبه بعاصمة مقاطعة بسيطة عنها عاصمة دولة ، بعد أن تحولت عن طريق التجارة العالمي صارت مدينة قديمة يسودها الخراب" ، وفي هذا الاعتقاد تعميم يجب أن نتوقف عنده ومحاولة معرفة ما إذا كان الأمر ينسحب على القرن السادس عشر ، بداية لا بد من إيضاح أن هناك فرقاً بين العمارة والعمران ، فالعمارة اسم من الفعل عمّر أي سكن بالمكان وأقام به ، وهي "نقيض الخراب" . أما العمران فهو اسم للبنيان وما يعمر به البلد ويحسن حاله بواسطة الفلاحة والصناعة والتجارة وكثرة الأهالي ونجاح الأعمال والتمدن"[1] . ويفهم من ذلك أن العمارة تكون أولاً ثم يأتي بعد ذلك العمران ، وسنحاول في هذا الفصل أن نتتبع كلا الأمرين ، ومعرفة المناطق التي تمثل بؤراً للتكدس والزحف السكاني ، والمناطق الأقل كثافة ، ودور كل من الدولة والرعية في تشكيل ذلك .

مساحة القاهرة :

مما لا شك فيه أن من الصعوبة بمكان وضع بُعد دقيق لمساحة القاهرة في القرن السادس عشر ، وذلك لعدم وجود قول قاطع بمساحتها آنذاك ؛ إذ لا توجد وثائق خاصة بمساحة القاهرة في تلك الفترة ، كما أن الرحالة الذين حاولوا إعطاء فكرة عن مساحة المدينة كثيراً ما قارنوها بمدن أخرى ، ففي مطلع القرن السادس عشر قدر فارتيما محيط القاهرة بأنه : "يساوي تقريباً محيط روما"[2] ، وفي عام ١٥٣٤ رأى جريفان أفاجار Greffin Affagart – أحد الرحالة الفرنسيين – أن : مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة باريس[3] ، أو أن

البعض اكتفى بذكر أن القاهرة "مدينة كبيرة ومتسعة جداً" و "أنها إحدى مدن العالم الكبرى . . . وأكبر مدن أفريقيا"[٤] . دون تحديد للمساحة .

كما أن هناك من قدر مساحتها بالخطوات كما فعل أوليا جلبي الذي قدر مساحة القاهرة وامتدادها خارج الأسوار ٤٣٠٠٠ خطوة ، مستثنياً من ذلك مصر القديمة وبولاق وإحياء الإمام الشافعي والليث وعمر الفارض وأبي السعود الجارحي ، معللاً هذا الاستثناء بكون هذه المناطق تبعد عن القاهرة بمسافات[٥] . وإذا كانت الخطوة تساوي ثلاثة أقدام كما ذكر بعض المعاصرين[٦] فتكون مساحة المدينة آنذاك ١٢٩٠٠٠ قدم ، هذا وقد لعب كل من ضيق شوارع القاهرة وافتقارها للطرق الرئيسية الواسعة ، وانتشار الأماكن غير المستخدمة كمناطق سكنية (كالحدائق والخرائب والجبانات) في أرجائها دوراً في صعوبة تحديد مساحتها حينذاك[٧] .

وقد قدر علماء الحملة مساحة القاهرة بدون بولاق ومصر القديمة بحوالي ١٩٨٢,٦ فداناً ، وإذا ما أضفنا مساحة الميناءين نجد أن المساحة تبلغ ٢٢٠٩,٥ فدانا[٨] وبالمقارنة بين مساحة القاهرة وضواحيها ومساحتها زمن المقريزي (والتي كانت حوالي ٢٠٠فدان)[٩] نجد أن القاهرة قد تضاعفت مساحتها بحوالي ٥٤,٣٪ ، ولم تكن هذه المساحة جميعها مشغولة بالبناء ، فقد تخللها مساحات من الحدائق والبرك والخرائب . . . . .إلخ ، وهذه المساحات قد وجد بها نوع من أنواع العمران وهو التعمير الزراعي أو الحرفي (كاستخدام البرك لصيد الأسماك)[١٠] وتقدير مساحة تلك الأماكن غير المأهولة ليس بالأمر اليسير ، وذلك لأن هذه المناطق إن لم يكن بها تجمعات سكنية مرتفعة إلا أنها ليست معدومة ؛ إذ من الممكن أن يتخلل تلك المساحات بعض الأماكن المأهولة .

وإذا ما نظرنا لمساحات الفراغ تلك نجد أنها تنوعت بين أراضي البرك والحقول والحدائق والخرائب ، فالمقريزي عدد لنا ١٤ بركة ، منها ٣ تقع في مناطق غير تابعة للقاهرة إدارياً ؛ وهي بركة الحبش وبركة الشعبية التابعين

لإقليم الأطفيحية جنوب القاهرة ، وبركة الحاج التابعة لإقليم القليوبية في شمال القاهرة ، والباقي موزعاً على أحياء القاهرة كالتالي ٢ في المنطقة الجنوبية (بركة قارون أو قراجا ، وبركة الفيل). وفي المنطقة الشمالية ٣ (بركة الرطلي ، جناق ، قراجا) ، وبالمنطقة الغربية ٥ (الشقاف ، السباعيين ، بطن البقر أو الأزبكية ، قرموط ، الناصرية) ، و١ بمصر القديمة ، وقد أشار المقريزي في كثير من المواضع إلى وجود مناطق مأهولة بالسكان حول تلك البرك(١١) . مما يدل على وجود زحف عمراني لهذه المناطق ، وإن اختلف أوجه الزحف سواء كان ترفيهياً أم حرفياً "بالزراعة أو بالصيد" أم سكنياً(١٢) .

وفي القرن السادس عشر رصدنا ٢٣ بركة موزعة كالآتي ٩ في المنطقة الشمالية (حوالي ٣٩٪ من إجمالي البرك) ، و٣ في المنطقة الجنوبية (حوالي ١٣ ٪) ، و١١ في المنطقة الغربية (حوالي ٤٧,٨٢ ٪)(١٣) . ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أن عدد البرك في القرن السادس عشر قد تضاعف بالمقارنة لعددها في زمن المقريزي بنسبة ١٠٩٪ تقريباً ، بالإضافة إلى استئثار المنطقة الغربية بأكبر قدر من هذه البرك ، تليها المنطقة الشمالية ، ثم المنطقة الجنوبية ، ولكن ما سبب تزايد وارتفاع عدد البرك بمناطق دون الأخرى ؟ .

بداية نوضح أن من هذا العدد يوجد ١١ بركة كانت معروفة في زمن المقريزي ، واستمرت حتى القرن السادس عشر . أما بالنسبة لباقي البرك وهي ١٢ فإن هناك بعض الاحتمالات وهي : أن تكون هذه البرك موجودة بالفعل في زمن المقريزي ، وقد أغفل ذكرها نظراً لصغر مساحتها أو لخلوها من العمران ، أو أن تكون قد تكونت في الفترة الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر – حيث توفي المقريزي – وحتى نهاية القرن السادس عشر ، أو حدث انفصال لأجزاء من البرك الكبيرة مكونة أخرى أصغر ، أو تكون هذه البرك المستجدة بعد زمن المقريزي هي ذاتها البرك القديمة مع حدوث تغيير في أسمائها ، إلا أن الاحتمال الأخير ضعيف ؛ نظراً لأنه عندما يحدث تغيير لاسم منطقة ما ، فإن كاتب الوثيقة يذكر الاسم القديم يليه الاسم الجديد ،

مثل "بركة السباع المعروفة ببركة ابن العظمة مقدم الحّمارة خارج بابي زويلة والخرق بالقرب من خط سويقة صفية"(١٤) .

وبركة السباع هي بركة السباعيين الواقعة في المنطقة الغربية ، والتي قد تغير اسمها في القرن السادس عشر لتصبح بركة ابن العظمة ، بل وتصير مشهورة به ، ومما يرجح الاحتمال الأول ويقويه أن بعض البرك المستجدة كان جارياً في أوقاف المماليك(١٥) .

وبالمطابقة بين أسماء البرك في زمن المقريزي والقرن السادس عشر وجدنا تطابقاً بين سبع برك (بركة قارون ، الفيل ، السباعيين ، الرطلي ، جناق ، قرموط ، الناصرية التي أطلق عليها أحياناً بركة آق سنقر الناصري) (١٦) . وتغيرت أسماء بركتين (بركة بطن البقر التي عرفت بالأزبكية(١٧) ، وبركة قراجا شمالاً ، خارج الحسينية بالقرب من الخندق ، والتي عرفت بالخازندار) (١٨) ، وبركتين لم نعثر عليهما هما بركة الشقاف غرب الخليج بجوار اللوق ، وبركة شطا بمصر القديمة(١٩) .

أما بالنسبة للبرك التي حصرناها في القرن السادس عشر ففي شمال القاهرة يوجد بركة القرع ، وبركة الذهب خارج قنطرة الحاجب ، بركة السودان ، وبركة الفرس وبركة الشيخ سابق بخط قناطر الأوز ، وهذه البرك الثلاث متجاورة ، وبركة اليقطين بباب الشعرية ، أما في الجنوب فهناك بركة الحمصاني ، وبالنسبة للجهة الغربية فوجدنا بركة الفهادة ، وبخط الناصرية كان هناك بركتي السلق وأبي شامة ، وبالقماحين بركة الفرايين ، وبخط اللوق وجدت بركة الجندور المعروفة بالفوالة ، بالإضافة إلى بركة قرموط .

ومن العوامل التي ساعدت على تزايد عدد البرك ولا سيما في الأراضي الغربية والشمالية وتغذيتها بالمياه هو إحاطة الخليجين "الحاكمي ، الناصري" بهذه الأراضي وقربها من النيل(٢٠) . وقد ارتبطت بهذه البرك انتشار مناطق الحقول والحدائق والتي كثرت بها زراعة أشجار الفواكه والزهور والخضروات(٢١) .

أما النسبة للمناطق الخربة ، والتي كانت تمثل منشآت متنوعة كالطواحين والمصابغ والأفران وقاعات الحياكة ، والأروقة والطباق أو الساحات الخربة "المهولة بالأتربة"[٢٢] فقد وجدنا بالوثائق أن هناك العديد من عقود بيع وشراء واستئجار تلك الأماكن ، ومن العسير حصر جميع هذه العقود لكثرتها ؛ ولذلك أخذنا عينتين متغايرتين زمنيا ومختلفين في مصدرهما الوثائقي ، فالعينة الأولى قمنا بأخذها من سجلات محكمة الباب العالي للفترة الممتدة من ٩٩٠هـ – ١٠٠٥هـ / ١٥٨٢ – ١٥٩٦م ، والثانية كانت من محافظ الدشت فأخذنا سنة لكل عشر سنوات من ٩٢٨هـ – ١٠٠٧هـ / ١٥٢١ – ١٥٩٨م ، ويقوم هذا الاختيار على أساس أن هذه العينة تغطي كافة أحياء القاهرة ، بالإضافة إلى أن الفترة الزمنية المختلفة قد تعطي دلالات على تركز الخرائب في بعض المناطق دون الأخرى . ومن خلال هذه العينات تمكنا من رصد ١٧٢ عقدا لبيع وشراء واستئجار لتلك الخرائب ، فمن سجلات الباب العالي حصلنا على ١١٥ عقدا . أما الدشت فقد رصدنا ٥٧ عقداً[٢٣] ، وهي موزعة كالآتي :

المنطقة	الباب العالي		الدشت	
	عدد العقود	النسبة المئوية	عدد العقود	النسبة المئوية
القاهرة	٢٤	تقريباً ٢١%	١٠	تقريباً ١٧.٥%
المنطقة الشمالية	١٧	تقريباً ١٥%	١	تقريباً ٢%
المنطقة الجنوبية	٣٩	تقريباً ٣٤%	٢٦	تقريباً ٤٦%
المنطقة الغربية	٢٨	تقريباً ٢٤%	١٣	تقريباً ٢٣%
المنطقة الشرقية	-	-	-	-
مصر القديمة	١	تقريباً ١%	٧	١٢%
بولاق	٦	٥%	-	-
الإجمالي	١١٥	١٠٠%	٥٧	١٠٠%

ومن خلال هذا الجدول نستطيع أن نضع ترتيباً تنازلياً لمناطق تركز الخرائب كالتالي : المنطقة الجنوبية ، الغربية ، القاهرة ، بينما اختلف الوضع بالنسبة للمنطقة الشمالية وبولاق حيث ارتفعت بهما نسبة الخرائب في الفترة من ٩٩٠ – ١٠٠٥هـ/ ١٥٨٢ – ١٥٩٦م ، وانخفاضها في العينة الثانية المتفرقة ، والعكس صحيح بالنسبة لمصر القديمة ، ويبدو أن ذلك ظاهرة صحية تتناسب مع توزيع الكثافة السكانية لأحياء القاهرة ، وذلك إذا ما وضعنا في الاعتبار أن هذه الخرائب لا تمثل أحياءً أو منشآت كاملة ، بل هي في الغالب أجزاء من منشآت قد تكون سكنية (كطبقة أو رواق خرب) أو تجارية (مثل الحواصل والحوانيت الخربة) أو خدمية "مثل خلاوي خربة بمدرسة" وهي تشكل حالات ملكية فردية ترتبط بظروف وقف ما ، أو مالك معين ليس لديه القدرة على تجديد ذلك ، أو ربما وجود نزاع عليها[٢٤] .

وتمثل حل تلك المشكلة في بيع تلك الخرائب أحيانا أو تأجيرها للاستفادة منها ، فكثيراً ما صادفنا بالوثائق إن هناك العديد من الخرائب تم تعميرها أو تحويلها إلى منشآت صناعية كمصانع السكر أو قاعات الحياكة[٢٥] . . . الخ ، ومن ثم فإنها لم تقف عائقاً أمام حركة التعمير ، ولعب سكان القاهرة دوراً في القضاء على انتشار تلك الخرائب ، حيث كانوا يتجهون لرفع شكواهم بالمحكمة من تضررهم من هذه المناطق التي صارت "مأوى للكلاب . . . . والمتلصصين وتحمي أهل الدعارة والمختطفين والحرامية"[٢٦] . وعلى الفور كان يتم الاستجابة لشكواهم بعرض هذه المناطق للبيع أو الاستبدال إن كانت جارية بوقف ، أو تأجيرها لفترات تصل إلى ٦٠ عاماً شريطة أن يتم تعميرها[٢٧] .

ومن خلال إحدى الخرائط التي وضعت للقاهرة في القرن السادس عشر ، توضح معطياتها مدى التكدس الذي كانت عليه القاهرة آنذاك ، بينما يقل هذا في الجهات الجنوبية والغربية والشمالية[٢٨] . وبالرغم من عدم دقة تلك الخريطة ، إلا أنها تعد من أندر خرائط القاهرة في تلك الفترة ، حيث تبرز معطياتها الصورة العامة للقاهرة آنذاك ، وقد حاول رسامها تقريب معالم

المدينة المختلفة على دفعة واحدة دون اعتبار للأبعاد ، ومن خلالها يمكن التعرف على الشوارع الرئيسية للمدينة وخلجانها وميادينها. كما توضح عمران المنطقة الغربية الواقعة بين القاهرة والنيل والمنطقة الشمالية ولاسيما الحسينية ، وتظهر أيضاً جزيرة الروضة(٢٩) .

وسنحاول أن نتعرف على مدى النمو والتوسع العمراني الذي حدث بالمناطق التي أشارت إليها الخريطة والعوامل المساعدة لذلك .

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على نمو وتوسع القاهرة ، منها : موقعها الذي وفر لها المواد الأولية اللازمة لعملية التشييد والبناء ، ولا سيما جبل المقطم الذي اتخذت منه أحجار البناء(٣٠) ، والنيل الذي وفر لها المياه والطمي ، ووجود مساحات خالية استغلت في البداية في التعمير الزراعي ، ثم تحولت إلى أحياء سكنية كالأراضي المحيطة بالبرك التي ظهر بها عدة أحياء كخط بركة قرموط ، والأزبكية ، وعدد من الدروب التي صارت تجاور الحقول كالدرب الجديد بخط قناطر السباع بجوار غيط الأمير حمزة(٣١) .

ونلاحظ أن هذه الأماكن مستحدثه بفترة البحث ، ولا سيما إذا ما علمنا أن هذه المناطق منذ عهد قريب كانت تعاني من وجود خلل عمراني مما دفع سكانها إلى الشكوى من خشيتهم من اللصوص والمفسدين(٣٢) .

كما لعب العامل الاقتصادي دوراً في عملية النمو والتوسع فكما سبق وأن ذكرنا أنه بالرغم من تحول القاهرة إلى عاصمة إحدى ولايات الدولة العثمانية، إلا أنها ظلت تحتفظ بأهميتها التجارية مما ساعد على النمو وخاصة المناطق التجارية الرئيسية حول القصبة . ويرتبط بهذا العامل أرصاد الأوقاف ، التي لجأ منشؤها من أجل الحفاظ على أوقافهم إلى شراء أو تشييد بعض المباني الاقتصادية ، التي تدر ريعاً يخدم الوقف كالحواصل والحوانيت والرباع والحمامات والمنازل ، والتي غالباً ما تكون مجاورة للمؤسسة التي أنشأها الواقف ، ومما لا شك فيه أن هذه الأوقاف قد ساعدت على نمو المدينة ،

وخاصة أن بعض هذه الأوقاف يقع في المناطق القابلة للتوسع ، فنجد وقف إسكندر باشا ١٥٥٦ - ١٥٥٩م بالمنطقة الواقعة بين باب زويلة وباب الخرق يساعد على نمو المنطقة الجنوبية وتوسعها (٣٣) . كما لعب وقف سنان باشا ٩٧٥ - ٩٧٦هـ/ ١٥٦٧ - ١٥٦٨م ببولاق دوراً في نمو بولاق(٣٤) ، وساعد على نمو شارع موازي لنهر النيل جهة الغرب(٣٥) .

كما كان لاتجاه الولاة العثمانيين إلى تشييد العمائر التابعة لأوقافهم خارج القاهرة الفاطمية أثره في التوسع العمراني خارجها ، فمن بين ٩ ولاة أقاموا منشآت لهم وجدنا واحد بالقاهرة (٥و١١٪) ، وثلاثة بالمنطقة الجنوبية (تقريبا ٥و٣٣٪) ، واثنين ببولاق (نحو ٥و٢٢٪) وواحد بمصر القديمة (تقريبا ٥و١١٪) ، واثنين أقاموا منشآت في أكثر من مكان (٢٢,٥٪) ؛ حيث أقاموها بالقاهرة الفاطمية والضاحية الجنوبية وبولاق ، وتنوعت هذه المنشآت بين خدمية (كالمدارس ، والكتاتيب والأسبلة والصهاريج والتكايا والجوامع) ، وسكنية (كالرباع) ، وتجارية (كالوكالات والقيساريات والحوانيت)(٣٦) .

وإذا كان الناس على دين ملوكهم فنجد أن القاهريين باختلاف فئاتهم يسهمون بدور في تفعيل الحركة العمرانية ، كأن هناك تكاتف بين هؤلاء والدولة على أهمية التعمير ، فاتجهوا أيضاً إلى تشييد المنشآت التجارية والخدمية ولا سيما الأسبلة والآبار ثم قاموا بوقفها ، وقد راع هؤلاء أن يختاروا لمنشآتهم تلك المناطق التي تتسم بخلخلة عمرانية والتي تسمح بالتوسع فيما بعد ، فنجد مثلاً الجمالي يوسف بن يونس الزركاشي يوقف عدة منشآت تشتمل على معمل نشادر ووكالتين مستجدتي الإنشاء بخط باب اللوق والجامع الطولوني ، بالإضافة إلى عدد من الحوانيت ومدبغة ونصف طاحون وغير ذلك من المنشآت التي أحدثها الواقف ، ووقفها على نفسه ثم من بعده يخصص جزء من ريعه لحمل المياه إلى عدد من الزوايا(٣٧) .

ويبدو أن مسألة توفير المياه للناس والحيوانات أمر قد حظي باهتمام أغلب الواقفين ، فحرصوا على إنشاء الأسبلة والآبار في مختلف أحياء القاهرة(٣٨) ، ولوحظ أن منشئيها قد حرصوا علي تشييدها بالمناطق الخربة والأرض الموات(٣٩) ، وبعيداً عن العوامل العقدية والدنيوية لإقامة مثل تلك المنشآت فإن اختيار أماكنها وتأكيد واقفيها على أن ينتفع بها "العام والخاص"(٤٠) . و "أهل المحلة والصادر والوارد"(٤١) أسهم ذلك بدور ولو بسيط في تشجيع التوسع وجذب الناس إلى الأماكن التي تتسم بضعف النمو ، ولم يقتصر الأمر على هذه الأوقاف بل امتد الأمر ليصل إلى التبرع بالأرض وإباحتها لمن يرغب في البناء والسكنى ، وذلك مثلما تبرع السراجي عمر بن الأمير كربتاي التفكجي بلك ١٢٢ والمعلم يوسف بن حسن بن رضوان بإحدى الساحات الخربة خارج باب الفتوح بخط الحسينية وخان السبيل بحارة الساسة "لفقراء المسلمين يبنون وينتفعون بها ويسكنون بها"(٤٢) .

ونلمس من خلال ذلك أن هناك فكراً أو وعياً – إن لم يكن مصرحاً به – منتشراً بين مختلف فئات المجتمع القاهري على أهمية التوسع العمراني ، وكنتيجة لتلك السياسة السابقة أخذت مناطق تجمعات سكنية في الظهور ، وحرصت الوثائق على وصفها بالمستجدة "كالصف المستجد بالأزبكية" ، وخط الطريق المستجد ببولاق ، والحارة المستجدة بمصر القديمة ، والدرب المستجد بخط اليانسية خارج باب زويلة والخرق(٤٣).

وأخيراً .... فمن العوامل التي ساعدت على التوسع العمراني ازدياد الكثافة السكانية (٤٤) ، ويرجع هذا التزايد إلى استتباب الأمن والازدهار العام للدولة العثمانية(٤٥) ، غير أنه من الصعوبة تقدير عدد سكان القاهرة في القرن السادس عشر ، فيفترض ريمون أن عدد سكانها في عام ١٥١٧م كان ١٥٠٠٠٠نسمة ويصل إلى ٣٨٥٠٠٠نسمة في عام ١٥٥٠م(٤٦) . غير أن حوراني يرى أن عدد سكانها في منتصف القرن السادس عشر كان ٢٠٠,٠٠٠نسمة(٤٧) .

ويبدو أن ما أورده ريمون عن عدد السكان فيه بعض المبالغة ، إذ إنه لا يعقل أن يتضاعف العدد بمعدل ١٥٠٪ في فترة لا تتجاوز ٣٣ عاماً ، وخاصة في مجتمع كانت الأوضاع الصحية به غير مستقرة ، إذ كان أحياناً ما يتعرض لبعض الكوارث والأوبئة التي تؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات(٤٨) هذا بالإضافة إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة القاهرية يتراوح من ٤- ٥ أفراد خلال فترة البحث(٤٩) .

وإذا ما افترضنا صحة التقدير الذي وضعه ليون الإفريقي وأخذنا به لوجدنا أن عدد الأسر بالقاهرة وأحيائها ٣٠٥٠٠ أسرة ، ومن ثم يكون إجمالي سكان القاهرة ١٥٢٥٠٠ نسمة وهو عدد متقارب مع ما ذكره ريمون في عام ١٥١٧م ، ومن الراجح أن ريمون قد اعتمد على تقدير ليون السابق ، ومن الممكن أن يكون هذا التقدير مقبولاً في حالة ما إذا كانت كلمة "كانون" – التي وردت بمؤلف ليون الإفريقي وتكررت في كل حي يصفه – تعني أسرة كما افترض ريمون(٥٠) . حتى لو سلمنا بصحة هذا الافتراض فإنه لا يمكن لهذا العدد أن يتضاعف بهذه الصورة ، ومن ثم فنميل إلى تقدير حوراني ، إذ أن زيادة ٥٠٠٠٠ نسمة (أي ما يعادل ٣٣٪) في الفترة من ١٥١٧ – ١٥٥٠م أمر منطقي ، ومن ثم فمن الممكن أن نفترض أن عدد سكان القاهرة في عام ١٦٠٠م يتراوح ما بين ٢٥٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠٠ نسمة ، وهذا في حالة إذا ما استقرت الزيادة بمعدل ٣٣٪ (أي ٥٠٠٠٠نسمة) ، على كل فإن هذه بعض العوامل التي قد ساعدت في حركة التوسع .

التوسع انماط واتجاهات :

تتسم أحياء القاهرة بأنها كانت مأهولة بالتجمعات السكنية ، والتي ترجم عن وجودها تلك المنشآت سواء أكانت سكنية أم تجارية أم صناعية أم خدمية ، وقد بدء نمو القاهرة منذ العصر المملوكي وذلك بتوسعها في كافة اتجاهاتها الجنوبية والشمالية والغربية ، وقد تمخض عن ذلك التوسع ظهور أحياء جديدة

كالحسينية في الجهة الشمالية[٥١] ، إلا أن الكثافة العمرانية والسكانية ظلت ضعيفة في تلك المناطق ، ولكن منذ العصر العثماني أخذ النمو يزداد بها حتى صارت تلك المناطق ذات تجمعات سكنية ضخمة[٥٢] . وظلت القاهرة الفاطمية أكثر مناطق المدينة تكدساً بالأنشطة المختلفة وخاصة منطقة القصبة[٥٣] .

ومع أن المدينة الفاطمية لم يطرأ عليها تغيير منذ العصر المملوكي[٥٤] ، إلا أنها قد استأثرت بـ٢٧٪ من إجمالي أخطاط القاهرة ، ومن خلال توزيع ٦٧٢ منشأة[٥٥] ، قمنا برصدها في فترة البحث ، منها ما يرجع إلى العصر المملوكي بالإضافة إلى ما استجد في الفترة من ١٥١٧ - ١٦٠٠م تمكنا من وضع ترتيب لأماكن التمركز العمراني كالتالي القاهرة ٤٣,٤٪ ، المنطقة الجنوبية ٢٩,٣٪ ، بولاق ٩,٢٪ ، المنطقة الشمالية ٧,٧٪ ، المنطقة الغربية ٦,٨٪ ، مصر القديمة ٣,٤٪ .

وإذا ما قارنا بين هذه الأرقام وبين ما جاء في خطط المقريزي[٥٦] نجد أن هناك اختلافاً بالزيادة في أعداد الحمامات التي كانت في زمن المقريزي ٤٤ حماماً ، منها ٩ قد اندثرت في زمنه ، و١٤ معطلاً وخرباً ، فيكون إجمالي غير المستخدم ٢٣ حماماً أي بنسبة ٥١٪ ، والواقع الفعلي للحمامات المستخدمة زمن المقريزي ٢١ حماماً بنسبة ٤٩٪ ، ومن المرجح أن هذه الحمامات ظلت تؤدي عملها حتى القرن السابع عشر ، بل وتم ترميم بعض الحمامات المعطلة[٥٧] . وعليه فإن الزيادة التي حدثت من منتصف القرن الخامس عشر وحتى نهاية القرن السادس عشر تعادل ثلاثة أضعاف الحمامات التي كانت تؤدي عملها زمن المقريزي .

وكذا الحال بالنسبة للمدارس التي كانت ٧٣ وصارت ٩٥ مدرسة أي بزيادة حوالي ٣٠,٥ ٪ ، والوكالات من ٣ إلى ١٠٤ وكالة ، والخانات من ١١ إلى ٢٨ خاناً ، بينما تراجع عدد القيساريات من ٣٧ إلى ١٤ قيسارية ، وقد يرجع ذلك كما فسر البعض إلى التطور الذي مر باستخدام مصطلحات (وكالة ،

قيسارية ، خان ، فندق) والتي هي عبارة عن مسميات مختلفة لتمييز "نمط مبنى يقوم بوظائف اقتصادية معينة لم تتغير قط[٥٨]" ، وعلى كل فإن مجموع المنشآت التجارية يصل إلى ١٤٦ مبنى ؛ أي أنها تفوق ما كان موجوداً بزمن المقريزي (٥١مبنى) أي حوالي ثلاثة أضعاف ، وفي ذلك دلالة على التوسع العمراني .

مما لا شك فيه أن زيادة عدد المنشآت يعكس بصورة أكيدة مدى النمو والتوسع ، كما أن تفاوت نسب توزيعها على القاهرة وأحيائها يبرز مدى تمركز الأنشطة والكثافة السكانية ، يؤكد ذلك حركة الإيجارات فمن خلال ٤٦٢ عقد إيجار لمنشآت مختلفة[٥٩] ، وجدنا ٤٥,٨٪ يتركز بالقاهرة ، و٢٩٪ بالمنطقة الجنوبية ، و٨,٨٪ ببولاق ، و٨٪ بالمنطقة الغربية ، و٤,٥٪ بمصر القديمة ، و٣,٦٪ بالمنطقة الشمالية ، وبالمطابقة بين هذه الأرقام ونسب توزيع المنشآت السابقة نجد تراجعاً للمنطقة الشمالية ، وتقدم المنطقة الغربية ومصر القديمة .

ومن الممكن تفسير ذلك وربطه بنمو المنطقة الغربية والتي تمثل بولاق أقصى امتداد لها – شمال غرب القاهرة – في ذلك الوقت ، واحتفاظ مصر القديمة بأهميتها كميناء للقاهرة ، كما احتفظت كل من القاهرة الفاطمية والمنطقة الجنوبية بارتفاع معدل الإيجارات بهما بالرغم من ارتفاع متوسط قيمة الإيجار بهما نسبياً بالمقارنة مع باقي الأحياء الأخرى[٦٠] ، ويرجع ذلك إلى كونهما يمثلان الجهاز العصبي للنشاط السياسي والاقتصادي في مدينة القاهرة ككل .

ونظراً للكثافة المرتفعة بالقاهرة وأهمية المنطقة الجنوبية باعتبارها مقراً للحكم ، وتمركز الطبقة الأرستقراطية ، إلى جانب كونها حلقة وصل بين القاهرة ومصر القديمة ، أثر كل ذلك في التوجه للإقامة بها خاصة في أحياء القلعة والصليبة وبركة الفيل وقناطر السباع ، والتي مثلت بؤراً سكنيةً بالمنطقة

الجنوبية[٦١] . ففي السنوات الأولى للحكم العثماني لمصر تركز بها ٦٣٪ من الطبقة الأرستقراطية[٦٢] ، وعلى مدار الفترة الممتدة من ١٥١٧ - ١٦٠٠م وجدنا أن هذه النسبة تتراجع قليلاً إلى ٥٤,٧٪ . بينما يرتفع المعدل من ١٧٪ إلى ٣٢,٨٪ في القاهرة ، وتنخفض من ١٩٪ إلى ٦,٨٪ بالمنطقة الغربية ، وتكون ٢,٧٪ ببولاق ، و١,٣٪ بكل من مصر القديمة والمنطقة الشمالية[٦٣].

وقد يفسر لنا ارتفاع النسبة بالقاهرة لماذا انخفضت بالمنطقة الجنوبية والغربية ، وذلك لاتجاه العسكر "الطبقة الأرستقراطية" إلى القاهرة الفاطمية ، وخاصة بعد ممارستهم للأنشطة الاقتصادية[٦٤] . غير أن الأمر يختلف مع الامتلاك فقد ارتفعت نسبة شراء العسكر للأماكن بالمنطقة الجنوبية حتى تصل ٦٦,٦٪ ، و٢٣,٨٪ بالمنطقة الغربية ، و٩,٥٪ بالقاهرة[٦٥] .

ويلاحظ أن تلك الشريحة عندما ترغب في الامتلاك فإنها تفضل أن تكون بالقرب من مقر السلطة أو تتجه إلى المناطق المستحدثة عمرانياً ، وليس معنى هذا أن تلك المنطقة الجنوبية قد اقتصرت على تلك الشريحة ، بل جذبت عناصر من الطبقة البرجوازية والشعبية[٦٦] ، إذ من الصعب الفصل بين هؤلاء جميعاً ، وعلى أية حال إن هذا التدفق السكاني للمنطقة الجنوبية أدى إلى إعادة تشكيل تلك المنطقة ونموها ، مما أدى في نهاية الأمر إلى ضرورة نقل المدابغ التي كانت بالقرب من باب زويلة إلى منطقة باب اللوق عام ١٦٠٠م[٦٧] .

كما شمل التوسع العمراني منطقة القرافة ، فمن المعروف أنه يوجد بالقاهرة عدد كبير من الجبانات منتشراً بين أحيائها[٦٨] . كان من أشهرها القرافة الصغرى التي تقع جنوب شرق القاهرة تحت سفح المقطم ، والقرافة الكبرى كانت شرق مصر القديمة ، هذا إلى جانب عدة قرافات أخرى تقع جنوباً خارج باب زويله ، وقرافة باب النصر القريبة من حي الحسينية[٦٩] . بالإضافة إلى بعض الجبانات الموجودة بخط اللوق ، وبخط سيدي حسين أبو علي وخط البوصة ببولاق[٧٠] .

ويبدو أن تداخل المقابر مع الأحياء السكنية يشير إلى احتمالين أحدهما : إما أن هذه المقابر كانت في بداية الأمر مساحات فراغ استغلها سكان الأحياء المحيطة بها لدفن موتاهم ، أما الاحتمال الآخر وهو : أنه عند ظهور ونمو منطقة سكنية ما ، كان تخطيط تلك المنطقة يقتضي تخصيص جزء منها كمقابر كنوع من أنواع الوفاء بمتطلبات الحياة الاجتماعية ، ونظراً للنمو العمراني والزحف السكاني أدى ذلك إلى تلاحم الأحياء السكنية بهذه المقابر ، كأن الحي بذلك يلتهم جميع مساحاته ويفرزها في هيئة منظومة سكنية تتجاور فيها كافة أشكال النشاط الاجتماعي من بيوت ومنازل والنشاط الاقتصادي من حواصل وحوانيت(٧١) .

بل ويصل الأمر أحياناً نظراً لهذا النمو أن يتم استغلال هذه المقابر وتحويل بعضها بعد إزالتها إلى مناطق سكنية ، ومنشآت تخدم هذه المناطق كالحواصل والمقاهي ، وذلك كما حدث في عدد من مقابر خط مركز سويقة اللبن خارج باب الفتوح(٧٢) . ومن ثم فإن هذا الاحتمال الأخير يعد مقبولاً ، وذلك لأنه بالنظر للقرافة الكبرى والصغرى نجد أنهما بالفعل تم تخصيصهما للدفن ، إلا أن الكثافة السكانية المرتفعة بالقاهرة وبعض ضواحيها أدى إلى توجيه تلك الكثافة إلى الإقامة بمثل تلك القرافات ، ولم يكن هذا التوجيه وليد القرن السادس عشر ، بل إنه يعود إلى زمن المماليك الذين تنافسوا في تشييد الترب والخوانك حتى اتصلت العمارة من باب القرافة إلى بركة الحبش ، ومن الباب المحروق إلى قبة النصر ، وكان تشييد المماليك منشآت خدمية كالخوانك والأحواض والأسبلة والمدارس(٧٣) ، دليل على هذا الزحف السكاني .

حقيقة أن هذا الزحف قد تراجع حتى أن ليون الإفريقي في مطلع القرن السادس عشر يرصد الاضمحلال الذي أصاب القرافة بقوله : "إذ يكاد يكون خرباً" ، ولكنه في الوقت ذاته يشير بالفعل إلى المدى الذي وصل إليه العمران بهذه المنطقة حتى تكوّن ضاحية "بشكل مدينة صغيرة" يوجد بها كثافة سكانية مقيمة بصفة دائمة ، إلى جانب الكثافات التي ترد عليها من القاهرة وضواحيها

في المناسبات والجمع للزيارة(٧٤) . وبالتالي فإن التراجع ليس معناه الاندثار ، وخاصة إن ليون حينما قارن لم يذكر أي قرافة يقصد بل اكتفى بـ "رّبضَ القرافة" ، ويبدو أنها القرافة الصغرى نظراً لشهرتها ، ولكنه لم يذكر شيئاً عن القرافة الممتدة من باب الوزير بالقلعة جنوباً إلى قرافة القبة خارج باب النصر شمالاً ، والتي تعرف بصحراء المماليك وترب قاتيباي(٧٥) .

وعلى أية حال فقد ورد بالوثائق بعض الدلالات الخاصة عند دراسة تلك المنطقة ، منها إطلاق مصطلح خط "خط الصحراء"(٧٦) على المنطقة الواقع بها مدرسة الأشرف قاتيباي ، وجود حارة الطباخين بالقرافة الصغرى(٧٧) . وجود رباع بمنطقة القرافة منها ربع بجوار مسجد قاتيباي(٧٨) . وربع أنشأه مسيح باشا بجوار ميدان القلعة تجاه مدرسة الشيخ زين الدين أبي الحسن على القرافي(٧٩) .

بالإضافة إلى ذلك وجود عدد من المدارس والمكاتب بمنطقة القرافة ، منها مكتب آقبغا اللالا بالصحراء خارج باب النصر بتربته بجوار تربة قرقماس(٨٠) . مكتب سبيل يشبك الشعباني المؤيدي بالصحراء بالقرب من الدكاكين(٨١) ، ومن المدارس المدرسة السلطانية بالقرافة الصغرى بوقف خوند أم السلطان(٨٢) ، والمدرسة الأشرفية بالصحراء(٨٣) . كما كان هناك طواحين جارية بالأوقاف بالصحراء(٨٤) ، ولكن ماذا يعني كل هذا ؟ إننا إذا ما توقفنا عند مصطلح "خُط" و "ربع" نجد أن الأول : يعني الحارة ، والثاني : يشير إلى وجود كثافة سكانية مرتفعة ورواج تجاري إذا ما وجد بمنطقة كما فسر البعض(٨٥) .

وعليه فإن منطقة القرافة شهدت نمواً عمرانياً استلزم إقامة منشآت تفي باحتياجات من يعيش فيها ، إذ أنه لا يعقل أن منشآت كالمكاتب – تحديداً – يتم إقامتها في مناطق تتسم بضعف سكاني ، ويأمن ذوو الأطفال المقيدين بها في إرسالهم إليها ، وبالتالي فإنه لابد من وجود كثافة سكانية إن لم تكن مرتفعة فلا

بد أن تكون معقولة ، تتيح مناخاً من الطمأنينة يسهل التنقل فيه ، ويبدو أن وجود درك أمني للقرافتين قد ساعد على خلق مثل هذا المناخ[٨٦] ، وبالرغم من أن معظم هذه المنشآت يرجع إلى العصر المملوكي إلا أن استمرارها في تأدية عملها يؤكد على أن المنطقة لا تزال مأهولة بالسكان ، فلو افترض أن الخراب قد لحق بها لطالب سكان الأحياء القريبة أو المجاورة بنقل ريع أوقاف منشآتها إلى مناطق أخرى ، وذلك مثلما حدث في بعض الأوقاف[٨٧] .

أما المنطقة الغربية فهي تمثل حلقة وصل بين القاهرة ومصر القديمة وبولاق ، وقد حاول المماليك تعميرها ، وذلك حينما حاول الأمير أزبك ططخ الأتابكي - أحد أمراء السلطان قاتيباي - تعمير الأزبكية[٨٨] ، غير أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل وظلت المنطقة تتسم بالهامشية وغير آمنة نسبياً ، ويشير إلى ذلك "وجود مواخير الفسق ، وبيوت الدعارة ، وأماكن بيع الحشيش" ، وظلت المنطقة غير مسكونة إلا في بعض أجزاءها حتى بداية القرن الثامن عشر[٨٩] .

غير أن هذا القول فيه نوع من المغالاة فمن الممكن أن تكون هذه المنطقة قد شهدت نمواً عمرانياً في القرن الثامن عشر ، إلا أن نواته تمتد إلى القرن السادس عشر ، حيث شهدت تلك المنطقة اهتماماً من قبل الولاة العثمانين بضرورة تعميرها ، فقد وجدنا أربع إشارات صريحة لأوامر صدرت من حسن باشا الخادم ٩٨٨هـ - ٩٩١هـ / ١٥٨٧ - ١٥٩٣م ، وإبراهيم باشا ٩٩١ - ٩٩٢هـ / ١٥٨٣ - ١٥٨٤م ، وأويس باشا ٩٩٤ - ٩٩٩هـ / ١٥٨٥ - ١٥٩٠م ، وأحمد باشا ٩٩٩ - ١٠٠٣هـ / ١٥٩٠ - ١٥٩٤م ، بتعمير المناطق الخربة سواء كان ذلك بالمنطقة الغربية أو الجنوبية ، بل "ومن حارز من هذه المواقع وبنى به فهو له"[٩٠] .

وبالبحث في سيرة هؤلاء الولاة لم نجد لهم أي منشآت عمرانية أقاموها بالقاهرة أو ضواحيها فيما عدا أحمد باشا ، وفي هذا دلالة لا تخفى على اهتمام

الدولة بالتعمير ، وتشجيع الناس عليه وذلك بتحفيزهم أن من يُعمر يملك ، حقيقة لم تتطرق الوثائق هل الامتلاك حق رقبة أم حق منفعة ؟ . ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نرجح إحدى الكفتين على الأخرى إلا أنه في اعتقادي أن هذه الأوامر تعد ملمحاً لسياسة عمرانية تبنتها الدولة ؛ هدفت منها إلى إعادة توزيع الكثافات السكانية ، وذلك عن طريق دفع سكان المناطق المتكدسة إلى المناطق الأقل كثافة ، شجعتهم على ذلك بإعطاء وعوداً للناس بتملك ما يعمروه ، بل وضمان عدم تعرض رجال الإدراة لهم بأي نوع من أنواع الظلم والتعسف ، حيث حُذر رجال الإدراة ومعاونيهم من التعرض لمن يرغب في التعمير "بظلم أو أذية" ، وعليهم تقديم المساعدة لمن يرغب في ذلك ، وشددت عليهم من مخالفة هذه الأوامر وأن "من خالف لا يلومن إلا نفسه"[٩١] ، وفي الوقت ذاته فإن الدولة من خلال هذه السياسة سوف تضمن نشر الأمن ومحاربة بؤر الإجرام التي كثيراً ما ضج الناس منها[٩٢] .

ويبدو أن هذه السياسة قد أتت ثمارها ، حيث شهدت المنطقة الغربية نمواً عمرانياً ، فبالرغم من أنه يسير ببطء إلا أنه يعد لبنة أساسية في التوسع العمراني الذي حدث في القرن الثامن عشر ، ولقد رصدت الوثائق هذا النمو من خلال الزحف العمراني على مناطق الحدائق والحقول بالمنطقة الغربية[٩٣] ، كما اتجه القاهريون بمختلف فئاتهم إلى تشييد المنشآت بهذه المنطقة والتي تركز معظمها حول بركة الأزبكية والقرع[٩٤] ، وحرصت الوثائق على نعت تلك المنشآت : "بالأماكن المستجدة"[٩٥] ، واستتبع ذلك ظهور دروب وأزقة مستجدة كدرب الطنباوي المستجد بخط الأزبكية ، وزقاق مستجد بكوم بركة الأزبكية[٩٦] .

وأعتقد أن في هذا إشارة إلى أن النمو بهذه المنطقة أصبح ظاهرة تلفت الانتباه إليها ، وقد استأثرت المنطقة الغربية بنحو ٩,٨٪ من إجمالي المنشآت العامة المستحدثة في القاهرة وضواحيها في الفترة من ١٥١٧ - ١٦٠٠ كما سنرى ، أما بالنسبة للإيجارات في هذه المنطقة قد اتسمت بانخفاض نسبي لمتوسط قيمة الإيجار بالنسبة للقاهرة وضواحيها[٩٧] . وقد بلغت نسبة الإيجارات

بها حوالي ٨٪ من إجمالي الإيجارات بالنسبة للقاهرة وأحيائها ، كما سبق وذكرنا ، مثّل الحرفيون فيها ٣٢,٤٪ ، بينما بلغت نسبة العسكر ١٣,٥٪ ، وهي نسبة تنخفض عن معدل تركزهم بالمنطقة عند تحول مصر للحكم العثماني والتي بلغت ١٩٪[٩٨] ، ويأتي من بعدهم التجار ١٠,٨٪ ، ثم العلماء ورجال الدين ٥,٤٪[٩٩] ، وقد يرجع ارتفاع نسبة الحرفيين بتلك المنطقة إلى أنه قد وجد بها حوالي ٢٧٪ من إجمالي المنشآت الصناعية بالقاهرة وضواحيها[١٠٠] ، وأيضاً انخفاض قيمة الإيجارات بها قد ساعد على جذب عدد من هؤلاء الحرفيين ، ويبدو أن هذه سمة اتسمت بها تلك المنطقة منذ أوائل العصر العثماني[١٠١] .

أما المنطقة الشمالية فقد بدء نموها منذ القرن ٥ هـ/ ١١م ، وذلك حينما اختطت حارة الحسينية الواقعة خارج باب الفتوح[١٠٢] ، وقد كان هناك عدة عوامل ساهمت في نمو هذه المنطقة وهي وقوعها على طريق القوافل المتجهة من وإلى سوريا[١٠٣] ، كما كان لإنشاء الظاهر بيبرس عام ١٢٦٩م مسجداً شمال غرب باب الفتوح يعد إيذاناً ببدء التعمير بها ، بالإضافة إلى أن حفر الخليج الناصري عام ١٣٢٥م كان من العوامل المساعدة على تنمية هذه المنطقة[١٠٤] ، وقد تألفت الحسينية من ٨ حارات في العصر المملوكي[١٠٥] ، غير أن هذا الرقم قد تتضاعف في القرن السادس عشر حيث بلغ عدد الحارات بها ٤٢ حارة حوالي ١٥,٩٪ من إجمالي حارات القاهرة .

وتزايد عدد الحارات بالمنطقة الشمالية ليس له علاقة بالنمو العمراني ، وذلك لأننا إذا ما ألقينا نظرة على عدد الإيجارات بهذه المنطقة سنجد أنها ٣,٦٪ من إجمالي الإيجارات و٦,١٪ من إجمالي المنشآت المستجدة بها ، وقد يرجع ذلك إلى أن اتسام المنطقة بضعف النمو العمراني كان عاملاً مشجعاً على استقرار المتصوفة بها ، أو أن ذلك يعود - وهو الأرجح - إلى أن الأحياء الشمالية للقاهرة تمثل محطة النزول الأولى لسكان الدلتا الريفيين ، ونقطة تجمع لبعض فقراء الطرق الصوفية في شرق الدلتا ، والذين مثلوا بيئة خصبة لنشر فكر المتصوفة بينهم[١٠٦] .

وعلى كل فإن نمو الأحياء الشمالية كان منظومة لهدف عام ، بدأت بنمو بولاق ابتداءً من القرن الخامس عشر ، وقد ساعد على نموها تحول التجارة المصرية واعتمادها على البحر المتوسط بدلاً من البحر الأحمر ، في حين كان ذلك من أسباب تراجع مكانة مصر القديمة[١٠٧] ، ومع ذلك فإنها ظلت تحتفظ بأهميتها كميناء للقاهرة ، تحصّل فيه الرسوم الجمركية على البضائع الواردة من الصعيد وأفريقيا[١٠٨] ، ولقد وجد بها ١٧ خطاً (حوالي ٦,٤٪) من إجمالي أخطاط القاهرة ، وتركزت المناطق المأهولة في أحيائها الشمالية والقريبة من النيل[١٠٩] ، وقد اتسمت أحياؤها بضعف الحركة العمرانية حتى أن أحد التجار الروس قد وصفها عام ١٥٥٨م : "أنها حالياً كالصحراء لا يسكنها إلا بعض المصريين المسنين والمتشردين ، أما الأتراك والمسيحيون فقد تخلوا عن الإقامة فيها[١١٠]".

هذا الوصف يؤيده واقع المدينة من خلال الوثائق فنجد أنه كان بها ٤,٥٪ من إجمالي الإيجارات ، مثّل العسكر فيها ١,٣٪ بينما بلغت المنشآت المستجدة حوالي ١,٨٪ من إجمالي المنشآت المستجدة في الفترة من ١٥١٧ – ١٦٠٠م[١١١]، ويبدو أن هذه الخلخلة السكانية بمصر القديمة كانت لها أسباباً تمثلت في بعض المعوقات التي حالت دون النمو في جنوب مصر القديمة وشرقها ، وكان من بين هذه المعوقات وجود المقطم شرقاً والجبانات بالمنطقة الشرقية والجنوبية ، والتي وقفت أمام التوسع في هذه الجهات[١١٢] ، ويدلل على ذلك ما ذكر في دراسة سابقة من أن منطقة الرصد القريبة من اسطبل عنتر لم يوجد بها خط واحد ، على الرغم من وجود نشاط اقتصادي محدود بالقرب منها[١١٣] .

كما أعتقد أن توقف النمو بهذه الجهات مرتبط بقضية الشمال والجنوب ، إذ أن الشمال مرتبط في أذهان الناس بالثراء والتفوق المادي . بينما يمثل الجنوب التقهقر والفقر[١١٤] . وهي حقيقة أثبتها الواقع في الغالب ، ومن ثم فمن الطبيعي أن يندفع الناس إلى المناطق القريبة من الأنشطة الاقتصادية المزدهرة ،

وعليه فالاتجاه كان إلى القاهرة وبولاق التي كان بها ١٢,٨٪ من إجمالي أخطاط القاهرة[١١٥] ، وأخذت في النمو والازدهار الاقتصادي ، ووردت إليها العديد من البضائع التي لاقت رواجاً اقتصادياً (كالكتان ، والأرز ، والحبوب ، والجلود ، والسكر) بدلاً من البضائع الكمالية التي كانت تفد إلى مصر القديمة.

وقد استلزم ذلك أن اتجه بعض الولاة العثمانيين إلى إقامة بعض المنشآت التي تناسب ذلك ، منها ما أنشأه سليمان باشا ٩٣١ - ٩٤١هـ/ ١٥٢٥ - ١٥٣٥م من معاصر للسكر ووكالتين لتجارة الكتان ، وكائل الحبوب التي أنشأها كل من داود باشا ٩٤٥ - ٩٥٦هـ/ ١٥٣٨ - ١٥٥٩م ، وسنان باشا ٩٧٥ - ٩٧٦هـ/ ١٥٦٧ - ١٥٦٨م ، وحسن باشا ٩٨٨ - ٩٩٠هـ/ ١٥٨٠ - ١٥٨٢م ، هذا وقد أخذت بولاق في التوسع تجاه الشمال والغرب ونمى شارع كبير موازي لنهر النيل على أراضي طرحها النهر أثناء انحساره تجاه الغرب ، وقد وجد بها عدة منشآت تابعة لأوقاف بعض الولاة كمسجد سليمان باشا ١٥٣٢م وسنان باشا ١٥٧١م[١١٦] .

وأخذ الزحف العمراني يمتد إلى أرض وقف سليمان باشا بشاطئ النيل وتحولت بعض الحدائق المرصدة إلى مقاهي ووكائل[١١٧] . كما استأثرت بولاق بنحو ١٤,١٪ من إجمالي المنشآت المستجدة ، وما يزيد قليلاً عن ٨,٨٪ من إجمالي الإيجارات ومن خلال هذا نلاحظ أن القاهرة قد أخذت في النمو والتوسع في كافة الاتجاهات ، وكانت هناك بعض الظواهر التي رصدت هذا التوسع ، حقيقة أننا قد أشرنا إلى بعضها سابقاً ، غير أننا سنفرد لها نقطة للحديث عنها وقد تمثلت هذه الظواهر في :

حركة التشييد :

لاحظنا فيما سبق كيف أن هناك حركة توسع عمراني قارضة لمساحات القاهرة ، محولة إياها إلى أماكن ذات تجمعات سكنية عكس وجودها إقامة المنشآت ، وقد بلغ عددها في فترة البحث ١١١ منشأة (١٧,٨٪ من إجمالي

المنشآت التي رصدناها خلال فترة البحث[١١٨]) ، وليس معنى هذا أن حركة التشييد كانت خاملة ، وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن هذا العدد قد تم رصده من عينة عشوائية للدلالة فقط على التطور العمراني ، أما إذا ما أفردت دراسة للموضوع فربما تخرج النتائج مختلفة .

هذا بالإضافة أنه لا يمكن إغفال عملية الترميم والصيانة التي حظيت بها المنشآت التي ترجع إلى عصور سابقة عن القرن السادس عشر ، وذلك من أجل الحفاظ عليها ودفع ضرر خرابها عن المناطق المحيطة بها[١١٩] ، وتزخر الوثائق بالعديد من النماذج – كما سنوضح لاحقاً – .

ومن خلال توزيع المنشآت المستجدة (١١١منشأة) نجد ترتيب المناطق كالتالي : المنطقة الجنوبية ٣١,٥٪ ، القاهرة ٢٩,٧٪ ، بولاق ١٦,٢٪ ، والمنطقة الغربية ١١,٧٪ ، المنطقة الشمالية ٦,٣٪ ، مصر القديمة ٢,٧٪ ، المنطقة الشرقية ١,٩٪ ، ونلمس من خلال هذا الترتيب أنه يتفق مع حركة التوجه السكاني التي أشرنا إليها سابقاً من خلال الإيجارات[١٢٠] .

ونستنتج من جدول توزيع المنشآت المستجدة[١٢١] أن هناك تدرجاً هرمياً لها ، كان في قمة هذا التدرج المنشآت الدينية الزوايا والتكايا (٢٧٪) ، تلتها المساجد (١٨,٩٪) ، الوكالات (١٠,٨٪) ، الكتاتيب والحمامات (لهما نفس النسبة ٩,٩٪) ، ثم الأسبلة (٩٪) ، المدارس (٦,٣٪) ، الرباع (٤,٥٪) ، وأخيراً الخانات والقيساريات (١,٨٪) .

ولكن بماذا نفسر ارتفاع نسبة الزوايا والكتاتيب وانخفاض نسبة المدارس؟. قد يرجع ذلك إلى اهتمام الدولة العثمانية بتشجيع التصوف والصوفية ، وتمثل ذلك في التوسع في الأوقاف المرصدة على منشآت الصوفية وإعفاء أراضيها من الضرائب ، ومن ثم ساعد ذلك في انتشار هذا الفكر ، وقد رغب كثير من الناس في الانضواء تحت لوائه فراراً من شظف العيش[١٢٢] .

ومما يلفت النظر أن معظم الزوايا والتكايا قد تركزت بصفة أساسية في القاهرة (٣٠٪) ، والمنطقتين الجنوبية والشمالية بنفس النسبة (٢٣,٣٪) ، وذلك لأن هذه المناطق تمثل محوراً للاتصال بين القاهرة وكافة أنحاء مصر ، فبانفتاح القاهرة التجاري والثقافي على أنحاء مصر وغيرها من الولايات العثمانية ، وبالتالي سوف يؤثر في أن المتصوفة سوف يجدون آذاناً صاغية لفكرهم الصوفي بين مختلف الجنسيات المترددة عليها ، وإذا ما دققنا النظر في انتماء بعض المتصوفة الإقليمي الذين حلوا بالقاهرة وأنشئت لهم بها عدد من الزوايا سنجد أنهم كانوا من ريفي الصعيد والوجه البحري ، بالإضافة إلى بعض المغاربة والأعجام[١٢٣] ، وعليه فإن اختيار الأماكن الثلاثة وارتفاع نسبة الزوايا بها له مغزى خاص قصد منه ضمان إيجاد جسر للتواصل بين صوفية القاهرة وأتباعهم في مختلف أنحاء مصر والولايات العثمانية .

وأعتقد أن ذلك يفسر لماذا ارتفعت نسبة الزوايا والتكايا وانخفضت نسبة المدارس ، ولا سيما إذا ما وضعنا في الاعتبار أن القاهرة كان بها من العصر المملوكي أكثر من ١٠٠ مدرسة في مقابل ٢٥كتاباً ، و٣٦ سبيلاً وضريحاً ، و٦٦ حماماً – كما رصدنا ذلك من الوثائق –[١٢٤] . وبالمقارنة بين عدد المنشآت المستجدة في القرن السادس عشر و نظيرتها من الفترة السابقة نجد أن نسبة المستجد في الفترة ١٥١٧ – ١٦٠٠م تمثل حوالي ١٦,٩٪ من إجمالي المنشآت[١٢٥] ، وأعتقد أن هذا أمر مقبول بالنسبة لفترة زمنية لا تتجاوز ٨٣ عاماً.

غير أننا إذا ما وضعنا نوعاً جديداً من المنشآت التي بدأ ظهورها في القرن السادس عشر وذاع انتشارها بالقاهرة ، حتى أنها أصبحت أحد الأشياء التي تتميز بها ألا وهي المقاهي[١٢٦] ، وقد بدأ انتشارها بعد انتشار استهلاك البن منذ أوائل القرن السادس عشر ، والمقهى تتألف من مكان مخصص لمطبخ القهوة وآخر مجهز بمساطب داخلها أو خارجها وذلك لاستقبال روادها[١٢٧] ، ويبدو أن المقاهي كانت تدر أرباحاً مما شجع على تحويل بعض المنشآت (كالطواحين ، والأفران ، والزرائب حتى الخرائب) إلى مقاهي[١٢٨] .

وعرف عادة إطلاق الأسماء على المقاهي فوجدت قهوة قرمز بخط بين القصرين ، وقهوة ريحان بخط الكعكيين ، وقهوة المرمة بالقرب من الدرب الأحمر ، والشيخ مايا بخط الدرب الأحمر ، والماوردية بالأمشاطيين ، والشوام بخط المدرسة الغورية ، والمقصف بخط ميدان الغلة مطلة على الخليج الحاكمي[١٢٩] . وكان متوسط إيجار القهوة يبلغ في القاهرة ١٠٦ نصفاً شهرياً[١٣٠] . هذا وقد وجدنا (٥١) مقهى تم إنشاؤها في الفترة من ١٥١٧ – ١٦٠٠م ، كانت موزعة على جميع أنحاء القاهرة[١٣١] . وهذه المقاهي تمثل ٤٥,٩٪ من إجمالي المنشآت المستجدة في فترة البحث ، ومن ثم فإذا ما أضيف هذا العدد إلى جملة المنشآت المستجدة فيكون الإجمالي ١٦٢ منشأة مستجدة بنسبة ٢٤,١٪ من إجمالي المنشآت التي حصرناها في فترة البحث ، أي أن مؤشر حركة التشييد قد ارتفع من ١٧,٨٪ إلى ٢٤,١٪ وهذه نسبة مرضية للفترة محل الدراسة ، وهي تعد دليلاً على هذا التوسع العمراني.

وقد ساهم في حركة التشييد رجال الإدارة ومختلف فئات المجتمع القاهري[١٣٢] ، وقد امتدت حركة التشييد إلى ضرورة إتمام بعض المنشآت ذات المنفعة العامة ، والتي توقف العمل بها لظروف ما ، وذلك مثلما حدث حينما تعاون أهل خط بين الحيضان خارج باب الشعرية على إتمام إنشاء مدرسة نور الدين الشاذلي نظراً لوفاته ، ولم يكن لها وقفاً[١٣٣] . وهذا التصرف أعتقد أنه يرجح ما سبق ذكره من أن هناك وعياً منتشراً بين مختلف فئات المجتمع القاهري على أهمية التعمير ، وإلا فلماذا يلجأ سكان الحي إلى مثل هذا التصرف ؟ ! .

هذا وقد شملت حركة التشييد ترميم وصيانة منشآت العصور السابقة على القرن السادس عشر ، وقد ساعد في عمليات الترميم تلك الأراضي والعقارات المرصدة على هذه المنشآت ، ففي أوائل هذا القرن وجدنا مثلاً أن حجم مساحة الأراضي الزراعية المرصدة على بعض المنشآت الخدمية (كالمدارس والكتاتيب والأسبلة . . .) بالقاهرة بلغت ٣٨٢٣,٢٦ فداناً ، وذلك في البحيرة والقليوبية وغيرها من ولايات مصر[١٣٤] .

وكان جزء كبير من ريع هذه الأعيان الموقوفة يصرف في صيانة الوقف وترميمه حتى "لو صرف في ذلك جميع محصوله"[١٣٥] كما نصت وثائق الأوقاف ، وبالتالي فإن ذلك سهل عملية الصيانة ، إلا أن ذلك لم يكن ليتم لولا اهتمام الدولة العثمانية بأمر الأوقاف ، نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه في المجتمع ، وكانت عملية الصيانة تلك خاضعة لإشراف القضاء ، ولا تتم إلا بعد إذن القاضي أو من ينوب عنه ، وبعد تقدير حجم احتياج الوقف للصيانة والمبالغ المقررة لذلك[١٣٦] ، وقد تفاوتت هذه المبالغ نظراً إلى مساحات الوقف ، وحجم الترميم والتعمير الذي يحتاجه ، والمدة التي يستغرقها العمل ، فنجد ترميم المدارس كان يتراوح من ١١٠ – ١٧٠٠٠ نصف ، ومن ١٦٠٠ – ٦٠٠٠نصف بالنسبة للحمامات ، و٣٥٠ – ٥٠٠٠نصف للوكالات ، و١٠٠٠ – ١٢٠٠٠٠نصف للرباع[١٣٧] .

وشملت عملية الترميم هذه منشآت شتى في مختلف أنحاء القاهرة ومنها المساجد والزوايا ، والتي لفتت بكثرة عددها انتباه أحد الرحالة الألمان عام١٥٨٨م ، إلا أنه لاحظ أنه "لا يهتم بها وهي آيلة للسقوط" ، وعلل ذلك "بأن الكثير من الأثرياء لا يهتمون بأمر ترميمها"[١٣٨] ، وقد يكون في ذلك بعض الصحة من تميز القاهرة بكثرة المساجد ، فالقاهرة ذات الألف مئذنة هذا أمر شائع ، واحتياج الكثير منها إلى الترميم هذا أمر – أيضاً – أكدته الوثائق ، ولكن مسألة أنها "لا يهتم بها" و "أن الكثير من الأثرياء لا يهتمون بها" فيه بعض المبالغة ، حيث ساهم بعض رجال الإدارة في ترميم المساجد فمثلاً محمد باشا الشريف ١٠٠٤ – ١٠٠٦هـ / ١٥٩٥ – ١٥٩٧م قام بتجديد مقام الحسين والجامع الأزهر[١٣٩] ، وساهم بعض أعيان القاهرة في ترميم أحد المساجد الجارية بوقف السلطان جقمق بخط خان الخليلي وقاموا بذلك متبرعين "حسبة لله تعالى"[١٤٠] ، وفي ذلك ما يضعف وجهة نظر ذلك الرحالة من أن المساجد لا يهتم بها .

هذا وقد تم ترميم العديد من المساجد منها تجديد الإيوان البحري بجامع عمرو بمصر القديمة والذي كلف ١٥٠٠نصف ، ورممت زاوية الشيخ ناصر بن مراد الكردي المعروف بالسطوحي بخط الكبش وغير ذلك[١٤١] . ومن المدارس التي تم ترميمها المدرسة السيفية بخط باب الزهومة والعاشورية بخط زويلة ، ومدرسة السلطان حسن والتي بلغت قيمة ترميمها مع بعض الحوانيت الجارية بالوقف ١٧٠٠٠نصف[١٤٢] . ومن الحمامات حمام أيتمش بباب الوزير والصوفية بوقف الخانكاة الصلاحية سعيد السعدا[١٤٣] . ومن الوكالات اثنين بالبندقيين وواحدة بحدرة البقر ، وغير ذلك[١٤٤] . ومن الرباع خمسة بوقف الدشيشة وسبعة بوقف البيمارستان[١٤٥] . ولم يقتصر الأمر على المنشآت الجارية بأوقاف المسلمين بل تم ترميم بعض منشآت النصارى كدير الملكيين بقصر الشمع بمصر القديمة[١٤٦] .

ونستنتج من ذلك أن القاهرة خلال الفترة من ١٥١٧ – ١٦٠٠م شهدت توسعاً عمرانياً في كافة اتجاهاتها ، وأخذت المنطقة الجنوبية والغربية والتي تمثل بولاق أقصى امتداد لها في النمو والازدهار ، ساعد على ذلك وجود وعي عام اتفق على أهمية وضرورة التعمير ، ولم يكن هذا الوعي منحصراً في فئة دون الأخرى ، بل انتشر بين مختلف فئات المجتمع القاهري ، ترجم لمثل هذا الوعي ما تم تشييده في تلك الفترة من منشآت ، إلى جانب الاهتمام بمنشآت السابقين ، كما نستنتج أن هناك محاولة لتعمير المنطقة الغربية ولا سيما الأزبكية عكس ذلك الأوامر التي أصدرها ولاة القاهرة بشأن هذا الموضوع ، وهذا يتفق مع ما ورد في خريطة ١٥٤٩م التي أشرنا إليها سابقاً من نمو المنطقة الغربية .

وإذا كنا تحدثنا عن مفهوم القاهرة وتوسعها فما هو شكل الإدارة التي حكمت تلك الرقعة ، وما هو الدور الذي لعبته في عملية النمو والتوسع ، وكيف حافظت على ذلك ؟ حقيقة أننا قد أشرنا إلى بعض هذا الدور ، إلا أننا سوف نفرد له نقطة قائمة بذاتها أطلقنا عليها "الإدارة والمدينة" .

هوامش الفصل الثاني

(١) المعجم الوجيز : ص٤٣٤ .

(٢) فارتيما : مصدر سابق ، ص٢٣ .

(3) Clement,r : les français d' Egypte aux xvll et xvlll siècles . Le Caire 1960, P 5

(٤) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج٢ ، ص٢٠٣ ، حيث ذكر أنها "أحد كبريات مدن العالم" .

Belon : op, cit, p. 107a – 110 a; Palerne, Jean : le voyage en Egypte 1581 IFAO, le Caire, 1971, p.42 .

(٥) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٢٦٣ .

(٦) العثماني ؛ أحمد بن سعد الدين : ذخيرة الإعلام بتواريخ الخلفاء والأعلام وأمراء مصر الحكام وقضاة قضاتها في الأحكام من فتحها الإسلامي العمري إلى زمن الناظم ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تاريخ ١٠٤ ، ورقة ٧ .

(٧) فولكف : مرجع سابق ، ص١٣٠ – ١٣١ .

(٨) جومار : مصدر سابق ، ج١٠ ، ص١٩ ، وقد ذكر أن المساحة الكلية ٨٨٣,٨ هكتاراً (٢٢٠٩,٥فدان) ، حيث أن الهكتار تقريباً يعادل ٢,٥ فدان .

(٩) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص١٤٠ .

(١٠) الدشت : محفظة ١٠ ، ص٦٢٦ ، الباب العالي : س٢١ ، ص٨٦ ، م٢٣٨ ، ومن الجدير بالذكر أن ريمون ذكر أن مساحة القاهرة وامتدادها بدون مصر القديمة وبولاق كانت ٧٣٠ هكتاراً (١٨٠٣فدان) ويبدو أن ذلك فيه خطأ ما ؛ حيث أن علماء الحملة ذكروا أن مساحة القاهرة بدون بولاق ومصر القديمة ٧٩٣,٠٤ متكاراً (حوالي ١٩٨٢,٦ فدانا) ، ولا نعلم سبب ذلك الخطأ ، انظر : جومار : مصدر سابق ، ج١٠ ، ص١٩ ، ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص٢٠١ .

(١١) المقريزي : مصدر سابق ، م٢ ، ج٣ ، ص٢٤٧ – ٢٦٨ .

(١٢) الباب العالي : س٥٩ ، ص٤٤٦ ، م بدون ،أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٣٧٣ – ٣٧٨ .

(١٣) الباب العالي : س٤٨ ، ص٢٩٦ ، م١٠٢٤ ، ص٤٣٣ ، م١٥١٣ ، س٥٥ ، ص١١١ ، م٥٤ ، س٥٦ ص٣٤١ ، م١١٥٥ ، ص٣٨٦ ، م١٣٤٥ ، ص٤٤١ ، م١٥٨٣ ، س ٦٥ ،

ص٤٥ ، م١٢٠ ، س٦٦ ، ص١٧٣ ، م٦٥٠ .

جامع الحاكم: س٥٣٩ ، ص٣٢٣ ، م١٣٢٨ ، س٥٤٧ ، ص٣١٤ ، م١٠٨٠ .

القسمة العسكرية : س٣ ، ص٧٧ ، م٢١٩ ،الصالحية النجمية : س٤٥٥ ، ص٤٦٩ ، م١٦٦٦،

الدشت : محفظة ٥ ، ص٥٦ ، ص٣٧٧ ، محفظة ٨ ، ص٦٠٤ ، محفظة ١٠ ، ص٦٢٦ ، محفظة ٣١ ، ص٣٤٦ ، محفظة ٤١ ، ص٢١٤ .

(١٤) الباب العالي : س٤٨ ، ص٢٩٦ ، م١٠٢٤ .

(١٥) الدشت : محفظة ٨ ، ص٦٠٤ .

(١٦) الباب العالي : س٤٨ ، ص٤٣٣ ، م١٥١٣ .

(١٧) محمد الششتاوي : (مقدمة) المفاخرات الباهرة بين عرائس متنزهات القاهرة ، دار الأفاق العربية ، ط١ القاهرة ١٩٩٩م ، ص٦١ .

(١٨) البكري : قطف الأزهار ، مصدر سابق ، لوحة ١٥٠ .

(١٩) المقريزي : مصدر سابق ، م٢ ، ج٣ ، ص٢٦١ – ٢٦٣ .

(٢٠) جامع الحاكم : س٥٤٨ ، ص٥٣٩ ، م١٦٦٣ ، فتحي مصيلحي : مرجع سابق ، ص١١٩ ، ١٢٢ .

(٢١) الباب العالي : س٥٥ ، ص١١ ، م٥٤ ، س٥٥ مكرر ، ص١٢٣ ، م٤١٦ ،القسمة العسكرية: س٣ ، ص٧٧ ، م٢١٩ ، الصالحية النجمية: س٤٥٥ ، ص٤٦٩ ، م١٦٦٦، الدشت: محفظة ٥ ، ص٩٠ ، محفظة ٣٠ ، ص١٣٦٦ .

(٢٢) الباب العالي : س٥٥ ، ص٢٤٩ ، م١٠٦٥ ، س٥٩ ، ص٢٣٧ ، م٩٠٩ ،جامع الحاكم: س٥٥٥ ، ص٤٣٦ ، م١١٦١ ، ص٤٨٦ ، م١٢٩٨،الدشت : محفظة ٣٨ ، ص١٢٢٤ ، محفظة ٤٤ ، ص٢٦٠ .

(٢٣) الباب العالي : س٤٨ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٥ مكرر ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١، . الدشت : محافظ ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١١٣ .

(٢٤) د. محمد عفيفي : الخطط والحياة الاقتصادية في حارة اليهود بالقاهرة في العصر العثماني ، مجلة المؤرخ المصري ، العدد ١٠ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٩٣م ، ص٤١ .

(٢٥) جامع الحاكم: س٥٥٦ ، ص٢٥٠ ، م٧٢٠ ، الدشت : محفظة ٤٦ ، ص٦٨ .

(٢٦) الباب العالي : س٥٢ ، ص٤٥٥ ، م٢١٧٣ ، الدشت : محفظة ٤١ ، ص١٦٢ .

(٢٧) الباب العالي : س٥٢ ، ص٤٥٥ ، م٢١٧٣ ، س٥٥ ، ص٢٤٩ ، م١٠٦٥ ، الدشت : محفظة ٤١ ، ص١٦٢ .

(٢٨) طبعت هذه الخريطة في فينسيا عام ١٥٤٩م ، وكانت أساساً للخرائط التي وضعت للقاهرة في القرنين ١٦ ، ١٧ ويوجد حول تلك الخريطة شك إذ أنه من الممكن أن يعود تاريخها إلى أوائل القرن السادس عشر وليس عام ١٥٤٩م ، وقد أعيد طبع تلك الخريطة عام ١٥٩٢م . وقد تمثلت عدم دقة الخريطة في وجود بعض الأخطاء فيها ، منها تحديد مجرى العيون ، وموقع البيمارستان الذي حددت موقعه بأنه في الجهة الشرقية بالقرب من المقابر التي في اتجاه السور الذي يضم بابي النصر والفتوح ، وهذا من الخطأ لأن البيمارستان المنصوري يقع بين القصرين ، بينما يقع البيمارستان المؤيدي تجاه قلعة الجبل . أما بالنسبة لمجرى العيون فمكانه على الخريطة جنوب مصر القديمة وهذا – أيضاً – من باب الخطأ ؛ لأن مكانه شمال مصر القديمة عند فم الخليج . جومار : مصدر سابق ، ج١٠ ، ص١٩٩ – ٢٠٤ ، ٣٠٦ – ٣٠٧ ، د. عبد الرحمن زكي : بناة القاهرة في ألف عام ، القاهرة ١٩٨٦م ، ص٣٨ ، ٦٣ ،

Bagrowleo : history of cartography, Cambridge, press 1964 ..

(٢٩) جومار : مصدر سابق ، ج١٠ ، ص٣٠٦ – ٣٠٧ .

(٣٠) جامع الحاكم: س ٧١٩ مكرر ، ص ١٤٢ ، م ٧٧٤ ، . Kiechel : op . cit. P51

(٣١) الدشت : محفظة ٣١ ، ص ٣٤٦ ، محفظة ١١٣ ، الباب العالي : س ٥٧ ، ص ١٠٨ ، م ٣٧٨ ، القسمة العربية : س ١٢ ، ص٧٢ ، م ١٠٤ .

(٣٢) الباب العالي : س ٤٦ ، ص ٢٥٣ ، م ١٥٥٢ ، س ٥٨ ، ص ٣٤٠ ، م ٨٣٧ .

(٣٣) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

(٣٤) وقفية سنان باشا ، دار الكتب المصرية ، زكية ٨١٣ .

(35) Hanna, Nelly : an urban history of Bulaq in the Mamluk and Ottoman periods, IFAO, le Caire 1983, P 36 .

(٣٦) يوسف الملواني الشهير بابن الوكيل : تحفه الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ، تحقيق : د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٩٨م ، ص ١٥١ – ١٥٤ ، محمد بن عبد المعطي بن أبي الفتح بن عبد المغني الإسحاقي المنوفي : أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الأول ، القاهرة ١٩٩٨م ، ص١٠٧ .

(٣٧) دار الوثائق : حجج الأمراء والسلاطين ، ميكرو فيلم ٤ ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣١٢ .

(٣٨) حجج الأمراء والسلاطين : ميكرو فيلم ٤ ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ ، الدشت : محفظة ٢٨ ، ص١٥٩ ، محفظة ٥٤ ، ص٢٢٧ ، الباب العالي : س١٦ ، ص١٧٩ ، م٩٣٣ ، س ٦٥ ، ص٣١٠ ، ١٠٨٣ .

ومن الجدير بالذكر أن بالقاهرة يستخدم لفظ "محلة" للدلالة على الحي و الحارة ، وأن استخدام هذا اللفظ لم يكن قاصراً على حلب والموصل وبغداد كما ذكر ريمون ، ولقد صادفنا الكثير من الوثائق بهذا الشأن مثل محلة الخرشنف ، محلة البرادعيين بالدرب الأحمر ، محلة قناطر السباع ، محلة ميدان الغلة .

الباب العالي : س٦ ، ص١١٥ ، م٤٠٢ ، س٥٩ ، ص٤٨٠ ، م١٨٤٣ ، س٦١ ، ص٣٦١ ، م١٥٤٤ ،

الدشت : محفظة ٤٨ ، ص٧٠٢ .

أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ترجمة لطيف فرج ، ط١ ، القاهرة ١٩٩٩م ، ص١٠٢ .

(٣٩) الدشت : محفظة ٥٤ ، ص٢٢٧ ، الباب العالي : س٦٥ ، ص٣١٠ ، م١٠٨٣ ، حجج الأمراء والسلاطين : ميكروفيلم ٤ ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ .

(٤٠) الباب العالي : س٦٥ ، ص٣١٠ ، م١٠٨٣ .

(٤١) نفسه : ١٦ ، ص١٧٩ ، م٩٣٣ .

(٤٢) جامع الحاكم : س٥٥٦ ، ص٤٦٩ ، م١٣٧٥ .

(٤٣) الدشت : محفظة ١٦ ، ص ٥٩ ، مصر القديمة : س ٨٥ ، ص ٣٥٩ ، م ١٦٧٩ ، القسمة العربية : س١ ، ص٤٨٨ ، م١٠١٦ ، س ١٢ ، ص ٧٢ ، م ١٠٤ ، القسمة العسكرية : س٢٢، ص٣٢ ، م ٦٣ ، الباب العالي : س ٥٧ ، ص ١٠٨ ، م ٣٧٨ .

(٤٤) كمال الدين أوغلي : مرجع سابق ، ص "ذ" من التقديم .

(٤٥) د : ألبرت حوراني : تاريخ الشعوب العربية ، ترجمة نبيل صلاح الدين ، مراجعة د. عبد الرحمن الشيخ ، القاهرة ١٩٩٩م ، ج٢ ، ص ٤٩ .

(٤٦) ريمون : المدن ، مرجع سابق ، ص ٤٤ – ٤٦ .

(٤٧) حوراني : مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٤٩ .

(48) Rocchetta, Aquilante : voyage en Egypte des annees 1597 – 1601, traduit par Carla Burri et Nadine Sauneron, IFAO, le Caire 1974, p 35 .

(٤٩) اعتمدنا في استخراج المتوسط هذا على عينة أخذناها من وثائق التركات والتي بلغت ١٤٤تركة من محكمتي القسمة العربية والعسكرية ، استبعد منها الحمل والزوجة الثانية ، وحصرنا الزوج والزوجة والأبناء ، وسنوات العينة سنة كل خمس سنوات هي ٩٦٩هـ/ ١٥٦١م ، ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م ، ٩٨١هـ/ ١٥٧٣م ، ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م ، ٩٩٣هـ/ ١٥٨٥م ، ٩٩٩هـ/ ١٥٩٠م ، ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م ، وفي حالة عدم وجود السنة المقترحة أخذنا سنة لاحقة أو سابقة على حسب الإتاحة.

(٥٠) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٠٣ – ٢١٥ ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص ١٧١ . وجدنا أن مصطلح "كانون" يعني "الموقد الذي يطبخ عليه ، أو الشخص الذي يجلس ليتبين الأخبار والأحاديث لينقلها" ولم نجد أن مصطلح "الكانون" يعني أسرة . انظر : المعجم الوجيز ، ص ٥٤٣ .

(٥١) عرفه عبده علي : رحلة في زمان القاهرة ، القاهرة ١٩٩٠م ، ص٣٨ .

(٥٢) د. أيمن فؤاد سيد : التطور العمراني لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى الآن ، ط١ ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص٦٠ .

(٥٣) فولكف : مرجع سابق ، ص١٣٣ .

(٥٤)ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص١٩٧ .

(٥٥) انظر : ملحق (٢) توزيع المنشآت العامة .

(٥٦) المقريزي : مصدر سابق ، م٢ ، ج٣ ، ص١٢٩ – ١٥٣ ، ج٤ ، ص١٩١ – ٢٥٦ .

(٥٧) البكري : قطف الأزهار ، مصدر سابق ، لوحة ١١٧ – ١١٩ .

(٥٨) أندريه ريمون : الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر ، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم ، باتسي جمال الدين ، مراجعة وإشراف د. رءوف عباس ، القاهرة ٢٠٠٥م ، ج١، ص٤٢٣ – ٤٢٧ ، ويبدو أن هذه المنشآت نظراً لما تشمله من مناطق مخصصة للتجارة وأخرى للسكن ، قد دفع البعض إلى إطلاق الجزء على الكل ، فنجد أوليا جلبي يجعل الربع هو الخان ، وأن الإقامة به محددة للمتزوجين . انظر : أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٣٥٠ .

(٥٩) انظر ملحق (٣) توزيع الإيجارات .

(٦٠) انظر ملحق (٤) متوسط قيمة الإيجار شهرياً .

(٦١) فولكف ، مرجع سابق ، ص٩٧ ، ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص١٤٠ .

(٦٢) ريمون ، فصول ، مرجع سابق ، ص١٦٥ .

(٦٣) انظر : ملحق (٥) فئات المستأجرين .

(٦٤) د. عراقي يوسف محمد : الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر (دراسة وثائقية) ، ط١ ، القاهرة ١٩٩٦م ، ج١ ، ص٣٤٤ .

(٦٥) انظر ملحق (٦) فئات ملاك أراضي وعقارات .

(٦٦) نفسه .

(67) Raymond,A : le deplacement des tanneries a Alep, au Caire et a Tunis a l'epoque Ottomane, revue d'histoire maghrebine,n 1-8, Tunis 1977, p. 195 – 197 .

(٦٨) جومار : مصدر سابق ، ج١٠ ، ص٢٢٣ .

(٦٩) أيمن فؤاد : مرجع سابق ، ص٥٦ ، تنسب القرافة إلى بني قرافة أحد بطون قبيلة المعافرة ، التي إليها تنسب مجموع جبانات القاهرة .

(٧٠) الدشت : محفظة ٣٢ ، ص١٢١٥ ، بولاق : س٢ ، ص٤٧ ، م٢١٥ .

القسمة العربية : س١١ ، ص٥١٣ ، م٨٠٤ .

(٧١) القسمة العربية : س١١ ، ص٥١٣ ، م٨٠٤ .

(٧٢) جامع الحاكم : س٥٥٤ ، ص٦٨ ، م١٣١ .

(٧٣) عبد الرحمن زكي : مرجع سابق ، ص٤٥ – ٤٦ .

(٧٤) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج٢ ، ص٢١٠ .

(٧٥) جومار : مصدر سابق ، ج١٠ ، ص٢٢ ، ٢٢٣ .

(٧٦)جامع الحاكم : س٥٥٠ ، ص٣١ ، م١٠٣ .

(٧٧) الدشت : محفظة٣١ ، ص٢٠٦ ، مصر القديمة : س٨٩ ، ص٩٥ ، م٤٤٢ .

(٧٨) الدشت : محفظة ٢٣ ، ص٣١٠ .

(٧٩) الباب العالي : س٤١ ، ص٢٣٤ ، م١٠٦٠ .

(٨٠) الدشت : محفظة ١٢ ، ص٢٧ .

(٨١) نفسه : محفظة ٣٧ ، ص٧٧٥ .

(٨٢) نفسه : محفظة ٣٤ ، ٢٠٤ .

(٨٣) جامع الحاكم: س٥٤٥ ، ص٣٣١ ، م٩٩١ .

(٨٤) نفسه : س٥٣٨ ، ص٦١ ، م٣١٧ .

(٨٥) محمد عفيفي : مرجع سابق ، ص٣٠ ، ٣٩ .

(٨٦) الباب العالي : س٦٢ ، ص٢٥٠ ، م٧٥٤ .

(٨٧) الباب العالي : س٤٩ ، ص٥٤٧ ، م٢٩٢٣ ، حدث أن تقدم سكان خط السبع سقايات وطلبوا نقل ريع وقف المرحوم أحمد بن محمد الزبيدي بدرب السيدة زينب لخراب محلته إلى مسجد أيبك الدمياطي بالسبع سقايات لعمران محلته ، الباب العالي : س٤٩ ، ص٥٤٧ ، م٢٩٢٣ .

(٨٨) عبد الرحمن زكي : مرجع سابق ، ص٧٤ .

(٨٩) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص١٩٨ – ١٩٩ .

(٩٠) الباب العالي : س٥٢ ، ص١٥٠ ، م٦٥٨ ، س٥٧ ، ص٢٣٢ ، م٧٢٨ ، س٥٨ ، ص٨٧، م٢٤٥ ،س٦٥ ، ص١٠٧ ، م٣٠٣ .

(٩١) الباب العالي : س٤٩ ، ص٣٢٢ ، م١٧٩٧ .

(٩٢) نفسه : س٥٢ ، ص٢٠٣ ، م٩٢٨ ، س٥٥ ، ص٢١٤ ، م٨٩٨ ، س٥٦ ، ص٣٥٠ ، م١١٩٣ ، س٥٩ ، ص٤٨٠ ، م١٨٤٣ .

(٩٣) الدشت : محفظة ١٢ ، ص١٤١ ، القسمة العسكرية : س٨ ، ص٤٨٨ ، م١٢٧٤ ، القسمة العربية : س١٢ ، ص٣٣٢ ، م٥٥١ .

(٩٤) الدشت : محفظة ٥ ، ص٥٦ ، ومحفظة ٤١ ، ص٢١٤ ، الباب العالي : س٥٧ ، ص١٠٨،م٣٧٨ ، ص٢٣٢ ، م٧٢٨ ، س٦٦ ، ص٤٤٥ ، م١٤١٠ ، القسمة العربية : س١٢ ، ص٧٢، م١٠٤ .

(٩٥) الباب العالي : س٥٧ ، ص١٠٨ ، م٣٧٨ ، القسمة العربية : س١٢ ، ص٧٢ ، م١٠٤ .

(٩٦) جامع الحاكم: س٥٥٠ ، ص٢٧٠ ، م٢٩٣ ، الباب العالي : س٦٥ ، ص١١٣ ، م٣٣٥ .

(٩٧) انظر : ملحق (٤) قيمة متوسط الإيجار شهرياً .

(٩٨) ريمون : فصول ، مرجع سابق ، ص١٦٥ .

(٩٩) انظر : ملحق (٥) فئات المستأجرين .

١٠٠) انظر : ملحق (٣) توزيع الإيجارات .

(١٠١) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج٢ ، ص٢٠٨ .

(١٠٢) أمل أحمد أمين المصري : حي الحسينية في العصرين المملوكي والعثماني دراسة مقارنة وأثرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآثار ، جامعة القاهرة ، ج١ ، ص١٩٠ .

١٠٣) ألبرت حوراني : مرجع سابق ، ج٢ ، ص٥٠ .

(١٠٤) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص١١٥ .

(١٠٥) سعاد ماهر : مرجع سابق ، ص٥٨ .

(١٠٦) جان كلود جارسان : اندماج الشعراني في الوسط الاجتماعي بمدينة القاهرة طبقاً لتحليل كتاب الطبقات ، (ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٦٩) ، القاهرة ١٩٧٠م ، ج١، ص٣٠٤ .

(107) Hanna : op . cit . P7 – 18

(١٠٨) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج٢ ، ص٢١٢ ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٣٩٣ .

(١٠٩) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٣٩٣ ، ٣٩٨ ، ٥٨٨ .

(١١٠) فايز إسكندر : مرجع سابق ، ص٣٨ .

(١١١) انظر : ملحق (٧) المنشآت المستجدة في الفترة من ١٥١٧-١٦٠٠م . جدير بالذكر أن إجمالي المنشآت المستجدة ١٦٢ ، ولكن تم استثناء المقاهي البالغ عددها (٥١) باعتبار أنها مستحدثة على المجتمع ، كما أنها مباني صغيرة تقع ضمن منشآت أكبر ، ولم يبق منها أثر ، إلا أنها تمثل نوعاً من المنشآت شكل نسبة كبيرة وفرض وجوده .

(١١٢) سعاد ماهر : مرجع سابق ، ص٥ .

(١١٣) خالد أبو الروس : مرجع سابق ، ص٤٥ .

(١١٤) جمال حمدان : مرجع سابق ، ص١٧٥ – ١٧٩ .

(١١٥) ذكر أوليا جلبي في القرن السابع عشر عندما زار مصر أن : ببولاق ٤٥ حياً ، وهذا يتقارب مع ما استخرجناه من وثائق القرن السادس عشر وهو ٣٤ خطاً ، فمن الممكن أن عدد الأخطاط قد تضاعف نظراً لنمو بولاق في العصر العثماني . أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٣٧٩ .

(116) Hanna : op. Cit.p , 30 , 36 – 37 .

(١١٧) بولاق س١٢ ، ص١٦ ، م٧٨ .

(١١٨) انظر : ملحق (٣) ، وملحق (٧) .

(١١٩) الباب العالي : س٤٩ ، ص٣٢٢ ، م١٧٩٧ .

(١٢٠) انظر ملحق (٣) توزيع الإيجارات .

(١٢١) انظر ملحق (٧) المنشآت المستجدة .

(١٢٢) د. عبد الجواد صابر إسماعيل : دور الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني ٩٢٢ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٦٩م، ص١٨٥ .

(١٢٣) الشيخ عبد الرءوف المناوي : الكواكب الدرية من تراجم السادة الصوفية (الطبقات الكبرى)، تحقيق : عبد الحميد صالح حمدان ، القاهرة ، (د.ت) ، ج٤ ، م٢ ، ص١٠ ، ١٠٤ ، ١٢٣، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٩ .

(١٢٤) اعتمد في هذا الأمر على ما ذكر أنه كان عاملاً يؤدي وظيفته ، أو ما تم تعميره بعد أن كان خراباً أو معطلاً ، وذلك من خلال سجلات : الباب العالي ، جامع الحاكم ، والقسمة العسكرية ، العربية ، والصالحية النجمية ، بولاق ، الدشت .

(١٢٥) انظر : ملحق (٢) توزيع المنشآت العامة ، ملحق (٧) المنشآت المستجدة .

(١٢٦) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١١ .

(١٢٧) عصام عادل مرسي الفرماوي : بيوت القهوة وأدواتها في مصر ، دراسة من القرن ١٠هـ/ ١٦م وحتى نهاية القرن ١٣هـ – ١٩م ، دراسة أثرية حضارية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار ، جامعة القاهرة ١٩٩٨م ، القسم الأول ، ص٤١ ، ٨٨ .

(١٢٨) جامع الحاكم: س٥٥٤ ، ص٢١ ، م٣٦ ، س٥٥٦ ، ص١٩٧ م٥٧٧ ، الباب العالي : س٦٦ ، ص٣٨٩ ، م١٣١٥ .

(١٢٩) الباب العالي : س٤٨ ، ص١٧٧ ، م٦٠٤ ، س٤٩ ، ص٤٦٩ ، م٢٥٢٠ ، وس٦١ ، ص٢٠٥ ، م٨٤٠ ، س٦٢ ، ص٣٧٠ ، م١٠٦٠ ، الصالحية النجمية : س٤٧١ ، ص٢٠٠ ، م٥٨٨ .

(١٣٠) انظر : ملحق (٤) متوسط قيمة الإيجار شهرياً .

(١٣١) انظر ملحق (٧) المنشآت المستجدة .

(١٣٢) القسمة العسكرية : س٢ ، ص٣٠٨ ، م١١٦٥ ، س١٤ ، ص١٩٩ ، م٤٧٣ ، س١٦ ، ص١٠٩ ، م٢٩١ ، القسمة العربية : س٩ ، ص٣٠٨ ، م٤٤٣ ، بولاق : س٣ ، ص٢٧٨، م١٥٧٢ ، الدشت : محفظة : ١٠ ، ص٦١٤ ، محفظة ٢٥ ، ص٣٧٣ .

(١٣٣) الدشت : محفظة ٣٤ ، ص٢٦٦ .

(١٣٤) انظر : ملحق (٨) الأراضي الموقوفة على بعض منشآت القاهرة .

(١٣٥) دار الكتب : وقفية سنان باشا ، زكية ٨١٣ ، لوحة ١٢ .

(١٣٦) د. محمد عفيفي : الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١م ، ص١٥٣ .

(١٣٧) الباب العالي : س١٠ ، ص٤٢ ، م١٨٠ ، س١١ ، ص٨٢ ، م٢٢٠ ، س١٣ ، ص٥٩ ، م٣٠٨ ، وص١٥٨ ، م٦٦٩ ، س١٥ ، ص١١ ، م٦٩ ، وص١١٧ ، م٦٥٨ ، الصالحية النجمية : س٤٤٣ ، ص٥٣ ، م١٥٧ ، بولاق : س٤ ، ص٢١٢ ، م١٠١٣ ، الدشت : محفظة ٦ ، ص٤٧٦ ، ومحفظة ١١ ، ص٢٢١ ، محفظة ٢١ ، ص٦٤ ، ومحفظة ٣٣، ص٢٩٢ ، ومحفظة ٤٣ ، ص١٩٧ .

(138) Kiechel : op . cit. P, 99 .

(١٣٩) أحمد شلبي عبد الغني الحنفي المصري : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني ، تقديم وتحقيق د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة ١٩٧٨م ، ص١٢٦ .

(١٤٠) الباب العالي : س٦ ، ص٣٢٢ ، م١١٧١ .

(١٤١) نفسه : س١ ، ص٢٧٥ ، م١١٦٣ ، س٢٩ ، ص٦٢٥ ، م٣٣٢٥ ، الدشت : محفظة٧ ، ص٢٣٦ ، محفظة : ٢٠ ، ص٤٩٧ .

(١٤٢) الباب العالي : س١٣ ، ص١٥٨ ، م٦٦٩ ، الصالحية النجمية : س٤٤٣ ، ص٥٣ ، م١٥٧ ، الدشت : محفظة ٢١ ، ص٦٤ .

(١٤٣) الباب العالي : س١٠ ، ص٤٢ ، م١٨٠ ، س١٥ ، ص١١٧ ، م٦٥٨ .

(١٤٤) نفسه : س١١ ، ص٨٢ ، م٢٢٠ ، س١٥ ، ص١١ ، م٦٩ ، بولاق : س٤ ، ص٢١٢ ،م١٠١٣ ، الدشت : محفظة ٦ ، ص٤٧٦ .

(١٤٥) الباب العالي : س١١ ، ص٢٦ ، وس١٥ ، ص١١ ، م٦٩ ، الدشت : محفظة ١١، ص٢٢١.

(١٤٦) الباب العالي : س٤٥ ، ص٩٠ ، م٤٠٤ .

الفصل الثالث

إدارة القاهرة ... المشاكل والحلول

اعتمدت الإدارة في مصر العثمانية على عدة ركائز تمثلت في الباشا ، الديوان ، الدفتردار ومعاونيه من موظفي الروزنامة ، بالإضافة إلى بعض الأنظمة المحلية المتمثلة في الولاة "الصوباشيية" والمحتسب[١] . ومن هذا الهيكل العام للإدارة بمصر انبثق عدد من الأجهزة الإدارية والرقابية والأمنية شاركت بدور في إدارة القاهرة وحفظ الأمن بها ، إلا أننا لن نخوض في تفاصيل تلك الأجهزة ، نظراً لأن هناك العديد من الدراسات التي تناولتها بالتفصيل[٢] ، وسنكتفي هنا بعرضها في عجالة بينما سنحاول أن نلقي مزيداً من الضوء على دورها الحضري ومساهمتها في إيجاد الحلول ، وخلق جو من التوازن فيما تتعرض له القاهرة من مشكلات .

وقد أتى على رأس تلك الأجهزة "الباشا العثماني" حيث كان مسئولاً عن إقرار الأمن بالقاهرة والإشراف عليها[٣] وقد ارتبطت الحالة الأمنية بالقاهرة بشخصية الباشا ، فإذا كان حازماً فإن ذلك يظهر أثره على استتباب الأمن بالعاصمة ، فنجد المصادر المعاصرة تصف بعض الباشوات بأنه "كان عنيفاً قتالاً وقلبه من حديد" أو "في اللصوص أنه مسيح"[٤] . و "سفاكاً للدماء . . قتل في مدته نحو . . . وغالبهم من أهل المناسر"[٥] . والعكس صحيح فإذا كانت شخصية الباشا ضعيفة "خاملاً . . . . . لين العريكة"[٦] فإن ذلك يؤثر سلباً على الحالة الأمنية مما يؤدي إلى اضطرابها ، ومن ثم فإن الباشا كان مناطاً به اتخاذ القرارات اللازمة وإصدار الأحكام الضرورية للحفاظ على أمن المدينة .

وقد عاونه في ذلك أغا الانكشارية الذي مثل السلطة العليا للبوليس ، وأوكل إليه حفظ الأمن وتنظيم الشئون البوليسية والتموينية بالقاهرة[٧] ، وله صلاحيات واسعة لمواجهة الأزمات فهو بمثابة "حاكم مصر وسيفه مطلق" ،

وتعد فرقة الانكشارية من أقوى الفرق العسكرية نظراً لأنها أوجاق السلطان العثماني[٨] ، وقد عهد إليها منذ دخول العثمانيين مصر بحماية قلعة القاهرة وأبوابها وأسوارها[٩] ، وذلك بالاشتراك مع أغوات الفرق العسكرية الأخرى؛ حيث نص قانون نامة على : "أن أغا كل فرقة عسكرية وكتخداها يقوموا بعمل جولات في المدينة للاطمئنان على حراستها مع المنادي يتفقدان الحارات كلها ، فإن وجدا مكاناً خالياً من الدرك أقاماه وكلفا صاحب الدرك بحفظ المكان الموكل إليه وحراسته وحماية الأزقة ليلاً من المفسدين ومن لصوص المنازل"[١٠].

وساعد أغا الانكشارية في حماية القاهرة وتأمينها ولاة مصر الثلاث "الصوباشية" وهم والي القاهرة ، ووالي بولاق ، ووالي مصر القديمة ، الذين كلفوا بأعمال الشرطة تحت رقابة أغا الانكشارية[١١] .

ويعد والي القاهرة هو صاحب الكلمة على كل من والي بولاق ومصر القديمة ، ويحصل الوالي على وظيفته تلك عن طريق الالتزام ، وكانت له العديد من الإيرادات المختلفة تنوعت بين ما هو مرتب له من الخزينة ، ومساحات من أراضي الأوطلاق التي خصصت لصوباشي القاهرة[١٢] . بالإضافة إلى إيراده الخاص الذي يحصل عليه من مقاطعة الدرك ، والذي تمثل في المرتبات التي يدفعها المقدمون عن أدراكهم . إلى جانب الرسم المعروف بـ"قدوم متولي الحزب السعيد"[١٣] ، وقد اختلفت هذه المرتبات من درك لآخر ، ومن وقت لآخر[١٤] ، ولا ندري أذلك راجعاً إلى مساحة الدرك أم إلى الحالة الأمنية به ، أم لاشتمال الدرك على مناطق ذات نشاط اقتصادي مميز ، أم الكل . وقد كان للصوباشي عدد من الأتباع الذين ساعدوه في القيام بوظيفته[١٥] .

وكما سبق فقد قسمت القاهرة إلى دوائر أمنية عرفت بالأدراك بلغ عددها ٣٢ دركاً موزعة كالتالي : ١٩ بالقاهرة ، و١٠ بمصر القديمة ، و٣ ببولاق ،

وقد أسندت مهمة حفظ الأمن بتلك الدوائر إلى مقدمين الدرك الذين يعينهم الصوباشي[١٦] ، وقد تمثلت مهمتهم في حفظ الأمن ومنع كل ما يعكر صفوه بدءً من منع النزاع والشجار بين الأشخاص ووصولاً إلى حماية الممتلكات من السرقة والحرائق ، ويتضح ذلك من خلال صيغة التعهد التي يسجلونها بالمحكمة ، إذ يتعهد المقدم بـ "إغاثة الملهوف ، وطفي الحريق ، ورد الآبق ، والغرق ، والتلبيب من الواجهة ، وكسر الأبواب"[١٧] ، .

وتنوعت إيراداتهم التي يحصلون عليها ما بين جزء من المبالغ المحصلة للصوباشي بلغت خمسة أنصاف شهرياً عن درك الروضة ومصر القديمة والسبع سقايات[١٨] ، بالإضافة للرسوم المحصلة من ملتزمي المقاطعات ، كمقاطعة المدابغ التي خصص رسم على ملتزميها لأصحاب درك باب القرافة وحارة باب النصر[١٩] ، ولم تحدد لنا الوثائق مقدار هذا الرسم ، هذا إلى جانب العوائد والرسوم المفروضة على الوكالات والأسواق والمنازل[٢٠].

هذا وقد استعان هؤلاء المقدمين بالخفر لحماية القاهرة وحراستها ، وقد كانت لهم ثلاث مراكز أساسية في القبة ومصر القديمة وجامع الإمام الشافعي ، أما مركزهم الرئيسي فبجوار بيت الوالي "الصوباشي" بباب زويلة[٢١] ، ومن الملفت للنظر أن مراكز الخفر قد تجاورت جغرافياً لمراكز الصناجق في القبة شمالاً ومصر القديمة جنوباً ، ومن المرجح أن ذلك يعود إلى تقوية حراسة القاهرة وحمايتها وخاصة من هجمات العربان المنتشرين بالقرب من تلك المناطق[٢٢] ، ولضمان يقظة هؤلاء الخفر كان الصوباشي يقوم بالعديد من الجولات الليلية[٢٣] ، لإشاعة الأمن بأرجاء المدينة والتأكد من استتبابه . كما أن الخفر قد اتبعوا أسلوباً شجعوا به أنفسهم على مواصلة العمل والانتباه وهو نداء بعضهم البعض من حين لآخر ، وقد لفتت هذه الطريقة أنظار بعض الرحالة وأشادوا بها[٢٤] .

وأخيراً فمن الأجهزة التي تولت إدارة القاهرة كان المحتسب الذي اتصلت اختصاصاته بشئون الشرطة والصحة والبلدية[٢٥] ، إلا أنها في العصر

العثماني انحصرت في تنظيم الأسواق ومراقبة الأوزان والمكاييل وتسعير المواد الغذائية بالقاهرة[٢٦].

وخلال القرن السادس عشر كان المحتسب يحصل على وظيفته تلك عن طريق الالتزام ، والذي بلغ قيمته عام ٩٣١هـ / ١٥٢٤م ٢٠,٠٠٠ أشرفي شهرياً "٢٢٠,٠٠٠نصف" أما في عام ٩٣٧هـ / ١٥٣٠م بلغ ١٢٥٠٠ ديناراً في السنة "٣١٢٥٠٠ نصفاً"[٢٧] ، أما المبلغ المدفوع عن حسبة مصر القديمة فقد كان يتراوح ما بين "٦٠٠ – ٧٠٠ نصف شهرياً"[٢٨] ، وللمحتسب ديوان وعدد من المعاونين ، ويعد ديوان المحتسب هو المسئول عن تسعيرة السلع الغذائية[٢٩]، وقد تنوعت إيرادات المحتسب بين الرسوم والضرائب العينية والنقدية التي يحصلها من التجار والباعة وأرباب الحرف والصنائع نظير السماح لهم بمزاولة نشاطهم[٣٠] ، إلا أنها فيما يبدو لم تكن كافية حيث لجأ المحتسب إلى فرض رسوم غير قانونية عرفت بمظالم الحسبة أو مال الحماية على الباعة والأوزان[٣١] ، وفي النهاية لا يمكننا إغفال الدور الذي قام به شيوخ الطوائف والحارات في إدارة المدينة ؛ حيث كانوا حلقة الوصل بين السلطة والرعية[٣٢].

وأولى هذا الجهاز العديد من الشئون المتعلقة بالقاهرة قدراً من العناية والاهتمام ، ومن هذه الشئون حفظ الأمن بالمدينة وسنفرد له فصلاً خاصاً ، نظراً لتشعب هذا الموضوع وانعكاس أثره على كافة أوجه الحياة بالمدينة ، الشئون الصحية والتي يندرج تحتها نظافة المدينة ومحاربة كل ما يؤدي إلى تشويه منظرها ، والقضاء على السلوكيات المخزية والتي قد تؤثر في الصحة العامة ، وأخيراً الخدمات العامة والتي تضم توصيل المياه للمدينة ، وطرق النقل والمواصلات ، وإضاءة المدينة .

الشئون الصحية :

ذكر بعض الباحثين أن : "عدم وجود إدارات متخصصة قد تمخض عنه

نتائج سلبية على تسيير شئون المدينة"[٣٣] ، مع أن هذا القول يمس الحقيقة التي توضح عدم وجود هيئات قائمة بذاتها تشرف على الشئون الحضرية بالقاهرة ، وذلك مثل المجالس التي ظهرت في فترة لاحقة كمجلس للإشراف على تجميل القاهرة ، مجلس تنظيم المحروسة[٣٤] . . . . ، إلا أن ذلك لا يدل على عدم وجود البدايات الأولى لهذه المجالس والإدارات ، سواء كان ذلك في فترة البحث أو الفترة السابقة عليه ، حقيقة أن ذلك لم يكن له مسمى محدد ، ولكنه قد وضع ضمن مسئوليات الجهاز الإداري للقاهرة .

والمتتبع لنصوص قانون نامة مصر ، وقانون نامة ولاية آل عثمان الصادر كلاً منهما في عهد سليمان القانوني[٣٥] ، يجد إشارات متضمنة الاهتمام بالشئون الحضرية والصحية بمدينة القاهرة ، فنص قانون نامة على أن الاهتمام بأمر نظافة المدينة يقع في إطار اختصاصات الباشا ، وإلا يكن ذلك أمراً قاصراً على الأحياء الرئيسية حيث أكد القانون على أن الباشا يأمر "المنادين بالطواف في أزقة المدينة ينادون بكنسها ورشها كما جرت العادة قديماً" ، فأزقة المدينة تشير إلى أن عملية التنظيف تشمل كافة الأحياء كبيرها وصغيرها ، بل ويهدد القانون بتوقيع عقوبة شديدة على المخالف ، ومع أنه لم يحدد نوع العقوبة هل هي بدنية أو مالية ؟ إلا أن المشرع العثماني أكد عليها مرة أخرى في قانون ولاية آل عثمان[٣٦] .

ومع أن قانون نامة قد جعل نظافة القاهرة ضمن صلاحيات الباشا ، إلا أنها أصبحت من مسئوليات الصوباشي واختصاصاته ، وقد كان حريصاً على انتظام ذلك الأمر ، فنجد من حين لآخر يكرر النداء بضرورة تنظيف المدينة وعدم إلقاء المهملات بشوارعها[٣٧] ، ويبدو أن هذا الموضوع كان يشغل حيزاً كبيراً من اهتمام الإدارة ، حتى أنها خصصت جزءاً من إيرادات الخزينة من أجل نظافة القاهرة وحمل المخلفات إلى خارجها[٣٨] .

ويبدو أن حمل تلك المخلفات كان يتم على مرحلتين : الأولى وتقع على عاتق السكان وذلك بالتزامهم بتنظيف أحيائهم - كما نص قانون نامة وإلا تعرضوا لأشد العقاب - باختيار الكناسين لكنس تلك الشوارع ، ورشها بصورة منتظمة يومياً مقابل ١/٦ نصف يدفعونها لهم أسبوعياً(٣٩) ، ثم يأتي دور جماعة "الترابة" الذين يقومون بحمل تلك المهملات وإلقائها خارج القاهرة بمنطقة الكيمان شمال القاهرة(٤٠) ، وهذا أيضاً يتكفل به السكان ، وقد تراوحت أجرة نقل المخلفات من قلب القاهرة إلى هذا المقلب العمومي "الكيمان" ما بين ٩ - ١١ نصف يومياً(٤١) ، وقد حدد طريق لتلك الجماعة التزموا السير به عند نقلهم تلك المهملات ، وذلك لدفع ضرر تساقط الأتربة عن السكان وينتهي هذا الطريق بباب النصر(٤٢) .

وعند باب النصر ينتهي دور السكان في حمل المخلفات ، ثم تأتي المرحلة الثانية: والتي تتحمل عبأها الدولة ، فمن خلال المبلغ المرصد من إيراداتها لنظافة القاهرة تقوم بحمل تلك المخلفات ونقلها إلى البحر الأحمر(٤٣) ، ومما دفعنا لهذا الاستنتاج أن ما طالعناه من وثائق دائماً ما تشير إلى أن خدمة التنظيف مدفوعة الأجر من القاهريين تنتهي بالكيمان ، كما لا يعقل أن تقطع جماعة الترابة المسافة من قلب القاهرة إلى البحر الأحمر نظير هذا الأجر الزهيد ، ومن ثم يكن دور الدولة في هذه المرحلة .

ولم تكن نظافة القاهرة قاصرة فقط على الكنس والرش ومنع إلقاء المهملات بشوارعها ، بل شمل أيضاً تمهيد الطرق وإزالة ما بها من ارتفاعات ، فقد كان لموقع القاهرة وقربها من المقطم أثره في تعرضها لموجات من الأتربة وزحف الرمال(٤٤) ، مما لعب دوراً في ارتفاع مستوى الطرق بها تدريجياً ، ولمواجهة هذا الأمر كان يتم تخفيض مستواها من حين لآخر ، وهنا نجد الإدارة تحرص على عمليات قطع الطرق والشوارع والأسواق لإزالة هذا الارتفاع وتسويتها وذلك مثلما حدث عام ٩٢٦هـ/ ١٥١٩م ، بأمر من باشا مصر آنذاك(٤٥) .

وإذا كان دور الإدارة هنا هو مجرد إصدار الأوامر المتعلقة بهذا الموضوع ، فإن سكان القاهرة هم المنوطون بتنفيذها ، بل والتعهد من حين لآخر بأن "يمهدوا التراب في الطريق"(٤٦) ، وذلك لما سبق وذكرناه من عدم وجود هيئة مختصة بتنفيذ مثل تلك الأمور، ولم يكن الأمر قاصراً على إزالة ما قد تراكم بالشوارع من أتربة ، وإنما التصدي لبعض أسباب حدوثه تفادياً لتكراره ، ويتضح ذلك من خلال ما سبقت الإشارة إليه من كنس الشوارع ورشها ، وعدم إلقاء الأتربة ومخلفات الهدم بالطرقات(٤٧) ، تحديد طريق لجماعة الترابة دفعاً لحظر الأتربة وسقوطها بتلك الشوارع ، كما روعي في أمر الاهتمام بالطرق منع أي تجاوزات قد يكون من شأنها إعاقة الحركة وسهولة المرور بها ، فكان يتم إزالة المنشآت المخالفة لذلك والتي يكون فيها تعدي على الطريق العام ، فتهدم المساطب ، وتزال البروز والارتفاعات والأشجار(٤٨) ، وكل ما يمثل عقبة في حركة السير أو يمثل خطراً على المنازل المجاورة أو على المارة .

وقد روعي في نظافة القاهرة محاربة المناظر المخزية والمنفرة ، ومن هذه المناظر ما يتعلق بالصحة العامة ، فحرصت الإدارة على استصدار أحد بنود قانون ولاية آل عثمان بمنع قضاء الحاجات في الطرق العامة والمقابر ، وتواعدت المخالف بالعقوبة الشديدة(٤٩) ، واهتمت في الوقت ذاته بالقضاء على الأسباب التي قد تؤدي إلى ذلك .

وحظي موضوع الخرائب بقدر من اهتمام الإدارة وقد ألمحنا سابقاً إلى الأوامر التي أصدرت بشأنها وبالحث على تعميرها سواء كان ذلك دفعاً لضررها الأمني ، أو حفاظاً على المنظر الجمالي للمدينة ، ونلمس ذلك من خلال صيغة عرض تلك الخرائب للاستفادة منها ، فقد كانت ترد عبارة "لمن يرغب في شرائها وتنظيفها وعمارتها والانتفاع"(٥٠) ، فهذا يدل على أن الهدف من ذلك هو الحفاظ على المنظر الجمالي للقاهرة إلى جانب سياسة التوجه العمراني التي ذكرناها سابقاً .

ويتضح ذلك أكثر في أحد القضايا التي تقدم بها سكان سوق الشوايين ضد ناظر وقف البيمارستان المنصوري من أنه حوّل أحد الأزقة - التي كانت ممراً لهم بالسوق - إلى حانوت وطالبوا بهدمه وإعادته إلى ما كان عليه ، وبعد أن حقق القاضي في هذه القضية اتضح له أن هذا الزقاق "مضر تجمع فيه القاذورات ويلقى فيه القمامات ، وأن بسده وبناء دكان مكانه فيه نفع للوقف"(٥١)، حقيقة أن الوضع هكذا مقدم فيه مصلحة الوقف ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن الإدارة حاولت الحفاظ على الناحية الصحية والجمالية ، وذلك بالقضاء على بؤرة من بؤر تجمع القمامات بالقاهرة ، ورأت أن التعمير هو أحد الوسائل المؤدية إلى ذلك .

كما اهتمت الإدارة بتجميل القاهرة ، فقامت بوضع الحواجز وبناء الأسوار حول المناطق التي تلقى بها القمامة بعد تنظيفها وذلك "لما فيه من مصلحة للأحياء"(٥٢) ، وحرصت أيضاً على منع أي محاولة تعدي بالهدم على المنشآت العامة ، حتى لا يساعد ذلك على انتشار الخرائب التي يساء استخدامها ، أو التسبب في بعض المشاكل الصحية إذا كان الأمر متعلقاً بالتعدي على المقابر(٥٣) .

ومن الأمور التي سعت الإدارة إلى القضاء عليها وإزالتها من الطرق العامة منع الباعة أو حتى الأشخاص العاديين من الوقوف والتزاحم بها ، مما يترتب عليه بعض المضايقات كالضوضاء والإزعاج لسكان المناطق المحيطة أو بعض الأضرار الجسمانية للمارة ، فنجد قاضي القضاة يأمر بمنع جلوس الباعة بخط العنبرايين والغورية وخان الخياطين ، بعد تضرر سكان المنطقة من غوغائهم(٥٤) ، والأمر ذاته حينما يحدد بيع الغلال بوكالة القمح بخط باب الشعرية للسبب نفسه(٥٥) .

ويتطور الإجراء المتبع من منع الباعة أو تحديد أماكن تجارتهم إلى الأمر بوضع حواجز بين أماكن تجارتهم وبين أماكن التجمع والطريق العام ،

وخاصة في الأسواق الأسبوعية التي أضرت كثيراً من سكان خان الخليلي[٥٦]، وإن كان هذا يشير إلى عدم النجاح الكامل في مواجهة مثل هذه الأمور ، لكن ذلك لم يمنع من إيجاد حلول أُخرى لاحتواء المشكلة وعدم الاستسلام لها .

حقيقة أن الإدارة لم تكن تتحرك من تلقاء نفسها إزاء هذه المسائل – فيما عدا بعض الأوامر الصادرة بشأن تنظيف الطرق أو التجمع في الطرقات العامة ، والذي عدته أحد جرائم التعدي أو التعمير – وإنما كان بعد تصعيد الموقف وتفعيله من قبل السكان المتضررين من الوضع ، وهذا تفعيل طبيعي ومنطقي في كافة العصور ، إذ إن القوانين لا تسن والتشريعات لا تصدر إلا إذا اقتضت الضرورة إلى ذلك ، واحتاج المجتمع إليها ، ومن ثم فإن نبذ المجتمع – الذي كثيراً ما أشارت إليه الوثائق بجملة "مضر بالجار والمار" ، "حصل لهم الضرر" ، "حصل الضرر بذلك لأهل المحلة "الحي"[٥٧] ، يعكس وعي القاهريين بالقواعد الصحية ، وإحساسهم بالقيم الجمالية وبالتالي سرعة رفضهم لما يخالف ذلك ، وليس كما ذكر البعض[٥٨] ، ويعكس ذلك الوعي رفضهم للسلوكيات الخاطئة غير الصحية والجمالية كإلقاء القمامة بالشوارع أو قضاء الحاجات بها ، ويحاولون تصحيح ذلك عن طريق الدعاوي القضائية[٥٩].

ومن الأشياء التي قد تؤكد هذا الإحساس لديهم اهتمام القاهريين بتشجير شوارع القاهرة والأماكن العامة ، وتخصيص مساحات – وإن كانت صغيرة – لزراعة أشجار اللبلاب حول المنازل ، فإن كان ذلك الأمر – كما ذكر بليون – لتلطيف درجة الحرارة والاستظلال بها[٦٠] ، إلا أنه في الوقت ذاته يشير إلى وعيهم بأهمية ذلك بالنسبة لهم ، وأخيراً فإن تخصيص وظيفة الكنس والرش ولمّ القمامات بالأوقاف – سواء كانت لرجال الإدارة أو المحكومين – يعكس حقيقة ذلك الاتجاه للاهتمام بنظافة المدينة ؛ لأن نظافة الوقف لم تكن منحصرة على ما بداخله ، بل كان يتعدى إلى النطاق الجغرافي المحيط به[٦١]، ومن ثم يستطيع القول أن هناك جهوداً متضافرة من الدولة – المتمثل ذلك في رموز إدارتها – والقاهريين بوعيهم على ضرورة تنظيف القاهرة ، الأمر الذي عده أحد رحالة القرن السادس عشر من مزاياها[٦٢] .

ويندرج تحت الاهتمام بنظافة المدينة منع كل ما يؤدي إلى تلوث سماها ، ويؤثر في الصحة العامة ، فكان يتم إزالة المنشآت التي قد ينتج عنها مخلفات ضارة ، وخاصة تلك التي يبعث عنها أبخرة أو أدخنة تؤذي المحيطين بها ، ومن المؤكد أن هذا الموضوع قد أرّق الكثير من سكان تلك المناطق ، وتكررت شكواهم بهذا الصدد ، وكانت الإدارة سرعان ما تستجيب لهذه الشكاوى وتتخذ اللازم لمنع هذا الضرر ، وذلك عن طريق إغلاق الأماكن المتسببة في ذلك ، فقد أبطل قاضي القضاة أحد محلات طبخ الطعام بالقاهرة بدرب العسل ، نظراً لأن "دخانه يضر بالجار"(٦٣) ، وآخر لصنع الجبن عند سور القاهرة(٦٤) ، وثالث لصنع العويدات بخط الكعكيين(٦٥) .

ويبدو أن مشكلة انبعاث الروائح الكريهة وتضرر السكان منها كان أمراً مزعجاً، حتى أنها عدت أحد أسباب نقل المدابغ من جنوب باب زويلة إلى منطقة باب اللوق عام ١٦٠٠م(٦٦) ، هذا إلى جانب التعهدات التي قدمها أصحاب المحلات باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تصاعد الأبخرة والدخان الضار ، وذلك كاستخدام أدوات معينة أو أنواع محددة من الحطب لمنع انبعاث الدخان(٦٧) .

وأخيراً فإن أمر النظافة قد شمل الخليج ، ومع أنه استخدم كمجاري للمدينة طيلة العام ، إلا أن ذلك لم يمنع من كونه المصدر الرئيسي لحمل مياه النيل لأنحاء القاهرة المختلفة أيام الفيضان ، فقد كانت عملية تنظيفه من اختصاصات الصوباشي ، وقد أرصدت الخزينة مبالغ مخصصة لهذا الغرض سنوياً(٦٨) ، ويبدو أن الخليج كان يقسم إلى مراحل أثناء عملية التنظيف ، تشمل كل مرحلة نطاقاً جغرافياً وزمنياً محدداً ، فمثلاً جرف الخليج الحاكمي تبدأ المرحلة الأولى به من شاطئ النيل تجاه السواقي السلطانية من جهتها الشرقية، وآخره من داخل قنطرة السد ، وهذه المرحلة يتم تنفيذها في مدة ٨٢ يوماً بتكلفة ١٢٧٥٠ نصفاً(٦٩) .

أما تكلفة جرف الخليج الناصري فكانت تصل إلى ١٦٤٥٠ نصفاً[٧٠] ، هذا إلى جانب التصدي لأية محاولة تعدي على الخليج بالبناء ويكون فيه ضرراً للقاطنين حوله[٧١] ، وساهم سكان المناطق القريبة من الخليج في هذه العملية ، لكن يبدو أن هذه المساهمة لم تكن تشمل جميع السكان ، بل سكان منشآت الأوقاف الواقعة على الخليج ، وذلك لعدة أمور لاحظناها خلال الوثائق ، فدائماً ما كان المشاركون قاطنين بعمائر وقفية[٧٢] . وجود أموال مخصصة على العديد من الرزق الجارية في بعض الأوقاف ، لصالح جرف الخليج الناصري وقد قدرت بمبلغ ١٦٤٥٠ نصفاً[٧٣] . حضور عدد من السكان وقدموا ما يشبه الإقرار جاء فيه "أن العادة المستمرة من تقادم الزمن وإلى سنة ٩٥٢هـ/ ١٥٤٥م ؛ جارية بأن الماء الذي يتخلف في الخليج الحاكمي في كل سنة لا يدخل لأحد من أصحاب البيوت المطلة على الخليج المذكور ، وتصريفه لا بدفع مال ولا بعمل بنفسهم ولا بناييهم"[٧٤] ، وهذا يدل بصورة أكيدة أن المشاركة في عملية تنظيف الخليج منحصرة بين الدولة وسكان الأوقاف ، أما ملاك المنازل ملكية خاصة لا يخضعون لهذه العملية .

وفي إطار المحافظة على المياه نظيفة بدون تلوث لم يكن الأمر قاصراً على الاهتمام بالخليج ، وإنما شمل البرك التي تم تسبيلها للصالح العام ، فكان يمنع أي محاولة لتلويثها أو تجفيفها وتحويلها لأرض زراعية[٧٥] ، وهكذا نلاحظ أن أمر نظافة القاهرة قد شمل محاربة المظاهر السلبية التي تؤذي العين والأذن ، وأن هناك تكاتف بين الإدارة والسكان على اتمام ذلك ، ولمسنا وعي القاهريين بأهمية الموضوع ، وسرعة تحركهم في القضاء على تلك المناظر المنفرة .

هذا إلى جانب اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية لمنع انتشار الأمراض وحفاظاً على الصحة العامة ، فنجد الاهتمام بمحلات الأطعمة والأدوات المستخدمة بها وضرورة نظافتها ، فنظراً لما اتسمت به القاهرة من انتشار تلك المحلات وخاصة في المنطقة التجارية بين القصرين وكثرة مستخدميها[٧٦] ،

نجدها تخضع لحملات المحتسب التفتيشية ، وشدد على أصحابها في ضرورة اتباع بعض القواعد الصحية ، حيث منعت الأدوات التي قد تسبب بعض الأمراض الضارة بالصحة العامة ، وخاصة تلك التي تم صنعها من الحديد ، لأنه "يتولد منه البرص ويضر من يأكل منه"[٧٧] ، ومراعاة تنظيف تلك الأدوات وتبييضها ، ولا سيما المصنوعة من النحاس مرة كل أسبوع[٧٨] ، واهتم أيضاً بأدوات الشرب التي كان يستخدمها السقاؤون ، وخاصة السقائين بالشربة الذين كثيراً ما تعهدوا بتنظيف أدواتهم ، ولا سيما "الكيزان" وإلا حرموا من ممارسة حرفتهم[٧٩] .

وانسحب الأمر ذاته على الحمامات العامة فحرص القائمون عليها على ضرورة تنظيفها ، ومن الواضح أن أمر الحمامات والتردد عليها ، والشروط التي لابد من أن تتوافر بها قد شغلت علماء ذلك العصر ، حتى ألفت الرسائل والأبحاث حول ذلك الموضوع؛ نظراً لما يترتب عليه من أحكام فقهية وصحية[٨٠] ، وأنها حظيت بعناية فائقة حتى أن بعض الرحالة قد أشاد بنظافتها التي لا مثيل لها[٨١] .

على أن أهم تلك الإجراءات الوقائية قد تمثلت في أمرين عكسا وعي القاهريين والقائمين عليهم بالقواعد الصحية ، تفادياً لحدوث الأمراض ومنعاً لانتشارها ، وليس كما ذكر بعض الباحثين من جهل سكان القاهرة بهذه القواعد[٨٢] ، وقد تمثل الأمر الأول : في قرار أصدره قاضي القضاة عام ٩٤٠هـ/ ١٥٣٣م إلى جماعة حفاري القبور بألا "يحفروا قبوراً مملوءة ويدفنوا فيها" ، ومنعوا من حفر قبور باب المحروق المعروفة بالأشلة والمجاورين ، ولا يبنوا قبوراً "فساقي" فوق الأرض ، فلابد من أن تكون في باطنها[٨٣] ، وإذا كان هذا الأمر يتعلق شق منه بحكم فقهي وهو عدم تعلية القبور فوق سطح الأرض اتباعاً للسنة[٨٤] ، فالشق الثاني من المؤكد يتعلق بالصحة العامة ، وذلك لأنه من المحتمل أن تكرار فتح المقابر المملوءة بالجثث قد يؤدي إلى انتشار الأوبئة بالمدينة ، وخاصة أن المقابر تتداخل في الإطار السكني للمدينة

كما ذكرنا سابقاً ، ويؤكد ذلك أنه في أحد الأوامر العالية المتعلقة بضرورة إعلام بيت المال والقسامين بمن يتوفى ، وذلك لتحصيل ما على تركته من رسوم ، حذر القائمين على هذا الأمر من تأخير دفن الميت بغير ضرورة وتوعدهم بالعقاب(٨٥) ، والذي كان يصل أحياناً إلى العزل من وظائفهم في حالة المخالفة(٨٦) ، وذلك درءً لتحلل الميت بكثرة تركه من غير دفن مما يؤدي إلى تفشي الأمراض والأوبئة .

أما الأمر الثاني : الذي يعكس هذا الوعي فقد ترجمه قانون ولاية آل عثمان الصادر في عهد سليمان القانوني بمنع جميع المرضى "المجذومين" من مخالطة الناس ونفيهم من البلاد(٨٧) ، ثم يتكرر الأمر بفرمان آخر من باشا مصر عام ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٣م بمنع جميع المرضى بأمراض معدية "المبتلين" من مزاولة حرفة بيع الطعام وصنعه حتى لا تنتقل العدوى(٨٨) .

وفي إطار مكافحة العدوى بقي أمر أخير نورده هنا بشكل افتراضي يعوزه دليل قاطع ، وهو لماذا يبقى الحجاج عند عودتهم ببركة الحاج والدار الحمراء – شرقي جبل الجيوشي – فترة من الوقت ، بالرغم من أن القاهرة لا تبعد أكثر من أربع ساعات كما ذكر أوليا أفندي ؟ . فمن خلال ما أورده أوليا من وصف لحال الحجاج ، نجد أنهم عند وصولهم إلى هذه المرحلة يكونوا في حالة من التعب والانهاك ، ومن ثم فإن نزولهم بهذه المنطقة يكون للحصول على قسط من الراحة(٨٩) ، وفي الوقت ذاته – باعتقادي – حتى لا يكن دخولهم القاهرة مصحوباً بأي من الأمراض المعدية التي لا يستبعد حملهم إياها .

ومع كل هذه الإجراءات السابقة إلا أنها لم تمنع من وجود بعض الأمراض المنتشرة بين القاهريين كأمراض العيون وبعض الأمراض الجلدية والتناسلية(٩٠) .

وقد أرجع العديد من الرحالة ذلك إلى عدة عوامل ، منها ما يتعلق بالعوامل البيئية وخاصة المناخ الذي أثر بصورة كبيرة في انتشار تلك

الأمراض ، بالإضافة إلى العوامل الوراثية التي ساعدت على انتقال الأمراض من جيل إلى جيل . كما كان هناك بعض العادات والسلوكيات الغذائية الخاطئة[٩١] ، وكذا الحال بالنسبة للأوبئة التي تعرضت القاهرة لعدد منها في أعوام ١٥٣٣ - ١٥٣٦م ، و ١٥٣٨ - ١٥٤٠م ، و ١٥٧٤ - ١٥٧٧ ، و ١٥٨٧ - ١٥٨٨م[٩٢] ، والتي أثرت سلباً على الحياة بها ، ومع هذه الحالة الصحية لابد من وجود المؤسسات العلاجية التي وفرت قدراً من الرعاية الطبية ، كان من بينها البيمارستانات والكنائس والأديرة التي ساهمت في علاج الفقراء وغيرهم[٩٣] .

على أن أهم تلك المؤسسات كان البيمارستان المنصوري والذي كان بمثابة جامعة لتدريس الطب آنذاك ، إلى جانب كونه مؤسسة علاجية ، وقد قسم البيمارستان لعدة أقسام كان منها قسم الرمد ، الجراحة ، الأمراض العقلية وغيرها ، ومن الممكن أن يسع لعدد من المرضى يتجاوز المائة ، موزعة على أربعة أواوين وخمس قاعات ، فقد كان به عام ١٠٠٥هـ / ١٥٩٦م ١٠٦ مريض ، منهم ١٣ بقسم الرمد ، و٥ بقسم الجراحة ، و٧٤ بقسم النساء ، و١٤ بباقي الأقسام[٩٤] ، وقد وجد بالبيمارستان ما يشبه الأمانات حيث يقوم المريض بوضع متعلقاته بها ، وحين خروجه يتسلمها ، وكان نزلاء البيمارستان يحصلون على العلاج والطعام مجاناً[٩٥] ، بالإضافة إلى قدر من الرعاية حظي بها هؤلاء المرضى ، إذ وجد بالبيمارستان هيكلاً يقوم بتمريض نزلاء البيمارستان وخدمتهم ، والعناية بهم وبنظافتهم الشخصية من حلاقة رءوسهم ، وغسل ملابسهم ، وحتى تغسيل موتاهم[٩٦] ، وهو نظام أشبه بما يقوم به ممرضو زماننا .

ومع هذه الرعاية إلا أنه كانت تحدث بعض المضايقات لنزلاء البيمارستان والتجاوزات من قبل نظار أوقافه ، ففي عام ١٠٠٦هـ / ١٥٩٧م قام ناظر أوقاف البيمارستان بالتلاعب في حصة المرضى من الطعام والفرش والغطاء وخفضها إلى النصف ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كل من اعترض من

المرضى تم طرده من البيمارستان ، مما دفع هؤلاء المرضى لرفع دعوى على الناظر[٩٧] ، ومن ثم فلمنع مثل هذه التجاوزات خضع البيمارستان من حين لآخر لتفتيش دقيق ؛ لمعرفة ما إذا كان العمل به يسير بصورة جيدة أم لا؟ وهل يلقى المرضى الرعاية والعناية أو العكس ؟ ويتحرى عن ذلك من خلال المرضى[٩٨] ، كما كان يتم تفقد مخازن الأدوية وجرد محتوياتها ، والتأكيد على عدم صرف أياً منها إلا بمعرفة رئيس الأطباء بالبيمارستان[٩٩] ، وهذا أيضاً مماثل لما يعمل به الآن داخل المستشفيات .

أما بالنسبة للأطباء فقد شهدت القاهرة تنوعاً لاختصاصاتهم ، حيث وجد أطباء لكافة التخصصات ، فهناك الطبيب الذي يمكن أن نطلق عليه الممارس العام أو الباطني "المتطبب" ، الجراح ، طبيب العيون "الكحال" ، وطبيبات أمراض النساء "القوابل"[١٠٠] ، حقيقة أن الأخيرة لم تكن تدرس الطب وإن اكتفت بالخبرة عن طريق الممارسة فيما يتعلق بأمور النساء ، ومع ذلك لا يمكن تجاهلهن ، نظراً لأهمية دورهن في المجتمع ، هذا إلى جانب الاستعانة بهن داخل المحاكم[١٠١] ، فيما يتعلق بقضايا الشرف وإثبات الحمل ، ولم يكن الطبيب أو الجراح يتمكن من ممارسة عمله إلا بعد أن يتم اختباره وإجازته في التخصص الذي يريد أن يمارسه من قبل رئيس أطباء البيمارستان المنصوري ، أو رئيس الجرايحية بالديار المصرية ، وذلك ضماناً لإتقان الحرفة وحفاظاً على حياة الآخرين[١٠٢] .

وإلى جانب الأطباء المعينين بالبيمارستان وجد أطباء العيادات الخاصة ، الذين كان من بينهم الأطباء الأوربيين "الفرنج" الملحقين – أحياناً – بخدمة قناصل دولهم بالقاهرة ، هذا بالإضافة إلى الأطباء اليهود[١٠٣] .

أما بالنسبة لتحديد مستوى كفاءة الأطباء الموجودين بالقاهرة عامة ، فهو أمر يتسم بالصعوبة ، لأن الوثائق تعرض لنا كلا الوجهين من النجاح والإخفاق في العلاج ، شأن الطب في ذلك شأن أي حرفة ، واتبع الأطباء عدة

خطوات محاولة للوصول للشفاء ، فكان يحدد نوع المرض ، والعلاج المناسب له ، وكذا نوع الطعام الذي يتناوله المريض[١٠٤] .

أما في حالة إجراء عملية جراحية كان أهل المريض يقدمون تعهداً مكتوباً بالمحكمة بعدم وجود مسئولية قانونية على الطبيب المعالج ؛ في حالة ما إذا حدث للمريض شيء[١٠٥] ، هذا وقد أجريت العديد من العلميات النادرة والخطيرة كعمليات العيون ، أو استئصال الأورام التي تقع بمناطق حساسة بالجسم وخاصة القريبة من الغضروف[١٠٦] ، على أن أهم تلك العمليات كانت عملية فتح شرج لطفل رضيع عمره أيام ، ولد بعيب خلقي وهو عدم وجود تلك الفتحة ، وذلك بعد إجماع آراء أطباء البيمارستان المنصوري على ضرورة إجرائها له[١٠٧] .

ولم تكن الرعاية الطبية قاصرة على الإنسان ، فقد وجد أيضاً عناية بالحيوانات وانتشر البياطرة بالقاهرة ، ويبدو أنهم قد عرفوا التخصص إذ أشارت إحدى الوثائق إلى وجود بيطار للجمال بخط جامع طولون[١٠٨] وعلاج تلك الحيوانات كان يتم عن طريق الكي والفصد[١٠٩] .

وبعد فإن من المغالطة أن يذكر البعض أن الطب مهنة "لم تكن قد بلغت ذروتها" وأن الكثير من الأطباء كانوا من بين اليهود ، وأن المرضى بمستشفيات القاهرة لم يكن يحصلوا على علاج حقيقي سوى الطعام[١١٠] ، وذلك لأن المتتبع للوثائق يجدها تزخر بأسماء الكثير من الأطباء المسلمين . بالإضافة إلى النظام الدقيق المتبع بالبيمارستان ، وأنه كان أحد جامعات تعليم الطب بالقاهرة ، ولم يكن الأمر فيه قاصراً على تقديم الطعام للمرضى ، وأن المتتبع لما أورده ذلك الباحث يجد بعض التناقض إذ يذكر أن مصر تشتهر باستخراج بعض الأدوية[١١١] ، فكيف يتسنى ذلك إذا لم يكن هناك تطوراً في تلك المهنة "الطب" ؛ لأنه لا يعقل أن يتم استخراج مثل هذه الأدوية ، إلا إذا كانت الحاجة ماسة إليها ، وبديهي أن الذي سيحدد ذلك هو الطبيب ، كما كان

لابد أن يحدد هذا الباحث معنى الذورة ، لأن في اعتقادي أن إجراء عمليات جراحية كالتي أشرنا إليها آنفاً يعد دليلاً على نمو المهنة وتطورها .

الخدمات العامة :

تتمثل تلك الخدمات في المرافق التي ينتفع بها السكان - كأجهزة النقل والمياه والإضاءة - نظير اشتراك تحصله الدولة التي تعمل على تنميتها وتطويرها ، وهذا المفهوم يتفق مع ما كان موجوداً بالقرن السادس عشر في جانب ، ويختلف في آخر ، فأما الاتفاق فهو أن هذه الخدمات بالفعل كانت قائمة نظراً لحاجة المجتمع إليها ، وأن الدولة تشرف عليها من خلال الطوائف التي تنتمي إليها ، أما الوجه الآخر وهو الاختلاف وهو هل الدولة العثمانية سعت لتنمية تلك الخدمات وتطويرها ؟ ! .

تتسم حركة النقل في القاهرة باليسر والسهولة وذلك لأن المدينة تتمتع بشبكة من الطرق الواسعة سواء كانت رئيسية مثل القصبة وبين السورين ، أم فرعية كالطرق والأزقة المؤدية إلى طرق أكثر اتساعاً[١١٢] ، وقد ساهمت الإدارة في المحافظة على سهولة المرور بتلك الطرق ، فمنعت أي تعدي عليها بالبناء ، وأزالت ما يعوق تلك الحركة من تجمع للباعة الجائلين[١١٣] ، أو حتى جلوس في الطرقات العامة[١١٤] ، وذلك ضماناً لسهولة حركة السير .

وقد انتشرت المواقف العامة بالقاهرة وخاصة عند مداخل المدينة والمناطق التجارية بها[١١٥] ، واستخدمت العديد من الحيوانات المختلفة كوسيلة نقل بالقاهرة ، فكان هناك الحمير والبغال والخيل . . .[١١٦] ، والتي تعبر في الوقت نفسه عن مكانة الشخص الاجتماعية ، واختلفت حمولتها ما بين ٢ - ٣ راكب[١١٧] ، وكان استخدام الحمير كأحد وسائل النقل بالقاهرة أمراً لفت نظر الرحالة فأفاضوا في وصفه[١١٨] ، حتى أن بعضهم ذكر تعليقاً لطيفاً على هذا الوضع بقوله : "حقاً إن في مصر لحمير كثير يكاد المرء يظن أنها مستولية على البلد من كل الجوانب"[١١٩] ، ونظراً لازدحام شوارع القاهرة كثيراً ما كانت

تقع حوادث اعتداء من تلك الحيوانات على المارة[120] ، وهذا يفسر لنا لماذا اهتمت الدولة بمنـع التجمع في الطرقات وتحديد أماكن البيع والشراء تفادياً لمثل هذه الحوادث[121].

وقد تعرض المكارية وخاصة مكارية الجمال للعديد من المضايقات ، إذ كان يتم تسخيرهم في بعض الأعمال المتعلقة بالدولة ، مما كان يدفعهم إلى الهرب بجمالهم والاختفاء ، ويبدو أن الدولة قد حاولت تسكين روع هؤلاء فكانت تعلن الأمان وتمنع الشائعات التي قد تؤدي إلى الاضطراب[122] .

أما فيما يتعلق بتزويد المدينة بالمياه فقد اعتمدت القاهرة على النيل في تزويدها بالماء[123] ، وذلك لأن الخليج – كما سبق الذكر – كان يمدها بالمياه فقط أيام الفيضان التي لا تزيد عن ثلاثة أشهر[124] ، والذي حرص الناس على تتبع أخباره يوماً بيوم ، فكان المبشرون بزيادة النيل يعلنون ذلك في جميع أخطاط القاهرة مقابل عطايا رمزية يحصلون عليها من السكان[125] ، وقد أشرنا سابقاً إلى دور الدولة في العناية بالخليج والاهتمام به . أما بالنسبة للحفاظ على منسوب المياه فلم يكن هناك دور يذكر سوى إبطال المحرمات فقط في أيام انخفاض المنسوب[126] دون تفكير في حل لتلك المشكلة ، هذا إلى جانب دورها في الاهتمام بمقياس النيل والعناية بأمر تنظيفه وإزالة الطمي المترسب به قبل موسم الفيضان[127] .

غير أن تزويد المدينة بالمياه لم يكن منحصراً فقط في النيل ، فقد كانت هناك البرك التي انتشرت في مختلف أنحاء المدينة[128] ، وقد كان بعض هذه البرك موقوف كبرك الخازندار والمجاورين والفرس وسابق والسودان ، والتي تقع جميعها شمال القاهرة ، وسبل مائها لاستخدام الناس من شرب وغسيل وسقي الأشجار[129] ، وحرصت الإدارة على مياه تلك البرك ، وأبطلت أي محاولة لتجفيفها أو التعدي على مائها ، وذلك مثلما حدث عام ٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م من منع تعدي بعض الأشخاص على بركة الخازندار خارج

الحسينية بالزرع أو تصريف مياهها التي تستمدها من الخليج الحاكمي[١٣٠] ، كما حافظت الإدارة على البرك من التلوث لما فيه من ضرر للأرض والزرع والناس ، ففي عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م برز أمر قاضي القضاة بمنع جماعة الحياكين والقزازين والصباغ والفتالين بدرب السباع بالحسينية من تلويث مياه برك الفرس والشيخ سابق والسودان والخازندار ، وذلك بمنعهم من غسل الغزل المنقوع في الجير والصوف والثياب المصبوغة وغيرها في تلك البرك[١٣١] .

هذا وقد اعتمد السكان كلية على السقائين في إحضار المياه إليهم ، وقد اكتظت شوارع القاهرة بهم ، حتى أن العديد من رحالة القرن السادس عشر قد وضعوا أرقاماً تتسم بالمبالغة لأعداد دوابهم ، التي تراوحت من ١٥٠٠٠ جمل في مطلع القرن السادس عشر إلى ١٨٠٠٠ جمل في أواخر القرن[١٣٢] ، وهذه الأعداد إن دلت على شيء فإنها تدل على نشاط السقائين ، وحركتهم الدءوب التي جعلت هؤلاء الرحالة يبالغون في تقدير أعداد دوابهم .

و ينقسم السقاؤون – كما ذكر أوليا – إلى : حاملي المياه على ظهور الحمير ، وبائعي المياه في الحوانيت ، وحاملي المياه على ظهورهم[١٣٣] ، وفي هذا التقسيم نجد تدرجاً لعملية تزويد المدينة بالمياه ، فتبدأ أولاً بمن يجلب المياه من النيل ، ثم يتم توزيعها على تجار الجملة الذين يبيعون المياه بالحوانيت ، وبعد ذلك تكون المرحلة الأخيرة وهم تجار التجزئة أو القطاعي الذين يحصلون على مياههم من تجار الجملة ، ويؤكد هذا التدرج ما أشار إليه أوليا حينما ذكر أن : حاملي المياه على ظهورهم ليس لهم حوانيت . . وأنهم يملأون قربهم من تلك الحوانيت[١٣٤] ، ويبدو أن هذه الفئة "حاملي المياه على ظهورهم" كانت تنقسم إلى السقائين بالشربة ، والسقائين بالراوية ، والسقائين بالقربة[١٣٥].

ويبدو أن لكل منهم تخصص محدود فمن الواضح أن الأولين يقومون ببيع الماء على المارة ، أما الأخير فهم الذين يحملون المياه إلى المنازل

والأسبلة ، وقد راعى حاملو المياه إلى المدينة "تجار الجملة" أن يحصلوا عليها من مناطق بعيدة عن التلوث ، وأن تكون القرب بالنسبة لحاملي المياه على ظهورهم ذات مواصفات صحية ؛ كأن لا تكون مصنوعة من جلد قذر متأكل ، وأن تكون مصبوغة بالعصف لتقوية جلدها ، وأن تستخدم القرب الجديدة لحمل المياه إلى المنشآت الصناعية كالطواحين والفواخير لا إلى المنازل[١٣٦] ، وذلك حفاظاً على الصحة العامة ، وأن تنظف أدوات الشرب التي يستخدمها سقاؤو الشربة ، وألا تعرضوا للمنع من ممارسة الحرفة[١٣٧] ، ومن الواضح أن هؤلاء قد اتبعوا تلك التعليمات حتى أشاد العديد من الرحالة بمنظر السقا ونظافة ما يستخدمه من آنية وجمالها[١٣٨] ، بل ومن أندر ما ذكره بالرن Palerne أن السقا يستخدم مرآة لكي يرى من خلفه أو أمامه[١٣٩] ، وأعتقد أن ذلك تجنباً لحوادث الاصطدام بالمارة ، ومراعاة لحق الطريق وسهولة الحركة .

وأخيراً نجد أن الأسبلة قد لعبت دوراً في تزويد سكان المدينة بالمياه دون مقابل ، حيث تباري الخيرون في إنشاء الأسبلة ، لأجل توفير ماء النيل طول العام بمختلف أرجاء المدينة ، وقد تركزت بشكل عام في المناطق الآهلة بالسكان والأسواق والأحياء التجارية[١٤٠] ، بالإضافة إلى إنشاء بعضها في المناطق التي تتسم بالضعف العمراني – كما سبق الذكر – وقد كانت هذه الأسبلة جارية ضمن أوقاف خصص جزء من ريعها للعناية بمثل تلك المنشآت ، وحمل الماء إليها حتى لا تتعرض للجفاف[١٤١] ، كما شملت فكرة توفير المياه أيضاً للحيوانات حيث أنشأت بعض الأحواض لسقي الدواب ، والتي أرصدت لها أوقاف لضمان القيام بمهمتها[١٤٢] .

وبالنسبة لإضاءة المدينة فقد تعم أحياء مدينة القاهرة ، وتشمل كافة المنشآت ، وألزم كل إنسان بحمل فانوس أثناء سيره ليلاً[١٤٣] ، وقد اختص عمال الإضاءة بتلك المهمة ، ويزداد الاهتمام بهذا الأمر في المناسبات الدينية والاحتفالات العامة[١٤٤] ، ولكن يبدو أن إنارة القاهرة بهذه الطرق كان

يعرضها لأخطار الحرائق ، وخاصة في المناطق التي تعد مخازناً لبعض المواد القابلة للاشتعال كالحطب والحلفا والتبن ، وهنا تتدخل الإدارة لمنع تكرار الحرائق ، فقد برز أمر إسكندر باشا ٩٦٣ - ٩٦٦هـ/ ١٥٥٥ - ١٥٥٨م بمنع وضع هذه الأشياء القابلة للاشتعال بالأحياء السكنية ، وأن يتم نقلها إلى شاطئ النيل كما هي العادة[١٤٥] .

ونلخص مما سبق أن الإدارة بالقاهرة قد تفاعلت مع مشاكل المدينة وحاولت إيجاد بعض الحلول ، وذلك عن طريق إصدار الأوامر التي تصدت من خلالها لتلك المشاكل ، ساعدها في ذلك وعي القاهريين الذين كثيراً ما فعّلوا المواقف ، وحاول القضاء على كل ما يضر ببيئتهم وصحتهم ، وقد حالفهم التوفيق تارة والإخفاق تارة أخرى .

هوامش الفصل الثالث

(١) ليلى عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص٣٨ - ٣٩ . جدير بالذكر أن بعض الباحثين ذكر : أن مصطلح دفتردار لم يظهر بين مصطلحات الإدارة العثمانية في مصر إلا في الربع الأخير من القرن السادس عشر ، حيث كان المصطلح السائد هو مصطلح ناظر الأموال ، ولكن هذا الرأي ينافى الواقع ، فبالرغم من أن مصطلح ناظر الأموال كان هو السائد ، إلا أن وجوده لا يمنع من وجود مصطلح الدفتردار ، حيث تدلل أحد الوثائق التي تعود إلى أوائل القرن السادس عشر على وجود هذا المصطلح ، وإن كان أقل انتشاراً ، ففي عام ٩٣٦هـ/ ١٥٢٩م ، "أقر . . . أن في ذمته للأمير الأجل الكبير المحترم لطفي بك الدفتردار بالخدمة الشريفة" ومن هذا نرى أن مصطلح الدفتردار يعود إلى أوائل القرن السادس عشر وليس الربع الأخير من القرن . انظر : الدشت : محفظة ٨ ، ص٢٠ ، ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، صبري أحمد العدل علي : سيادة البيت القازداغلي على مصر ١٦٦٢ - ١٧٦٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣م ، ص٢٧ - ٢٨ .

(٢) ليلى عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص١٨٥ - ٢٣٠ ، ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص٢٠٣ - ٢٢٠ ، عراقي يوسف : مرجع سابق ، ص٢٠٣ ، ٢٠٩ وغيرهم . . . . . .

(٣) ريمون : فصول ، مرجع سابق ، ص٢٩ .

(٤)العثماني : مصدر سابق ، ورقة ١٤٩ ، ١٥٣ .

(٥) البكري : قطف الأزهار ، مصدر سابق ، ورقة ٥٩ .

(٦) العثماني : مصدر سابق ، ورقة ١٥٦ ، البكري : قطف ، مصدر سابق ، ورقة ٩ .

(٧) ليلى عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص٣٦٥ .

(8) Shaw, Stanford J : ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge, 1964, p.40 .

(9) Shaw : financial, op . cit, p 189 .

(١٠) قانون نامة : مصدر سابق ، ص٧٣ - ٧٤ ، م٣٢ .

(١١) استيف : النظام المالي والإدراي في مصر العثمانية ، وصف مصر ، ج٥ ، ترجمة زهير الشايب القاهرة ٢٠٠٢م ، ص١٢٠ .

(١٢) الباب العالي : س٣٦ ، ص٢٥٩ ، م١١٣١ ، استيف : مصدر سابق ، ج٥ ، ص١٢٠ ، Shaw : ottoman Egypt, op . cit , p.40 ، ليلى عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص٢٢٢ -

٢٣٣ ، الأوطلاق : أرض مخصصة لإطعام خيول الباشا وكبار رجال الدولة ، وهي معفاة من الضرائب : ياسر محاريق : مرجع سابق ، ص٣٧ .

(١٣) الدشت : محفظة ٨ ، ص٦٣٨ ، محفظة ١٩ ، ص١١٨٤ .

(١٤) نفسه : محفظة ٧ ، ص٤٣٣ ، محفظة ١٩ ، ص٩٦٥ ، ص١١٨٤ ، محفظة ٢١ ، ص٤٢ ، مصر القديمة : س٨٦ ، ص٩٦ ، م٦٥٨ ، س٨٨ ، ص٨٣ ، م٤٦٤ ، بولاق : س٧ ، ص١٥٦ ، م٧٩٢ ، الباب العالي : س٤٤ ، ص٢٥٥ ، م١٠٣٤ ، ملحق (٩) المرتبات المدفوعة للصوباشي عن الأدراك شهرياً .

(١٥) مرفت أحمد السيد : الشرطة في مصر في القرن السابع عشر الميلادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٥ م ، ص٢٧ – ٣٣ .

(١٦) نفسه : ص٣٣ .

(١٧) الدشت : محفظة ٨ ، ص٥٦٣ ، محفظة ١٩ ، ص١١٨٤ ، بولاق : س٣ ، ص١٦٨ ، م٩٦٨ .

(١٨) الدشت : محفظة ٨ ، ص٦٣٨ .

(١٩) نفسه : محفظة ٤ ، ص٤٧٦ .

(٢٠) جامع الحاكم: س٥٤٩ ، ص٣٦١ ، م١٢٤٩ ، مرفت أحمد : مرجع سابق ، ص٣٨ .

(٢١) ليلى عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص٢٢٨ ، ٣٦٥ .

(22) Shaw : Ottoman Egypt . op .cit . p, 38 .

(٢٣) عراقي يوسف : مرجع سابق ، ج١ ، ص٢٠٨ .

(٢٤) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٩ .

(٢٥) حسن عبد الوهاب : تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها ، مجلة المجمع العلمي المصري ، القاهرة ١٩٥٦م ، م٣٧ ، ج٢ ، ص٦ .

(26) Shaw : financial, op . cit , p 118 .

(٢٧) الدشت : محفظة ٤ ، ص٤٧٢ ، محفظة ١٠ ، ص٦٥٥ .

(٢٨) نفسه : محفظة ٤ ، ص٤٦٣ ، محفظة ٧ ، ص٦٩٧ .

(٢٩) شومان : مرجع سابق ، ص٢١٤ – ٢١٥ .

(٣٠) الباب العالي : س٥٢ ، ص٣٧ ، م١٧٩ ، الصالحية النجمية : س٤٧٣ ، ص١٠٩ ، م٤٨٦ ، س٤٧٤ ، ص١٧٩ ، م٦٧٨ .

(31) Shaw : op . cit .p 119 – 120 .

(٣٢) ليلى عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص٣٦٦ .

(٣٣) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص٢١٥ .

(٣٤) حسن عبد الوهاب : مرجع سابق ، ص١٤ .

(٣٥) قانون نامة : مصدر سابق ، ص٨٤ ، م٤٣ ، أما بالنسبة لقانون نامة ولاية آل عثمان فقد صدر عقب قانون نامة ٩٣١هـ / ١٥٢٤م ، وكان مقسماً إلى أربعة بنود رئيسية تشمل جرائم الزنا ، الشجار والسب – شرب الخمر والسرقة والغصب والتعدي ، وأحكام السياسة ، وقد اندرجت بنود فرعية تحت البنود الرئيسية، وقد انطوى هذا القانون على تدرج جنائي للجرائم وعقوبتها ، والمتصفح لهذا القانون يجد أنه قد استعاض بالعقوبات الجسدية التأديبية والمالية عن إقامة الحدود ، نظراً لصعوبة توافر شروط إقامتها ، كما روعي به وضع الجاني المادي من الغنى والفقر ، والاجتماعي من التزوج والعزوبية ، والحرية والعبودية ، والديني ، حيث تتغير العقوبة وفقاً لحالة الجاني ، ولم ينشر هذا القانون مع قانون نامة الذي بين أيدينا ، إلا أنه قد نشر بأحد الدراسات باللغة الإنجليزية المتعلقة بالعصر العثماني ، وقد قام بترجمته إلى اللغة العربية د. محمد نور فرحات في كتابه " . التاريخ الاجتماعي للقانون " أما الأصل التركي فهو محفوظ بدار الوثائق القومية بمحافظ الدشت ، وسنشير إليه بقانون ولاية آل عثمان للتمييز بينه وبين قانون نامة مصر . انظر الدشت : محفظة ١٦ ، ص٨٣٢ – ٨٣٣ ، محمد نور فرحات : مرجع سابق ، ص١٠٧ – ١٢٨ .

(٣٦) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص١٢٥ .

(٣٧) باب الشعرية : س٥٩٥ ، ص٧٨ ، م٢٩٩ .

(38) Shaw : ottoman Egypt . op . cit . p 56

وقد عرف هذا المال بالكوركجيان ، وكان يفرق سنوياً على سكان القرى لهذا الغرض .

(٣٩) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة 9 . Kiechel : op . cit, p.l0 4

(٤٠) الباب العالي : س٥٢ ، ص٢٢٤ ، م١٠١٩ ، الدشت : محفظة ٣٤ ، ص٥٤٠ ، ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص٢١٦ .

(٤١) الباب العالي : س١٠ ، ص١١٦ ، م٤٥٥ ، س٥٢ ، ص٢٢٤ ، م١٠١٩ ، الدشت : محفظة ٤١ ، ص٣٥١ .

(٤٢) الباب العالي : س٥٢ ، ص٢٢٤ ، م١٠١٩ .

(43) Shaw : op . cit . p 56 .

(٤٤) جومار : مصدر سابق ، ج١٠ ، ص٣٣٦ .

(٤٥) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٣٢٨ .

(٤٦) الدشت : محفظة ٨ ، ص٣٠٧ .

(٤٧) باب الشعرية: س٥٩٥ ، ص٧٨ ، م٢٩٩ .

(٤٨) الباب العالي : س٣١ ، ص١٠٥ ، م٥٧٥ ، س٥١ ، ص١٩٦ ، م١١١٧ ، باب الشعرية : س٥٨٥ ، ص١١٦ ، م٥٣٧ ، جامع الحاكم: س٥٣٨ ، ص٢٦٦ ، م١٣٦٢ .

(٤٩) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص١٢٥ .

(٥٠) الدشت : محفظة ٤١ ، ص١٦٢ .

(٥١) الباب العالي : س٦١ ، ص٣٣٦ ، م١٤١٣ .

(٥٢) الدشت : محفظة ٥٥ ، ص٢١٥ .

(٥٣) جامع الحاكم: س٥٥٢ ، ص٢٥ ، م٧١ .

(٥٤) الباب العالي : س٥٦ ، ص١٨٥ ، م٤٩٦ .

(٥٥) باب الشعرية : س٥٩٩ ، ص٣٤٧ ، م١٣٥٣ .

(٥٦) الدشت : محفظة ٥٢ ، ص٤٣٤ .

(٥٧) الباب العالي : س٥٦ ، ص١٨٥ ، م٤٩٦ ، باب الشعرية : س٥٩٥ ، ص٧٨ ، م٢٩٩ ، الدشت : محفظة ١١٣ ، ص٢٢٤ .

(٥٨) ريمون : فصول ، مرجع سابق ، ص٥٩ .

(٥٩) الدشت : محفظة ١١٣ ، ص٢٢٤ .

(60) Belon : op . cit , p 109a – 109b .

(٦١) الباب العالي : س١٥ ، ص١٤٠ ، م٧٩٠ ، س٦١ ، ص٣٣١ ، م١٣٨٤ ، الدشت : محفظة ٢٥ ، ص٣٨٤ ، محفظة ٥٤ ، ص٤٤ .

(٦٢) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٩ .

(٦٣) الدشت : محفظة ٢٧ ، ص٣١ .

(٦٤) الباب العالي : س٢٩ ، ص٥٩١ ، م٧١٣١ .

(٦٥) نفسه: س٥٥ ، ص١٠ ، م٤٦ .

(66) Raymond : le deplacement, op .cit, p 195 – 197.

(٦٧) الباب العالي : س٢٦ ، ص٤٦٨ ، م٢٩٩٣ ، باب الشعرية : س٥٨٥ ، ص١٤٢ ، م٦٨٥.

(٦٨) ريمون : فصول ، مرجع سابق ، ص٤٦ ، ليلى عبد اللطيف : الإدارة ، مرجع سابق ، ص٣٣٥ .

(٦٩) مصر القديمة : س٩٠ ، ص٣٨٦ ، م١٩٣٢ .

(٧٠) الدشت : محفظة ٢٠ ، ص٢٨٧ .

(٧١) نفسه : محفظة ٥٥ ، ص٤٢ .

(٧٢) جامع الحاكم: س٥٥٣ ، ص١٢٤ ، م٣٧٣ ، الدشت : محفظة ٢ ، ص٢٥١ ، محفظة ٣٣، ص١٦٧ ، محفظة ٣٧ ، ص٨٥ .

(٧٣) الدشت : محفظة ٢٠ ، ص٢٨٧ .

(٧٤) نفسه: محفظة ٣٤ ، ص٧٠ .

(٧٥) الباب العالي : س٥٩ ، ص٤٤٦ ، م بدون ، جامع الحاكم: س٥٤٨ ، ص٤٩٨ ، م١٥٤٤.

(٧٦) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج٢ ، ص٢٠٤ ، ٢١٦ .

(٧٧) الباب العالي : س٢٧ ، ص١٧٨ ، م٧٣٣ .

(٧٨) الدشت : محفظة ٣١ ، ص٢٠٨ .

(٧٩) الباب العالي : س١٨ ، ص٢١ ، م١٣٣ ، س٢٩ ، ص٥٣٠ ، م٢٧٩١ .

(٨٠) الشيخ عبد الرءوف المناوي : النزهة الزهية في أحكام الحمام الشرعية والطبية ، تحقيق د. عبد الحميد صالح حمدان ، ط١ ، القاهرة ١٩٨٧م .

(٨١) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٩ .

(٨٢) ريمون ، فصول ، مرجع سابق ، ص٥٩ .

(٨٣) الباب العالي : س٣ ، ص١١٢ ، م٥٧٠ .

(٨٤) سيد سابق ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٤٦٢ .

(٨٥) الدشت : محفظة ٤ ، ص٤٧٠ .

(٨٦) الباب العالي : س٥٢ ، ص٢١٥ ، م٩٨٢ ، ص٢٢٢ ، م١٠١٤ .

(٨٧) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص١٢٢ .

(٨٨) جامع الحاكم: س٥٥٥ ، ص٢٩٢ ، م٧٥٧ .

(٨٩) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٥٥٣ – ٥٥٤ ، ٦٠٢ .

(٩٠) ليون الإفريقي : مصدر سابق ، ج٢ ، ص١٩٢ .

(٩١) نفسه : مصدر سابق ، ج٢ ، ص٩١ – ١٩٢ . Lichtenstein : op . cit . P8 .

مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١٥ – ١٦ .

(٩٢) مجهول : تاريخ آل عثمان وولاتهم بمصر إلى ولاية علي باشا المتولي عليها ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تاريخ تيمور ٢٤٠٨ ، ورقة ٩ وما بعدها ، أحمد العثماني : مصدر سابق ، ورقة ١٥٠ – ١٥٤ . Lichtenstein : op . cit , p8 .

(٩٣) نهى سعيد يوسف زكي : الطب في مصر في العصر العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٥م ، ص١٢٠ .

(٩٤) الباب العالي : س٦٥ ، ص٦٨ ، م١٧٦ .

(٩٥) فييت : مرجع سابق ، ص١٤٢ .

(٩٦) الباب العالي : س٨ ، ص٨ ، م٢٥ ، س٣٤ ، ص٢٦٦ ، م١٤٢٧ ، س٤٦ ، ص١٣٤ ، م٧٧٣ ، س٦٣ ، ص١١٩ ، م٥٧٤ .

(٩٧) نفسه : س٦٦ ، ص٤٨٦ ، م١٦١٤ .

(٩٨) نفسه : س٦٥ ، ص٦٨ ، م١٧٦ .

(٩٩) نفسه : س٦١ ، ص٣٦٨ ، م١٤٧٢ .

(١٠٠) نفسه : س١٥ ، ص١٠ ، م٦٤ ، س٣١ ، ص١٢١ ، م٦٦٨ ، س٥٢ ، ص٦٨ ، م٣١٥.

(١٠١) نفسه : س٥٨ ، ص٢٧٩ ، م٦٩٣ .

(١٠٢) الباب العالي : س١ ، ص٤١٢ ، م١٧٩٠ ، س١٢ ، ص٨٥ ، م٣٩٢ ، س١٨ ، ص١١٤ ، م٧٤٤ ، ص١٩٠ م١٢١٨ ، س٣١ ، ص٢٠٠ ، م١١٠٩ ، ص٢٠٢ ، م١١١٩ ، س٣٢ ، ص١٥٦ ، م٨٠١ ، باب الشعرية : س٥٩٦ ، ص١٨٥ ، م٧٠٧ ، بولاق : س٥ ، ص١٧٨ ، م٩٠٦ .

(١٠٣) الصالحية النجمية : س٤٤٣ ، ص١٦٥ ، م٤٤٣ ، جامع الحاكم: س٥٣٨ ، ص٣١٢، م١٦١٠، الدشت : محفظة ٢ ، ص٣٤٨ ، محفظة : ٣٣ ، ص٣٤٢ ، محفظة ٥٣ ، ص٣٣.

(١٠٤) الصالحية النجمية : س٤٤٢ ، ص٢٧١ ، م٩٨٩ ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٣٤٧ .

(١٠٥) الدشت : محفظة ٤ ، ص٢٢٢ .

(١٠٦) الصالحية النجمية : س٤٣٩ ، ص٢٤٢ ، م١٢٤٠ ، ص٣٣٩ ، م١٧٤٤ ، الدشت : محفظة٢ ، ص٢٢٢ .

(١٠٧) الباب العالي : س١٦ ، ص١٣٧ ، م٦٧٧ .

(١٠٨) الدشت : محفظة ٢٠ ، ص١٩٧ .

(١٠٩) باب الشعرية : س٥٩٤ ، ص٧١ ، م٢٥٩ ، بولاق : س١٠ ، ص٢٢٠ ، م١٣٠٦ ، القسمة العسكرية : س١٤ ، ص٤٣٠ ، م١١١١ ، الدشت : محفظة ٢٠ ، ص١٩٧ .

(١١٠) ونتر : مرجع سابق ، ص٣٤٨ .

(١١١) نفسه : ص٣٤٩ .

(١١٢) نفسه : مرجع سابق ، ص٣٥٠ .

(١١٣) باب الشعرية : س٥٩٩ ، ص٣٤٧ ، م١٣٥٣ ، الدشت : محفظة ٥٢ ، ص٤٣٤ .

(١١٤) قانون نامة ولاية آل عثمان : مرجع سابق ، ص١٢٥ .

(١١٥) ريمون : فصول ، مرجع سابق ، ص٥٥ – ٥٦ .

(١١٦) شابرول : مصدر سابق ، ج١ ، ص١١٩ .

(117) Kiechel : po .cit p 98 .

مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١٥ .

(118) Kiechel : po .cit p 98 .

(١١٩) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٢٠٧ .

(١٢٠) نفسه .

(١٢١) باب الشعرية : س٥٩٩ ، ص٣٤٧ ، م١٣٥٣ ، الدشت : محفظة ٥٢ ، ص٤٣٤ .

(١٢٢) جامع الحاكم: س٥٤٧ ، ص٣٩٠ ، م١٣٠٧ ، ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٢٠٤.

(١٢٣) فييت : مرجع سابق ، ص٩٦ .

(١٢٤) ريمون : فصول ، مرجع سابق ، ص٤٩ .

(١٢٥) الباب العالي : س٢٧ ، ص١٥ ، م٦٧ ، س٥٦ ، ص٥٥ ، م١٦٦ ، الدشت : محفظة ١٥ ، ص٦٠٥ .

Kiechel : op . cit . p 125 .

(١٢٦) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٣٠٤ .

(١٢٧) استيف : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٢٢٠ .

(١٢٨) انظر : الفصل الثاني.

(١٢٩) الباب العالي : س٥٩ ، ص٤٤٦ ، م بدون ، جامع الحاكم: س٥٤٨ ، ص٤٩٨ ، م١٥٤٤.

(١٣٠) جامع الحاكم: س٥٤٨ ، ص٥٣٩ ، م ١٦٦٣ .

(١٣١) الباب العالي : س٥٩ ، ص٤٤٦ ، م بدون .

(132) Von Bretten, M . Heberer : voyage en Egypte 1585 – 1586 , le Caire 1976 , p64 .

فييت : مرجع سابق ، ص٩٦ .

(١٣٣) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٤٥٣ - ٤٥٤ .

(١٣٤) نفسه : ص٤٥٤ .

(١٣٥) الباب العالي : س١٨ ، ص٢١ ، م١٣٣ ، جامع الحاكم: س٥٤٨ ،ص٤٩٨ ، م١٥٤٤ .

(١٣٦) فييت : مرجع سابق ، ص٩٦ .

(١٣٧) الباب العالي : س١٨ ، ص٢١ ، م١٣٣ ، س٢٩ ، ص٥٣٠ ، م٢٧٩١ .

(١٣٨) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٤٥٤ . . Palerne : op . cit , p ٤٦ - ٤٧

(139) Palerne : op. cit; p 46 – 47 .

(١٤٠) د. محمود حامد الحسيني : الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة ١٥١٧ - ١٧٩٨م ، القاهرة ، د.ت ، ص١٠ - ١١ .

(١٤١) جامع الحاكم: س٥٣٨ ، ص٢٠ ، م١٠١ ، القسمة العسكرية : س٣ ، ص٢٩٤ ، م٨٢٩ ، الدشت : محفظة ٢١ ، ص٥٩ ، محفظة ٤٦ ، ص٣٩ ، جحج أمراء وسلاطين ، ميكرو فيلم٢، حجة ٣١٠ .

(١٤٢) الدشت : محفظة ٥٠ ، ص٥٠٩ .

(١٤٣) حسن عبد الوهاب : مرجع سابق ، ص٢٠ .

(١٤٤) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٤٨٤ . Lichtenstein : op , cit , p 9 .

(١٤٥) الدشت : محفظة ٤٩ ، ص٦ ، محفظة ٥٠ ، ص٥٣٠ .

الفصل الرابع

القاهرة بين الأمن والجريمة

إن المقصود بالأمن هنا هو تهيئة مناخ يطمئن فيه القاهريون بأنه لن يحدث أي اعتداء على أرواحهم وممتلكاتهم ، كما تطمئن الإدارة بأنه لا يوجد ما يمثل خطراً عليها، ومن ثم فمفهوم الأمن مفهوم واسع يشمل كلاً من الإدارة والرعية ، وقد شاع أنه "أدى افتقار البلاد إلى حاكم قوي وتجزأ السلطة وإطلاق العنان للغرائز إلى الفوضى الشاملة" فهل كان ذلك معبراً عن واقع المدينة خلال القرن السادس عشر ؟ حقيقة أنه قد حدث في القاهرة العديد من الأمور التي هددت أمنها وزعزعت استقرارها ، إلا أن الأمر لا يمكن وصفه بالفوضى الشاملة ، وعلى كل فسنحاول تتبع دور الإدارة لمواجهة كل الأعمال التي تأخذ صفة التجريم وتمس بأمن المجتمع وكيانه ، وأيضاً دور المحكومين في مواجهة تلك الأعمال ، ومن الممكن تقسيم الأمن إلى أمن عسكري ، وأمن اقتصادي ، وآخر اجتماعي.

الأمن العسكري :

المقصود به : مواجهة الاضطرابات العسكرية والحيلولة بينها وبين أن تنتشر لها آثار سلبية على المجتمع القاهري ، فقد حدث أن شهدت القاهرة عدة اضطرابات منذ أوائل العصر العثماني ، واختلفت أسبابها ما بين عداء المتمردين للدولة العثمانية[1] ، وانهيار قيمة العملة على مدار القرن السادس عشر ، بالإضافة إلى تدهور مركز الدولة السياسي بدءً من العقد الأخير من هذا القرن[2] ، وتمثلت هذه الاضطرابات في اضطرابات العسكر سواء أكانوا الحامية العثمانية أم المماليك ضد الولاة العثمانيين وفتنهم فيما بينهم ، هذا إلى جانب ثورة أحمد باشا الخائن ضد الدولة العثمانية ورغبته في الاستقلال عنها[3].

وإذا ما نظرنا إلى تواريخ هذه الاضطرابات سنجد أنها كالتالي ٩٢٣هـ / ١٥١٧م ، ٩٢٤هـ/ ١٥١٨م ، ٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م ، ٩٢٨هـ/ ١٥٢١م ، ٩٢٩-٩٣٠هـ/ ١٥٢٢ - ١٥٢٣م ، ٩٩٧هـ/ ١٥٨٨م ، ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م نلاحظ أن الاضطرابات قد تكررت بصفة منتظمة تكاد تكون سنوية في النصف الأول من القرن السادس عشر حتى قبيل وضع قانون نامة ٩٣١هـ/ ١٥٢٤م ، ثم ركن المتمردون للهدوء حتى الربع الأخير من القرن ، وأعتقد أن السبب في ذلك لا يعود فحسب إلى المصاعب الاقتصادية والسياسية التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية ، وإن كان ذلك ينطبق على النصف الثاني من القرن السادس عشر ، أما بالنسبة للسنوات التي أعقبت دخول العثمانيين فأرى أن هناك دافعاً آخراً لمثل تلك الاضطرابات ، حقيقة فسر البعض أن ذلك راجعاً إلى : "عدم احترام القوات العثمانية لباشا مصر المملوكي خاير بك أو محاولات المماليك الجراكسة المتكررة لاستعادة السلطة من أيدي العثمانيين"[٤] ، إلا أننا يجب أن نتوقف عند عبارة أوردها ابن إياس عند سرده لأحداث اضطرابات القوات العثمانية وهي : "نسافر إلى بلادنا فإنا اشتقنا إلى أولادنا وعيالنا"[٥] ، وقد تكرر طلبهم للسفر أكثر من مرة .

ففي اعتقادي أن ذلك يلقي الضوء على العامل النفسي لدى تلك القوات ، فبالرغم من أنها كانت دائماً تتخذ من المطالبة بمرتباتها المتأخرة ، أو زيادة قيمتها ذريعة لمثل تلك القلاقل ، إلا أنه في بعض المرات كان هذا الطلب مقترناً بالرغبة في السفر والعودة إلى الدار والأهل[٦] ، وهذا يؤكد على الحالة النفسية التي تفيض بالشوق والحنين للأوطان ، ولكن حينما استقر بهم الوضع في مصر وصارت لهم أسر وحرف نجد أنهم ركنوا إلى الهدوء .

وعلى كل فإن الذي يهمنا في هذا الأمر هو أثر تلك الاضطرابات على القاهرة ، فمن المؤكد أن وقوع مثل تلك القلاقل يؤثر سلباً على الحالة الأمنية بالقاهرة ، حيث ارتبط بحدوثها تكرار عملية السلب والنهب والاعتداء على الممتلكات دون تفريق ، وإشاعة الذعر بين السكان ، وانتهاك الحرمات

وخطف النساء والأطفال[٧] ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وذلك بسبب إغلاق أبواب القاهرة في بعض الأحيان كإجراء وقائي ضد مثيري الشغب ، مما أدى إلى امتناع الجالبين عن حمل المواد الغذائية من الأقاليم وتوصيلها إلى القاهرة[٨] .

وبالرغم من هذه الآثار السلبية إلا أن الإدارة العثمانية كانت حريصة على تأمين القاهرة وحمايتها ، فنجدها تهب للدفاع عن القاهرة فور وقوع أي اضطراب ، وبنظرة لهذه الإجراءات الأمنية المتخذة نجد أنها تتسم بالتدرج ، ويبدو ذلك جلياً في النصف الأول من القرن السادس عشر ، فتبدأ هذه الإجراءات بالمناداة بالأمان ، وسريان كافة المعاملات بطمأنينة دون خوف ، ثم يتطور الموضوع ليكون أكثر حزماً محاولةً لمنع أسباب تلك القلاقل ، ففي شهر صفر عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م يصدر أمر من السلطان سليم الأول بعمل دروب وخوخ في بعض الحارات ، وسد بعض الطرق لحفظ الأمن بها ، ثم في جمادى الآخر من نفس العام يصدر أمر بعدم خروج القاهريين وخاصة النساء والأطفال والعبيد مساءاً ، وفي شهر محرم عام ٩٢٤هـ/ ١٥١٨م أمر بإغلاق الأسواق والحوانيت مساءاً ، ثم في ربيع الآخر ٩٢٥هـ/ ١٥١٩م إلزام الانكشارية بالإقامة في طباق المماليك بالقلعة ، وأن لا ينزلوا المدينة ، ثم يصل الأمر لذروته في الحسم بصدور فرمان سلطاني في ربيع الأول عام ٩٢٦هـ/ ١٥١٩م بشنق كل من تسول له نفسه من القوات العسكرية بالتشويش على أحد من الرعية[٩] .

ويبدو أن تكرار تلك الأوامر المرة بعد الأخرى قد يكون للتأكيد عليها ، بينما كان التدرج فيها راجعاً على عدم ردعها لمثيري الفتن ، ومن ثم كان لابد من التشديد فيها محاولة لتوفير الحماية للقاهرة هذا بالنسبة لفتن العسكر فيما بينهم.

أما إذا كان هذا التمرد منظماً كمحاولة إينال الطويل وجانم السيفي عام ٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م وأحمد باشا الخائن ٩٢٩ - ٩٣٠هـ/ ١٥٢٣ - ١٥٢٤م لشق

عصا الطاعة والخروج عن الدولة ، فكان الإجراء المتبع هو إرسال حملات عسكرية للقضاء على مثل هذه التمردات ، بالإضافة إلى توزيع قوات في مداخل القاهرة (الريدانية ، بركة الحبش ، مصر القديمة ، بولاق) وذلك لتحصينها[١٠] ، هذا في النصف الأول من القرن السادس عشر حينما كانت الدولة العثمانية لا تزال تحتفظ ببعض قواها ، أما في النصف الثاني فنجدها ترضخ لتنفيذ مطالب المتمردين[١١] .

وأعتقد أن مثل هذه الإجراءات إلى جانب ركون العسكر للهدوء بعد صدور قانون نامة عام ٩٣١هـ / ١٥٢٥م حتى الربع الأخير من القرن السادس عشر ، حينما بدأت اضطرابات العسكر عام ٩٩٧هـ / ١٥٨٧م ، وذلك بسبب قطع مرتبات الجند الذين احترفوا بعض المهن ، بالإضافة إلى محاولة إلغاء الطلبة[١٢] ، قد هيأ للقاهرة أمناً ظلت تتمتع به طيلة تلك الفترة .

وإلى جانب اضطرابات العسكر نجد أن القاهرة قد تعرضت لعدد من هجمات العربان ، الذين انتشروا بالمناطق الصحراوية المحيطة بالقاهرة ، وقد اعتادوا على مهاجمتها مما سبب قلقاً للإدارة العثمانية[١٣] ، وقد تركزت هجماتهم على ضواحي المدينة ، ففي عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م هاجم العربان القاهرة من جهة الجبل الأحمر – شمال القاهرة – وقاموا بعمليات سلب ونهب لسكان تلك المنطقة[١٤] ، ثم في عام ٩٥٥هـ / ١٥٤٨م قام عربان السعادنة بمهاجمة حارة الفوالة[١٥] ، وتكررت هجماتهم على العاصمة في عام ١٥٥٦م[١٦]، وقد استفحل خطرهم في عهد أحمد باشا ٩٩٩/ ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٠-١٥٩٤م ، حينما قام عربان غزالة بقطع الطريق بين القاهرة وبولاق ، وقاموا بالعديد من عمليات السلب والنهب[١٧] ، ويبدو أن تعرض بولاق لهجماتهم المتكررة أدى إلى وصفها عام ٩٨٢هـ / ١٥٧٤م بأحد الفرمانات بأنها مكان خطر ينشط به المجرمون وهم العربان[١٨] .

ولمواجهة هذا الأمر أخذت الإدارة تقوم بإرسال العديد من الحملات المتكررة لمطاردتهم وصد خطرهم عن المدينة مما كان يسبب خسائر لكلا

الطرفين[١٩] ، كما سدت جميع منافذ المدينة ، وبنيت العديد من الحوائط لتقي سكان العاصمة خطرهم[٢٠] ، بالإضافة إلى أن الإدارة عهدت إلى أحد الأمراء من ذوي الخبرة والدراية بمعاونة صوباشي القاهرة بطريق المناوبة وذلك لتوفير الحماية للمدينة[٢١] ، وإذا كانت الدولة قد لجأت إلى منح العربان بعض السلطات واستعانت بهم في أعمال الخفارة لحماية الريف والدروب السلطانية[٢٢]، فإنها سمحت – أيضاً– للعربان المقيمين بأطراف القاهرة بالتزام الأدراك والقيام بأعمال الخفارة سواء بأحيائها أو ضواحيها[٢٣] ، ولا يخفى أن اتجاه الإدارة العثمانية بمصر إلى إصدار أوامر خاصة بتعمير المناطق الخربة ولا سيما في جهة الغربية للقاهرة[٢٤] يعطي دلالة – ليس فقط على التوجه العمراني في تلك المنطقة – بل أيضاً يشير إلى السياسة المسكوت عنها لمواجهة خطر العربان والمناسر ، بإيجاد مصدات أمنية تقلل من خطر تلك الهجمات ، وقد تمثلت هذه المصدات في إيجاد مناطق سكنية وعمرانية جديدة تلتهم المساحات الفراغ غير المستغلة لتكون عائقاً أمام سهولة انتقال العربان ، وخاصة أن هجماتهم كانت دائماً تتركز في أطراف المدينة المتسمة بانخفاض الكثافة العمرانية .

هذا وقد ارتبطت بهذه الاضطرابات والهجمات موضوع آخر ، وهو قضية حيازة وحمل السلاح ، فنجد أن قانون نامة حدد أماكن صنع الأسلحة بأن تكون في القلعة أو مخزن الأسلحة أو في مكان مناسب مجاور ، ومنع تداولها بالأسواق بالبيع والشراء أو حتى إصلاحها ، وقد تشدد القانون في هذه المسألة حتى جعل عقوبة المخالف لذلك الإعدام ، كما شمل القانون ضم الأشخاص المهرة في صنع الأسلحة النارية إلى الجبة جية براتب" معللاً ذلك : لكي يقوم على إصلاح البنادق التي تحتاج إلى صيانة في الحال"[٢٥] .

ولنا وقفة مع هذا البند من بنود قانون نامة ، في الحقيقة أن هذا القانون قد وضع لتنظيم إدارة مصر ، إلا أن هذا البند كان محاولة لسد الباب في وجه من تزين له نفسه شق عصا الطاعة والخروج على الدولة العثمانية ، وخاصة أن

هذا القانون قد أصدر بعدة اضطرابات عسكرية ، كان آخرها أحد ولاة الدولة العثمانية أحمد باشا الخائن ، هذا بالإضافة إلى منع وصول تلك الأسلحة إلى المماليك ، حتى لا يتمكنوا من القيام بأية محاولة للخروج على الدولة ، كما حدث من إينال وجانم ، ويشير تحديد مكان صنع الأسلحة إلى رغبة الإدراة في التمكن من مراقبة الأمور والسيطرة عليها ، ويعد هذا البند من قانون نامة أشبه بقانون مكافحة الإرهاب – في وقتنا الحالي – حيث أن منع غير المنضمين للواء الجندية من حمل الأسلحة أو تصنيعها ، فيه تضييق الخناق على المتمردين ومنع أي بلبلة مسلحة ضد الدولة .

ويبدو أن هذا القانون قد مر بمراحل تطور تمثلت في : **اولاً** : فيما أقره قانون نامة من تحديد مكان صنع الأسلحة والتشديد في عدم الإتجار بها ، واقتصار حملها على الجنود ، وقد كانت هذه المرحلة قاصرة على الأسلحة النارية "البنادق" . **اما المرحلة الثانية** : قد شملت الأسلحة التقليدية الأخرى ، فتبدأ أولاً بمنع حملها أو بيعها إلا للعسكر ، وذلك من خلال تعهد صدر من صناع الرماح عام ٩٤٥هـ/١٥٣٨ بأنهم : "من يوم تاريخه ما يعمل مزاريق ، وما يبيع لعربان ، ولا لفلاحين ، ولا لعصاة ، ولا يعمل رماحاً إلا للعسكر المنصور دون غيرهم ، ومتى خالفوا كان عليهم ما يراه ولي الأمر في ذلك"[٢٦] ، ثم في عام ٩٥٨هـ / ١٥٥١م يحذر من حمل العصى التي طولها ذراع وتكون محلاة بالحديد والجلد[٢٧] ، وننتقل لمرحلة أخرى وهي في عام ٩٦٥هـ / ١٥٥٧م حيث عد حمل السيف مخالفاً اليسق والقانون[٢٨] ، ثم يختم الأمر بمنع السكاكين – وخاصة العقبية – لغير العسكر[٢٩] .

ونلاحظ من هذا التدرج في منع حمل الأسلحة أو حيازتها إلا لغير العسكر ، أنها تكاد تكون عقدية – أي تقريباً تسن كل عشر سنوات أو ما يزيد قليلاً أو ينقص – وقد يكون ذلك راجعاً إلى **اولاً** : اختبار مدى تقبل تلك التشريعات ، أو رفضها من قبل المحكومين ، **ثانياً** : ضمان تنفيذها وسهولة تطويرها ، وذلك لأن منع حمل الأسلحة وحيازتها مرة واحدة قد يؤدي إلى

حدوث بلبلة ، وربما رفض مثل هذه التشريعات ، وعلى كل الأحوال فإنه كما سنت مثل تلك التشريعات فقد سنت عقوبات لمخالفيها ، تدرجت من التعزير إلى الإعدام شنقاً وذلك بعد مصادرة الأسلحة[٣٠].

وهناك نقطة أخرى وثيقة الصلة بموضوع "الأمن السياسي والعسكري"، ألا وهي حماية القاهرة من خطر التجسس ، ففي أعقاب دخول العثمانيين مصر نودي بالقاهرة عام ٩٢٨هـ/ ١٥٢١م "أن الغريب يعود لأهله وألا يقيم بمصر غريباً" ، وقد علل ابن إياس ذلك بالقبض على بعض الأعاجم الذين كانوا جواسيساً لصالح الصفويين[٣١] ، ولكن ذلك لم يكن خاصاً بالصفويين أعداء الدولة العثمانية ، فكثيراً ما كان التجار الأوربيون يتهمون بالجاسوسية[٣٢] ، ومنذ زمن السلطان قاتيباي والسلطان الغوري حددت إقامة وتجارة الأوربيين "الفرنج" بالإسكندرية ، ومنعوا من المجيء إلى القاهرة[٣٣]، ويبدو أن ذلك في أوائل القرن ، أما بعد ذلك فقد وردت بالوثائق العديد من الأسماء التي تنتهي بلقب "العجمى" ، وقد امتهنوا العديد من الحرف ، بالإضافة إلى أن بعضهم قد انتسب إلى الفرق العسكرية كمتفرقة مصر ، هذا إلى جانب الأوربيين الذين مكثوا بالقاهرة، سواء كانوا تجاراً أو رحالة أو مبعوثين دبلوماسيين[٣٤].

ومن المحتمل أن تفسير ذلك يعود إلى أن الجاسوسية كانت تهمة تستخدم ضد بعض التجار الأثرياء ، الذين يطمع فيهم من قبل رجال الإدارة بمصر ، فتلفق لهم تلك التهمة لمصادرة أموالهم ، ويشير ابن إياس إلى ذلك في حوادث عام ٩٢٤هـ/ ١٥١٨م ، وكذلك الرحالة الإيطالي Rocchetta ١٥٩٧ - ١٦٠١م[٣٥] ، كما أن مثل هذه الأوامر الصادرة سابقاً في زمن السلاطين المماليك ، كان يتم التلويح بها في حالة توتر العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية ، أما فيما عدا ذلك فلا ، وخاصة أن الدول الأوربية قد حصلت على الكثير من الامتيازات السياسية والتجارية ، عن طريق عقد المعاهدات مع الدولة العثمانية[٣٦] ، ومن ثم قد يكون الإشارة إليها في عام ٩٣١هـ/ ١٥٢٤م كان جزءً من نص الالتزام التقليدي ، الذي يتقدم به الملتزم

عن جهات الثغر السكندري دون التقييد بتنفيذه ، وخاصة أنه لم يذكر في آخر نص الوثيقة العقاب الذي يستحقه المخالف[٣٧] ، ولكن يبقى السؤال ، لماذا الإسكندرية تحديداً لإقامة وتجارة الأجانب ؟ .

الأمن الاقتصادي :

أما بالنسبة للأمن الاقتصادي فقد أشرنا في ثنايا الصفحات السابقة أن هذه الاضطرابات قد أثرت – في بعض الأوقات – على وصول المواد الغذائية من الأقاليم إلى القاهرة ، مما أدى إلى ارتفاع أثمانها ، إلا أن ذلك لم يكن السبب الوحيد في حدوث تلك الأزمة ، فقد كانت هناك أسباباً أخرى تمثلت في انخفاض منسوب مياه النيل أو ارتفاعه "الفيضان" الذي لعب دوراً في أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وقد تعرضت مصر لهذه الكارثة مراراً كما في أعوام ٩٢٣ – ٩٢٨هـ / ١٥١٧ – ١٥٢١م ، ٩٩٩ – ١٠٠٩هـ / ١٥٩٠ – ١٦٠٠م ، وقد اقترن بها – كما وصفت المصادر – انتشار الغلاء[٣٨] ، وذلك نظراً لصعوبة زراعة الأرض في كلتا الحالتين ، مما يؤدي إلى ندرة الغلال وارتفاع أسعار المواد الغذائية[٣٩] ، وساهم انتشار الآفات الزراعية – مثلما حدث عام ٩٢٤هـ / ١٥١٨م – بالأقاليم المحيطة بالقاهرة بدوره في حدوث مثل تلك الأزمة[٤٠] .

هذا إلى جانب العديد من الأوبئة الفتاكة "الطواعين" التي وقعت في أعوام من ٩٤١ – ٩٤٣هـ/ ١٥٣٣ – ١٥٣٦م ، و ٩٤٥ – ٩٤٧هـ/ ١٥٣٨ – ١٥٤٠م ، و٩٨٢ – ٩٨٥هـ/ ١٥٧٤ – ١٥٧٧م ، وقد أهلكت الكثير من السكان[٤١] ، مما أثر سلباً على اقتصاديات مصر نظراً لهلاك العديد من الفئات العمرية المختلفة سواء كانت منتجة أو غير منتجة[٤٢] .

وفي محاولة لمعرفة إلى أي مدى ارتفعت أسعار المواد الغذائية حاولنا أن نأخذ أحد قوائم التسعيرة التي أوردها ابن إياس في سنوات الغلاء ومقارنتها بأحد نظائرها في سنة من سنوات الرخاء ، غير أن هذا الأمر قد اتسم بصعوبة بالغة تمثلت في :

أولاً : أن ابن إياس كان يكتفي بذكر التسعيرة عند حدوث الأزمة أما بعد انتهائها فيكتفي بقوله "وقع الرخاء" ، أو أن يشير إلى أسعار بعض السلع دون الآخر[٤٣] .

ثانياً : أن المصادر المماثلة لابن إياس - إلا أنها متأخرة عنه زمنياً - اكتفت بالإشارة للموضوع دون الخوض في تفاصيله ، وقد يرجع ذلك أنها لم تكن معاصرة للحدث ، أو أنها قد اتبعت طريقة ابن إياس في الإشارة إلى الرخاء ، والتدليل عليه بأسعار بعض السلع أو العكس[٤٤] ، كما أن وثائق الأرشيف تبدأ بعد دخول العثمانيين مصر بما يقرب من أربع سنوات ، ومن ثم فإننا سنحاول أن نأخذ قائمتين من قوائم الأسعار التي ذكرها ابن إياس في سنوات الغلاء لنرى مدى ارتفاع المؤشر من ثباته ، وسنقوم بمقارنة بعض السلع الموجودة بها مع نفس السلع التي وردت بقوائم الحسبة الموجودة بالأرشيف أو بعض المصادر الأخرى ، وبعدها نحاول أن نعرف دور الإدارة في مواجهة تلك الأزمات وكيفية التغلب عليها .

كانت أسعار بعض السلع الغذائية في عامي ٩٢٤هـ/ ١٥١٨م ، و ٩٢٦هـ / ١٥١٩م ، هما من سنوات الغلاء ، وعام ٩٣٧هـ / ١٥٣٠م ، وهو من الأعوام التي لم تحدث بها أزمات كالتالي[٤٥] :

الفترة / نوع السلعة	٩٢٤هـ/ ١٥١٨م		٩٢٦هـ/ ١٥١٩م		٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م	
	الوزن	السعر	الوزن	السعر	الوزن	السعر
القمح	الأردب	٣ أشرفي	الأردب	٣ أشرفي	-	-
الدقيق	البطة	٤ انصف	-	-	البطة	نصف و١نقرة
السكر	القنطار	٢٤أشرفي	-	-	قنطار	٢٠٠..٢٥٠نصف
الزيت الحار	الرطل	١٨نصف	-	-	-	-
الزيت الطيب	الرطل	٣ نصف	-	-	-	-
الجبن المقلي	الرطل	٣ نصف	-	-	الرطل	٥,١النصف
اللحم الضأن	الرطل	١٨نصف	الرطل	١٨ نقرة	الرطل ونصف	١ نصف
اللحم البقري	الرطل	٨ نصف	الرطل	١٦ نقرة	٣.٥رطل	١ نصف

من خلال هذه القائمة نلاحظ أن ابن إياس لم يذكر عام ١٥١٩ أسعار خمس سلع من التي وردت في قائمة عام ١٥١٨م ، ولا ندري السبب هل ثبات سعرها دون تغيير أو ماذا ؟ كما نلاحظ استمرار ارتفاع سعر القمح ، وثبات سعر اللحم الضأن ، وتغيره بالنسبة للبقري ، هذا إلى جانب اختلاف العملات التي استخدمها ابن إياس في تسعيرته ما بين أشرفي ، نصف ، نقرة ، وقد يؤدي ذلك إلى صعوبة في تقييم التسعيرة بصورة موضوعية ، وذلك لأنه لم يحدد – مثلاً – أي أشرفي يقصد ؟ الذهب الذي كان سعره ٦٥ نصفاً للأشرفي القانيباي عام ٩٢٥هـ/ ١٥١٩م ، و ٤٠ – ٥٠ نصف للأشرفي الذهب العثماني والغوري عامي ٩٢٦ – ٩٢٧هـ/ ١٥١٩ – ١٥٢٠م[٤٦] ، أما الأشرفي الفضة العتيقة الذي بلغ ٢٥ نصفاً عام ٩٣١هـ/ ١٥٢٤م[٤٧] ، وهل النصف يساوي النقرة في ثقافة ابن إياس ؟ وخاصة أن إحدى الوثائق قد أشارت عام ٩٥٨هـ/ ١٥٥١م أن النصف يساوي ٩ نقرة[٤٨] .

على كل فإننا سوف نجعل الأشرفي في تسعيرة ابن إياس هو الأشرفي الفضة وليس الذهب ؛ لأن الثاني قد يعز توافر امتلاكه لقطاع عريض من المجتمع آنذاك[٤٩] ، وأن النقرة تساوي النصف في ثقافته نظراً لأنه استخدم الاسمين ، ومن ثم نجد أن مؤشر الأسعار يقفز في سنوات الأزمات بصورة كبيرة عن المعدل الطبيعي ، وأن ابن إياس كان محقاً حينما استخدم ألفاظاً تدلل على ذلك الارتفاع (تشحط ، مشتطة)[٥٠] ، ويوضح ذلك سعر السكر الذي نجده يصل القنطار إلى ٦٠٠نصف بينما أن سعره في الأوقات العادية يتروواح ما بين ٣٠٠ – ٣٥٠ نصفاً تبعاً لدرجة جودته[٥١] .

ولمواجهة مثل تلك الأزمات نجد أن رد فعل الإدارة قد اختلف فبدأ **أولاً** : بمرسوم يصدره السلطان سليمان عام ٩٢٨هـ/ ١٥٢١م إلى واليه بمصر خاير بك ، بالنظر في أحوال الرعية والاهتمام بأمر تسعير البضائع من القمح وغيره. **ثانياً** : فتح الشون السلطانية ، وتوزيع ما بها على الطحانين لضمان توفير الغلال والخبز بالأسواق وخفض أثمانها[٥٢] . **ثالثاً** : قيام المحتسب

بجولات تفتيشية على أسواق القاهرة ، وإنزال العقوبات (كالضرب والتشهير) بالمخالفين من الطحانين والخبازين والزياتين والسوقة ، بل وتهديدهم بعقوبات أشد كالشنق والخوزقة ، هذا إلى جانب التسعيرة التي كان يصدرها المحتسب[٥٣] ، بعد الاتفاق على تحديد أسعار المواد الغذائية مع شيوخ الطوائف[٥٤] ، ثم يتم إعلانها داخل السوق وتسجيلها بالمحاكم الشرعية بالقاهرة .

وهذه التسعيرة الصادرة عن المحتسب كانت تشمل كافة أنواع المواد الغذائية ، كما كانت تهتم بتحديد بعض السلع التي يكثر استخدامها في بعض المواسم ، فنجد أن التسعيرة الصادرة في شهر شعبان تركز على أسعار السكر والمكسرات والياميش والتوابل والبهارات والشموع ، وذلك نظراً لكثرة استخدامها بشهر رمضان[٥٥] .

وقد ذكر بعض الباحثين أن التسعيرة كانت تعلن كل "ستة أشهر كاملة"[٥٦] ، ومن الممكن أن ذلك قد حدث في فترة لاحقة للقرن السادس عشر ، لأننا وجدنا أن قوائم تسعيرة تلك الفترة كانت تصدر بصفة دورية شهرية[٥٧] ، حقيقة أن بعضها كان يكتفي بذكر بعض السلع ، والبعض الآخر كان مفصلاً ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى أن هناك تغييراً في أسعار السلع المعلن عنها شهرياً ، أو أن طرحها بالأسواق كان مرتبطاً ببعض المناسبات الدينية ، أو أن تكون السلع المسكوت عنها قد اكتفى فيها بإعلان أسعارها مشافهة ، وتدوينها بدفاتر ديوان الحسبة دون تسجيلها بسجلات المحاكم الشرعية ، ولا سيما أن الوثائق بسجلات الأخيرة تطالعنا دائماً عند تسجيل التسعيرة بعدة جمل ذات دلالات تؤكد ما ذهبنا إليه مثل : "وردت تسعيرة من بيت الحسبة" وأجهر الندا . . . . وأشهر الندا"[٥٨] .

ولهذا كان من الصعب معرفة أسعار جميع السلع على مدار القرن السادس عشر، وإن كنا حاولنا عمل جدولاً لبعض هذه السلع وأسعارها ،

وأوزانها ، وقد كانت الملاحظة الأساسية هي عدم ثبات الأوزان والأسعار وتغييرها طول فترة البحث ، كما في اللحوم التي اتسمت بثبات سعرها طيلة القرن السادس عشر ، إلا أن أوزانها هي التي كانت متغيرة طيلة تلك الفترة ، فنجد أن اللحم الضأن قد كان سعره ووزنه ثابتاً من ٩٤١- ٩٥٨هـ / ١٥٣٤-١٥٥١م ، ثم انخفض الوزن عام ٩٥٨هـ / ١٥٥١م ، مع ثبات السعر حتى عام ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م ، ثم حدث أن ازداد السعر تدريجياً ، ولا سيما مع اللحم الضأن "المشفى" بدءً من عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م . أما باقي أنواع اللحوم "الماعز والبقري والجاموسي" فقد كانت متغيرة الوزن مع ثبات السعر ، وقد يرجع ذلك إلى عملية تغيير الأوزان بالسوق من حين لآخر وفقاً لما يراه المحتسب(٥٩) ، كما أن هذه القوائم تكاد تكون خالية من أسعار بعض السلع الأساسية (كالقمح ، الأرز ، السكر) فنادراً ما كانت تذكر سعرها ، فنجد أن سعر أردب القمح كان يتراوح بين ١٠ - ٣٠ نصفاً ، ولم يكن هذا السعر ثابتاً على مدار فترة البحث فنجد أن سعر الأردب عام ٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م يتروا ح من ٢٥,٥ - ٢٦ نصفاً حسب درجة جودته ، ثم يرتفع عام ٩٩٣هـ/ ١٥٨٥م ليكون من ٤٣ - ٥٠ نصفاً للأردب تبعاً لدرجته(٦٠) .

ولا نجد تفسيراً لهذا الارتفاع في السعر في عام ٩٩٣هـ/ ١٥٨٥م ، ولا سيما أن هذا العام لم تحدث به أزمة ، سوى أنه لم يكن السعر النهائي الذي تمت الموافقة عليه من قبل المحتسب وتم إعلانه داخل الأسواق ، وخاصة أن الوثيقة قد أشارت إلى ذلك بأنه سعر "من غير ندا"(٦١) ، ويرجع ذلك أنه من خلال عقود المعاملات التجارية "بيع وشراء" ، نجد أن سعر الأردب يتراوح بين ١٠ - ٣٠ نصفاً نصف ولا يزيد ولا ينقص إلا في النادر(٦٢) ، وعلى كل فإن سعر الأردب يبلغ منتهاه في الارتفاع عام ١٠٠٦ - ١٠٠٩هـ / ١٥٩٧ - ١٦٠٠م حيث بلغ ١٠ قروش (٢٨٠ نصفاً) وذلك بسبب انخفاض منسوب النيل في هذه الفترة ، أما بالنسبة للأرز والسكر فإنه قد وجدت تسعيرتهما في بعض القوائم دون البعض ، وكانت التسعيرة تتركز فقط حول الرطل والقدح وليس الأردب والقنطار(٦٣) .

وبالرغم من هذه التسعيرة كانت تفصيلية في بعض أنواع السلع وموجزة في البعض الآخر ، إلا أنها قد ساهمت في حماية المستهلك من المزايدة عليه في السعر أو التلاعب في الوزن من قبل البائع ، لأنه لو حدث فللمستهلك الحق في أن يقاضيه[٦٤] ، ومن ثم نجد أن الحرفيين والتجار المتسببة يقدمون ما يشبه الإقرار ، يتعهدون فيه بالالتزام بالأسعار والأوزان والمقاييس المعلن عنها ، وعليهم تحمل عواقب المخالفة[٦٥] ، ومن المؤسف أن الوثائق لم تقدم صورة واضحة عن عقوبة المخالفين ، فكثيراً ما كانت تتكرر جملة "كان عليه ما يراه ولي الأمر" ، "وعزر . . التعزير اللايق بحاله" ، "وعزر التعزير الشرعي" ، "يلزمه التأديب"[٦٦] .

ومن ثم فإن الأمر موكول إلى الإدارة في تحديد ماهية وكيفية هذا التعزير والتأديب ، هذا إلى جانب التشهير ، ولكن هذه العقوبات لم تكن رادعة بصورة كافية ، ويدلل على هذا العودة إلى المخالفة ، وعليه فإن العقوبات الرادعة كانت تتمثل في الشنق والخوزقة والتي لعب التهديد بها دوراً في خفض الأسعار كما في عام ٩٢٤هـ / ١٥١٨م[٦٧] .

وفي إطار مكافحة الغلاء اهتمت الإدارة بمحاربة احتكار السلع الغذائية ، وذلك عن طريق إحراز تلك السلع وإعادة توزيعها على التجار لبيعها بسعر السوق ، وتأديب المخالفين ، ففي عام ١٠٠٥هـ / ١٥٩٦م تقدم شيخ سوق الفحامين بشكوى لقاضي القضاة من أن جماعة بالسوق يحتكرون البضائع ، ويمنعوا بيعها للناس مع الاحتياج إليها ، فأذن له القاضي بأخذ البضائع وتوزيعها على تجار السوق بالسعر الواقع[٦٨] ، وجد أن احتكر عدد من الكيالين بخط الشعراوي بباب الشعرية الغلال ، فكانوا يقومون بشرائها من الفلاحين ويبيعونها بسعر أعلى من سعر السوق ، بالإضافة إلى خلطها بالتراب لتضاعف الكمية ، ولما تم عرض الأمر على قاضي القضاة أصدر أوامره بتأديب الكيالين ، وتسمير حوانيتهم ومخازنهم التي بلغت ما يقرب من ١٩ حانوتاً ومخزناً ، ثم بيع ما بها من الغلال بسعر السوق[٦٩] ، ونلاحظ أن هذا الاحتكار

كان يحدث في السنوات العجاف التي كانت تصيب مصر بسبب الأزمات التي أشرنا إليها آنفاً .

كما حرصت الإدارة على أن يلتزم التجار ببعض السلوكيات وذلك لتوفير السلع منها تكفية المحلات "الحوانيت" بهذه السلع ، وأن يتم بيعها منذ الصباح وحتى المساء ، وأن لا تغلق المحلات ويمنع ما بها من السلع ، والمخالف يتم تعزيره[٧٠] ، ومن الملفت للنظر أن هناك إقراراً من قبل أصحاب بعض المحلات بعدم تغيير نشاطها ؛ حيث وردت بعض الإشهادات أن لا يعكس أحد حانوته ، ومتى عكس كان عليه ما يراه ولي الأمر[٧١] ، فالعكس معناه القلب[٧٢] ، أي تغيير النشاط وفي اعتقادي أن ذلك كان لصالح كل من المستهلك والمنتج ، فلا يصاب السوق بحالة رواج في بعض السلع والكساد في البعض الآخر نظراً لعملية العرض والطلب ، ويعد ذلك محاولة لإيجاد التوازن في السوق بحيث يجد المستهلك كافة ما يبغيه ، والمنتج يجد سوقاً رائجة لسلعته.

هذا إلى جانب الاهتمام بتحديد أماكن بيع السلع الغذائية وذلك لعدة أمور تمثلت في الحفاظ على الأموال السلطانية المفروضة على الطوائف الحرفية التي تقوم ببيع هذه السلع ، وأن يكون بكل حي ما يشبه الاكتفاء الذاتي ، والحفاظ على المواطنين من الازدحام والسلوكيات الخاطئة التي تصدر من بعض البائعين[٧٣] ، ففي ٩٥١هـ/ ١٥٤٤م يتم تحديد ٦ مقاعد لبيع اللحم الماعز موزعة كالتالي : ٣ بسفل الربع الظاهري ، و٣ بالخراطين ، وذلك بعد أن تقدمت طائفة القصابين في الماعز بشكوى للديوان العالي ، من أن عامل سوق الغنم يريد أن يحدث عليهم ضرائب "عوائد" لم تكن موجودة من قبل[٧٤] ، وقد طال النزاع في هذه القضية حتى حسم الموضوع بتعيين مقاعد ذبح الماعز ، وأن يكون لكل مقعد ذبيحة مخصوصة ، وكذا يخصص للباعة الجائلين "طواف" والشوايين في النيفة عدد من الذبائح ، وقد بلغ إجمالي ذلك ١٠٠ رأس من الغنم ، وأن يتم الذبح بمذابح محدودة وهي تحت الربع ، وخان الرواسين ، وباب الزهومة ، وقد تطور الأمر بمنع نقل اللحوم بين أحياء

الحسينية ومصر القديمة وبولاق ، وأن يكفي قصابو كل منطقة منطقتهم بما تحتاج إليه[٧٥] .

واهتمت الإدارة – أيضاً – بحماية المستهلك وذلك بمراعاة أن تكون السلع المتداولة بالأسواق على درجة من الجودة ، وأن تكن مطابقة للمواصفات التي يقرها أهل كل حرفة ، وتبدأ الإدارة بالمنبع وهو الطوائف الحرفية ، فتقر أولاً شيوخ الطوائف الذين تم اختيارهم بناء على معرفتهم ودرايتهم بأصول الحرفة ، ولهم كلمة مطلقة على جميع أفراد الطائفة ، ولا يسمح لأي فرد بامتهان حرفة ما إلا بإذن شيخ طائفتها[٧٦] .

كما روعي عدم غش السلع ، واستخدام أجود المواد وأفضل الطرق في تصنيعها ، وأن تكون أماكن التصنيع واقعة تحت أعين الإدارة لمراقبتها ، وأن يتوافر بها بعض الأمور كالنظافة ، وذلك للحفاظ على الصحة العامة ، وللمستهلك حرية اختيار سلعته دون أن يتعرض لأي مضايقات من قبل البائع[٧٧] .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد راعت الإدارة في سياستها تلك أن توفر جواً من الأمان لكل من البائع والمشتري ، وذلك بعدم تعرضهم لعمليات النصب ، فلا يشترون بضائع مسروقة أو مستحقة للغير ، فقد أعلن الصوباشي أن "لا تباع السلعة بالأسواق إلا بكفيل" وعلى التجار والدلالين متى ظهرت سلعة مستحقة للغير كان عليهم الخروج من عهدة ذلك لمستحقها ، وأنهم من تاريخه لا يستقبضون سلعة للدلالة عليها من عبد ولا أمة ولا من غلام ولا من مملوك ولا من هو غير بائع ، وأنهم يجهرون النداء على كل سلعة حتى تنتهي الرغبة فيها . . . . ويكتبون اسم البائع واسم الكفيل عند كاتب السوق[٧٨] .

وحرصت الإدارة من جانبها – أيضاً – على الاهتمام بأمر التجار والحرفيين وذلك بمنع تعرضهم لبعض المظالم من قبل رجال الإدارة ، وفرض رسوماً لم تكن عليهم من قبل ، وكانت سرعان ما تستجيب لشكواهم

بالبحث بالدفاتر لمعرفة القدر المفروض عليهم ومنع الزيادة ، وذلك بصدور أوامر من قبل الباشوات والقضاة بخصوص ذلك(٧٩) ، هذا إلى جانب أن يقوم شيوخ الأسواق بتوزيع البضائع على التجار حسب عادة السوق(٨٠) .

كما سمحت لهم في بعض الأوقات ببيع السلع بسعر أعلى وذلك في حالات معينة ، منها أن تكون السلعة المعروضة في نهاية موسمها ، وذلك مثلما حدث عند بيع البلح الرطب عام ٩٤١هـ/ ١٥٣٤م(٨١) ، أو أن تكون هناك مشقة في جلب بعض أنواع البضائع ، ففي عام ١٠٠٨هـ/ ١٥٩٩م اشتكى التجار المتسببة والجلابون في الصابون من ارتفاع سعره وقلة وجوده ، وذلك لوجود بعض الأزمات المتعلقة به في البلاد المصدرة له ، فعندئذٍ أحضر القاضي شيخ تجار وكالة الصابون وعدداً من التجار الجلابين بالوكالة ، ورضوا بأن يباع الرطل بـ ٥ نصف ما دام الوضع هكذا(٨٢) ، وعليه فإننا نرى أن الإدارة قد وضعت نصب عينيها الاهتمام بكل من المستهلك والمنتج (التاجر أو الحرفي) ، وحاولت أن تتغلب على التجاوزات نظير تهيئة مناخاً آمناً لسير العملية الاقتصادية .

الأمن الاجتماعي"الشخصي" :

أما بالنسبة للأمن الاجتماعي "الشخصي" فهو يتلخص في توفير سبل الأمن التي من خلالها يكون الإنسان مطمئناً إلى أنه لن يقوم أحد بالاعتداء عليه أو على ممتلكاته ، ومن ثم فلا بد من محاربة تلك الجرائم الخاصة التي تتنافى مع الفضيلة ، وتعمل على انتشار الرذيلة بين فئات المجتمع المختلفة ، ومن ثم انهيار قيمه ومبادئه وهو أمر يمس بالأمن العام ، وهذه النوعية من الجرائم كانت تتطلب تحرك المجني عليهم أو أقاربهم لتوقيع العقوبة على الجناة ، وتمثلت هذه الجرائم في الزنا ، والسرقة ، والقتل ، والسكر والسب ، والقذف .

حقيقة أن الإدارة قد شددت في مواجهة مثل هذه الأمور خاصة في أوقات الأزمات ، مثلما حدث عام ٩٢٥هـ/ ١٥١٩م ، حينما صدر أمر بإبطال "جميع

المحرمات من النبيذ والحشيش والبوظة ، ومنع بنات الخطا من عمل الفواحش"، وذلك بسبب توقف النيل عن الزيادة ، غير أنه سرعان ما يعود الأمر إلى ما كان عليه بعد انتهاء الأزمة ، ويرجع ذلك إلى أن الجنود العثمانية قد انتشرت بينهم هذه الرذائل[٨٣] ، كما أن الخواطي والفواحش والنورة ، أصبحت أحد الطوائف غير الأخلاقية التي تجبى منها الإدارة رسوماً ضرائبية تدخل في خزينة الدولة[٨٤] .

ومن خلال ١٤٦ دعوى قضائية[٨٥] رصدناها وجدنا أن أكثر الجرائم شيوعاً كانت جرائم السب والقذف ، التي بلغت ٤١,٧٪ من إجمالي الدعاوى (٦١دعوى) ، وقد كانت ألفاظ السب والقذف هذه تتضمن ما يمس شرف الإنسان وسمعته ، كأن يرمى بالزنا والبغاء ، أو أنه يقوم بعمل المفسدين والمجرمين من الحرامية والنصابين والقتلة ، أو أن يقصد بهذا السب إزدراء المجني عليه أو احتقاره ، كأن يشبه بالنساء والحيوانات أو بالأحذية ، أو أن يطعن في دينه بنسبته وآبائه وأجداده إلى ديانات أخرى غير الإسلام[٨٦] .

وكانت الألفاظ المستخدمة للدلالة على هذه المعاني تعد ألفاظاً عربية فصيحة[٨٧] ، إلا أننا لا نتمكن من إيرادها في هذا المقام نظراً لاستهجانها ، ولا يزال العديد من هذه الألفاظ مستخدماً في ثقافتنا للدلالة على المعاني السابقة ، غير أننا لاحظنا أن القريحة القاهرية قد أخرجت بعض المرادفات للإشارة إلى المعاني السيئة ذاتها ، ويعد ذلك دليلاً على تطور الثقافة العامة "الشعبية" لنحتها مصطلحات جديدة للمعاني القديمة ، ومن هذه المصطلحات "وقاقة" "فط" "تكشف وجهها على الغرب"[٨٨] ، وهي للدلالة على المرأة التي تكثر من الحركة والوقوف بالطرقات وتكشف وجهها ، وهو أمر كان منبوذاً داخل المجتمع القاهري لدلالته على ممارسة البغاء ، وهناك لفظ "فتيق"[٨٩] ، الذي رادف أحد المصطلحات الشهيرة في تلك الفترة ، وهو يدل على من يمارس اللواط ، و"بوز" التي استخدمت للدلالة على التحقير ، ودائماً ما كانت تقترن بحيوان كـ "بوز الكلب"[٩٠] .

وبالرغم من أن هذه الكلمة ليس لها أصل عربي إلا أنه شاع استخدامها في مواطن التحقير ، ومن الألفاظ التي ليس لها أصلاً فصيحاً بيد أنها استخدمت للدلالة على التستر على الأمور القبيحة وفعل الرذائل لفظي "طرطور"(٩١) "وبلاص"(٩٢) ، واستخدم لفظ "صعيدي"(٩٣) ، للإشارة إلى التعصب وضيق الأفق ، كما وجدت ألفاظاً تركية أفادت التحقير(٩٤) ، أو الانتساب للديانات الأخرى(٩٥) ، ويبدو أن هناك بعض الكلمات التي قد حرفت كتابة ، وأعطت معنى مقارباً لمعناها الأصلي ، فكلمة "ظربون ، زربون"(٩٦) ، لم نجد لها أصلاً سوى ما ورد في أحد المعاجم من الإشارة إلى نوع من الحشرات التي تتسم بسوء الرائحة ، حتى أن رائحتها تلك تفرق بين الحيوانات وتعرف بالظربان(٩٧)، ويبدو أن ظربون أو زربون قد حرفت معناها للدلالة على الشخص السيء السمعة ، الذي يفرق بين الناس فكأنه يمشي بالوقيعة بينهم ، وهو معنى مشترك مع ما تفعله الظربان ، وعلى كل فإن "ألفاظ السب والقذف" تعد موضوعاً شيقاً يحتاج لمزيد من الدراسة ، لأنه سيلقي بظلال على ثقافة المجتمع التحتية – إن جاز التعبير – ومدى وعي مختلف الفئات بهذه الثقافة ، ومدى تقبله ورفضه لها وكيفية تطورها ، وخاصة أنها ثقافة ليست من باب الثقافة الخاصة التي يقدمها صفوة القوم من العلماء والأدباء وكل من على شاكلتهم .

وعلى كل فقد لاحظنا أن هناك وعياً بقبح هذه الألفاظ وبالتالي أثر وقعها السيء على النفس ، فكثيراً ما ترددت بالدعاوي القضائية المتعلقة بجريمة السب والقذف عبارة يختم بها المدعي دعواه وهي "وإذاه بذلك"(٩٨) ، وفي هذه دلالة على الإيلام النفسي الذي يعاني منه المدعي بعد أن تعرضت سمعته وكرامته للإهانة ، كما فيه إشارة إلى الرفض الاجتماعي لهذه الألفاظ ونبذها ، وخاصة أن هناك بعض الدعاوى التي كان يكتفي فيها بذكر أن الإساءة كانت "إساءة مفرطة موجبة للتعزير"(٩٩) .

ولم يكن أثر هذه الألفاظ يقف عند حد الإيذاء النفسي ، بل كان يتعدى أحياناً إلى ترتب بعض الآثار السلبية ، كحدوث حالات إجهاض لبعض النساء

اللاتي يتعرضن لمثل هذا الموقف[١٠٠] ، ومن ثم فبمجرد رفع الدعوى ، وتوافر أركانها من وجود طرفي الدعوى والبينة سواء كانت إقراراً المدعى عليه أم الشهود ، كان القاضي يأمر بالعقوبة ويتم تنفيذها في مجلس الشرع[١٠١]، وقد لاحظنا أن كلا عقوبتي السب والقذف كانت التعزير والتأديب[١٠٢] ، دون تحديد لمقداره أو كيفيته ، سوى ما ورد في بعض الوثائق أن مقدارها ثلاث جلدات[١٠٣] ، إلا أنه في أحيان كثيرة كان المدعى يعفو عن المدعى عليه ويصطلحا[١٠٤] ، أو أن تسقط العقوبة نظراً لاضطراب المدعى عليه عقلياً[١٠٥] ، ولكن هذه العقوبة الآنفة الذكر قد تم توقيعها في إحدى دعاوى السب ، فهل كان الأمر ينسحب على دعاوى القذف ، ولا سيما أنه حد تم تقدير عقوبته بثمانين جلده ؟ [١٠٦] .

بداية نجد أن هناك فرقاً بين السب والقذف ، فالسب هو الشتم[١٠٧] ، فكانت ألفاظه تكاد تنحصر في ألفاظ وجمل التحقير والازدراء ، كالتشبيه بالنساء والأطفال والحيوانات . . . الخ كما ورد بالوثائق[١٠٨] ، أما القذف فلا بد أن تكون ألفاظه منحصرة في الرمي بالزنا صراحة أو تعريضاً حتى يقام الحد وهو ثمانون جلدة[١٠٩] ، ومع هذا الفرق فقد كانت العقوبة التي تردد تكرارها في كلا الأمرين كانت التعزير[١١٠] ، وقد يكون ذلك مرده إلى عرف المجتمع الذي قد جعل السب مرادفاً للقذف والعكس صحيح ، ومن ثم تكون العقوبة هنا عقوبة التعزير التأديبية ، وليس الحد الذي قد يتعزر إقامته نظراً لصعوبة توافر شروطه .

كما أن هناك قانون نامة ولاية آل عثمان نص على وجود عقوبة مالية إلى جانب العقوبة الجسدية لمثل هذا النوع من الجرائم ، وقد كانت مقدارها أقجة عن كل ٢ – ٣ جلدات[١١١] ، ولكن – فيما يبدو – لم يتم الالتزام بهذا القانون في الأخذ بالعقوبة المالية ، واكتفى بالعقوبة الجسدية التأديبية "التعزير" كما أوضحت الوثائق .

أما بالنسبة لجرائم الاعتداء بالضرب فقد احتلت المرتبة الثانية بعد جرائم السب والقذف ، حيث بلغت ٣٠,٨٪ (٤٥ دعوى) من إجمالي الجرائم ، وأحياناً ما كان يحدث عقب المطالبة بحق ، أو شجار تبادل فيه المتنازعان ألفاظ السباب[١١٢] ، وقد استخدمت العديد من الأدوات في هذه الجرائم منها الدبابيس والعصى والسناجق[١١٣] ، ولعل هذا يوضح لنا لماذا كان حمل مثل هذه الأسلحة مخالفاً للقانون العثماني ، ومن ثم فقد كان هناك عاملاً آخر - إلى جانب ما ذكرناه سابقاً - تمثل في محاولة توفير الحماية للمواطنين وضمان سلامتهم ، بمنع تعرضهم للاعتداءات من قبل حائزي مثل هذه الأسلحة ، هذا إلى جانب بعض الأشياء الأخرى التي استخدمت في الاعتداءات بالضرب كالأحذية "القباقيب" والحجارة،وأحياناً ما استخدم الجاني أسنانه في الاعتداء[١١٤] .

وتختلف طريقة الضرب فقد تكون الدعوى لمجرد مسك اليد وليها ، أو أن يكون أكثر من ذلك وأحياناً الضرب المفضي إلى الموت[١١٥] ، وبالتالي فإنه عند التقدم بدعوى من هذا النوع كان يتم إحالة المدعي إلى الكشف الطبي ، والذي يقدم تقريراً مفصلاً لكيفية الإصابة ، وتحديد مكانها ، والإداة المستخدمة بها ومدى خطورتها ، وخطورة استخدام الجراحة لعلاج بعض الحالات ، ويكتب بذلك ما يشبه التقرير الطبي - في يومنا الحالي - ويتم حفظه ليراجع عند الاحتياج[١١٦] .

وقد كانت عقوبة مثل هذا النوع من الجرائم يتمثل في التعزير والغرامة المالية - التي نص عليها قانون نامة ولاية آل عثمان - التي تختلف وفقاً لحالة الاعتداء والجاني ، هذا إلى جانب أن يتحمل الجاني تكاليف علاج المجني عليه[١١٧] ، وقيمة ما أتلفه له من ممتلكات[١١٨] .

وهناك نوع آخر من جرائم الاعتداء كان يحدث من بعض الحيوانات ، مما ينتج عنه عدد من الأضرار والإصابات والعقوبة هنا تتوقف على الظروف

التي تم فيها الاعتداء ، وهل كان صاحب الحيوان متعمداً ذلك أو لا ؟ وهذا النوع من الجرائم نجد أن بعض الفقهاء قد رأوا في حكمه أن صاحبها أو راكبها أو قائدها يضمن ما أتلفته ، إن كان حملها على ذلك بضرب أو همز ، ولا ضمان عليه إذا لم يكن متسبباً بذلك[119] ، ومن ثم نجد أن القضاة قد أغرموا مالكي تلك الحيوانات بدفع أرش ما أتلفته حيواناتهم ، والذي بلغ ١٦ نصفاً أرش "عين" فقأتها أحد الحيوانات[120] ، و ٢٠ نصفاً ثمن قربة مملوءة ماء تم دفعها من على ظهر أحد السقائين ، غير أن القاضي قد أضاف عقوبة التعزير لصاحب الحيوان مع ثمن القربة ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى أنه كان يسير مسرعاً ، لا يراعي حق الطريق ولا المارين به ، وأنه كان متعمداً ذلك ، ويفهم هذا من إشارات وردت بالوثيقة "دفعه ... ارماه .... رمية"[121] ، فتدل على شدة الأمر وعدم المراعاة من قبل صاحب الحيوان .

إلا أنه توجد بعض الحالات التي حكم فيها القاضي بأن صاحب الحيوان لا يلزمه شيئاً مما أتلف وفقاً لما أفتى به علماء المذاهب الأربعة ، وذلك كما حدث حينما سقط أحد الحيوانات على ساق شخص جالس بسويقة الحسينية ، وكان كفيفاً[122] ، فنجد أن مالك الحيوان لم يكن متعمداً ذلك ، بل أن التقصير من المجني عليه لجلوسه في مثل هذا المكان – سوق مزدحم – وهو بهذه الحالة ، وفي حالات أخرى كان يتم الصلح على قدر من المال يدفع للمجني عليه ، ولاحظنا أن هذا المبلغ كان نفس قدر الأرش الذي تم دفعه في الحالات السابقة "٢٠نصفاً"[123] .

ولكن هل لنا أن نفهم من ذلك أنه قد أصبح هناك بعض العقوبات التبعية التي ضمت مع الأرش ؟ . أعتقد ذلك وخاصة أنه مر بنا أنه في إحدى الحالات أن القاضي قد جمع ما بين التعزير والأرش ، ومن ثم يتم الصلح بين الطرفين على قدر من مال وصدور إقرار موسع الألفاظ بعدم الاستحقاق[124] أي شيء بعد ذلك .

أما فيما يتعلق بجرائم السرقة وشرب الخمر فقد بلغت نسبة كل منهما ١١,٦٪ من إجمالي الجرائم - ١٧ دعوى لكل واحدة - أما بالنسبة لجرائم السرقة فنجد أن معدلها كان ضعيفاً نظراً لتحصين المدينة ، فقد تحدثنا سابقاً عن تقسيم المدينة إلى عدد من الأدراك الأمنية ، وكيفية تعهد مقدمي تلك الأدراك بحفظ الأمن ورد المسروقات ، أو دفع قيمتها عند تعذر استرجاعها[١٢٥] ، كما انتشرت دوريات العسس بالمدينة في محاولة لمنع الاضطرابات والتربص باللصوص ، وفي كل ليلة كانت هذه الدوريات تغير من طريقها لإشاعة الأمن بالمدينة ومفاجأة اللصوص[١٢٦] ، هذا بالإضافة إلى أن النشالين كانوا يعدون طائفة غير أخلاقية مسجلة بدفتر الصوباشي ، وهذا التسجيل جعل هذه الطائفة تحت سيطرة الصوباشي ، يتمكن من استدعاء أي أفرادها في حالة وقوع جريمة تتفق طريقة تنفيذها مع أسلوب هذا المستدعى[١٢٧] .

ولزيادة استتباب الأمن نجد الإدارة تهتم بأبواب القاهرة ، فقد وجد بالقاهرة ثمانية أبواب رئيسية عهد بها إلى أحد البوابين ، الذين يقومون بمراقبة الداخل والخارج منها ، ويحصلون على عوائد من المارة بها ، وقد استقرت هذه الوظيفة في عائلة المسيري الذين توارثوها جيلاً بعد جيل ، وقد حظيت هذه الأبواب بالعناية إذ كان يتم ترميمها من حين لآخر ، وذلك لضمان استمرار أداء وظيفتها[١٢٨] ، كما وجد بمدخل كل شارع رئيسي بابٌ يتم إغلاقه مساءً فلا يتمكن أحد من الخروج أو الدخول ، وتحفظ مفاتيح كل باب لدى إمام مسجد الحي ، وقد ذكر أوليا جلبي أن عدد هذه الأبواب بالقاهرة التي تضم مصر القديمة وبولاق ٢٦,٠٠٠ باب[١٢٩] .

وفيما يبدو أن هذا الرقم مبالغ فيه ، إذ لا يعقل أن القاهرة تضم هذا العدد من الأحياء . حتى لو أخذ في الحسبان الأحياء الفرعية والأزقة والدروب ، ومن الملاحظ أن هذا نهج اتبعه العديد من الرحالة بالمبالغة في تقدير عدد أحياء القاهرة ، حيث ذكر البعض أن عددها ١٤٠٠٠ - كما مر بنا - وقد يرجع ذلك إلى كثرة تفرع الشوارع الجانبية ، مما دفع هؤلاء الرحالة إلى تقدير عددها بصورة جزافية فيها هذا القدر من المبالغة .

وإذا كانت هذه الإجراءات الأمنية قد اتخذتها الإدارة لحماية المدينة فإن سكانها كانت لهم أساليب متعددة لحماية منازلهم ، منها صنع أقفال خشبية كبيرة لغلق المنازل[١٣٠] ، وضع علامات مميزة بأقفال الأبواب لمعرفة ما إذا كان أحد قد تعدى على المكان أو لا[١٣١] ، إلا أن هذه الأساليب كانت تتسم بالسذاجة ؛ لأن اللصوص قد اعتادوا استخدام أدوات تمكنهم من فتح تلك الأقفال[١٣٢] .

على كل الأحوال فبالرغم من هذه الاحتياطات الأمنية التي اتخذت لمنع السرقة ، إلا أنها لم تقض عليها نهائياً ، وإن نجحت في الحد منها وتقليل معدلها، إذ وجدت مناطق اتسمت بنشاط اللصوص والمنسر ، وكانت تلك المناطق تقع بأطراف القاهرة ومصر القديمة وبولاق مثل حي الحسينية والقرافة وعرب اليسار وباب اللوق وغيرها[١٣٣] وقد استغل اللصوص الأوقات التي يتغيب فيها السكان عن منازلهم أو محلاتهم ويقيمون بالسرقة ، أو أن تتم في الليل وأصحاب البيوت نائمون[١٣٤] ، وهناك أسلوب متبع لتنفيذ عمليات السرقة ، فسرقة المحلات التجارية "الحواصل ، الحوانيت" كانت تتم عن طريق نقب جدرانها وحمل ما خف وزنه وغلا ثمنه ، أما المنازل فسرقتها كانت تتم عن طريق كسر الأبواب والتلاعب بأقفالها ، أو استخدام أحد الأماكن المجاورة في الوصول إلى المنطقة المراد سرقتها[١٣٥] ، أما النشالون فكانوا يستغلون أوقات الازدحام لسرقة المارة[١٣٦] .

وعند وقوع أحد جرائم السرقة كان للصوباشي عدة أساليب يستعين بها لمعرفة الجناة ، منها الاستعانة بأعوانه من قصاصين وبصاصين لتتبع آثار الجريمة ومعرفة الفاعل[١٣٧] ، بالإضافة إلى ذلك عمل تحري خاص بالمشتبه فيهم ، ومعرفة ما إذا لهم سوابق أم لا[١٣٨] ، هذا إلى جانب السجل المدون به أسماء اللصوص والذي يحتفظ به الصوباشي ومن خلاله يتمكن من استدعاء أي منهم ويسترد ما سرقه[١٣٩] ، هذا وقد نص قانون نامة ولاية آل عثمان على عقوبة التعزير والغرامة ، التي تتراوح من ١ - ٢٠٠ نصف على السارق في حالة ما إذا لم يبلغ المال النصاب ، وتتوافر شروط إقامة حد القطع[١٤٠] .

ولوحظ أن الجرائم التي من الممكن أن نطلق عليها "الجريمة المنظمة" أن القائمين بها قد استعانوا بأدوات الجريمة الخاصة كأدوات لفتح الأبواب ، والمتخصصين في فتح الأقفال والحمالين إذا كان هناك ما يستدعي وجودهم(١٤١)، ويبدو أن هذه الجريمة كانت تأخذ العديد من الإجراءات لمعرفة الجناة فكان يتم كتابة محضر بذلك ، ثم يقوم رجال الصوباشي بعملهم في جمع التحريات عن الجناة ، ففي عام ٩٨٩هـ/ ١٥٨١م قام اللصوص بسرقة منزل الأمير مصطفى - أحد أمراء الجراكسة - بسوق الرقيق وقتلوه هو وأحد أرقائه ، وبمعاينة مكان الحادث لوحظ أن هناك آثاراً لأقدام بجوار باب المنزل صاعدة إليه ، ولم يحدث بباب البيت كسر ولا خلع سوى التلاعب بضبة الباب عن طريق وضع العجين بها ، وذلك فيما يعتقد لمنع إحكام إغلاقه وسهولة فتحه ، ولم يسفر هذا التحري من التوصل لشخصية الجناة(١٤٢) ، ولنا أن نتوقف مع جزئية خاصة بهذه الجريمة وهي أن "ضبة باب البيت مليئة بعجين"(١٤٣) ، قد يشير ذلك إلى أن السرقة قد تمت بمساعدة أحد أفراد المنزل ، ومن الممكن أن يكون أحد الأرقاء ، وخاصة أن وضعهم بمنازل سادتهم مكنتهم من ذلك ، وكثيراً ما استخدموا كأدوات في القيام بسرقة هؤلاء السادة(١٤٤) .

أما الجرائم التي كانت تتم عن طريق وضع اليد فإن القاضي كان يأمر برفع اليد عن العين المسلوبة وتسليمها إلى ذويها إذا كانت موجودة(١٤٥) ، أو دفع قيمتها في حالة التعذر فقد حدث وأن ادعى (....) على (.....) بأن المدعى عليه قد وضع يده على جمل جاري في ملك المدعى ، وعليه "حمل برسيم" وانتزع الجمل من صاحبه بطريق القوة والقهر والعناء" ، وأخذ يضرب الجمل إلى أن كسر عضد الجمل ، وقد أدى ذلك إلى هلاكه وطالب بأرشه وقدره ١٣ ديناراً ، وحكم القاضي له بذلك(١٤٦) ، ومع أن قانون نامة ولاية آل عثمان نص على أن تقطع يد سارق الحيوانات ، أو غرامة قدرها ٢٠٠نصف في حالة عدم القطع نظراً لعدم الشروط(١٤٧) ، فقد لاحظنا أن في الحالة السابقة لم يلتزم بهذا القانون ، حيث تم دفع أرش الجمل المعدوم ، ولم

يقطع يد السارق نظراً لإنكاره ، بالرغم من وجود شهود لذلك – وقد يكون هذا ما يتفق مع القانون السابق – إلا أن هناك سؤالاً ملحاً ، هل الغرامة التي تكررت بهذا القانون المراد بها الأرش ؟ .

من المرجح أن كلا الأمرين متغايرين ، فالغرامة عقوبة تبعية تفرض بعد العقوبة الأصلية ، سواء تم تنفيذ الأخيرة أم لا ، وفقاً لتوافر شروط تنفيذها من عدمه ، والغرامة يبدو أنها ترد للدولة وليس للمجني عليه ، وهذا بخلاف الأرش الذي هو دية أو قيمة الشيء المفقود ، ويرد للمجني عليه كتعويض له عما فقده ، ومن ثم فإن هذه الغرامة تعد محاولة من قبل الإدارة لوأد الجريمة ومنع انتشارها ، لأنه لو ترك الأمر هكذا سنجد أن هناك صعوبة في منع السرقة ، وخاصة أنه كان من الصعب تطبيق الحدود بسبب عدم وجود البينة أو تصالح أطراف الدعوى ، وعليه فلابد من وجود أمر رادع لكل من تزين له نفسه الأمر .

والأمر لا يختلف مع جرائم شرب الخمر فنجد أن قانون نامة قد نص على إلغاء الحانات التي توجد في المدن أو القرى وإلغاء أماكن الغبيراء "البوظة"[١٤٨]، ويبدو أن ذلك كان خاصاً بالمسلمين يؤكد ذلك أمرين :

أولهما : أن هناك التزامات لعدد من المقاطعات الحضرية مثل مقاطعة حشيش خاناه وقاعة المعجون والميخانة ، التي كان التزامها خاصاً باليهود والنصارى تقرها الدولة وتدخل في إطار التنظيم المالي لمصر[١٤٩] ، ومن ثم فهو اعتراف بوجود مثل هذه الأشياء وذلك مراعاة لمعتقدات أهل الذمة ، شريطة أن لا يجاهروا بحملها وشربها[١٥٠] .

ثانيهما : أن قانون نامة ولاية آل عثمان فرض عقوبة التعزير ، وغرامة قدرها نصف لكل مسلم عصر خمراً ، أو باعها ، أو حضر مجلسها ولم يشربها ، أما في حالة الشرب فاكتفى بالإشارة إلى أن "يعاقب القاضي من شرب خمراً بعد إثبات ذلك"[١٥١] ولم تحدد هذه العقوبة ، وهل هي الحد الشرعي أو لا ؟ .

ويبدو أن ذلك متروك لتقدير القاضي ، حيث وجدنا في كثير من الوثائق التي يتم بها إثبات حالات السكر يقدر القاضي الحكم بالتعزير ، إلا فيما ندر ، فقد وجد بعض الحالات التي أقيم فيها الحد الشرعي البالغ ٨٠ جلدة ، إلا أن هذه الحالات لم تذكر الكثير من التفاصيل ، لمعرفة الأسباب التي حدت بالقاضي إلى تطبيق الحد الشرعي ، فكل ما ذكر أن حضر (...) وهم في حالة سكر أو اعترفوا بالسكر والاجتماع بالأجانب[١٥٢] ، وقد روعي في بعض الحالات تأخير التعزير ، وذلك مراعاة لظروف من سيقام عليه الحد ، فقد أخر القاضي تعزير بعض النساء – بعد أن ثبت عليهن السكر والاجتماع – بسبب الحمل الظاهر"[١٥٣] .

وقد اهتمت الإدارة بهذا الموضوع وخاصة أن الأمر لم يكن قاصراً على شرب الخمر ، فقد انتشر الحشيش والأفيون بين الشباب ولا بد من مواجهة الأمر ، فيصدر القاضي أمراً بغلق محلين لبيع الحشيش والأفيون وغيره قد استجدا بخط الاستادارية ببولاق ، وذلك لما فيهما من ضرر لسكان المنطقة[١٥٤]، بل كانت الإدارة تلجأ إلى إبعاد أصحاب الحانات من النصارى عن أحيائهم ، وذلك بعد شكوى سكان الحي من تضررهم من وجود تلك الحانات بينهم[١٥٥] ، وأحياناً ما كانت تصدر الأوامر العالية بمنع بيع الخمور في أيام معينة ، وهي غالباً التي ترتبط بمواسم دينية كقرب حلول شهر رمضان[١٥٦] ، ومن حين لآخر كان يتم التفتيش على طايفة الاقسماوية من قبل الصوباشي وكل من وجد لديه شراب مسكر يتم غلق محله ، ففي عام ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م تم إغلاق ١٠ حوانيت بأحياء الخرشنف والزجاجين والجامع الأزهر وجامع قوصون والصليبة الطولونية وجد بها أشربة مسكرة ، وحرز ذلك وتمت إراقته[١٥٧] .

وأخيراً فهناك جرائم الدعارة والتي بلغت نسبتها ٢,٧٪ (٤ دعاوى) ، والقتل ١,٣٪ (٢ دعوى) من إجمالي الجرائم ، وقد ارتبطت الدعارة بشرب الخمر حيث كثيراً ما ترد بالوثائق "يجتمعون على شرب الخمر والأكل والزنا"[١٥٨] ، وبالرغم من أن العينة قد أعطت لنا هذه النسبة الضئيلة لهذه

الجريمة ، إلا أنها كانت ملفتة لنظر الرحالة الذين قد استاؤا من تفشيها حتى أن القاهرة "أصبحت ممتلئة بالعاهرات . . "وقد ترتب على ذلك كثرة الأطفال اللقطاء ، الذين مثلوا فيما بعد جيلاً جديداً ساعد على استمرار تلك الرذيلة[١٥٩] ، ولكن كيف تكون هذه الجريمة منتشرة بهذه الصورة لدرجة أن يلحظها الرحالة ويعلقوا عليها ، وتكون نسبتها من إجمالي الجرائم ضئيلة ؟ .

في اعتقادي أن ذلك له ارتباط وثيق باندراج العاهرات في طائفة غير أخلاقية تقرها الدولة وتأخذ منها ضرائب هي طايفة " الخواطي والفواحش والنورة" كما مر الذكر ، وضلوع بعض رجال الإدارة "كالعسكر" في هذا الأمر[١٦٠] ، كما قام عدد من ممثلي الإدارة بفرض أتاوات على من تمارس البغاء ، بلغت هذه الأتاوات "الفرد" نصفين كان يحصلها مقدم الدرك[١٦١] ، ومن ثم فإنه في أحايين كان يتم غض الطرف عن هذه الرذيلة نظير ما يحصله القائمون عليها من مكاسب ، على أن الإدارة كانت تواجه مثل هذه الموبقات في أوقات الأزمات – كما سبق الذكر – ولكن بعد انتهاء الأزمة سرعان ما يعود الأمر إلى ما كان عليه ، كما فرضت عقوبة مالية تراوحت ما بين ٤٠ – ٣٠٠ نصف للزاني المتزوج ، ومن ٣٠ – ١٠٠ لغير المتزوج و٣٠ – ١٠٠ نصف لمن أبقى زوجته رغم زناها[١٦٢] ، ولم يكن الأمر قاصراً على هذا ، بل شاع اختطاف النساء واغتصابهن ، بالإضافة إلى انتشار الشذوذ الجنسي "اللواط"[١٦٣] .

وقد اتخذت الإدارة عدة إجراءات لمنع مثل هذه الموبقات منها صدور الأوامر بمنع خروج النساء والأطفال "المرد" والمشي في الأسواق أو إظهار الزينة[١٦٤] ، محاولة للحد من هذه الرذيلة . كما حاولت الإدارة وضع عقوبات رادعة لمرتكبي مثل الجرائم ، ففي أوائل الحكم العثماني وعند إرساء قواعده بمصر أمر السلطان سليم الأول بقطع رأس أحد الجنود العثمانية نظراً لخطفه امرأة وزناه بها[١٦٥] .

بينما كانت العقوبة في قانون نامة ولاية آل عثمان كالعادة عقوبة جسدية تمثلت في التعزير والخصي ، بالإضافة إلى العقوبة المالية قدرت من ١ – ١٠٠ نصف لمن قام بخطف امرأة واغتصابها ، أما بالنسبة لمن مارس اللواط فقد كانت العقوبة مالية ، وكانت ما بين ٣٠ – ٣٠٠ نصف[١٦٦] ، ومع هذا القدر من العقوبات المفروضة إلا أنها لم تمنع انتشار هذه الرذيلة ، كما أنه لم يلتزم بالعمل بها داخل المحاكم ، إذ أن الوثائق تطالعنا بعقوبة تكاد تكون معممة على جميع الجرائم التي تمس الأمن الشخصي وهي التعزير إلا فيما ندر ، ولا ندري السبب هل يعود إلى صعوبة توافر الشروط لإقامة الحد أو أن ذلك يعد دليلاً على تطور التشريع الجنائي ، فبالرغم من العمل بأحد شقيه وهو العقوبة الجسدية وترك المادية ، إلا أنه لم يلتزم حتى بهذه العقوبة المنصوص عليها ، واقتصر العمل على أخفها وهو التعزير .

وبالنسبة للقتل فقد مثل نسبة ضئيلة للغاية ١,٣٪ من إجمالي الجرائم ، وذلك لأن جرائم القتل المتعمد لم تكن منتشرة بالمجتمع القاهري ، نظراً لأنه مجتمع منفتح الثقافة وليس كالمجتمعات التي تسودها الأعراف القبلية ، فجرائم القتل هنا أحياناً كانت لمجرد السرقة[١٦٧] ، أو أن تكون قد حدثت بغير قصد كأن يكون القاتل في حالة شجار مع المقتول[١٦٨] ، أو أن يكون سكران[١٦٩] ، أو يكون القتل لمجرد الشك في سلوك الزوجة[١٧٠] ، وقد نص قانون نامة ولاية آل عثمان على توقيع القصاص ، أما إذا لم يوقع فإن هناك غرامة تفرض قدرها من ٥٠ – ٤٠٠ نصف على الجاني[١٧١] .

وقد لاحظنا أن القاهريين كانوا يميلون إلى العفو فلم نجد حالة واحدة تشير إلى تنفيذ الحد وإقامة القصاص ، ويرجع ذلك إلى أن الدعاوى كان الاتهام فيها بالقتل وليس تيقن من أن المدعى عليه هو القاتل ، ومن ثم كان يتم الصلح على قدر من المال يدفعه المتهم لورثة المقتول وأوليائه ، وقد وصل هذا المبلغ إلى ٢٥ ديناراً على أن يتم إطلاق سراح المتهم من الحبس وإخلاء سبيله ، وصدور إقرار بين جميع الأطراف بعدم الاستحقاق والتعهد بعدم

المعارضة[١٧٢]، أو أن يكون العفو نظير أن لا يقيم المتهم في القاهرة ، بل يتركها وينتقل منها إلى أي بلد آخر[١٧٣] ، وقد يكون ذلك غالباً مراعاة للحالة النفسية لأهل القتيل وعدم وجود مثيرات للأحقاد بين الناس ، وأحياناً ما كان الأولياء يتصالحون على قبول الدية والتي بلغت في القتل الخطأ ٨٨٠ نصفاً[١٧٤].

وبالإضافة إلى ما سبق من هذه الجرائم كانت هناك بعض الجرائم الأخرى التي اهتمت الإدارة بمواجهتها منها لعب القمار واللعب بالحمام ، وقد أثر سلباً على المجتمع وخاصة النشء الذي كان كثيراً ما يتردد على أماكن القمار ولعب الحمام مما تسبب في ضياع أموالهم ، ونجد أن القضاة كانوا يعزرون المقامرين[١٧٥] ، ولكن يبدو أن هذا لم يأت بنتائج مجزية وشاعت هذه الجريمة بين أبناء المجتمع مما أثار قلق الأهالي فصدر أمر باشا مصر بالقبض على كافة المقامرين[١٧٦] ، ولم توضح لنا الوثيقة أبعاد هذا الأمر هل القبض لمجرد إيداعهم السجن وتأديبهم ومنعهم من ممارسة تلك اللعبة ؟ أم أن الباشا سوف يقوم بإرسالهم إلى المهم السلطاني كنوع من العقاب ؟ على كل فإن هذا الأمر يعد محاولة لسد هذا الباب ومنع انتشار المقامرة .

وإذا كنا تحدثنا فيما سبق عن الجريمة والعقوبة ، يبقى أمران لم نشر إليهما ألا وهما كيفية الحصول على معلومات بشأن الجريمة فإلى جانب الأسلوب المتبع في التحقيق في الجرائم ، وسؤال أهل الأحياء والاستعانة بالمختصين سواء كانوا رجال الصوباشي أم الجرايحية وغيرهم ، كان هناك أسلوب آخر لدفع المتهم إلى الاعتراف هو "تعذيب المتهم" وقد أقر المشرع العثماني هذا الأسلوب ، شريطة أن لا يؤدي إلى هلاك المتهم ، وأن يكون هذا الإجراء متبعاً مع ذوي السمعة السيئة[١٧٧] ، وهذا التعذيب يكون بالضرب على أن لن يصل لدرجة الحد[١٧٨] ، ونلاحظ أن كثيراً من المتهمين كانوا يقرون بجرائمهم من "غير عقوبة ولا ضرب"[١٧٩] ، مما يشير إلى قسوة هذا الأسلوب .

أما الأمر الآخر فهو السجون حيث وجد بالقاهرة العديد من السجون منها ما هو سياسي كالعرقانة بالقلعة وهو مخصص للأمراء وكبار الموظفين ، ومنها

ما هو لأرباب الجرائم الدينية والخلقية كسجن الديلم وهو سجن الصوباشي الموجود بالقاهرة[١٨٠] المعزية ، بينما وجد لكل صوباشي سجن خاص ، فمثلاً كان هناك سجن لصوباشي بولاق[١٨١] ، وهناك سجن الرحبة والقاعة ، وسجن الحجرة الخاص بالنساء[١٨٢] ، وقبل أن ينقل المتهمون إلى هذه السجون ، كان يتم حبسهم أولاً على ذمة التحقيق لجمع بيانات عن القضية لتعرض فيما بعد على القاضي .

وقد أشار إلى ذلك ما تردد من وجود ما يعرف بالسجن الشرعي أو الحبس الشرعي ، وبعد إدانة المتهم يتم نقله لأحد السجون لتنفيذ العقوبة[١٨٣] ، وفيما يبدو أن هناك حالات كانت تختار أن يتم إيداعها بسجون تنفيذ العقوبة حتى تستوفي القضية جميع أركانها وتكون جاهزة للحكم ، ومن خلال النموذج الذي بين أيدينا نستطيع أن نلمس أن المحبوس على ذمة التحقيق له أن يختار مكان حبسه ، فقد حضر أحمد بن رجب بن عبد الله الحردفوشي ورضي أن يكون بسجن الرحبة إلى أن يحضر شاكيه .... وذلك بعد أن ذكر "أن له شاكياً"[١٨٤] ، فعبارة "رضي أن يكون" تدل على ما ذكرناه سابقاً ، ولا نعلم إذا كان التخيير يكون فقط في الحالات التي يكون فيها الحبس الشرعي كامل العدد ولا يوجد به أماكن لأشخاص جدد ، وجملة "إلى أن يحضر شاكيه" تشير إلى أن القضية لم تستوف جميع أركانها بعد .

وبالنسبة للسجون العامة فقد كانت تابعة لإدارة الدولة وتمنح كالتزام لأحد الأشخاص ويتم دفع ما عليها من أموال إلى ديوان الذخيرة الشريفة ، وقد كان مقدارها متغيراً ، ففي عام ٩٣٥هـ / ١٥٢٩م ، كان ٣٠٥٠٠نصف ، ارتفع إلى ٤٠٥٠٠نصف عام ٩٣٦هـ / ١٥٣٠م ، وقد عرف هذا الشخص المسئول عن السجون "بناظر حبس الشرع الشريف وحبس السياسة" ، وكان حائز الالتزام يتقاضى ثمن الحبس من المسجونين[١٨٥] ، فالمسجون بسجن الرحبة كان يدفع ثمن حبسه ٣ نصف شهرياً[١٨٦] .

ومن الجدير بالذكر أن هذه السجون كان يتم استئجار بعضها من الأوقاف فسجن الرحبة كان جارياً في أوقاف البيمارستان المنصوري ، ولم يكن إيجاره ثابتاً فقد كان عام ٩٤٠هـ / ١٥٣٣م ٧٠٠ نصف شهرياً ، ثم ١٢٠٠ نصف شهرياً عام ٩٦٧هـ / ١٥٥٩م ، و١٢٥٠ نصف شهرياً عام ٩٧٢هـ / ١٥٦٤م(١٨٧) ، وقد يكون لمقدار الالتزام مع الإيجار المتغير علاقة وثيقة بتعهد السجان أنه "لا يحدث على المسجونين حادثاً ولا يجرى عليهم مظلمة ، ويأخذ منهم ما جرت العادة به" و "لا يتعرض لأحد بأزيد من ذلك"(١٨٨) ، فهذا التعهد من قبل السجان يوضح أن لا يلجأ إلى فرض رسوم زائدة عن العادة على المسجونين لتعويض فارق ارتفاع مقدار الالتزام والإيجار ، بيد أن السؤال المطروح هل كان السجان يلتزم بما تعهد به ؟ وإذا كان الأمر هكذا فما ضرورة تكرار هذه التعهدات هل تشير إلى وجود تجاوزات ؟ ! .

وإذا كانت السجون العامة خصصت لقضاء عقوبة محددة فإن الحبس بسجون الشرع لم يكن له وقت محدد ، فقد يقضي به المتهم فترات زمنية قد تطول فتكون سنة ، أو تقصر فتكون ستة أيام أو أقل أو أكثر ، وتعرف تلك المدة "بزمن الامتحان"(١٨٩) ، وهي المدة التي يتم التحري فيها عن المتهم أو استكمال كافة أركان القضية ، وتتسم السجون العامة بأنها تتسع لحبس ٢٠٠ مسجون(١٩٠) ، وبالرغم من وجود سجون خاصة بالنساء كسجن الحجرة ، إلا أن سجن الرحبة كان من السجون المشتركة فقد كان عدد المسجونين به عام ٩٤٦هـ / ١٥٣٩م ٢٠٠ مسجون منها ١٩٢ رجال و٨ نساء ، وفي عام ٩٧٢هـ / ١٥٦٤م كان بها ٤١ رجال و١٠ نساء(١٩١) .

وبالرغم من الحياة الصعبة التي يحياها السجناء داخل السجون ، التي اتسمت بكونها مكاناً غير لائق بالآدميين وما لاقاه السجناء من سوء المعاملة وتكليفهم بما لا يطيقون من الأعمال ، وإهمال شئونهم الصحية لدرجة أن يصاب البعض بالطاعون أو الموت(١٩٢) ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الاهتمام في توفير مستلزمات الحياة بتلك السجون ، فقد أشار بعض الرحالة

إلى توافر المأكل والمشرب بها ، وأنه يتم توزيعها مرتين يومياً على من بها من السجناء[١٩٣] ، كما سمحت الإدارة لبعضهم بحرية التنقل خارج السجن مع الكفلاء – وخاصة إذا كان الأمر متعلقاً بالدولة – لتحصيل ما عليهم من أموال أميرية[١٩٤] .

وأحياناً ما كان يتم إطلاق سراح البعض لاستخدامهم في الخدمات العامة ، فقد حدث في عام ٩٨٦هـ / ١٥٦٨م أن صدر قرار بإطلاق سراح الجمالة وتسليمهم لأمير الحاج ، وذلك لمصلحة "الحاج الشريف"[١٩٥] ، وأحياناً ما كان يتم الإفراج عنهم نظراً لتدهور حالتهم الصحية وذلك بعد توقيع الكشف عليهم ، ومع أن ذلك يحسب ضد الإدارة لإهمالها مثل تلك الأمور ، إلا أنه في الوقت ذاته يحسب لها ، وذلك لسرعة استجابتها لطلب أقارب السجناء بالإفراج عنهم بسبب سوء حالتهم الصحية[١٩٦] ، وهذا يشير – نوعاً ما – إلى أن هناك جانباً إنسانياً قد روعي داخل السجون ، يوضح ذلك أكثر السماح لأحد المساجين اليهود بمغادرة السجن للاطمئنان على ابنه المريض ، بل والمكث معه حتى يتم شفاؤه[١٩٧] ، ومن ثم فإن الأمر يحتاج لمزيد من الوقفات وذلك لتصوير ما يحدث بالسجون .

كما حظي السجناء في بعض المناسبات بإصدار ما يشبه "العفو العام" عن أرباب بعض الجرائم غير الخطيرين في بعض المناسبات التي تمر بها الدولة كنوع من أنواع القربى[١٩٨] ، وفي بعض الأوقات تكفلت الإدارة بديون السجناء ودفعها لدائنيهم من الخزينة المصرية ، وقامت بإطلاق سراحهم مثلما حدث عام ٩٣٠هـ / ١٥٢٤م[١٩٩] ، ولم يكن الأمر قاصراً على ذلك فقد نال السجناء قدراً من اهتمام أعيان القاهرة بهم ، وذلك عن طريق تخصيص جزء من ريع أوقافهم على السجون ومن بها ، فقد كان مخصصاً بوقفية الأمير جايم الحمزاوي ٨١,٥ بطة دقيق ، يتم خبزها وتوزيعها يومياً على الجامع الأزهر وحبس الديلم وغيرهم[٢٠٠] ، كما خصص الحاج شهاب الدين أحمد أبي بكر الجبيلي في وقفيته عام ٩٦٨هـ / ١٥٦٠م نصفين من ريع وقفه في ثمن خبز

يتصدق به على المسجونين بسجن الرحبة والديلم[٢٠١] ، وفي عام ٩٦٨هـ / ١٥٦٠م تم نقل وقف محب الدين محمد بن محمد المؤذن إلى سجن الرحبة والديلم ، وذلك بعد زوال الجهة التي أرصد عليها الوقف ، فقد أرصد بهذا الوقف ٢٠ نصفاً شهرياً "ثمن ماء عذب يسبل بالسجنين ، وكذا ٥ أنصاف ثمن الفخار والآلة وتنظيف الآلة"[٢٠٢] ، ولضمان وصول هذه الصدقات كان السجان يتعهد أنه "مهما ورد من الصدقات إلى السجن يفرقه على المسجونين بالسوية[٢٠٣] ، كما أوصى بعض التجار بجزء من ثروتهم لبعض المساجين ، وخاصة أصحاب الديون على أن يسدد ما عليهم من ديون من هذه الأموال الموصى بها ويتم إطلاق سراحهم[٢٠٤] .

وبعد أن لاحظنا كيف سعت الإدارة في تأمين القاهرة وحفظ استقرارها ، فاهتمت أولاً بمنع القلاقل العسكرية وذلك بإصدار الأوامر بالتنكيل بكل من يعكر صفو المدينة ، ورأينا كيف حاولت الإدارة حماية المواطنين من آثار تلك الاضطرابات بسن التشريعات المنظمة لأحوال البلاد - كقانون نامة - والضابطة للأسواق حتى لا تتعرض القاهرة لأي غش تجارى أو صناعي ، مع الوضع في الاعتبار أيضاً حماية المنتج ويظهر ذلك جلياً في قوائم التسعيرة ، بالإضافة إلى أنها في الجانب الخلقي والاجتماعي ، لمسنا دور الإدارة في منع كل ما ينافي عرف المجتمع الديني والاجتماعي غير أننا لاحظنا أن العقوبات في فترة البحث كانت قاصرة على العقوبات الجسدية - ولا سيما التعزير - والمالية والحبس دون اللجوء لإقامة الحدود إلا فيما ندر .

هوامش الفصل الرابع

(١) أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص١٠٢ (هامش) .

(2) Holt , P.M : Egypt and the fertile crescent 1516 – 1922, London 1966, p 71 .

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاضطرابات وأسبابها ومراحلها انظر :

- أبو السرور البكري : الكواكب ، مصدر سابق ، ورقة ١٩ – ٢٠ .

- محمد البرلسي السعدي : بلوغ الإرب برفع الطلب ، تحقيق د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٤ ، القاهرة ١٩٧٧م ، ص٢٨٧ – ٢٩٤ .

- ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص١٦٠ – ١٦٤ ، ١٩٤ – ١٩٦ ، ٢١٠ ، ٢٣٣ – ٢٣٩ ، ٢٩٧ – ٢٩٨ ، ٣٠٨ – ٣٠٩ ، ٣٢٧ ، ٣٦٦ – ٣٧٣ ، ٤٥١ ، ٤٨٥ – ٤٨٦ .

- أحمد الرشيدي : حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج ، تحقيق د. ليلى عبد اللطيف أحمد ، مصر ١٩٨٠م ، ص١٥٢ .

- د. عبد الكريم رافق : ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن ١٦ والعقد الأول من القرن ١٧ ، ضمن كتاب بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام ، دمشق ١٩٦٨م ، ص٩٧ – ١٢٩ ، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ – ١٧٩٨م ، ط٢ ، دمشق ١٩٦٨م ، ص١١٥ – ٢٤٦ .

- عراقي يوسف : مرجع سابق ص٢٣١ – ٢٤٩ .

- عفاف مسعد العبد ، مرجع سابق ، ص١٥٥ – ٢١٣ .

- عبد الرازق عيسى : مرجع سابق ، ص٢١١ وما بعدها .

- Holt : op . cit ; p 47 – 51 ; 71 .

- Holt : P M : the pattern of Egyptian political history from 1517 – 1798, in political and social change in modern Egypt, London 1968, p 79 – 83 .

(٤) عفاف مسعد العبد : مرجع سابق ، ص١١٦ – ١٣٢ .

(٥) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٢٨٦ .

(٦) نفسه : ص٢٨٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ .

(٧) أبو السرور البكري : الكواكب ، مصدر سابق ، ورق ١٩ – ٢٠ ، ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص١٦٠ وما بعدها ، أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص١٢١ – ١٢٢ .

(٨) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص١٦٨ ، أحمد الرشيدي : مصدر سابق ، ص١٥٢ .

(٩) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص١٤٧ ، ١٦٣ - ١٦٤ ، ٢٣٤ ، ٢٨٣ ، ٢٩٨ ، ٣١٨ - ٣١٩ ، ٣٢٨ - ٣٢٩ ، ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ٤٦١ - ٤٦٢ .

(10) Holt : Egypt and the fertile, op . cit . p 48 .

سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص١١٣ - ١١٥ .

(١١) البكري : الكواكب ، مصدر سابق ، ورقة ١٩ - ٢٠ .

(١٢) محمد البرلسي : مصدر سابق ، ص٢٨٧ - ٢٩٤ ، الطلبة : هي مبالغ من الأموال كان العسكر، وخاصة السباهية يفرضونها على سكان القرى ، ويأخذونها لأنفسهم بدون حق شرعي. انظر : عفاف مسعد العبد : مرجع سابق ، ص١٧٢ .

(13)Lictenstein : op . cit . p ٧ .

(١٤) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٢٢٠ - ٢٢١ .

(١٥) الدشت : محفظة ٣٥ ، ص٥٦١ .

(١٦) فولكف : مرجع سابق ، ص١٢٢.

(١٧) أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص١٢٣ ، سيد محمد سيد : مرجع سابق ، ص٢٣١ ، عربان غزالة ، عرفوا أيضاً بعربان خبيري ، وتركزت إقامتهم بضواحي الجيزة وبالقرب من الأهرام والمعادي ، أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص١٢٣ هامش .

(١٨) ميكل ونتر : مرجع سابق ، ص٣٣٦ .

(19) Lichtenstein : op . cit. p 7 .

أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص١٢٣ .

(٢٠) فولكف : مرجع سابق ، ص١٢٢ .

(٢١) سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص١٩ .

(٢٢) د. إيمان محمد عبد المنعم : مرجع سابق ، ص١٩ ، د. كمال حامد مغيث : مصر في العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ ، المجتمع والتعليم ، ط١ ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص٣٦ ، ومن السلطات الممنوحة للعربان أن قانون نامة عهد إلى مشايخهم بمهمة الأشراف على زراعة الأرض وجباية الضرائب بها نيابة عن الحكومة ، إيمان عامر : مرجع سابق ، ص١٩ .

(٢٣) الدشت : محفظة ٥٣ ، ص٧٦ ، الباب العالي : س٤١ ، ص١٤٤ ، م٤٧٣ ، س٦٢ ، ص٢٥٠ ، م٧٥.

(٢٤) للمزيد انظر : الفصل الثاني من هذا البحث .

(٢٥) قانون نامة : مصدر سابق ، ص١٤ - ١٥ ، م٢ . الجبة جية : هم صناع الدروع "الزردكاش" ، وقد اتسع استخدامها فصارت تطلق على صناع الأسلحة والذخائر ، والقائمين على حفظها وإصلاحها . د. أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، دار المعارف ، د . ت ، ص٦٥ .

(٢٦) الدشت : محفظة ١٩ ، ص١٢٢٩ .

(٢٧) نفسه : محفظة ٣٩ ، ص٢٤٩ ، وغالباً ما تعرف هذه العصى بالدبوس ، انظر : د. أحمد السعيد سليمان : مرجع سابق ، ص٩٥ .

(٢٨) الدشت : محفظة ٥٠ ، ص١٨٩ .

(٢٩) نفسه : محفظة ١٠١ ، ص٦٥٦ .

(٣٠) جامع الحاكم: س٥٤٨ ، ص٥٢ ، م١٦٠ ، الدشت : محفظة ١٠١ ، ص٣٦٥ ، قانون نامة : مصدر سابق ، ص١٤ - ١٥ ، م٢ .

(٣١) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٤٥٦ - ٤٥٧ .

(32) Rocchetta : op . cit . p 52 .

(٣٣) الدشت : محفظة ٤ ، ص٤٧٥ .

(٣٤) الباب العالي : س١٦ ، ص٢٤٣ ، م١٢٦٤ ، س١٨ ، ص١١١ ، م٧٢٠ ، القسمة العربية : س٤ ، ص٤٤ ، م٧٩ ، القسمة العسكرية : س١٩ ، ص١٣٥ ، م٢٢٣ .

(٣٥) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٢٦٣ .

Rocchetta : o p . cit . p 52 .

(٣٦) حول تلك معاهدات الامتيازات انظر : د. زينب محمد حسين الغنام : الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨م ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ١٩٨٨م ، ص٣٣ - ٥٤ ، د. إلهام محمد علي ذهني : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين ١٦ ، ١٧ ، القاهرة ١٩٩١م ، ص٢٣ - ٣٥ .

Theunissen, Hans : four documents pertinent to the ottoman – Venetian treaty of 1517, Utrecht 1992 . p . 79 – 104 .

(٣٧) الدشت : محفظة ٤ ، ص٤٧٥ .

(٣٨) أحمد العثماني : مصدر سابق ، ورقة ١٥٥ – ١٥٦ ، ابن إياس : مصدر سابق ج٥ ، ص١٩٥ ، ٢٦٧ ٢٧٤ – ٢٧٥ ، ٣٠٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٩ ، ٤٧٤ .

(٣٩) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ، ط٢ ، القاهرة ٢٠٠٤م ، ج٢ ، ص٢٧٢ .

(٤٠) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٢٨٣ .

(٤١) مجهول : تاريخ آل عثمان وولاتهم بمصر إلى ولاية علي باشا المتولي عليها ، مخطوط بدار الكتب القومية ، تاريخ تيمور ٢٤٠٨ ، ورقة ٩ وما بعدها ، أحمد العثماني : مصدر سابق، ورقة ١٥٠ – ١٥٤ .

(٤٢) عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ج٢ ، ص٢٧٦ – ٢٩٣ .

(٤٣) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٢٨٢ ، ٣٠٤ .

(٤٤) أحمد العثماني : مصدر سابق ، ورقة ١٥٠ ، أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص١٠٨ .

(٤٥) الدشت : محفظة ١٠ ، ص٦٦٠ ، وقد ذكر أن الرطل الجبن المقلي بـ ٩ فلوس ، والنصف كانت قيمته ٦ فلس ، أي أن الرطل بـ ١,٥ نصف ، انظر : الصالحية النجمية : س٤٦٦ ، ص٩، م٣٨ ، ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٢٧٠ – ٢٧١ ، ٣٣٢ .

(٤٦) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٣٢٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٤٠٢ .

(٤٧) الدشت : محفظة ٤ ، ص٤٣٩ .

(٤٨) ذكر بأحد وثائق الدشت في أوائل عام ٩٥٨هـ/ ١٥٥١م أن الرطل السمن بـ ١,٣ نصف ، ثم في شهر صفر من نفس العام أن الرطل السمن بـ ١ نصف و ٣ نقرة ، فيدل ذلك على أن النصف يساوي ٩ نقرة . انظر الدشت : محفظة ٣٩ ، ص٣١٤ .

(٤٩) انظر ملحق (١٠) جدول بمتوسط مرتبات بعض فئات المجتمع شهرياً ، حيث يلاحظ أن هذه الفئات قد لا تملك الأشرفي الذهب .

(٥٠) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص١٩٠ ، ٢٧٠ .

(٥١) الدشت : محفظة ١٠ ، ص٦٦٠ .

(٥٢) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٢٧٤ – ٢٧٥ ، ٤٣٦ .

(٥٣) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٢٨٢ .

(٥٤) العازر باشان : الحياة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من القرن ١٦ حتى القرن ١٨ ، ضمن كتاب تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية ١٥١٧ – ١٩١٤ ، تحرير يعقوب لاندوا ، ترجمة جمال أحمد الرفاعي ، أحمد عبد اللطيف حماد ، القاهرة ٢٠٠٠م ، ص١١٥ .

(٥٥) الدشت : محفظة ٢٠ ، ص١٠٩٧ .

(٥٦) محسن شومان : مرجع سابق ، ص٢١٠ .

(٥٧) الدشت : محفظة ٣ ، ص٢ ، محفظة ١٠ ، ص٦٦٠ – ٦٦٧ ، ومحفظة ٢٠ ، ص١٠٩٧ ، ص١١٠٤ ومحفظة ١١٣ ، ص٢٧٩ ، الباب العالي : س٦٨ ، ص٢٠٨ ، م بدون ، باب الشعرية : س٥٩٠ ، ص١ ، م٤ ، جامع الحاكم : س٥٤٦ ، ص٣ ، م بدون ، مصر القديمة: س٨٦ ، ص٣١٣ – ٣١٥ ، م بدون ، س٨٧ ، ص٣٨٥ ، الباب العالي : س٥٢ ، ص٤، م٢١ .

(٥٨) الدشت : محفظة ٢٠ ، ص١٠٩٧ ، ١١٠٤ ، جامع الحاكم: س٥٤٨ ، ص١ ، م بدون، باب الشعرية : س٥٩٦ ، ص٦٨٣ ، م بدون ، القسمة العربية : س١١ ، ص بدون ، م بدون ، لعام ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م ، الباب العالي : س٦٨ ، ص٢٠٨ ، م بدون .

(٥٩) ملحق (١١ / أ) قوائم التسعيرة .

(٦٠) الدشت : محفظة ٣ ، ص٢ ، ومحفظة ٢٠ ، ص١٠٩٧ ، بولاق : س٣ ، ص٣١٤ ، م ١٧٧٦ ، وس١٤ ، ص٤٦٥ ، م٢٤٣٦ ، أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص١١٨ .

(٦١) بولاق : س١٤ ، ص٤٦٥ ، م٢٤٣٦ ، وملحق (١٢) أسعار بعض الغلال والبقول .

(٦٢) الدشت : محافظ : ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٤٩ ، الباب العالي : س١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٦ ، ٥٢ ، بولاق : س١٦ ، الصالحية النجمية : س٤٣٩ ، ٤٤٤ .

(٦٣) ملحق (١١) قوائم التسعيرة .

(٦٤) الدشت : محفظة ٤٤ ، ص٢٠٩ .

(٦٥) نفسه : محفظة ١٧ ، ص٤٢٤ ، باب الشعرية : س٥٨٦ ، ص١٤٢ ، م٤٩٠ ، ونص الإقرار "الإشهاد" كالتالي : "أشهد عليه أنه من يوم تاريخه لا يبيع "اسم السلع" إلا " بالسعر" ومتى خالف كان عليه ما يراه الحسبة الشريفة" الدشت : محفظة ٥ ، ص٣٧٥ .

(٦٦) بولاق : س١ ، ص١٥ ، م٦٩ ، س٩ ، ص٩٨ ، م٦٣٣ ، مصر القديمة : س٨٧ ، ص٢٣٤ ، م١٥٢٩ ، باب الشعرية : س٥٨٤ ، ص٢٣٥ ، م١١٥١ ، س٥٨٦ ، ص١٤٢ ، م٤٩٠ ، جامع الحاكم : س٥٣٩ ، ص١٨١ ، م٧٥٧ ، س٥٥١ ، ص١٠٢ ، م٣٣٣ .

(٦٧) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٢٨٢ ، ٣٣٥ .

(٦٨) الباب العالي : س٦٥ ، ص٢٣ ، م٨٧ .

(٦٩) باب الشعرية : س٥٩٩ ، ص٣٤٥ ، م١٣٤٧ ، وص٣٤٧ ، م١٣٥٣ ، ص٣٥١ ، م١٣٧٥.

(٧٠) الدشت : محفظة ٨ ، ص٢٥٤ ، ومحفظة ١٠ ، ص٦٦٢ ، الباب العالي : س٣ ، ص١١٩ ، م٦٠٩ ، بولاق : س١ ، ص١٥ ، م٧ ، مصر القديمة : س٨٦ ، ص٢٢٨ ، م١٦٩٤ ، باب الشعرية : س٥٨٨ ، ص٥٦١ ، م٢٢٨٥ .

(٧١) الدشت : محفظة ٨ ، ص٢٥٤ .

(٧٢) المعجم الوجيز : ص٤٣٠ .

(٧٣) الباب العالي : س٨ ، ص٢٨٣ ، م٧٧٠ ، باب الشعرية : س٥٩٤ ، ص٧٧١ ، م بدون ، س٥٩٦ ، ص٣ ، م بدون ، وس ٥٩٩ ، ص٣٤٧ ، م١٣٥٣ .

(٧٤) الباب العالي : س٨ ، ص١٩٤ ، م٥٣٨ .

(٧٥) نفسه : س٨ ، ص٢٦١ ، م٧١٧ ، الدشت : محفظة ٥٠ ، ص٣١٨ .

(٧٦) الباب العالي : س١٨ ، ص١٩ ، م١٢٣ ، س٣٨ ، ص٥٠ ، م٢١٩ ، باب الشعرية : س٥٩٩ ، ص٤٥٤ ، م١٨٠٢ .

(٧٧) الدشت : محفظة ١٥ ، ص١٥٨ ، محفظة ٢٦ ، ص٦٥ ، محفظة ٥٣ ، ص٤٤٠ ، بولاق : س٣ ، ص٣١٤ ، م١٧٧٦ ، باب الشعرية : س٥٨٧ ، ص١٥٤ ، م٥٨٢ ، ص١٨١ ، م٧٥٧ ، جامع الحاكم: س٥٣٩ ص٤٢٨ ، م١٧٤٤ ، س٥٤٨ ، ص٧٤ ، م٢٣٤ ، الباب العالي : س١٨ ، ص٢١ ، م١٣٣ ، س٣٨ ، ص٥٠ ، م٢١٩ ، س٥٤ ، ص٣٩٦ ، م١٧٣٦.

(٧٨) جامع الحاكم: س٥٤٩ ، ص١٨٧ ، م ٦٥٠ .

(٧٩) الدشت : محفظة ٢٢ ، ص٥٠٩ ، ومحفظة ٥٢ ، ص٥٨٠ ، الباب العالي : س٤٩ ، ص١٠٣ ، م٥٥١ ، ص٦٤٤ ، م٣٤٢٣ ، س٥٢ ، ص١ ، م٢١ ، ص٧١ ، م٣٢٩ ، ص٢١٢ ، م٩٦٩ ، س٥٤ ، ص١٣٦ ، م٥٩٣ ، س٥٥ ، ص١٠ ، م٤٩ ، س٥٥ مكرر ، ص٢٨٤ ، م٩٦٤ ، بولاق : س١١ ، ص١١٩ ، م٦٧١ .

(٨٠) الباب العالي : س٢٦ ، ص٦٩ ، م ٤٠٠٣ .

(٨١) الدشت : محفظة ١٥ ، ص٥٢١ .

(٨٢) الباب العالي : س٦٧ ، ص٦٣٢ ، م بدون .

(٨٣) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٣٠٣ – ٣٠٤ ، ٣١٣ .

(٨٤) د. عبد الحميد حامد سليمان : مقاطعة الخردة وتوابعها دراسة التنظيم المالي والضرائبي للحرف الهامشية والبسيطة في مصر العثمانية ، جامعة المنصورة ، د . ت ، ص٧ .

(٨٥) هذا العدد مستخرج من محافظ الدشت محفظة ٢٢ لعام ٩٤٧هـ/ ١٥٤٠م ، ٣٧ لعام ٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م ، ٥٢ لعام ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م ، ٧٠ لعام ٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م ، ٨٦ لعام ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م ، ١٠١ لعام ٩٩٧هـ/ ١٥٨٨م ، ١١٣ لعام ١٠٠٧هـ/ ١٥٩٨ .

(٨٦) الباب العالي : س٢ ، ص٩٢ ، م٤٢٢ ، وص٢١٥ ، م١٠٠١ ، س٣ ، ص٣٥٢ ، م١٩٠٢ ، ص٥٤٤ ، م٢٧٩٢ ، س٦ ، ص٣٨١ ، ١٣٩٠ ، س٣٠ ، ص١٣٧ ، م٤٨٠ ، س٦٣ ، ص٢٤ ، م١١٣ ، ص٩٢ ، م٤٥٦ ، باب الشعرية : س٥٨٢ ، ص٣٠٥ ، م١٣٧٢ ، ص٥٦٧ ، م٢٦٣٢ ، س٥٨٤ ، ص٢٣٦ ، م١١٥٦ ، ص٢٥٧ ، م١٢٣٦ ، س٥٨٤ ، ص١٧٤ ، م٨٦٩ ، ص١٩٠ ، م٩٥٢ ، س٥٨٩ ، ص٣٩٠ ، م١٤٣٢ ، س٥٩٢ ، ص٦٦٣ ، م٣١٢٧ ، جامع الحاكم : س٥٤٨ ، ص١٦٣ ، م٥١٨ ، س٥٤٨ ، ص٢٥٣ ، م٧٧٤ ، ص٣٩٣ ، م١٢٠٦ ، مصر القديمة : س٩٠ ، ص٢٦٤ ، م١٣٠٣ ، ص٣٦٧ ، م١٨٢٥ ، ص٤٣١ ، م١٢٦٨ .

(٨٧) الدشت : محفظة ٦ ، ص٣١٧ ، محفظة ٨ ، ص٤٠٥ ، ص٤٢٣ ، الباب العالي : س٢ ، ص٩٢ ، م٤٢٢ ، بولاق : س١١ ، ص٢٧٦ ، م١٦٠٣ ، المقرى ؛ أحمد بن محمد بن علي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، ط٣ ، مصر ١٩١٣ ، ج٢ ، ص٦٥١ – ٦٥٢ ، ٩٧٨ .

(٨٨) الدشت : محفظة ٦ ، ص٣٤٦ ، باب الشعرية : س٥٨٥ ، ص٢٣٣ ، م١١٧٤ ، وص٥٨٦ ، ص٣٥ ، م١١٣ ، س٥٩٢ ، ص٣٧٢ ، م٣١٦٣ .

(٨٩) باب الشعرية : س٥٨٢ ، ص٤٩١ ، م٢٢٨٢ .

(٩٠) جامع الحاكم : س٥٤٨ ، ص٢٥٣ ، م٧٧٤ .

(٩١) الباب العالي : س٥٠ ، ص١٧٥ ، م١٧٧٤ .

(٩٢) باب الشعرية : س٥٨٤ ، ص٢٢٥ ، م١١٠٧ ، الصالحية النجمية : س٦ ، ص٢٨٧ ، م١١٧٢ .

(٩٣) الباب العالي : س٦٦ ، ص٤٦٣ ، م١٥٣١ .

(٩٤) جامع الحاكم: س٥٤٨ ، ص٥٢ ، م١٥٩ . مثل "لقبلق" ، وقد ورد معنى هذه الكلمة في الوثيقة .

(٩٥) الباب العالي : س٥٢ ، ص٣٥٧ ، م١٧٠٧ . مثل "سبقلي" ، أي بالأبر المشرمة يا نصراني،

كما جاء في الوثيقة .

(٩٦) الدشت : محفظة ٤٠ ، ص١١٤٥ .

(٩٧) المصباح المنير : ج٢ ، ص٥٨٦ .

(٩٨) الباب العالي : س٢ ، ص٩٢ ، م٤٢٢ ، س٤٢ ، ص٢٠٣ ، م١٢٢٩ ، س٥٢ ، ص٣٥٧ ، م١٧٠٧ ، س٥٠ ، ص١٧٥ ، م٧٧٤ ، س٦٧ ، ص٧١٤ ، م بدون ، جامع الحاكم: س٥٤٨ ، ص١٦٣ ، م ٥١٨ ، باب الشعرية : س٥٨٤ ، ص٧ ، م٣١ .

(٩٩) الدشت : محفظة ٩ ، ص٣١ .

(١٠٠) الدشت : محفظة ٨ ، ص١٦٨ ، باب الشعرية : س٥٩٢ ، ص٣٧٢ ، م٣١٦٣ .

(١٠١) الدشت : محفظة ١٠ ، ص٨٣٢ .

(١٠٢) جامع الحاكم: س٥٤٨ ، ص٧٨ ، م٢٤٨ ، بولاق : س١١ ، ص٧٦ ، م١٦٠٣ .

(١٠٣) الباب العالي : س٣ ، ص٣٥٢ ، م١٩٠٢ .

(١٠٤) الدشت : محفظة ٤ ، ص٣٤٠ ، جامع الحاكم : س٥٤٨ ، ص٣٩٣ ، م١٢٠٦ .

(١٠٥) الباب العالي : س ٢٩ ، ص٥٤٢ ، م٢٨٦٠ .

(١٠٦) السيد سابق : مرجع سابق ، م٢ ، ص٣٧٢ .

(١٠٧) المعجم الوجيز : ص٢٩٩ .

(١٠٨) الباب العالي : س٢ ، ص٩٢ ، م٤٢٢ . س٣ ، ص٥٤٤ ، م٢٧٩٢ . س٢٠ ، ص١٢٠، م٦٢١ ، جامع الحاكم : س٥٤٨ ، ص٢٥٣ ، م٧٧٤ .

(١٠٩) سيد سابق ، مرجع سابق ، م٢ ، ص٣٧٢ .

(١١٠) التعزير شرعاً : التأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة ، فهو عقوبة يفرضها الحاكم على جناية أو معصية لم يعين لها الشرع لها عقوبة ، أو حدد لها عقوبة ولكن لم تتوافر فيها شروط التنفيذ ، كسرقة ما لا قطع فيه ، القذف بغير الزنا . سيد سابق : مرجع سابق ، م٢ ، ص٤٩٧.

(١١١) الدشت : محفظة ١٦ ، ص٨٣٢ .

(١١٢) نفسه : محفظة ٦ ، ص٨١ .

(١١٣) نفسه : محفظة ٨ ، ص٤٠٢ . الباب العالي : س١٥ ، ص١٠ ، م٦٧ ، جامع الحاكم : س٥٤٩ ، ص٤٧٧ ، م١٣٠٣ ، باب الشعرية : س٥٩٢ ، ص٣٠١ ، م١٣٩٦ ، وس ٥٩٩،

ص٣٦٥ ، م ١٤٢٩ .

(١١٤) الدشت : محفظة ٦ ، ص٣٨٥ ، ومحفظة ٨ ، ص٣٢٢ ، الباب العالي : س٣ ، ص٣٤٥ ، م١٨٦٣ .

(١١٥) الدشت : محفظة ٥٠ ، ص٥٠٠ ، الباب العالي : س٤٩ ، ص٤٦٩ ، م٢٥٢٠ .

(١١٦) الباب العالي : س٥١ ، ص٥٧ ، م٣٠٤ ، س٥٥ ، ص٥٧ ، م١٠٧ . ، القسمة العربية: س١٤ ، ص١٤٢ ، م٢٠٦ .

(١١٧) الدشت : محفظة ٤ ، ص٣٩٧ .

(١١٨) باب الشعرية : س٥٩٢ ، ص١٧٨ ، م٨١٢ .

(١١٩) يوجد الكثير من الحالات التي أوردها وكيفية الحكم في جرائم الحيوانات . لمزيد من التفاصيل انظر : سيد سابق : مرجع سابق ، م٢ ، ص٤٨١ – ٤٨٥ .

(١٢٠) الدشت : محفظة ٥ ، ص٣٧٥ .

(١٢١) باب الشعرية : س٥٩٢ ، ص١٧٨ ، م٨١٢ .

(١٢٢) الباب العالي : س٥٤ ، ص٤٥٥ ، م٢٠٠٧ .

(١٢٣) الباب العالي : س٣٩ ، ص٩٢ ، م٣٧٣ .

(١٢٤) نص هذا الإقرار "لا يستحق (. . . .) على (. . . . . .) حقاً ولا استحقاقاً ولا ندبة ولا جراحة ولا دية ولا قتلاً ولا عمداً ولا خطأً " مع تغيير بسيط في نصه بناء على اختلاف الموضوع الصادر بشأنه الإقرار . الباب العالي : س٣ ، ص٧ ، م٢٢ .

(١٢٥) الباب العالي : س٥٠ ، ص٣٩ ، م٢٠٩ .

(١٢٦) فييت : مرجع سابق ، ص٩٠ .

(١٢٧) جامع الحاكم : س٥٤٨ ، ص٤٢٩ ، م١٣١٩ ، أوليا جلبي ، مصدر سابق ، م١٠ ، ص٤٨٥ .

(١٢٨) الدشت : محفظة ٢٦ ، ص٣ ، محفظة ٧٠ ، ص٢٠١ ، جامع الحاكم : س٥٥٤ ، ص٣١٠ ، م٧٣٤ ، س٥٥٦ ، ص٣٨٤ ، م١١٣٥ .

(١٢٩) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٤٦٤ .

(130) Du Mans : op . cit . p 107 .

(١٣١) الدشت : محفظة ٥٣ ، ص٥١ .

(١٣٢) جامع الحاكم : س٥٤٨ ، ص٤٢٩ ، م١٣١٩ .

(١٣٣) ونتر : مرجع سابق ، ص٣٣٥ – ٣٣٦ .

(١٣٤) الدشت : محفظة ٤٢ ، ص٩٢ ، محفظة ٤٨ ، ص٤٧٢ ، ومحفظة : ٥٣ ، ص٥١ ، الباب العالي : س٣٥ ، ص٥٣ ، م٢٣٨ ، س٥٩ ، ص٤٨٩ ، م١٨٧٦ ، س٧٠ ، ص٦ ، م٣٢ .

(١٣٥) الباب العالي : س٣١ ، ص٣٣٨ ، م١٨٥٧ ، س٣٥ ، ص٥٣ ، م٢٣٨ ، س٧٠ ، ص٦ ، م٣٢ .

(١٣٦) بولاق : س١٧ ، ص٦٨ ، م٣٥٧ ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٤٨٥ .

(١٣٧) الدشت : محفظة ٣٩ ، ص٤٤٧ ، محفظة ٤٨ ، ص٤٧٢ .

(١٣٨) الدشت : محفظة ٤٨ ، ص٤٧٢ .

(١٣٩) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٤٨٥ .

(١٤٠) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص١١٨ – ١١٩ .

(١٤١) الدشت : محفظة ٥٣ ، ص٣٥١ ، جامع الحاكم : س٥٤٨ ، ص٤٢٩ ، م١٣١٩ .

(١٤٢) الباب العالي : س٤٦ ، ص٧١ ، م٤٠٤ ، ص٧٦ ، م٤٣٣ .

(١٤٣) نفسه : س٤٦ ، ص٧٦ ، م٤٣٣ .

(١٤٤) مروة تميم رمزي أحمد : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للرقيق في مصر في العصر العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٣هـ ، ص٦٤ .

(١٤٥) الباب العالي : س٥٢ ، ص١٢٧ ، م٥٤٢ .

(١٤٦) جامع الحاكم : س٥٥٤ ، ص٣١١ ، م٧٣٦ .

(١٤٧) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص١١٨ .

(١٤٨) قانون نامة : مصدر سابق ، ص٧٤ – ٧٥ ، م٣٣ .

(١٤٩) محسن شومان : مرجع سابق ، ص٤٤ – ٤٥ .

(١٥٠) الدشت : محفظة ٧ ، ص١٥٢ .

(١٥١) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص١١٨.

(١٥٢) الدشت : محفظة ١٥ ، ص٦٤٩ ، محفظة ١٨ ، ص٥٦١ ، الجامع الحاكم : س٥٥٥ ، ص٤٦٠ ، م١٢٣٠ .

(١٥٣) الدشت : محفظة ١٨ ، ص٥٦١ .

(١٥٤) نفسه : محفظة ٥٠ ، ص٥٨٦ .

(١٥٥) الباب العالي : س٥٢ ، ص٣٢٧ ، م١٥٦٧ .

(١٥٦) نفسه : س١٩ ، ص٥٠٥ ، م٢٦٢٢ ، س٥٢ ، ص٣٢٧ ، م١٥٦٧ .

(١٥٧) نفسه : س٢٩ ، ص٣٤١ ، م١٧٨٢ .

(١٥٨) الدشت : محفظة ١٧ ، ص٣٢٣ .

(١٥٩) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١ - ٢ .

(١٦٠) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٤٨٥ .

(١٦١) بولاق : س٢ ، ص١٨٣ ، م٨٤٩ .

(١٦٢) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص١٠٧ - ١٠٩ .

(١٦٣) الدشت : محفظة ١٦ ، ص٤٣٦ ، الباب العالي : س٢٩ ، ص٢٤٤ ، م١٢٧٤ ، س٣١ ، ص٣٧٢ ، م٢٠٦٣ ، بولاق : س١١ ، ص١٤١ ، م٧٩١ .

(١٦٤) الدشت : محفظة ٨٦ ، ص٥٠٢ .

(١٦٥) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٩٧٩ .

(١٦٦) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص١١٠ - ١١٢ .

(١٦٧) الدشت : محفظة ٦ ، ص١٩١ .

(١٦٨) بولاق : س٢ ، ص٤٣ ، م١٩٦ - ١٩٧ ، الباب العالي : س٣٤ ، ص٦٣ ، م٣٢٢.

(١٦٩) الباب العالي : س٣ ، ص٢٣٠ ، م١٢٠٣ .

(١٧٠) نفسه : س٣١ ، ص٢٢٥ ، م١٢٤٣ .

(١٧١) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق ، ص١١٣ .

(١٧٢) الباب العالي : س٢ ، ص٥٥ ، م٢٤٠ .

(١٧٣) نفسه : ص٥٤ ، ص١٤٦ ، م٦٤١ .

(١٧٤) نفسه : س٣ ، ص٧ ، م٢٢ .

(١٧٥) مصر القديمة : س٨٨ ، ص٧ ، م٤٠ ، باب الشعرية : س٥٩٦ ، م١٠٠٥ .

(١٧٦) الباب العالي : س٦٦ ، ص١١٨ ، م٤٤٥ .

(١٧٧) قانون نامة ولاية آل عثمان : مصدر سابق، ص١٢٠ - ١٢١ .

(١٧٨) دده أفندي ؛ إبراهيم يحيى خليفة : السياسة الشرعية ، دراسة وتحقيق وتعليق ، د. فؤاد عبد المنعم ، الاسكندرية د. ت ، ص١١٤ - ١١٥ .

(١٧٩) الدشت : محفظة ٨ ، ص١٥١ .

(١٨٠) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٩٠ . د. ليلى عبد اللطيف أحمد : المجتمع المصري في العصر العثماني ، القاهرة ١٩٨٧م ، ص٩٩ .

(١٨١) بولاق : س٢٠ ، ص٣١ ، م١٤٣ .

(١٨٢) الباب العالي : س٣٢ ، ص٤٣ ، م١٧٧ ، الدشت : محفظة ٤٧ ، ص١٥٩ ، ليلى عبد اللطيف : المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص٩٩ .

(١٨٣) الباب العالي : س٣ ، ص٩٢ ، م٤٥٦ ، س٣١ ، ص٤٧٢ ، م٢٦٨٦ ، جامع الحاكم : س٥٤٨ ، ص٢٩٧ ، م٩٠٩ ، علاء طه رزق : السجون والعقوبات في مصر عصر السلاطين المماليك ، ط١ ، القاهرة ٢٠٠٢م ، ص٣١ - ٣٢ .

(١٨٤) الباب العالي : س٣٢ ، ص٤٣ ، م١٧٧ .

(١٨٥) القسمة العربية : س١ ، ص١٤٥ ، م٣١٩ ، محسن شومان : مرجع سابق ، ص٤٨ .

(١٨٦) الباب العالي : س٢٦ ، ص٣٩٢ ، م٢٤٨٤ .

(١٨٧) الباب العالي : س٣ ، ص٢٤٣ ، م١٢٧٤ ، س١٨ ، ص١٥٢ ، م٩٣٩ ، س٢٦ ، ص٣٩٢ ، م٢٤٨٤.

(١٨٨) نفسه : س١٨ ، ص١٥٢ ، م٩٣٩ ، س٢٦ ، ص٢٤٥ ، م١٥٨٤ .

(١٨٩) نفسه : س٤٩ ، ص٤٢٢ ، م٢٢٧٧ ، س٥٨ ، ص٢٧١ ، م٦٧٠ ، س٦١ ، ص٣٢٩،م١٣٦٧

(١٩٠) نفسه : س٦ ، ص٣٤١ ، م١٢٤٥ .

(١٩١) نفسه : س٦ ، ص٣٤١ ، م١٢٤٥ ، س٢٦ ، ص٣٩٢ ، م٢٤٨٤ .

(١٩٢) نفسه : س١٣ ، ص٣٢ ، م١٦٦ ، س٥٦ ، ص١٥٥ ، م٤٠٨ ، ميرفت أحمد : مرجع سابق ، ص٧٧ .

(193) Bretton : op .cit . p 51 .

(١٩٤) الباب العالي : س٣٥ ، ص٢١٦ ، م ١٠٣٣ ، س٥٧ ، ص٣٤ ، م١٠٨ .

(١٩٥) نفسه : س٣١ ، ص١١٢ ، م٦١٩ ، ص١١٥ ، م٦٣٣ ، ص١٢١ ، م٦٦٧ .

(١٩٦) نفسه : س٢٩ ، ص٢٥٣ ، م١٣١٦ ، ص٥٨٧ ، م٣٠٨٦ .

(١٩٧) نفسه : س٣٢ ، ص٢١٧ ، م١١٦٣ .

(١٩٨) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٤٨٠ .

(١٩٩) الباب العالي : س٦٦ ، ص٣٦٧ ، م١٢٤٨ ، سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص١٢٨ ، علاء طه : مرجع سابق ، ص٧٥ – ٧٦ .

(٢٠٠) الدشت : محفظة ٤٥ ، ص٩ .

(٢٠١) الدشت : محفظة ٥٣ ، ص١١٢ .

(٢٠٢) نفسه : محفظة ٥٣ ، ص١١١ .

(٢٠٣) الباب العالى : س٢٦ ، ص ٣٩٢ ، م٢٤٨٤ .

(٢٠٤) القسمة العربية : س١ ، ص١٤٥ ، م٣١٩ .

الفصل الخامس

المجتمع والأحوال الشخصية

عند دراسة المجتمع القاهري لابد من التوقف مع مسألتين مهمتين أولهما: هل كان مجتمع القاهرة حقاً مجتمعًا طبقياً ؟ ، وهل اتسمت كل طبقة بالانعزال عن الأخرى ؟ وكم عدد تلك الطبقات ؟ ، وثانيهما : "سكان الولايات العربية كالشوام، والمغاربة . . " المستقرين بالقاهرة ، هل شكلوا ما يسمى بالجاليات؟ وهل كان القاهريون ينظرون إليهم على أنهم جالية ؟ .

أما المسألة الأولى فنجد أن القاهرة بحكم موقعها الجغرافي ومكانتها التجارية ، ضمت أخلاطاً متباينة من الناس في أصولهم ومكانتهم الاجتماعية والمالية ، ولذلك اتجه الباحثون إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات وفقاً للوضع المادي غنى وفقراً ، ورأوا أن كل طبقة تحتوي على تدرج هرمي اعتماداً على الحالة المادية ، وتضم تلك الطبقات العديد من الشرائح المتباينة ، ومن خلال وجهة النظر تلك نجد المجتمع مقسماً إلى : طبقة حاكمة ، طبقة علماء ، طبقة محكومة[1] ، إلا أن فريقاً آخر قسم المجتمع تقسيماً فئوياً متمثلاً في : فئة حاكمة، فئة تجار ، فئة طوائف ، علماء وطلبة أزهر ، أهل ذمة ، أجانب ، رقيق ، عربان[2] ، ويلاحظ أن هذا التقسيم يرتكن إلى أسس عرقية أو دينية أو مهنية .

بيد أن هذا التمييز على تلك الأسس لا يعد أمراً محكماً ، خاصة فيما يتعلق بالنواحي الدينية والمهنية ؛ إذ أن هناك حراكاً دائماً يترجمه تغيير الإنسان لبعض نشاطاته الاقتصادية أو معتقداته ، ويوضح ذلك انخراط العسكر في سلك الطوائف والعكس صحيح ، ومن ثم فعلى أساس هذا التقسيم أين نضع العسكر أفي فئة رجال الحكم والإدارة أم في فئة الطوائف ؟ وبالتالي فإننا نرى أن مفهوم الطبقة يعد ملائماً عند تقسيم القاهريين ، ويجب أن نضع في الاعتبار أن مصطلح الطبقة في القرن السادس عشر لم يكن يشير إلى العزلة والانغلاق ، بل يشير إلى مفهوم اجتماعي أرحب يضم في جنباته فئات مختلفة في الميول

الحرفية والعقدية والحالة المادية ، ويبرز ذلك الانفتاح الموجود بين مختلف طبقات المجتمع القاهري ، والعلاقات الاجتماعية التي ربطت بين مختلف فئاته.

حقيقة أن المقامات محفوظة ، كما يقال فقد وردت العديد من الإشارات التي توضح وجود فوارق بين فئات الطبقة الواحدة ، وقد تمثلت تلك الإشارات في استخدام مصطلحات توضح ذلك مثل : "أكابر ، أعيان ، أماثل"[٣] ، وهذا أمر طبيعي إلا أنها لم تشكل حاجزاً من التداخل ، وعليه فإن المجتمع القاهري ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين : طبقة رجال الحكم والإدارة التي تتألف من القوات العسكرية (مملوكية - عثمانية) التي استقرت بالقاهرة ، وكونت علاقات اجتماعية اقتصادية بها ، فصارت جزء من نسيجها الاجتماعي ، إلا أنها تميزت ببعض الأمور - سنعرض لها في حينها - ، طبقة محكومة والتي تضم في طياتها كافة فئات المجتمع القاهري بدءً من العلماء ووصولاً للعامة .

مع الوضع في الاعتبار أننا عندما نتناول فئة كالعلماء - مثلاً - فسيندرج تحتها العلماء بصفة عامة مشتملة على القاهريين وأبناء الولايات العربية ، كما سنقوم بتوزيع الأشراف على كافة فئات المجتمع وفقاً لنشاطهم المهني ، فبالرغم من أن لهم مكانة في نفوس المصريين لنسبهم الشريف ، إلا أنهم لم يشكلوا نسيجاً منفرداً عن باقي فئات المجتمع القاهري ، الأمر ذاته ينسحب على التجار والطوائف ، وهذا يجعلنا ننتقل للمسألة الثانية وهي : "أبناء الولايات العربية المقيمين بالقاهرة هل شكلوا ما يعرف بالجالية ؟ . .

بداية نجد أن الجالية تعني مجموعة بشرية تعيش في وطن جديد غير وطنهم الأصلي ، تمارس الأنشطة المختلفة به ، وتربطها قيم مشتركة وعادات خاصة بها ، ولا تحاول أن تؤثر فيها ثقافات أخرى[٤] ، وبالنظر لأبناء الولايات العربية نجد أن جميعهم قد ارتحلوا إلى القاهرة ، ولكنهم لم يختلفوا عن القاهريين لا في القيم ولا في العادات ، وقد تأثروا وأثروا بما حولهم وفيه،

حقيقة أن ذلك ينسحب على الأوربيين ، أما العرب فمع أن لهم تكوينهم الطائفي ، إلا أنه لا يصير أمراً دخيلاً على مجتمع ساد فيه هذا النمط من الأنماط الاجتماعية ، ونجد أنهم انصهروا ببوتقة المجتمع القاهري وصاروا جزءً منه ، وتعكس لنا الألقاب والكنى حقيقة نظرة القاهريين لتلك الشرائح التي عدوها قاهريين مثلهم فكثيراً ما انتهت أسماء الدمشقيين والحلبيين وغيرهم بلقب المصري القاهري(٥) .

ومن ثم فإن التميز الذي يقوم على أساس الوطن لا أساس له بين أبناء الولايات العربية ، حيث أن فكرة الوطنية لم تكن معروفة آنذاك ، ولا تدور بالخلد ، ولكن التميز الذي يستند إلى أساس الدين واللغة فهو أمر معروف وشائع بين أفراد المجتمع ، وهذا ما جعل بعض سكان الولايات العثمانية كالأتراك "الروم" بمنأى عن المجتمع ، حتى أن الرحالة التركي مصطفى عالي قد لاحظ عدم الاختلاط بين الأتراك "الروم" والقاهريين بالرغم مما هو معروف عن القاهريين من حب التزاور والتداخل ، وأعتقد أنه لما ذكر "رجل تركي"(٦) كان يشير إلى اختلاف اللغة التي شكلت حاجزاً لمثل هذا الانصهار ، ويدخل في هذا الأعاجم "الإيرانيون" .

وعليه فإننا عند تناولنا فئات المجتمع بالحديث سنراعي اختلاف اللغة والدين في المقام الأول ، والمنشأ "الموطن" في المقام الأخير ، وبالتالي فإن أبناء الولايات العربية الذين يتفقون مع السواد الأعظم للمجتمع في اللغة والدين لا يعدون جاليات ، بينما المختلفون مع ذلك السواد في أمرين (لغة ودين) أو (لغة وموطن) مثل الأتراك "الروم" الأعجام "الإيرانيين" والهنود والسنود أو يختلفون في اللغة والدين والموطن كالأوربيين وهؤلاء جميعهم ممكن أن يشكلوا جاليات .

وأخيراً فإن من الأمور التي استوقفتنا عند تقسيم المجتمع ، مصطلح "العامة" فهو مصطلح مطاط واسع يندرج تحته الكثير من السكان ، فكل طبقة

من طبقات المجتمع سواء حاكمة أم محكومة ، بل وكل فئة من فئاته يوجد بها الأرستقراطيون وهم الأعيان - وأشرنا فيما سبق لذلك - ويوجد بها البرولتياريا التي تعد أكثر شرائح الفئة فقراً وكدحاً ، وهؤلاء يطلق عليهم العامة وفقاً للتصنيف المادي ، حيث عرف البعض بأن العامة هم القطاع العريض من المجتمع الذين يمتهنون حرفاً صغيرة أو حقيرة ، أو ممن تتراوح دخولهم ما بين ٥ - ٣٠ بارة (نصف) ، أو ممن ليس لهم دخول ثابتة[٧] ، وكثيراً ما تأثر هؤلاء بالأزمات الاقتصادية التي دفعتهم للعنف[٨] .

وهذا التصنيف يتفق مع ما ذهبنا إليه من وجود تدرج هرمي داخل الفئة الواحدة وفقاً للإفلاس والتمول أو الغنى والفقر ، ولكن هل مصطلح العامة يرادف مصطلح "السوقة"؟ أعتقد أنه حينما استخدمت المصادر المصطلح الأخير لم تقصد به المعنى الذي حدده ابن إياس "بأصحاب المحلات الصغيرة في السوق"[٩] ، بل أريد به السلوك العام المتبع النابع من الحركة الجارية بالأسواق كالصخب والأيمان الكاذبة والتدليس والغش ، وهي سلوكيات كثيراً ما لفظها المجتمع القاهري ، وتقاضى الناس بسببها - كما سبق الذكر- ، وبالتالي فإن مصطلح "السوقة" يعني من لا يمتلك خلقاً وسلوكاً متحضراً ، وقد يكون فقر هؤلاء وبؤسهم قد جعلهم غير مؤهلين لأن يكون لهم سلوكاً حضارياً "اتيكيت" من وجه نظر علية القوم ، أما فيما بينهم فإن سلوكهم المنتقد يعد عرفاً بينهم ، وعلى كل حال فإننا سوف نفرد لهم نقطة خاصة بهم للحديث عنهم ، وسندرج تحت هذا المصطلح أصحاب المهن البسيطة ، وفلاحي الوجهين البحري والقبلي الذين سنحت لهم فرصة الإقامة بالقاهرة ، والعربان ، والفقراء المعدمين الذين كثيراً ما أعلنوا فقرهم بسجلات المحاكم الشرعية ، بالإضافة للرقيق .

طبقات المجتمع :

طبقة رجال الحكم والإدارة :

المقصود هنا القوات العسكرية التي استقرت بالقاهرة ولم ترحل عنها ، وتمكنت من تكوين علاقات اجتماعية واقتصادية ، عكس الباشوات الذين كانت مدة إقامتهم بالقاهرة محدودة ، بالرغم من ممارستهم لبعض الأنشطة الاقتصادية ، وإرصادهم للأوقاف ، ومصاهرتهم لبعض رجال الأوجاقات ، إلا أن إقامتهم لم تأخذ صفة الديمومة فهم أشبه بضيوف سرعان ما ارتحلوا عن القاهرة وإن تركوا بها آثاراً ، أما رجال الحامية فبمرور الوقت صاروا جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع القاهري ، وقد تشكلت تلك الطبقة من رجال الأوجاقات العثمانية والمماليك ، فرجال الأوجاقات قد حددها قانون نامة بست فرق عسكرية ، عهد إليها بعدة مهام تمثلت في حماية القلعة بالنسبة لفرقتي الانكشارية والعزب ، وتنفيذ خدمات الباشا والديوان بالنسبة للجاويشية إلى أن شاركهم عام ٩٦٢هـ/١٥٥٤م متفرقة ديوان مصر ، بينما كانت اختصاصات فرق الكوميلية والتوفكجية والجراكسة قد تمثلت في العمل تحت إمرة الكشاف والصناجق في الأقاليم ، لصد اعتداءات العربان[١٠] .

وكان بكل أوجاق رئيس يعرف بأغا الأوجاق ، يقع على عاتقه مهمة تنظيمه واختيار الأكفاء من العسكر ، ومعاقبة المخالفين ، ويساعده في ذلك الكتخدا الذي ينوب عنه في حالة غيابه ، وقد انقسمت تلك الأوجاقات إلى وحدات أصغر عرفت بالبلوكات ، والتي انقسمت بدورها إلى وحدات أصغر هي "الأوضة – الأودة " ، وهدف هذا التنظيم إحكام التسلسل القيادي وسهولة إحصاء جميع أفراد تلك الوحدات ، مما يساعد على توزيع المرتبات عليهم ، بالإضافة إلى ضمان عدم تسرب عناصر محلية إلى تلك الوحدات ، مع محاولة إيجاد روابط اجتماعية تساعد على التقارب بين الأوجاقات[١١] .

وتركزت أفراد تلك الطبقة في الأحياء المجاورة للقلعة كحي الصليبة وقناطر السباع والجامع القوصوني وباب الوزير ، وذلك لأن قربها من مقر الباشا يوفر له مؤازرتها عند الحاجة ، وفي الوقت نفسه يسهل مراقبتها وإحكام السيطرة عليها ودرأ أذاها عن المدينة(١٢) ، ومع أن أماكن إقامتهم قد حددها قانون نامة ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود تمركز ولو بسيط - بباقي أحياء القاهرة - حيث شكلوا بها حوالي ٤٪ من إجمالي حركة التمليك ، وما يقرب من ١١,٥٪ كمستأجرين ، بينما مثلت المنطقة الغربية بؤرة جذب لهم فقد بلغت نسبة تملكهم لعقارات ٧,٦٪ وكمستأجرين ١٣,٥٪ ، وذلك نظراً لما شهدته تلك المنطقة من ازدهار عمراني واقتصادي ساعد على اجتذاب تلك الفئات التي أصبح لها تواجد ونشاط بالمجتمع القاهري(١٣) ، فمنذ السنوات الأولى لاستقرار العثمانيين بالقاهرة شرعوا في ممارسة الأنشطة التجارية والحرفية المختلفة ، بالرغم من أن قانون نامة قد منعهم وهددهم بقطع رواتبهم في حالة المخالفة(١٤) ، ويرجع ممارستهم لتلك الأنشطة إلى قلة المرتبات التي يتقاضونها من الخزينة وتدهور قيمة النقد مما انعكس على القيمة الشرائية ، وإلى جانب الرواج الاقتصادي الذي شهدته القاهرة قد ساعد على جذب العسكر لممارسة الأنشطة الاقتصادية(١٥) ، كما حاز الكثير منهم التزام المقاطعات الحضرية التي استأثرت القاهرة بثلاثين مقاطعة من إجمالي ست وثلاثين(١٦) .

هذا النشاط الاقتصادي ينفي فكرة عزلة العسكر وعدم اختلاطهم بباقي فئات المجتمع ، يوضح ذلك أكثر علاقاتهم الاجتماعية التي مارسوها مع باقي أفراد المجتمع ، فقد كان هناك القروض وحفظ الأمانات والمصاهرات ، فمن إجمالي ١٤١١حالة زواج "ثيب وأبكار"(١٧) لمختلف فئات المجتمع ، شكل زواج العسكر فيها حوالي ١١,٧٪ (١٦٥حالة) ، منها(١٨) ما يزيد عن ٣٪ من زواجهم ببنات ونساء عسكر (٤٥حالة) ، وحوالي ٨,٥٪ من مصاهرتهم لباقي فئات المجتمع (١٢٠حالة) ، وهذا يعكس بدون شك انفتاحهم على المجتمع كان أكثر من انغلاقهم ، أما فيما يتعلق بتميزهم بزي معين وحمل السلاح(١٩) فقد

كان لأسباب أمنية وذلك لسهولة معرفة المخالف وعقابه ، ويبرز ذلك أنه بعد ازدياد التحاق المصريين بالأوجاقات وكثرة اضطراباتهم صدر أمر بمنع التحاق المصريين بالأوجاقات أو التزي بزيهم[٢٠] .

ويشارك المماليك العثمانيين فيما سبق ذكره ، ولم يختلفوا عنهم في شيء فقد حظوا بمعاملة طيبة بعد استقرار الحكم العثماني بمصر ، حيث أصدر السلطان سليم الأول أوامر مشددة بعدم التعرض لهم ، واستمرار صرف مرتباتهم ، وذلك للاستفادة منهم في إدارة مصر ، وبالرغم من القيود المفروضة لمنع تسللهم لباقي الأوجاقات العسكرية – فيما عدا أوجاق الجراكسة – إلا أن ذلك لم يمنعهم من الالتحاق بها ، وقد كانت هناك محاولات لعثمنة بعض سلوكيات المماليك سواء في الزي وقص اللحى ، وطرق ركوبهم الخيل، لكنها قوبلت بالاعتراض ، ومثل الحامية العثمانية شغل المماليك بالعديد من المناصب الإدارية كالصوباشية ، وإمراء اللواء ، وإمارة الحاج ، والدفترداريه بالإضافة إلى التزامهم للمقاطعات الريفية[٢١] .

الطبقة المحكومة :

اعتادت المصادر المعاصرة أن تطلق على أفراد تلك الطبقة اسم "الرعية، الرعايا"[٢٢] وأشارت في الوقت ذاته إلى وجود تمايز اجتماعي وتفاوت مادي بين فئاتها ، حيث استخدمت عدة مصطلحات للدلالة على هذا التمايز مثل "أعيان ، عوام ، فلاحين ، سوقة" ، وهي تعطي دلالات نستطيع أن نفهم منها أن هناك تقسيماً هرمياً متعارف عليه بين أفراد تلك الطبقة ، شكل الأعيان فيه قمة الهرم ، وقد يكون هؤلاء من العلماء والتجار ، وهم يمثلون الصفوة في المجتمع ، ولكن أي صفوة تقصد هل هي صفوة المكانة الاجتماعية بمنظورها المادي ؟ أم صفوة معنوية من خلال تقدير المحيطين لهم .

في البداية نجد أن العلماء مصطلح فضفاض يشمل القضاة ومدرسي وطلبة العلم ، ومسئولي المؤسسات الدينية والتعليمية ، ومشايخ الطرق

الصوفية ، ونقباء الأشراف ، ومع وجود اختلاف بين شرائح تلك الفئة ، إلا أن مأربها كان واحداً وهو مرتبط بنشر الثقافة الدينية ، وقد اعتمدت دخولها على مخصصات الأوقاف(٢٣) ، ومنذ أوائل العصر العثماني حظي العلماء برعاية الدولة ، فقد أصدر السلطان سليم الأول مرسوماً يقضي بعدم التعرض لرزق العلماء ، والأوقاف المرصدة على المؤسسات التعليمية سواء أكانت موقوفة من قبل أمراء المماليك أم من الرعية(٢٤) ، وخصص السلطان سليمان القانوني جزء من الجزية "الجوالي" للعلماء والفقراء والأيتام والأرامل(٢٥) ، وقد حذا نواب السلاطين بمصر حذوهم في الاهتمام بالعلماء والإحسان إليهم ، ونلمس ذلك من خلال المصادر التي تصف بعض الباشوات كعلي باشا ٩٥٦ – ٩٦١هـ/ ١٥٤٩ – ١٥٥٣م ، وعلي باشا الخادم ٩٦٦ – ٩٦٧هـ/ ١٥٥٨ – ١٥٥٩م بمحبة العلماء والإحسان إليهم(٢٦) .

ولكن ليس معنى ذلك أن هؤلاء قد عاشوا حياة رغدة ، فوفقاً لاختلاف درجات السلم الاجتماعي غنى وفقراً فقد تنوعت تلك الفئة ، فإذا كانت هناك أسراً عرفت بالعراقة والمكانة العلمية التي توارثوها أجيالاً متعاقبة كأسرة البكري والمناوي(٢٧) فعلى النقيض وجد علماء مغمورون ، بل حينما رحلوا من الدنيا لم يتركوا ورائهم سوى ديوناً ورثتها أسرهم ، مما دفعهم لمطالبة الباشوات بصرف ما لآبائهم من مرتبات يستحقونها بأوجاق الجوالي(٢٨) .

نلاحظ الفروق بين أفراد تلك الفئة من تركاتهم التي تفاوتت بدرجة كبيرة، فقد كانت تركة أحد مؤدبي الأطفال ١٤٧نصف ، بينما بلغت تركة القاضي علي بن الخطيب المسيري ناظر السحابة الشريفة عما وجد فقط بالقاهرة من عقارات ١١٥٦٨٥٤نصفاً ، هذا غير العقارات والغلال والمزروعات والحيوانات بإقليمي الغربية والدقهلية(٢٩) ، وبالنظر لمتوسط مرتبات تلك الفئة المخصصة لهم من الأوقاف نجد أن المدرس كان يحصل على ١١٨,٧٥ نصف شهرياً ، بينما بلغ دخل مؤدب الأطفال ١٨,٢٢ نصف شهرياً ، وهذا المتوسط تحكمت فيه شروط الواقف والريع المخصص من

الوقف ، الذي كان متفاوتاً بالنسبة لكل شريحة ، ولنا أن نسأل هل كانت هذه الدخول تفي بالمتطلبات الشخصية واحتياجات أفراد تلك الفئة ؟ وللإجابة لابد أن نضع في الاعتبار أن ضروريات الحياة اليومية والظروف الاقتصادية كانت تتغير من وقت لآخر ، فأسعار المواد الغذائية – مثلاً – لم تكن تتسم بالثبات .

وإذا ما قارنا بين متوسط مرتبات فئة العلماء وفئة الحرفيين – تحديداً الأجرية على سبيل المثال – نجد أن الأخيرة قد تراوحت دخولها بين ٤٢ – ٦٠ نصف شهرياً[٣٠] ، وهي ترتفع نسبياً بالنسبة لشريحة مؤدبي الأطفال ، ويرجع ذلك إلى أن الأموال المخصصة من الأوقاف كانت تتسم بالثبات ، باستثناء بعض الزيادات "الترقيات" التي يحصل عليها العلماء نظراً لحسن السير والسلوك ، أما الحرفيين فالارتفاع يعود إلى عملية العرض والطلب واحتياج السوق وهذا أمر مرتبط بالمواسم والمناسبات ، بالإضافة إلى مدة العقد وبعض الشروط المتعلقة به كتوفير المبيت للأجير وأكله وشربه وكسوته ، كل ذلك قد أثر في قيمة العقد ارتفاعاً وانخفاضاً ، ويبدو أن ذلك كان دافعاً لأن يمتهن العلماء بعض الأنشطة الاقتصادية ، مما يؤكد بدون شك أن مرتباتهم لم تكن تفي بمتطلبات المعيشة ويعكس ذلك قبول أحد المدرسين بالمدرسة الشيخونية أن يعمل بواباً بالمدرسة الأشرفية ، وقد علق أحد الرحالة على ذلك بأنه "أمر أفضى الناس فيه العجب"[٣١] .

ومع ذلك فقد لعب العلماء دور الوسطاء بين الحاكم والطبقة المحكومة[٣٢] ، فكان لهم دور ملموس في مستجدات الأمور على الساحة آنذاك ، والتي كان من بينها حكم القهوة والقات والغناء فاختلفوا في حكمها وانقسموا ما بين محل ومحرم ، ومع أنهم لم يتوصلوا لحكم قاطع بصددها ، فقد تركوا مؤلفات تعكس ثقافة المجتمع آنذاك[٣٣] ، كذا لم يتخذ العلماء موقف المتفرج فيما استجد من رسوم فرضت على الرعية ، وقد سعوا في إبطالها واسترداد الحقوق لأصحابها[٣٤] .

على أن أهم المواقف التي اتخذوها فيما يتعلق بالمستجدات على الساحة كانت مسألة اليسق العثماني ، حيث طالب علماء الأزهر ومجاوريه خاير بك بإلغاء تلك الرسوم التي فرضت على الزواج "اليسق" ، والتي بلغت ٦٠ نصفاً على زواج البكر ، و٣٠نصفاً لزواج الثيب ، ويعد هذا الأمر من أهم المستجدات التي مست كيان المجتمع وبنيانه ، وأثرت فيه لدرجة وصلت أن يضرب الناس عن الزواج ويتجاهروا "بالمعاصي والمنكرات"[٣٥] .

ولم يكن ذلك أولى المصادمات بين العلماء وخاير بك ، فقبل هذه الواقعة المشار إليها بنحو خمسة أشهر تقدم العلماء بشكوى للسلطان القانوني من ظلم خاير بك للرعية، وأنه وأعوانه "لا يحكمون بحسب ما يقتضيه الشرع"[٣٦] ، وبالنظر لتواريخ تلك المصادمات نجد أنها متقاربة ، ومن الممكن أن يكون موضوعها واحداً وهو اليسق العثماني ، فمع أن ابن إياس قد ذكر أن اليسق قد تم تطبيقه في ذي الحجة ٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م ، غير أن فحوى الشكوى التي قدمها العلماء في رجب ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م ، توحي بعكس ذلك[٣٧] ، يؤكد هذا أن اليسق قد طبق في بلاد الشام منذ عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م[٣٨] ، أي منذ أوائل الحكم العثماني فهل يعقل أن يرجأ تطبيقه بمصر إلى أواخر عام ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م ، وإذا كان هذا مقبولاً فما هي الأسباب؟ أعتقد أن الموضوع يستحق إعادة نظر .

ويبدو أن الذي أزعج العلماء هو ارتفاع الرسوم المقررة ، يتضح ذلك من خلال رد خاير بك على العلماء ، فالمتتبع لما أورده ابن إياس يجد أن رده لم يكون محدداً بخصوص مبلغ اليسق ، ومن ثم قرر العلماء بعد عدة مناقشات التوجه إلى استانبول لرفع الأمر للسلطان[٣٩] ، وهذا يدلل بدون شك على أن مسألة تحديد مبلغ اليسق بيد السلطات المحلية ، ويشير أيضاً إلى ارتفاع المبلغ وإلا فلماذا لجأ خاير بك إلى محاولة استرضاء العلماء بالهدايا ؟ كما أن الرسوم المفروضة على النكاح في بلاد الشام كانت أقل من ذلك بكثير فعقد البكر يؤخذ عنه ٦ نصف والثيب ٤نصف[٤٠] ، أيعقل أن يكون المبالغ الواردة بقوانين اليسق تتفاوت باختلاف الولايات وعلى أساس يرتكن هذا التفاوت ؟ .

وعلى كل فإن موقف العلماء قد أتى ثماره ، حيث تم تخفيض تلك الرسوم، وقد روعي فيها الوضع المالي والاجتماعي لشرائح المجتمع فتقرر أن يكون على عقد البكر ٤٣نصف ، وعقد الثيب ٢٢ نصف هذا بالنسبة لسواد المجتمع الأعظم ، أما علية القوم فالوضع مختلف[٤١] ، غير أنه لم ترد إشارة خاصة بالرسم المفروض على عقودهم ، ونلاحظ أن أسلوب تطبيق اليسق موكل للإدارة المحلية ، والتي يجب أن تراعى إمكانيات مختلف الفئات ، ومن ثم صادفنا العديد من الوثائق التي توضح ذلك ، وتبين أن تلك العقود إما أن تكون قد أعفيت من الرسوم أو تم تخفيفها ، وذلك من خلال عبارة كتبت على جانب العقد من أنه : "نكاح فقير حسبة"[٤٢] .

وهذا التدرج المادي قد راعته الدولة عند وضع بعض تشريعاتها فقد لاحظنا أنه في قانون نامة ولاية آل عثمان لعام ٩٤١هـ/ ١٥٣٤م قسمت فئات المجتمع بناء على الحالة المالية إلى أربع فئات ، يبدأ الثراء فيه بامتلاك ١٠٠٠ نصف فأكثر ، والمتوسط ٦٠٠ نصف ، والفقير ٤٠٠نصف ، والمعدم الفقير جداً[٤٣] ، وبالرغم من عدم تحديد مالية المعدم إلا أنه من المنطقي أنه أقل من الفقير أو لا يملك شيئاً بالمرة ، ومع أن هذا التقسيم قد ورد بقانون نامة ولاية آل عثمان ، لكن – فيما يبدو – قد عمم على كافة أوجه الحياة بدليل ما سبقت الإشارة إليه .

وإذا كان هذا هو موقف العلماء في أوائل العصر العثماني فلا ندري سبباً لخفوت دورهم بعد ذلك ، حيث لم نجد لهم مثل هذا الدور فيما بعد إلا ما ذكره البكري عن دور والده في معارضة خضر باشا ١٠٠٦ – ١٠٠٩هـ/ ١٥٩٧ – ١٦٠٠م حينما أمر بوقف مرتبات العلماء من القمح[٤٤] ، ويجب أن نأخذ موقف والد البكري بحذر نظراً لاتسام البكري بالمبالغة في وصف ما قام به أهله دائماً ، ولكن ذلك لا يمنع أن نستوحي منه أن العلماء لم يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء تجاوزات الولاة ، ومع أن هناك أمراً مماثلاً لقطع مرتبات العلماء من الجراية في عهد إسكندر باشا ٩٧٦ – ٩٧٩هـ/ ١٥٦٨ – ١٥٧١م[٤٥] ، غير

أنه لم ترد إشارة إلى موقفهم ، ولكن هل هذا الصمت من قبل العلماء كان مرده إلى انشغالهم بممارسة الأنشطة الاقتصادية ، أم إلى عدم وجود مستجدات على الساحة حثتهم على الخروج من صمتهم ؟ .

أما الشريحة الأخرى التي تشكل منها فئة الأعيان كانت التجار ، فمن المعلوم أن موقع القاهرة المهم بالنسبة للطرق التجارية التي تربطها بالهند عبر موانئ البحر الأحمر ، وبالدولة العثمانية وأوربا عن طريق موانئ البحر المتوسط ، والطرق التي ربطتها بشمال أفريقيا والسودان وبلاد التكرور قد ساعد في احتفاظها بمركزها التجاري ، وبالرغم من تأثر القاهرة وتجارتها نسبياً باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، إلا أن تحول مصر إلى ولاية عثمانية قد ساعد في النهوض بالحركة التجارية ، فقد اتخذ العثمانيون عدة إجراءات لذلك ، تمثلت في عقد المعاهدات مع الدول الأوربية ، القضاء على الاضطرابات التي شهدتها القاهرة عقب دخول العثمانيين ، هذا بالإضافة إلى محاولة إصلاح النظام النقدي وضبط الموازين والمكاييل(٤٦) ، ولعب ولاة. مصر دوراً في تشجيع الحركة التجارية ، ولعل المنشآت التجارية (الوكالات، القيساريات) التي أقاموها في أحياء القاهرة تعكس مساهمتهم تلك وتبرز ازدهار التجارة(٤٧) ، كما أن اكتظاظ أسواق القاهرة بشتى أنواع المتاجر والقوافل التي لفتت أنظار الرحالة وأفاضوا في وصفها(٤٨) ، وعقود الشركات الموجهة لبلاد الشام واليمن والحجاز والهند واستانبول والمغرب وأفريقيا ، والتي تراوحت قيمتها من ٥٠٠ إلى ١٢٣٥٠٠نصف ، تعبر عن ازدهار التجارة بدون شك(٤٩).

وقد ضمت فئات التجار شرائح متفاوتة مادياً يبين ذلك تركاتهم فقد كانت تركة متسبب في الحلفا ١١٤ نصف ، بينما بلغت تركة أحد تجار الأقمشة والبهار ٦٣١٣٤٧نصف(٥٠) وتمكنت العديد من الأسر من ربط أسواق القاهرة الداخلية بالخارج ، وذلك عن طريق الاستيراد والتصدير ، ومن هذه الأسر أسرة أبي طاقية ، الرويعي ، الذهبي ، الجمال ، يغمور ، الشجاعي ، الخطيب، وغيرهم(٥١) .

بيد أننا لم نعثر على أي مساهمة قام بها التجار ترشدنا إلى إذا ما كان لهم دور في مواجهة ظلم بعض رجال الإدارة للقاهريين مثلما فعل العلماء ، فبالرغم من أن الباشوات قد لجأوا إليهم لسد عجز الخزينة في بعض الأعوام مثلما حدث عام ١٠٠٣ - ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٤ - ١٥٩٥م حينما اقترض الباشا منهم مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ذهبية[٥٢] ، إلا أنه لم يكون لهم رد فعل مذكور ، ويبدو أن صمتهم هذا يعود إلى انغماسهم في تجارتهم وآثروا عدم الاعتراض على شيء خوفاً من مضايقة رجال الإدارة لهم ، وخاصة أنهم قد لمسوا أن الدولة قد ساعدت على النهوض بالتجارة ، ولم تقم بمصادرة أموالهم كما كان يحدث من قبل .

بينما الوضع مختلف إذا ما تعرض التجار لمشكلة داخل طائفتهم فنجدهم يتحركون بسرعة لحلها ، ففي عام ٩٥٩هـ/ ١٥٥١م اشتكى التجار المتسببون بخان الخليلي من بعض تجار الحنا بالخان بأنهم يقومون بشرائها من الفلاحين مباشرة بزيادة في سعرها مما أدى إلى ضرر باقي التجار ، وبعد تحقيق في الأمر منع تجار الحنا من ذلك[٥٣] ، وفي عام ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م ، طالب تجار سوق النابلسي بمنع بيع القماش غير المجلوب من نابلس بالسوق وذلك للحفاظ على جودة البضاعة[٥٤] ، وغير ذلك من النماذج المشابهة التي توضح تصدي التجار لأية مشكلة تتعلق بهم دون غيرهم.

أما الفئة الثالثة من الطبقة المحكومة فهي الطوائف ، ويلاحظ أن مجتمع القاهرة قد انخرط جميعه في منظومة الطوائف ، ولكل منها تركيبها البنيوي المتمثل في شيخ الطائفة الذي يعد حلقة الوصل بين أعضاء طائفته ورجال الإدارة ، ثم النقيب فالمعلمين والصنايعيه وأخيراً المبتدئين[٥٥] ، وهذه الطوائف قد تميزت بالتخصص الدقيق وتوزيع العمل ، وذلك للحفاظ على مستوى الأداء واستمرارية العمل دون إلحاق الضرر بأحد أعضائها[٥٦] ، وبداخل كل طائفة لابد من مراعاة أخلاقيات عامة تحافظ على ترابطها ، فيراعى تقسيم الأجرة على جميع أفرادها لضمان أسباب المعيشة[٥٧] ، وتخصيص المسئولين

عن أسر في ذلك فنجد أن طائفة الوتارين قد جعلت للمتزوج يوماً كاملاً للعمل وذلك لمسئولياته ، بينما العازب فله نصف يوم ، وهذا التقليد كان من مستجدات القرن السادس عشر إذ أنه يرجع لعام ٩٣٢هـ / ١٥٢٥م[٥٨] ، ويدل هذا على أن الطائفة لم تكن جامدة في قوانينها – إن جاز التعبير – بل كانت تطور نفسها وفقاً للمستجدات الداخلية بها .

ومن الأخلاقيات التي كانت تراعي بالطائفة أنه في حالة مرض أحد أعضائها كان يحصل على يوميتة "أجرته" كاملة ، وأن لا يتعدى أحد على شغل قد بدأه غيره أو مقاوله . . وألا يبخس بعضهم بعضاً في المقاولات والأجرة ، ولا يتعدى أحد منهم على صانع غيره ويأخذه منه[٥٩] ، ومما لا شك فيه أن هذه الأخلاقيات قد انعكس أثرها على المجتمع بأثره ، وهذه الأخلاقيات توضح الدور الذي قامت به الطوائف في الحفاظ على أخلاقيات وظروف المجتمع ، بل وساهمت في الحفاظ على عفته ، ومحاربة السلوكيات الخارجة ويتمثل ذلك حينما تعهدت طائفة السراميجين والأخفافيين بألا يمكنوا امرأة من كشف ساقها عند رغبتها في تجربة الأحذية أو تصليحها[٦٠] .

ويبدو أن الأسس التي كانت تراعى عند اختيار شيخ الطائفة هو العامل الرئيسي في الالتزام بمثل تلك الأخلاقيات ، حيث كان يشترط فيه العفة والاستقامة وحسن السيرة وأن لا يفرض عليهم ضرائب إضافية ، وإلا تعرض للعزل ، والمدقق في هذه الشروط يلاحظ أنها إلى جانب حفاظها على مستوى الطائفة المهني ، فإنها حافظت على الترابط ونشر الخلق القويم ، وهذه الشروط لم تكن خاصة بالشيخ فلابد أيضاً أن تتوافر في جميع الأعضاء ، الذين كثيراً ما ألزموا أنفسهم بطاعة أوامر الشيخ ، وعلقوا في حالة المخالفة لعرف الطائفة العام ، طلاق زوجاتهم أو نذر مبلغ كبير لمصالح الجامع الأزهر ، غير أنه كان من العسير على البعض الالتزام بتلك الأخلاقيات مما يؤدي إلى ترك أبعاده عن الطائفة[٦١] .

وهذه الفئة كانت على أهبة الاستعداد دائماً للدفاع عن مصالحها فقد حدث أن أضرب طائفة العتالين ببولاق عن حمل البضائع ، نظراً لزيادة الوزن مع ثبات سعر حملها ، وطالبوا بزيادتها ، لكن التجار لم يرضخوا لسياسة "لوي الذراع" تلك ، واستعاضوا عن عتالي بولاق بعتالي خط البندقيين[٦٢] ، وهذا الإضراب يعد موقفاً معبراً عن تطوير الطوائف لردود أفعالها ، فالوثائق ترصد لنا أن ردودهم فيما سبق كانت نمطية تعتمد على اللجوء إلى القضاء ، والبحث بالسجلات الديوانية لرفع مظلمة أو حل مشكلة[٦٣] ، أما موقفها الأخير فهو يترجم عن نضجها الفكري وإيمانها بدورها الفعال في الحياة .

الأقليات والجاليات :

المقصود بالأقليات هنا الدينية ، والتي تضم أهل الذمة "اليهود ، والنصارى" ، الذين شكلوا أقلية بالمجتمع القاهري ، ومع أنه لا توجد أحصائيات دقيقة عن عدد سكان القاهرة آنذاك ، فقد وردت إشارات بكتابات الرحالة عن أعدادهم ، والتي قدرت بـ ٢٠,٠٠٠ مسيحي ويهودي في القرن السادس عشر[٦٤] ، ومع أن هذا تقدير تخميني إلا أنه يمثل أمراً مقبولاً بالنسبة لمدينة يتراوح عددها من ٢٥٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠نسمة ، كما ذكرنا سابقاً ، وعليه فإن أهل الذمة بالقاهرة يمثلون حوالي ٦,٦٪ من إجمالي سكانها .

وقد تنوعت طوائف أهل الذمة فقد كان هناك اليهود القراء ، السامرة ، الربانيون ، وكذا المسيحيون اليعاقبة ، الملكية ، وبرع كلاهما في تجارة المعادن الثمينة والصيرفة وأعمال الجمارك والطب ، وتجاورت أحياؤهم مع مناطق نشاطهم الاقتصادي ، إلا أنها لم تكن منغلقة عليهم بل تجاورت منازلهم مع منازل باقي فئات المجتمع ، ونشأت العديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بينهم[٦٥] .

ومن الأمور التي كثر الحديث عنها ما سمي بالقيود المفروضة على أهل الذمة من زي ، وعدم امتطاء الجياد ، واقتناء الجواري ، وقد وصف ذلك بأنه

من باب التحقير(٦٦) ، هذه القيود لم تكن قاصرة على فئة دون الأخرى ، فمسألة الزي كان لكل فئة – تقريباً – زي خاص كالأشراف والعسكر والأجانب ، كل له زيه الذي يميزه(٦٧) ، وكانت الإدارة تتدخل أحياناً لتحديد اللون ، ولكن أيعقل أن يكون ذلك من باب التحقير والدونية ؟ فعلى هذه النظرة يكون المجتمع كذلك ، إلا أن للموضوع بعد آخر وهو سهولة التعرف على فئات المجتمع وعقاب المخالفين ، والأمر لا يختلف في عملية اقتناء الرقيق فقد منعوا فقط من اقتناء المسلم أو ما لم تدفع عنه ضريبته ، أما ما عدا ذلك فهو متاح وإلا فبما نفسر شراءهم للرقيق بل وعتقه(٦٨) .

وبالنسبة للجزية فكانت تقدر بدينار (٤١نصف) عام ٩٥١هـ/ ١٥٤٤م ، ثم وصلت عام ٩٥٨هـ/ ١٥٧٧م إلى ٥٨ نصفاً وثلث ، ومن الممكن رد هذا الارتفاع الطفيف إلى تدهور قيمة العملة ، وأعفي من أدائها الفئة غير القادرة على الكسب كالشيوخ والأطفال والنساء والمرضى وذوي العاهات والرهبان(٦٩)، ومع أن أهل الذمة يخضعون في الأحوال الشخصية لإشراف البطريك أو رئيس اليهود(٧٠) ، إلا أن ذلك لم يمنعهم من اللجوء للقضاء الإسلامي ، بل وارتضاء أحكام المسلمين في حياتهم ، وذلك ليتمتعوا ببعض الصلاحيات (كالطلاق) ، وإضافة بعض الشروط الملزمة في عقد الزواج(٧١).

ولكثرة الأخذ بأحكام المسلمين وقوة العلاقات بينهم ترسخ مفهوم لدى بعض أهل الذمة "أنه لا يجوز عقد بغير حضور أحد من المسلمين" ، فقد رفع أحد النصارى اليعاقبة دعوى على آخر أنه عقد نكاح ابنة قسيس بكر ، وأن هذا العقد فاسد لعدم ؛ "حضور أحد من المسلمين" ، وطالب بالتفريق بين الزوجين ، وإذا كان هذا العقد قد اكتملت شروطه من حضور بعض النصارى والقسيس والقمص وصحته "على قاعدة دينهم"(٧٢) ، إلا أننا لا ندري ما الذي دفع هذا النصراني إلى اعتقاد فساد النكاح سوى ما ذهبنا إليه .

هذا وقد ذكر البعض أن لجوء أهل الذمة إلى المحاكم الإسلامية كان بسبب تعطل أمور البطريركية نظراً لوجود خلافات بين أفراد هيئاتها ، وأن ذلك كان قاصراً على النزاعات البسيطة المتعلقة بأمور مالية[٧٣] ، وهذا الرأي فيه شق من الصحة وهو أن عامل لجوئهم للقضاء الإسلامي تعطل البطريركية ، أما الشق الآخر فالوضع فيه مختلف حيث ترصد لنا سجلات المحاكم أن قضاياهم كانت شاملة لكافة أوجه حياتهم ، والتي كان من بينها ما يعد مسألة خاصة برجال الكنيسة كالخلافات التي تقع بين رجال الكهنوت ، حقيقة أنه في أوائل القرن السادس عشر كان يتم إرجاؤها إلى حين حضور البطريرك في حالة غيابه .

غير أن الوضع قد تطور حيث أخذ القضاة يصدرون الأحكام في مثل هذه الأمور دون انتظار عودة البطريرك ، وأكثر من ذلك فقد استند رجال الكهنوت في دعواهم على فتاوى العلماء المسلمين ، فقد وقع نزاع عام ٩٩٣هـ / ١٥٨٥م بين اثنين من القساوسة حول إقامة الصلاة بالقاهرة ، وقد انتدب أحدهما من مصر القديمة للقيام بتلك المهمة ، إلا أن الأخر قد منعه ، وعندئذ لجأ المنتدب إلى علماء المذاهب الأربعة وطلب فتواهم بشأن ذلك ، فأجابوه بأنه: "ليس للبطريرك منعه بما هو جائز في دينهم بغير وجه يقتضي دينهم منعه بسببه" ، ونلاحظ أن فتوى العلماء كانت وفقاً للتقليد الديني المسيحي ، وكانت هذه الفتوى سنداً للقس المنتدب حيث حكم القاضي لصالحه ، ولم يرجأ هذا إلى حين عودة البطريرك[٧٤] ، ولا يعد هذا تدخلاً من القضاة المسلمين في شئون الكنيسة ، بل ارتضاء رجالها بحكم المسلمين .

ومن الأمور الشائكة مسألة اعتناق أو تغيير أهل الذمة لدينهم والتحول لديانة أخرى ، فقد فسر البعض أن ذلك كان لدوافع نفسية ، وأكد ذلك تصرفاتهم غير المسئولة التي تلقي بظلال الشك حول صدق نواياهم تجاه اعتناقهم لديانة ما[٧٥] ، وقد ركز هذا الباحث رأيه السابق على اعتناق أهل الذمة للإسلام ، بينما لم يبين إن كان ذلك ينسحب على اعتناق ديانة أخرى غير

الإسلام أم لا ؟ ، من الواضح أن ذلك من باب المبالغة ، لأنه إذا كانت هناك بعض الحالات التي ينطبق عليها ذلك ، إلا أنه من الخطأ التعميم ، وما هي هذه الدوافع النفعية هل الإعفاء من الجزية ؟ الالتحاق بأوجاق ؟ اعتقد أننا بحاجة لإعادة النظر في مثل هذا الكلام ، وخاصة أن هذه الحركة قد شملت شرائح عمرية مختلفة وفئات متعددة بل وأسر كاملة(٧٦) .

أما الجاليات فهي تضم فئتين أحدهما مسيحية تشمل الإيطاليين والفرنسيين والإنجليز واليونان ، وبعض رعايا الدولة كالأرمن(٧٧) ، ويبدو أن أعدادهم كانت قليلة خلال القرن السادس عشر حيث بلغت ٥٣ أجنبياً في الفترة من ١٥٢٠ – ١٥٨٠م (٢٠بندقي ، ١٥يهودي إفرنجي ، ١٠ يونان ، ٤ فرنسيين ، ٤ فرنج دون تحديد) ، وبالرغم من عدم وجود ذكر للإنجليز(٧٨) ، إلا أن ذلك لم ينف وجودهم وأن لهم جالية لها قنصلها(٧٩) .

وفي ظل المعلومات التي تؤكد أن القنصل يتم تعيينه وعزله من قبل الحكومة والهيئة الوطنية التابع لها(٨٠) ، لنا أن نتساءل : هل يحق لقنصل دولة ما أن يمنح القنصلية لقنصل دولة أخرى من الباطن ؟ وهل يحق للجالية اختيار القنصل ؟ تجيب الوثائق "بنعم" ونستشف ذلك من خلال النزاع الذي وقع بالقاهرة بين قنصل الإنجليز وقنصل الفرنسيين عام ٩٩٣هـ/ ١٥٨٥م ، بسبب أن الثاني أقام الأول في قنصلية فرنسا "الفرانسة" بالديار المصرية ، ووكله في أمور ومصاريف القنصلية لمدة ثلاث سنوات ، وأنه "قنصل الإنجليز" قد تصرف في ذلك وأغرم مبلغ ١٩٠٣٠ ديناراً من ماله زيادة على مصاريف القنصلية ، وطالب الأول الثاني بذلك ، فأنكر المبلغ ، وأكد أنه أقام الأول متحدثاً عنه من الباطن في القنصلية في مقابل ٣٦٠٠دينار(٨١) .

وهذه الواقعة السابقة تعطي دلالات خاصة **اولها** : أنه نظراً لبعد القناصل عن أوطانهم فقد حاولوا الاستفادة من مناصبهم ، والتربح عن طريق بيعها من الباطن ، **ثانيها** : تأثر الجاليات بفكرة الالتزام من الباطن الذي قام على أساس

أن يقوم الملتزم بدفع جميع الأموال المقررة عن مقاطعة التزامه للدولة ، ثم يقوم ببيع الالتزام لآخر من الباطن للاستفادة من الفرق المالي .

كما يبدو أن تلك الجاليات قد تأثرت بفكرة الطوائف التي سادت مجتمع القاهرة ، فنجدهم يلجأون للمحكمة ويختارون قنصلهم بنفس أسلوب اختيار شيخ الطائفة كالتالي : "أنهم راضون بأن يكون (...) قنصلاً ومتكلماً عليهم ، لحسن سيرته واستقامته وعدم طمعه فيهم ، وأنهم لا يرضون (....) أن يكون قنصلاً ومتكلماً عليهم"[٨٢] ، وهذا الترشيح يعد تطوراً لفكرة تعيين القنصل؛ حيث إنه من الواضح أن أعضاء الجالية يقومون أولاً باختياره ، ثم يتم إقرار هذا الترشيح من قبل الحكومة التي يتبع لها ، ولكن يجب التوقف مع هذه الواقعة قبل الجزم بتلك النتيجة ، فالمرشحون للقنصل كانوا خليطاً من التجار الأوربيين مختلفي الجنسيات ، التي لكل منها قنصلها ، ومن ثم قد يجعلنا ذلك نعتقد أن هذا الإشهاد الصادر منهم يعد تأسيساً لطائفة التجار الفرنج ، إلا أن ذلك احتمال ضعيف لأن الأمر لو كان مجرد إعلان طائفة لذكر بوثيقة الإشهاد ذلك ، غير أن الذي ذكر – كما لاحظنا – "بأنهم راضون بأن يكون (...) قنصلاً ومتكلماً"، وليس شيخاً كما هو معتاد في وثائق اختيار شيوخ الطوائف ، وهذا يدفعنا إلى الاحتمال الثاني وهو أن بعض الجاليات الأوربية (الإيطاليين ، الفرنسيين ، الإنجليز ، تحديداً) قد خضعوا وقت ما لقنصل واحد، ولا ندري سبباً لذلك ، ويقوي هذا ما سبق وذكرناه من النزاع بين قنصل إنجلترا وفرنسا.

وعملية تأثر الجاليات الأوربية ببعض الأفكار السائدة في المجتمع آنذاك يشير إلى عدم عزلتها وانغلاقها على نفسها ، بل انفتاحها واحتكاكها ببعض فئات المجتمع كالتجار والعسكر ، وقد ساعد على ذلك انشغال أفراد الجالية بالأنشطة الاقتصادية[٨٣] ، ونظراً لذلك نجد أن بعضهم قد اعتنق الإسلام ، كما أسهموا بدور فعال في استرداد أسرى المسلمين من الدول الأوربية[٨٤] .

أما بالنسبة لما يمكن أن نطلق عليهم الجاليات المسلمة ، فهي تلك العناصر غير العربية والتي نسميها مجازاً جالية ؛ لأنها تتفق مع الجاليات الأوربية في أنها ذات أصول جغرافية غير عربية ، بالإضافة إلى عدم تحدثهم اللغة العربية، إلا أنها تتفق مع أغلب القاهريين في كونهم مسلمين ، أما كون التسمية مجازية فذلك لاختلافهم مع التركيب البنيوي للجاليات الأوربية ، إذ لم يكن لهم قنصلاً معيناً من الدول التي يتبعونها كالأوربيين ، ولهم قوانينهم الخاصة بهم(٨٥) ، بل مجرد شيخ يختارونه من بينهم ، مع الخضوع التام لقوانين الدولة العثمانية ، بالإضافة إلى اشتراكهم في المناسبات الدينية والعادات السائدة بالمجتمع القاهري آنذاك ، عكس الجاليات الأوربية التي كانت لها أعرافها ومناسباتها الخاصة بها(٨٦) .

ومن هذه العناصر الأتراك الذين قصد بهم القادمون من المقاطعات العثمانية سواء كانوا طلبة أم تجار أم رحالة ، الذين زاروا القاهرة على مدار القرن السادس عشر(٨٧) ، وشكل ذلك العنصر مجموعة متجانسة لغوياً مما دعم روح الجماعة لديهم(٨٨) ، وتركزوا في المناطق التجارية المهمة كخان الخليلي والغورية والشوايين(٨٩) ، وقد أبدى مصطفى عالي أحد ملاحظاته التي تصف الأتراك بالانغلاق والعزلة ، وعدم الاختلاط بالمصريين(٩٠) ، وهذه حقيقة أكدتها الوثائق فمثلاً : من خلال ٦١ عقد زواج – والتي تعكس مدى الاندماج والتداخل – نجد أن زواجهم من تركيات بلغ ٤٤,٢٥٪ (٢٧عقد) من إجمالي حالات الزواج الخاصة بهم ، تليها ٢٤,٥٩٪ (١٥عقد) من معتوقات تجار وعسكر وأتراك ، و١١,٤٧٪ (٧عقود) من بنات رجال الحامية (مماليك وعثمانيين) ، وأكثر من ٨٪ (٥عقود) من مصريات ، و٦,٥٪ (٤عقود) من إيرانيات وكرديات ، و٤,٩ (٣عقود) من شاميات(٩١) ، ويبدو أن ذلك قد ساعد الأتراك في الحفاظ على بعض الجوانب الوراثية كالشكل وجمال الملامح، وبعض السلوكيات الصحية كالنظافة(٩٢) ، بيد أن ذلك العنصر قد اتسم بالعنف السلوكي ، فكثيراً ما رفعت ضدهم دعاوى لتعديهم على الآخرين(٩٣) .

كما شكل الهنود عنصراً آخراً من تلك العناصر ، فنظراً لوجود علاقات تجارية وعلمية بين القاهرة والعديد من المدن الهندية (مثل دابول ، وكلكتا وكنبار وكنبايا) ، أصبح لهم تواجد بالقاهرة وتركزوا في الأحياء المحيطة بالقلعة ، وكانت زاوية الهنود بالبيمارستان العتيق من أهم أماكن تواجدهم ، وقد تضمنت تلك الزاوية حوالي ١٧ هندياً ، أشرف عليهم شيخ طائفتهم ، كما كان لهم رواقاً خاصاً بهم بالجامع الأزهر ، وقد إلتحق بعض أفراد تلك الطائفة بالأوجاقات العسكرية[٩٤] ، وإلى جانب الهنود كان هناك الإيرانيين "الأعاجم"، والذين مارسوا العديد من الأنشطة الاقتصادية وتولى بعضهم وظائف التدريس بمدارس القاهرة[٩٥] ، وهناك أيضاً السنود الذين كانت لهم زاوية خاصة بهم في منطقة التبانة ، إلى جانب رواقهم بالأزهر[٩٦] .

العامة :

ضمت تلك الفئة العديد من الشرائح المختلفة ، والتي تسببت بعض الظروف في تكوينها ، وجميعها تصب في الجانب الاقتصادي ، هذا الجانب الذي دفع عدداً من سكان الريف للهجرة إلى القاهرة وجعل من الأحرار عبيداً، وأدى إلى امتهان البعض عدداً من الحرف التي تعد حقيرة من وجهة نظر الآخر صاحب المكانة الاجتماعية ، وهذه حقيقة لمسها ابن إياس في مؤلفاته ، فقد نعت إحدى مغنيات عصره بأنها : "من أعيان مغاني البلد" ، ووصف أحد الممثلين "المحبظين" أنه : "أستاذ في صنعة الخيال"[٩٧] ، فإذا كانت نظرة الناس لهؤلاء بأنهم من أسافل الناس ، إلا أن الأمر مختلف بين أصحاب تلك المهن وهذا ما لمسه ابن إياس ، وأصحاب تلك المهن الحقيرة قد شملت النشالين والبغايا ، والنخاسين ، المكاريه ، الكناسين ، الباعة الجائلين ، وهؤلاء جميعاً مسجلون بدفاتر الصوباشي[٩٨] ، وعدت منطقة باب اللوق من أهم مناطق تجمعهم[٩٩] ، وقد اتسمت تلك الشريحة بالتباين في المستوى المادي، فمنهم من اتسم بالتمول ، ومنهم من عاش حياة البؤس والشقاء[١٠٠] .

أما الشريحة الثانية في العامة فهي تتمثل في الفلاحين ، الذين وصفهم كثير من الرحالة بعدة أوصاف تعبر عن حالهم من البؤس ، فهم دائماً حفاة ، وملابسهم بسيطة ، لا يملكون من حطام الدنيا شيء[١٠١] ، وقد ترجم الأدباء والشعراء عن وضعية الفلاح بالكثير من الأعمال المعبرة[١٠٢] ، ونظراً لأن الريف دائماً كان من مناطق الطرد فقد امتلأت أحياء القاهرة بفلاحي الوجهين القبلي والبحري ، واجتذبتهم بصفة خاصة أحياء تتسم بنشاطها الاقتصادي والحرفي كالحسينية ، والقصبة ، وبولاق ، ومصر القديمة ، ولعل ظهور دروب وأزقة بأسمائهم – كزقاق الصعايدة بالدرب الأحمر –[١٠٣] لدليل على تغلبهم على العنصر المحلي القاهري بالمنطقة .

وعمل هؤلاء بالعديد من الحرف البسيطة كمكارية حمير ، وساقيين في المالح ، ومزينين وباعة جائلين ، ومخللاتية وخبازين وخدم وبوابين وحراس بالحمامات والوكائل[١٠٤] ، ومع تفشي ظاهرة التسحب من القرى تعرض الفلاحون المقيمون بالقاهرة لكثير من المضايقات من قبل ملتزمي وأمناء القرى ، والتي تمثلت في المحاولات الدائمة لإعادة الفلاحين إلى قراهم، غير أن التشريع العثماني قد سمح للفلاحين بالإقامة في القاهرة في حالة إذا ما مر على إقامته بها عشر سنوات ، على أن يدفعوا ما عليهم من ضرائب بلغت ٥٠ نصفاً شهرياً لملتزمي الأقاليم[١٠٥] .

كما شكل البدو عنصراً من عناصر المجتمع القاهري ، وقد قطنوا في أحواش وخرائب القاهرة وخاصة حوش زيادة وخربة الأحمدي بحارة بهاء الدين ؛ حيث استقرت عربان النجمية ، وكان لهؤلاء شيخهم المسئول عنهم ؛ وأثر العربان في نشر بعض السلوكيات السيئة بالمجتمع القاهري وخاصة لعب القمار[١٠٦] ، وإلى جانب العربان وجد الغجر الذين اختلفت أصولهم ، وأطلقت عليهم أسماء متعددة كالبرامكة والحلبية والحوشة ، وأقاموا بالعديد من أحياء القاهرة ، واشتهروا بأعمال الحدادة والتنجيم والسحر وغيره[١٠٧] .

وأخيراً فمن العامة كان الرقيق ، الذين كان وضعهم يحدد وفقاً لوضع مالكهم ، غير أنهم يمثلون أحد فئات العامة نظراً لأصلهم غير الحر ، ولكن نظرة المجتمع لهم لم تكن تتسم بالدونية ، بل وجدت العديد من علاقات المصاهرات والتجارة وغيره بينهم .

وقد وجد بالقاهرة أنواع مختلفة من الرقيق ، امتلكها كافة شرائح المجتمع، كل حسب مقدرته واحتياجاته ، واختلفت أسعاره وفقاً لجنسه والمهارات التي يجيدها ، غير أن من أهم الأمور التي حدثت في القرن السادس عشر كان تكوين عدد من المعتوقين لطائفة عرفت بطائفة العبيد ، ولكن من المؤسف أن الوثائق لم تمدنا بالكثير عنها ، سوى أنهم مجموعة من الأحباش عتقاء عدد من الأمراء ، ولهم شيخ مسئول عنهم ، وعليهم أموال مقررة لجهة الطشتخاناة (١٠٨) ، ويبدو أن هذه الطائفة لم يكن لها ذكر فيما بعد، حيث لم تشر الدراسة التي قام بها أحد الباحثين عن الرقيق إلى أي معلومات عنها (١٠٩) .

وإذا كانت هذه الشرائح قد ربط بينها الفقر والبؤس ، فقد حاول الموسرون تخفيف عنائهم ، فانتهزوا العديد من المناسبات لتقديم المساعدات لهم (١١٠) ، ونلمس هذا الاهتمام بالفقراء من خلال الوقفيات التي خصص جزء من ريعها " لإطعام الطعام للفقراء والمساكين والأرامل والمحتاجين في الجمع والمواسم والأعياد وأوقات المزاحم" (١١١) .

كما اشترط العديد من الواقفين بعد انقراض نسلهم أن يؤول ريع أوقافهم إلى مصالح فقراء القاهرة ، واشترك في الأمر المجتمع القاهري بشقيه المسلم والذمي(١١٢) ، ولكن لم تكن الأوقاف مخصصة فقط لما سبق ذكره ، بل عبر البعض عن إحساسهم العميق باحتياجات الفقراء ، وأنها لم تكن منحصرة في المأكل والشرب وأن كان هو الشيء الأساسي ، بل هناك متطلبات أخرى ، ومن الأوقاف اللطيفة المعبرة عن ذلك ما أوقفته الحرمة خديجة بنت المرحوم

شعبان بن حميدان والشهير والدها بأبي ماوردي ، من حلي وأزياء خصصت للعرائس الفقيرات اليتيمات [١١٣] .

وقد لعب رجال الإدارة دوراً في ذلك فنجد أحداث أوجاق الجوالي عام ٩٣١هـ / ١٥٢٤م الذي خصص جزء منه للعلماء والفقراء والأيتام والأرامل[١١٤]، والأوقاف الضخمة التي أرصدوها وحظي فيها الأيتام باهتمام كبير مثل وقف سنان باشا ٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م[١١٥] ، وغيرهم من رجال الإدارة وقد خصصت جزء من ريعها لتوفير متطلبات الحياة الأساسية من مأكل ومشرب ، وقد شملت أيضاً رعاية طلبة العلم الفقراء ، وذلك بتوفير مستلزمات دراستهم ومصاريفهم[١١٦] ، والملمح الأخير للتخفيف عن الفقراء في حالة ما إذا كانوا مديونين ، فبعد اختبار حالهم والتأكيد من عدم امتلاكهم ما يمكنهم من السداد كانت الديون تقسم على أقساط ويلزم أصحابها بالصبر على الفقراء إلى حين ميسرة[١١٧] .

الأحوال الشخصية :

تبدأ تكوين الأسرة بالزواج الذي يسبق عادة بفترة خطوبة قد تطول أو تقصر وفقاً لسن العروسين[١١٨] ، حيث أباح الشرع للأولياء والأوصياء على القصر تزويجهم بحكم ولاية الإجبار عليهم ، وذلك بتوافر عدة شروط في الزوج ، أهمها انتفاء العداوة بين الطرفين ، أن لا يكون معسراً بالمهر ، أن يزوجها بمهر المثل ، وأن لا يكون الزوج ممن تتضرر بمعاشرته كالأعمى والشيخ الهرم ، ويتوقف زواج البكر البالغ على استئذانها أما غير المكلفة فلا أذن لها ويتوقف نكاحها على بلوغها[١١٩] .

وسن البلوغ هذا يختلف من فتاة إلى أخرى ، وفقاً لحيضها الذي عادة ما يكون من ٩ – ١٣سنة ، ويعتمد ذلك على أخبار الفتاة ، أو استبيان الأمر بمن له خبرة بأمور النساء كالقوابل ، وفي حالة بلوغ الفتاة ذلك السن كان يتم تزويجها خشية "العنت .... الفساد"[١٢٠] ، ومن خلال عقود الزواج التي

احتوت على كثير من الشروط المتعلقة بالكسوة والمسكن والنفقة والعدل في المبيت ، يمكننا أن نستشف تقاليد المجتمع وأعرافه آنذاك ، والتي كان من أغربها اشتراط أحد الأزواج أنه في حالة عدم وجود زوجته عذراء فعليها " أن تعيد له جميع ما أخذته منه"(١٢١) ، وبالنظر إلى وضع هذا الزوج نجد أنه كان من الينكجرية ، وشرطه هذا يعكس ريبته وشكه في النساء ، وربما يرجع ذلك إلى تجربة سابقة مريرة قد عاشها ، أو أن كثرة بيوت الدعارة في القاهرة وكثرة تردده عليها قد جعلته يرتاب في جميع النساء ، ومن الأمور الشائعة بالمجتمع آنذاك تبديل العروسة بأخرى مما يؤدي إلى بطلان عقد النكاح .

أما من أهم الأمور التي قد تناولتها عقود الزواج فكرة قيام المرأة بدور الولي ، فبالرغم من أن أحد الباحثين قد ذكر أن تمثيل المرأة لعقد الزواج يكون من خلال وليها أو وكيلها(١٢٢) ، إلا أن ذلك أمر لا يمكن تعميمه ، فقد وجدت حالات كانت المرأة هي التي لعبت دور الولي لابنتها ، وجلست مجلس الرجال وقامت بقبض مهرها وتزويجها بحكم ولايتها ، وذلك لأن الفتاة ليس لها "ولي أقرب من أمها"(١٢٣) ، ومع أن هذا الأمر جائز على بعض المذاهب (١٢٤) ، إلا أن السؤال المطروح لماذا لم توكل المرأة أحداً ، أو أن تتخذ من القاضي ولياً؟ فيما يبدو أن هناك عوامل نفسية دفعت المرأة إلى مثل هذا التصرف . كما يشير إلى وعيها بحقوقها فلم تشأ أن تفرط فيها .

ومن الأمور التي عكست نضج المرأة الفكري ووعيها بحقوقها مسألة إتمام عقد الزواج الذي قام به وليها أو فسخه ، فكثيراً ما حضرت الفتيات بعد بلوغهن والإقرار في المحكمة بإجازة النكاح الذي أوقعه الولي أو رده (١٢٥) ، وقد سمح لها بلوغها أيضاً بحرية التعبير عن مشاعرها برغبتها في الزواج من شخص بعينه ، بل وتتحدى وليها في ذلك وتفوض القاضي في تزويجها من هذا الشخص ، غير أن هذا الحق "حق الاختيار" في إتمام الزواج أو فسخه يسقط بالتقادم(١٢٦) .

ولم تختلف عقود زواج أهل الذمة بالمحاكم عن عقود المسلمين ، إذ أن هناك ما يشبه صيغة واحدة لجميع العقود ، لكن الملفت للنظر في عقود أهل الذمة هي اهتمامهم بمسألة المهر ، ورغبتهم في أن يكون مرتفعاً ، فقد حدث أن ألغى عقد زواج بعد كتابته وفي نفس اليوم كتب آخر بقيمة أعلى(١٢٧) ، ولا ندري هل يرجع ذلك لمراعاة وضع المرأة المالي ومهر مثلها أم ماذا ؟ .

غير أن الظاهرة التي يجب التوقف عندها كثيراً هي مسألة الزواج من ثيب ، فمن خلال عينة بلغت ١٤١١ حالة زواج على مدار فترة البحث(١٢٨) ، وجدنا من بينها ٤٠٣ حالة زواج بأبكار أي ما يعادل ٢٨,٦٪ ، و١٠٠٨ حالة زواج بثيب بنحو ٧١,٤٪ ، مثل الحرفيون أعلى فئات المجتمع تزوجاً بثيب فبلغت نسبتهم ٣٦,٥٪ ، تلاهم العسكر ١١,٥٪ ، ثم التجار ٥,٣٥٪ ، فالعلماء ورجال الدين ٤,١٦٪ ، ونفس الترتيب ينطبق على الزواج بأبكار بيد أن العلماء كانوا قبل التجار في ذلك(١٢٩) ، والسؤال المطروح هنا لماذا ارتفعت نسبة الارتباط بثيب ؟ هل انخفاض نسبة الأبكار يعد مؤشراً على انخفاض عددهم بالمجتمع ؟ ، وهل جميع العقود كانت تسجل بالمحكمة ؟ .

بداية مسألة تسجيل العقود بالمحكمة كان – ظاهرياً – قد حسم بأمر صدر عام ٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م ، بأن : "لا يتزوج أحد من الناس ولا يطلق إلا في بيت القضاة الأربعة"(١٣٠) ، وكان ذلك في الغالب متعلقاً بمسألة الرسوم ، ثم عام ٩٣٣هـ / ١٥٢٦م حدد أن زواج نساء العسكر – سواء بناتهم أو نسائهم سابقاً – يكون أمام قاضي العسكر وما عدا ذلك يكون أمام القاضي(١٣١) ، ومع حث الناس على تسجيل العقود إلا أنهم لم يرحبوا كثيراً بذلك ، واكتفوا باتباع العرف في مراحل الزواج المختلفة ، عن طريق الإشهار ، يؤكد ذلك أنه في كثير من الأوقات ترددت عبارات تشير إلى ذلك مثل : "أنهما زوجان متناكحان" "جريان النكاح بينهما"(١٣٢) .

ومن المحتمل أن اتباع العرف كان أكثر في التزوج بأبكار ، نظراً لارتفاع رسوم المحكمة على عقودهن ، إذا ما قورنت برسوم عقد زواج الثيب (٤٣نصف للبكر ، ٢٢ نصف للثيب) مما أدى إلى عزوف الناس عن تسجيل عقود الأبكار بالمحكمة . أما في حالة إذا ما طلقت الفتاة كانت تلجأ إلى تسجيل عقد زواجها بآخر ، وذلك لسد باب التلاعب من الزوج الأول ؛ لأنه من الممكن أن يدعي عليها بأنها لا تزال في عصمته أو أنها لم تنقض عدتها . فقد لاحظنا أنه في بعض عقود الزواج كانت تخبر الزوجة بأنها كانت زوجة لفلان أو مطلقته وأنها انقضت عدتها بتاريخ كذا[١٣٣] ، وقد تفسر لنا مسألة الصداق ارتفاع نسبة الزواج بثيب ، فقد كان متوسط صداق البكر يفوق صداق الثيب بثلاثة أضعاف[١٣٤].

لكن الحياة الزوجية لا تسير على وتيرة واحدة ، فقد يحدث بعض ما يعكر صفوها ، وتختلف القدرات في التحمل ، مما يدفع البعض إلى الانفصال (طلاقاً – خلعاً) ، ومن هذه الأسباب التي أدت إلى ذلك إصابة الزوج ببعض الأمراض ، عدم التزامه ببعض الشروط التي وافق عليها في عقد الزواج ، تذمره من كثرة زيارة أهلها ، وخاصة الحماة التي كثيراً ما وصفتها الوثائق بأنها "سليطة اللسان" تقوم بقلب الزوجة على زوجها[١٣٥] ، العنف الذي مارسه العديد من الرجال ضد زوجاتهم والعكس صحيح ، والذي قد تعددت أشكاله ما بين ضرب وخنق ورفس وعض وخلع شعر . . . الخ[١٣٦] ، كما كان الانفصال يحدث لغياب الزوج وتضرر المرأة من ذلك ، أو يحدث لعدم الكفاءة بين الزوجين[١٣٧] .

غير أن من أهم الأسباب التي أدت إلى الانفصال التلاعب من قبل الأزواج بالطلاق والخلع لإسقاط حقوق المرأة كالكسوة والنفقة ، ويتم ذلك على المذهب الحنفي ، حيث يحضر الزوج إلى المحكمة ويشهد أنه "أوقع على زوجته في يوم تاريخه طلقة أولى رجعية من غير سؤال ولا عوض ، وأنه راجعها منها إلى عصمته ، فحكم القاضي على قاعدة مذهبه "الحنفي" بسقوط

الكسوة والنفقة من حين بنائه بها وإلى تاريخه"[١٣٨] ، وينبأ هذا عن وعي المجتمع وثقافته بالتيسيرات التي منحتها بعض المذاهب الفقهية دون البعض الآخر ، ولعل ارتفاع نسبة الدعاوى التي أقامتها المرأة "الزوجة" للمطالبة بحقوقها كباقي حال الصداق والكسوة .... الخ (١٩دعوى من إجمالي ٢٥ دعوى متعلقة ببعض المسائل الأسرية أي بنسبة ٧٦٪)[١٣٩] ، يفسر لنا لماذا لجأ الأزواج إلى مثل تلك الحيلة .

ومن الظواهر التي كانت موجودة بفترة البحث ارتفاع نسبة الخلع على الطلاق ، فمن بين ٣١٢ حالة انفصال كان الخلع يمثل ٢٣٦ حالة (حوالي ٧٥,٧٪) ، بينما مثل الطلاق ٧٦حالة[١٤٠] ، (نحو ٢٤,٣٪) ، فما سبب ذلك ؟ بداية نجد أن صيغة طلب الخلع أو الطلاق لم تكن مختلفة في المحكمة ، وكلاهما كان مقابل إبراء ذمة الزوج من الحقوق المتجمدة ، أو على عوض مالي تراوح من ١ – ٦٠٠نصف ، وأحياناً ما كان ذلك الانفصال مسبوق بآخر (طلاقاً ، خلعاً) ، ومن ثم فإن الطلاق هنا كان على عوض ، وهناك بعض الفروق بين الخلع والطلاق على عوض ، أن الأول تسقط فيه كافة الحقوق المتعلقة بالمرأة على الزوج كما في المهر والنفقة .... ، وعدد مراته غير محدد ، بينما الثاني فلا[١٤١] .

ومن ثم فإن فئات المجتمع قد فضلوا الخلع على الطلاق ، لأن فيه قدراً من المرونة يتمكنوا من خلاله استئناف الحياة الزوجية دون التقيد بعدد محدد كالطلاق ، ولا سيما أنه لم يكن يكلف المرأة سوى التنازل عن مستحقاتها المتأخرة ، كما لاحظنا أن من أكثر فئات المجتمع انفصالاً كان الحرفيون ، ويبدو أن ذلك يعود إلى ارتفاع متوسط دخولهم نسبياً وانخفاض متوسط مهورهم بالنسبة لشرائح المجتمع مما ساعدهم على ذلك[١٤٢] ، لكن لا ندري هل لذلك علاقة بنشاطهم وخلقهم كحرفيين ؟ .

وبعد الوصول إلى تلك المرحلة تقوم المرأة بعدتها التي كان الزوج – أحياناً – يحدد أن تكون بمنزل الزوجية أو منزل بعينه ، مع تحمل نفقة تلك

الفترة[١٤٣] ، ونلمس هنا إشارة إلى أن العرف قد جعل المرأة تقوم بعدتها بمنزل غير منزل الزوجية كمنزل أهلها مثلاً ، والهدف من قضاء العدة بمنزل الزوج أمران ، **الأول** : إتاحة الفرصة لكليهما لاستئناف الحياة فيما بينهما ، **الثاني** : وأد محاولات بعض النساء من التلاعب بمدة العدة ، فكثيراً ما رفعت قضايا بخصوص هذا الموضوع ، وأن المرأة قد تزوجت في عدتها بآخر ، وبالفعل عند حساب الفترة ما بين تطليقها من الأول وزواجها بالثاني تكون المدة غير كافية لانتهاء العدة ، ومن ثم يحكم ببطلان النكاح الثاني وفساده[١٤٤]، غير أن النساء لم تكن قليلات الحيلة في التعجيل بإنهاء العدة وخاصة في حالات حملها ، فتلجأ للإجهاض كوسيلة لذلك[١٤٥] .

ويجب أن نضع في الاعتبار أن المرأة تدفع لمثل هذا التصرف نظراً لوجود عوامل نفسية واجتماعية تجبرها عليه ، فمثلاً قد تكون المرأة تبغض زوجها السابق حتى أنها لا ترغب في وجود ما يربطها به أو يذكرها بما حدث ، كما لعب العامل الاقتصادي دوراً في التخلص من الأجنة حتى لا تشكل عبأ على المرأة ، وهذا واقع تعكسه سجلات المحاكم إذ يصادفنا الكثير من قضايا المطالبة بنفقة الأطفال ، كما أن هذا الطفل قد يشكل عائقاً في حالة ما إذا رغبت المرأة في الزواج ثانية ، فهناك العديد من الرجال يرفضون حضور أبناء زوجاتهم من آخرين إلا في أوقات معينة[١٤٦] ، وهذا بدون شك يؤثر في قلب المرأة ومشاعرها .

ولكن هل للرجل عدة مثل النساء ؟ "لما اتصل بالمسامع العالية أن علي بن عبد القادر المعروف بابن الشاربدار في عصمته أربع زوجات ، وأنه طلق إحدى الأربع بمحكمة جامع الصالح في ١٥ محرم سنة ٩٥١ ، وتزوج في اليوم المذكور بالمحكمة المذكورة امرأة خامسة ، والحال أن المطلقة التي من جملة الأربع المذكورة لم تنقض عدتها" ، ومن ثم أمر قاضي القضاة بالتحقيق في الموضوع ، والبحث في ملابساته لمعرفة حقيقة الأمر ، وبالفعل أقر الشاربدار بصحة الواقعة بعد مرواغة ، وذكر أن الشاهدين على العقد "قد عرفاه في يوم العقد بأنه باطلاً ، لأنه في عدة الرابعة فامتنع عن الدخول بها"،

وذلك على المذهب الحنفي الذي لا يجيز للرجل الزواج في عدة الرابعة ؛ لأنه يكون قد جمع بين خمس نساء[١٤٧] .

ومن الممكن بعد الانفصال استئناف الحياة الزوجية مرة أخرى وذلك بالصلح والمراجعة ولم تشر وثائق العودة تلك إلى شروط جديدة سوى ما يذكر بعقود الزواج التقليدية ، كأن يعلق الزوج على نفسه أن لا يضرب زوجته . . . ، ولكن في حالات قليلة كانت تشترط المرأة في حال عودها إلى زوجها أن يطلق أحد زوجاته خلال مدة محددة[١٤٨] ، ويعتبر ذلك من الغيرة الموجودة بين الضرائر ، ويقين المرأة بميل قلب زوجها إلى من يتجه .

ويعد الحب عاملاً قوياً في استئناف الحياة الزوجية مرة ثانية ، فقد لجأت إحدى النساء إلى المحكمة وأعربت عن رغبتها في العودة إلى زوجها ، الذي أبى ذلك ونذرت مبلغاً مالياً لمصالح الجامع الأزهر في حالة إذا ما أعادها إليه ثانية[١٤٩] ، ولم تفسر لنا الوثيقة لماذا امتنع الزوج عن إعادة زوجته ؟ هل هذا نوع من التأديب ؟ أم أنها سيئة الخلق لدرجة لا تحتمل معها الحياة ؟ .

وأحياناً ما توقف استئناف الحياة الزوجية على وجود محلل ، وذلك إذا ما بانت المرأة ببينونة كبرى بتطليقها ثلاثاً ، ومع حرمة هذا النوع من الزواج[١٥٠]، إلا أنه قد تفشى في القرن السادس عشر ، بل وهناك أشخاص معينة قاموا بدور المحلل ، ويبدو أنهم كانوا يحصلون على عمولة أو ما شابه ذلك ، وإلا بماذا نفسر زواج أحد هؤلاء المحللين من ٤ سيدات في الفترة من ٩ جمادى الآخر ٩٣٧هـ ، حتى ١٦ ذو القعدة ٩٣٧هـ / ١٥٣٠م منهن ثلاث في الفترة من ٤ شوال وحتى ١٦ ذو القعدة ، وواحدة في جمادى الآخر ، ومن أشهر هذه الشخصيات الشيخ علي السواح والحاج أبو الخير بن عبد الله عرف بأبي معيط[١٥١] .

ويستوقفنا في مثل هذه الوثائق الصيغة الاستهلالية التي بدأت بها ، والتي توحي بأن هناك اتفاق ما بين أطراف ثلاثة ، "زوجة ، وزوج ، ومحلل" لإجراء مثل هذا العقد التحللي ، فدائماً ما بدأت عقود زواج التحلل كالآتي :

"تحللت الحرمة (---) بشخص يسمى (----) بشروط التحلل الشرعي بشروط الشريعة . ودخل بها وأصابها وبانت بالطلاق الثلاث ، وصدر بينهما تبارى عام"[١٥٢] ، يلاحظ على هذا النص أنه يخالف كافة عقود الزواج في الصيغة[١٥٣] ، ويرمى هذا إلى ما نحونا إليه من وجود اتفاق للتحليل فقط ، ولم يقصد به أن المرأة بعد أن بانت بطلقات ثلاث من زوجها الأول قد انقضت عدتها ، ثم عاشت حياتها بصورة طبيعية حتى تزوجت بآخر ، واستمرت الحياة بينهما، إلى أن حدث ما يكدر صفوها فاضطرا إلى الانفصال ، وعادت مرة أخرى لزوجها الأول ، إلا أن عقد التحلل يوحي بعكس هذا كما أوضحنا، وهذا الموضوع بحاجة لكثير من البحث عن أسبابه والنتائج المترتبة عليه ، والكتابات الفقهية التي تناولت مثل هذه الأمور .

وأخيراً فإن من بين الأمور التي تترتب على إنهاء الحياة الزوجية حضانة الأطفال ، التي يوكل بها للأم شريطة أن تقوم برعايتهم "وحفظهم وصونهم"[١٥٤]، وإذا ما حدث أي تقصير منها كان يتم انتزاعهم منها[١٥٥] ، وخلال مدة الحضانة تلك كان الآباء ملزمين بالإنفاق على الأبناء ، وتوفير مستلزماتهم من المأكل والمشرب والكسوة ، وإحضار المرضعات إن احتاج الأمر ذلك[١٥٦] ، وفي نظير ذلك كان بعض الآباء يشترط على مطلقته ألا تستخدم أبناءها في قضاء حوائجها أو إرسالهم للأسواق[١٥٧] ، وتسقط حضانة الأم إذا ما أخلت برعاية الأبناء ، أو لم تلتزم بشرط وضعه مطلقها ، أو ببلوغ الأولاد سن التميز والاعتماد على النفس والذي يبدأ بسبع سنين[١٥٨] ، وبعد هذه المرحلة كان يتم تحديد ميعاد لترى فيه الأم أولادها[١٥٩] ، ويبدو أن الانفصال بين الزوجين ، وسوء التربية ، والمناخ العام الذي انتشر به العديد من الأمراض الاجتماعية ، (كالمخدرات والخمور والعلاقات الجنسية الشاذة) أدى إلى عقوق الأبناء للآباء ، بل والتعدي عليهم في بعض الأحيان ، مما دفع الكثير من الآباء إلى اللجوء إلى القضاء لتأديب أبنائهم ، وإلزامهم بطاعة أبائهم[١٦٠] .

هوامش الفصل الخامس

(١) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص١٨٣ - ١٩٣ .

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن : فصول ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٢٢٧ – ٢٤٨ .

(٣) الباب العالي : س٥٠ ، ص٢ ، م٩ ، س٥١ ، ص٤٤ ، م٢٢٧ .

(٤) زينب الغنام : الجاليات ، مرجع سابق ، ص٧ .

(٥) وليد عبد الحميد عبد الرحيم : الحركة العلمية في مصر في القرن العاشر الهجري ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٩٨م ، ص٢٠٨ ، ٢٢٢ .

(٦) مصطفى عالي : مصدر سابق : لوحة ١١ .

(٧) أمل المصري : مرجع سابق ، ص١١٠ .

(٨) ونتر : مرجع سابق ، ص٣٥٩ .

(٩) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص١٧٨ ، ٢٠٥ .

(١٠) قانون نامة : مصدر سابق ، ص٩ كذلك. Shaw : Ottoman Egypt , op , cit , p 84.

(١١) عفاف مسعد : مرجع سابق ، ص٧٥ – ٧٨ .

(١٢) قانون نامة : مصدر سابق ، ص٧٣ ، م٣٢ .

(١٣) انظر ملحق (٦) ، (٧) .

(١٤) قانون نامة ، مصدر سابق ، ص٩ – ٢٠ ، م١–٣ .

(١٥) عراقي : مرجع سابق ، ص٢٥٢ .

(١٦) محسن شومان : المقاطعات ، مرجع سابق ، ص٥٣ .

(١٧) اعتمدت هذه العينة على محافظ الدشت أرقام : ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١١٣.

(١٨) انظر : ملحق (١٣) جدول بحالات الزواج (ثيب وأبكار) .

(١٩) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٢١٦ .

(٢٠) الإسحاقي : مصدر سابق ، ص١٦٠ .

(٢١) باب الشعرية : س٥٨٦ ، ص١٦٩ ، م٥٧٦ ، القسمة العسكرية : س١٧ ، ص٢٢٩ ، م٣٠٧ ، الدشت : محفظة ٣٨ ، ص١٠٦٣ ، ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ، ليلى عبد اللطيف : الإدارة ، مرجع سابق ص٢٥ ، عفاف مسعد العبد : مرجع سابق ، ص١١٤ ، ١٣٣ ، صبري العدل : مرجع سابق ، ص٢١ .

(٢٢) شلبي : مصدر سابق ص١١٣ ، ١١٥ .

(٢٣) ريمون : المدن ، مرجع سابق ، ص٦٢ - ٦٤ .

(٢٤) سهيلي : مصدر سابق ، لوحة ١٠٧ .

(٢٥) مجهول : قطعة من تاريخ مصر إلى العثمانيين ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تاريخ تيمور ٢٦٤١ ، لوحة ٢٩ - ٣٠ .

(٢٦) الملواني : مصدر سابق ، ص١٠٢ - ١٥٤ .

(٢٧) انظر : الدشت : محفظة ١١٣ ، ص٣٥٨ ، مؤلفات أبي السرور البكري .

(٢٨) شكوى صادرة من بعض العلماء حين مات والده لأويس باشا الموجود سنة ٩٩٥هـ أن يرد له مرتب والده ليقضي دينه منها ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، علوم اجتماعية ١٧٥٢ ، لوحة ٧ - ٩ .

(٢٩) القسمة العربية : س٥ ، ص١١ ، م٢٢ ، القسمة العسكرية : س١٧ ، ص٣٠٧ ، م٤١٢ .

(٣٠) انظر ملحق (١٠) جدول بمتوسط مرتبات بعض فئات المجتمع شهرياً .

(٣١) المحبى : مصدر سابق ، لوحة ١٧ .

(٣٢) ريمون : المدن . . . مرجع سابق ، ص٦٤ .

(٣٣) وليد عبد الحميد : مرجع سابق ، ص٢٠٩ - ٢١٢ .

(٣٤) أبو السرور البكري : الكواكب ، مصدر سابق ، لوحة ١٢٠ ، ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥، ص٤٢٧

(٣٥) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٤٢٧ ، اليسق العثماني عبارة عن مجموعة من القوانين والتشريعات المستمدة من الشريعة الإسلامية في مجال الأحوال الشخصية ، عبد الرازق عيسى : مرجع سابق ، ٢٤٦ .

(٣٦) سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص١٠٨ .

(٣٧) ابن إياس ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص٤٢٧ ، سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص١٠٨.

(٣٨) ابن طولون ، شمس الدين محمد : مفاكهة الخلان في حوادث الزمان (تاريخ مصر والشام)، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦٤م ، القسم الثاني ، ص٧٦ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١٢١ .

(٣٩) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٤٧٢ .

(٤٠) ابن طولون : مصدر سابق ، القسم ٢ ، ص٨٩ .

(٤١) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٤٦٠ - ٤٦١ .

(٤٢) الدشت : محفظة ٣ ، ص٢٩١ .

(٤٣) نفسه : محفظة ١٦ ، ص٨٣٢ - ٨٣٣ .

(٤٤) أبو السرور البكري : الكواكب ، مصدر سابق ، لوحة ١٢٠ .

(٤٥) الملواني : مصدر سابق ، ص١٢٠ .

(٤٦) د. سليمان حسين : مرجع سابق ، ص٢٨ - ٣٥ .

(47)Hanna : op . cit . p 30 – 36 , 37 .

(48) 204 – 207 Kiechel : op . cit ,p 103 , Belon : op . cit . p109b .

ليون الإفريقي : مصدر سابق .

(٤٩) الباب العالي : س٤ ، ص٢٢٣ ، م١٤٧٩ ، ص٤٤١ ، م٢٩١٩ ، سليمان حسين : مرجع سابق ، ص٢٠٩ - ٢٣٧ .

(٥٠) القسمة العربية : س١ ، ص٥٣٥ ، م١١٢٠ .

(٥١) سليمان حسين : مرجع سابق ، ص٥٠ - ٩٤ .

(٥٢) سيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص١٩٩ .

(٥٣) الباب العالي : س١٢ ، ص٢٨١ ، م١٢٩٢ .

(٥٤) نفسه : س٢٩ ، ص٥٥٣ ، م٢٩١٢ .

(٥٥) باب الشعرية : س٥٩٥ ، ص٦٢٢ ، م٢٣٧٩ ، بولاق : س٧ ، م١٢٥٩ ، عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص٢٣٨ .

(٥٦) الباب العالي : س٥٢ ، ص٢٠٨ ، م٩٥٠ .

(٥٧) الدشت : محفظة ١٣ ، ص٣٢٦ .

(٥٨) الباب العالي : س٣ ، ص١٢ ، م٤٥ .

(٥٩) الباب العالي : س٣٨ ، ص٣٤٨ ، م١٦٤٣ .

(٦٠) نفسه : س٣ ، ص٢٤٧ ، ١٢٩٠ .

(٦١) الدشت : محفظة ١٢ ، ص١٥٢ ، محفظة ٢٠ ، ص٧٠٨ ، محفظة ٤٢ ، ص٣٣ ، الباب العالي : س٥١ ، ص٩٣ ، م٥٢٥ ، الصالحية النجمية : س٤٧٥ ، ص١٩٣ ، م٤٨٣ ، باب الشعرية : س٥٩٩ ، ص٤٥٤ ، م١٨٠٢ ، بولاق : س٧ ، م١٢٥٩ ، س١٠ ، ص٧٧ ، م٤٤٦ .

(٦٢) الباب العالي : س٥٢ ، ص٤٥١ ، م٢١٥١ ، ص٤٥٤ ، م٢١٧٢ .

(٦٣) الباب العالي : س٣٥ ، ص٢٣ ، م٩١ ، س٥٢ ، ص٤ ، م٢١ ، بولاق : س٧ ، م١٢٥٩.

(٦٤) إلهام ذهني : مرجع سابق ، ص٧٩ .

(٦٥) الباب العالي : س٩ ، ص١١٩ ، م٤٦٢ ، س٤٤ ، ص٢٨٦ ، م١١٧٢ ، س٤٥ ، ص٦٣ ، م٢٨٥ ، س٥٢ ، ص٤١١ ، م١٩٥١ ، مصر القديمة : س٩٠ ، ص١٨ ، م٩٤ ، الدشت : محفظة ٢ ، ص٢٤٩ ، محفظة ١٩ ، ص٤٩٧ ، ونتر : مرجع سابق ، ص٣٠٣ - ٣١٠ ، وللمزيد انظر د. محمد عفيفي : الأقباط في مصر في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، د. محسن شومان : اليهود في مصر في العصر العثماني حتى القرن التاسع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠م .

(٦٦) الصالحية النجمية : س٤٥٩مكرر ، ص١٦٨ ، م٨٨٣ ، الدشت : محفظة ٨ ، ص١٩٥ ، محفظة ٤٦ ، ص٣٥ ، أحمد العثماني : مصدر سابق ، لوحة ١٥٤ ، ١٥٦ .

Yazari, Mehmed B . EL khalag : kitabin edi : tarih – misir, Istanbul university library, numarasi, ty628, p 90 ,96 .

(67) Belon : op . cit , p107 a .

(٦٨) الدشت : محفظة ٤٦ ، ص٣٥ ، الصالحية النجمية : س٤٥٧ ، ١٣٦ ، م٥٩٢ ، س٤٥٩ مكرر ، ص١٦٨ ، م٨٨٣ .

(٦٩) الباب العالي : س١ ، ص١٢ ، م٤٥ ، س٨ ، ص٢٠٢ ، م٥٥٣ ، س٣٩ ، ص١٥٢ ، م٦١٤ ، الدشت : محفظة ٢٩ ، ص٨٢٩ .

(٧٠) محمد عفيفي : الأقباط ... مرجع سابق ، ص٢٢٦ - ٢٤٧ ، محسن شومان : اليهود ... مرجع سابق ، ج٢ ، ص٣٥ .

(٧١) محمد عفيفي : مرجع سابق ، ص٢٣٢ - ٢٣٣ ، محسن شومان : مرجع سابق ، ج٢ ، ص٣٤٨ .

(٧٢) باب الشعرية : س٥٩٥ ، ص٨٥ ، م٣٢٩ .

(٧٣) مجدي جرجس : القضاء القبطي في مصر دراسة تاريخية ، تقديم د. وليم سليمان قلادة ، ط١ ، القاهرة ١٩٩٩م ، ص٦٠ .

(٧٤) الباب العالي : س٥٢ ، ص٤١١ ، م١٩٥١ .

(٧٥) محسن شومان : مرجع سابق ، ج٢ ، ص٣٣١ .

(٧٦) الباب العالي : س٤٩ ، ص١٣٠ ، م٧١٠ ، س٥٣ ، ص٣٢٦ ، م١٣٥٠ س٥٤ ، ص١٦٣ ، م٧١٦ ، س٥٦ ، ص١٤١ ، م٣٧٤ ، الدشت : محفظة ٦ ، ص١٠٥ ، محفظة ١١ ، ص٥٥٧.

(٧٧) زينب الغنام : الجاليات ، مرجع سابق ، ص٧-١٠ ، جمال كمال محمود محمد : الأرمن في مصر في العصر العثماني ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٥م ، ص١٠ .

(٧٨) زينب الغنام : مرجع سابق ، ص١٨٥ .

(٧٩) الباب العالي : س٤٩ ، ص٤٩١ ، م٢٦٣٣ .

(٨٠) زينب الغنام : مرجع سابق ، ص١٨ ، ٦٧ .

(٨١) الباب العالي : س٥١ ، ص٥١ ، م٢٦٩ .

(٨٢) الباب العالي : س٥٤ ، ص٣٨١ ، م١٦٦٨ .

(٨٣) نفسه : س٣٨ ، ص١٠٨ ، م٥٠٦ ، س٥٢ ، ص٣٧٤ ، م١٧٧٧ ، الصالحية النجمية : س٤٦١ ، ص١٥٦ ، م٦٤١ ، س٤٦٦ ، ص٤٤٦ ، م١٨٩١ ، باب الشعرية : س٥٨٩ ، ص٤٠٧ ، م١٤٩٦ ، س٥٩٩ ، ص٤٤٨ ، م١٧٨٠ ، دشت : محفظة ٥١ ، ص٤٠٩ .

(٨٤) الباب العالي : س١٨ ، ص١١١ ، م٧٢٠ ، س٤٢ ، ص٣٤٠ ، م١٩٩٤ .

Kiechel: op . cit , p 101 – 106 .

(٨٥) زينب الغنام : مرجع سابق ، ص١٦ .

(٨٦) نفسه : ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٨٧) من هؤلاء إسحق جلبي (؟-١٥٣٦) نظمي الأدرنوي (؟-١٥٥٤م) اللذان صاحبا السلطان سليم الأول عند دخوله مصر ، وابن كمال باشا (١٤٦٨ - ١٥٣٤م) ، يحيى بك(-١٥٨٢م) ، ومصطفى عالي كليبولي (١٥٤١ - ١٦٠٠م) للمزيد انظر :

Banarli , Nihad Sami : resimali Turk Edebiyati Tarihi, Istanbul 1987, p 577 , 605 , 611 , 622 .

(٨٨) ريمون : القاهرة ، مرجع سابق ، ص١٩٠ .

(٨٩) سليمان حسين : مرجع سابق ، ص٢٢٠ - ٢٢٢ .

(٩٠) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١١ .

(٩١) الدشت : محافظ ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١١٣ .

(٩٢) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ١٥ .

(٩٣) الباب العالي : س٢٩ ، ص٥٥٥ ، م٢٩٢٣ ، باب الشعرية : س ٥٩٢ ، ص٣٠١ ، م١٣٩٦ ، جامع الحاكم : س٥٣٩ ، ص١١٣ ، م٤٨١ - ٤٨٢ .

(٩٤) الباب العالي : س٥٧ ، ص٢٩٣ ، م٩١٨ ، القسمة العربية : س٢ ، ص٢٤٢ ، م٤٣٠ ، الدشت : محفظة ٨ ، ص٣٩٥ ، محفظة ٣٠ ، ص١٧٥٠ ، د. عبد الجواد صابر إسماعيل : مجتمع علماء الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٧٨م ، ص٥٩٩ ، سليمان حسين ، مرجع سابق ، ص٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٩٥) الباب العالي : س٥٠ ، ص٧٧ ، م٣٥٦ ، القسمة العربية : س٤ ، ص٤٤ ، م٧٩ ، س٧ ، ص٢٤٤ ، م٥٤٩ ، ص٢٥٢ ، م٥٦٢ ، ص٢٩٣ ، م٦٣٣ .

(٩٦) الباب العالي : س٥٠ ، ص١٢ ، م٦٠ ، جامع الحاكم : س٥٥٣ ، ص١٨٧ ، م٥٨٩ .

(٩٧) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٣٤١ ، ٤٧٧ .

(٩٨) أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٤٨٢ - ٤٨٧ .

(٩٩) الدشت : محفظة ٣٠ ، ص١٠٥٠ .

(١٠٠) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٩ ، ١٥ .

(١٠١) نفسه : مصدر سابق ، لوحة ١٥ .

Bretten : op . cit . p 47 .

(١٠٢) ليلى عبد اللطيف : المجتمع .... ، مرجع سابق ، ص٤٣ .

(١٠٣) الصالحية النجمية : س٤٧٢ ، ص٩٧ ، م٣٥٠ ، ص١١٣ ، م٤٠٤ ، بولاق : س١٥ ، ص٣٦٩ ، م٢٢٧٥ ، القسمة العربية : س١٢ ، ص٢٧٣ ، م٤٥٣ ، الدشت : محفظة ٣٧ ، ص٤٥٥ ، محفظة ١٠١ ، ص٢٠٠ .

(١٠٤) الباب العالي : س٣ ، ص٥١٨ ، م٢٦٧٤ ، الصالحية النجمية : س٤٦٦ ، ص١٧٩ ، م٨٠١ ، س٤٧٢ ، ص٩٧ ، م٣٥٠ ، ص١١٣ ، م٤٠٤ ، بولاق : س١٥ ، ص٣٦٩ ، م٢٢٧٥ ، الدشت : محفظة٦ ، ص٢١٩ .

(١٠٥) أيمن أحمد : الأرض ، مرجع سابق ، ص١٤٧ – ١٨٢ .

(١٠٦) جامع الحاكم : س٥٤٩ ، ص٤٢٣ ، م١٤٧٠ ، س٥٥٠ ، ص٣٨٤ ، م١٢٧٣ ، س٥٥٤ ، ص٧٩ ، م١٥٣ .

(١٠٧) الدشت : محفظة ٢٤ ، ص٧٨٨ ، محفظة ٢٧ ، ص٥٥٧ ، محفظة ٣٠ ، ص١٨٤٥ ، فولكف : مرجع سابق ، ص١٣٧ .

(١٠٨) الباب العالي : س٤٦ ، ص١٣٠ ، م٧٥٤ ، الدشت : محفظة ٤٨ ، ص٥٤٣ .

(١٠٩) لمزيد من التفاصيل : انظر : مروة تميم : مرجع سابق .

(١١٠) مصطفى عالي : مصدر سابق ، لوحة ٢٠ .

(١١١) الباب العالي : س٥١ ، ص٩١ ، م٥١٩ .

(١١٢) نفسه : س١٠ ، ص٩٢ ، م٣٧٠ ، س١٢ ، ص١٦٢ ، م٦٩٧ ، الصالحية النجمية : س٤٤٢ ، ص١٦٦ ، م٦٠٩ ، س٤٥٠ ، ص٧٥ ، م٢٣٢ .

(١١٣) القسمة العربية : س١٢ ، ص٢٢٨ ، م٣٤٥ .

(114) Yazari : op . cit . p74 .

(١١٥) وقفية سنان باشا : مصدر سابق ، لوحة ١٤ – ١٥ .

(١١٦) الباب العالي : س٣١ ، ص٢٩٩ ، م١٦٥٨ ، س٦٥ ، ص٣٦٢ ، م١٢٦٣ ، الصالحية النجمية : س٤٥٠ ، ص٢٠٤ ، م٧١٢ ، القسمة العسكرية : س١٢ ، ص٣٧٢ ، م٩٧٨ ، الدشت : محفظة ٥٢ ، ص٤٠٣ ، حجج الأمراء والسلاطين ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ ، حجة ٣١٢ ، محفظة ٤٩ ، حجة ٣٣٠ .

(١١٧) الباب العالي : س٤٣ ، ص١٧٠ ، م٩٠٠ ، س٥١ ، ص١٠ ، م٥٤ ، الدشت : محفظة ٣٣، ص٣٧٧.

(١١٨) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص٣١٨ .

(١١٩) محمد أحمد علي زيدان : رسالة في جواز نكاح البكر بالإجبار ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٧٤ جلال الحسيني ، لوحة ١ - ٣ .

(١٢٠) الباب العالي : س٤ ، ص٤٤٦ ، م٣٠٧٣ ، الدشت : محفظة ٤ ، ص٦ ، محفظة ٨ ، ص٨٧٦ ، محفظة ٣٥ ، ص٣٩١ .

(١٢١) الدشت : محفظة ٢٩ ، ص٨٢٠ .

(١٢٢) عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ج٢ ، ص٣٢٢ .

(١٢٣) الباب العالي : س٥١ ، ص١٩ ، م١٠١ .

(١٢٤) سيد سابق : مرجع سابق ، ج٢ ، ص١١١ - ١١٢ .

(١٢٥) الباب العالي : س١٢ ، ص٩٨ ، م٤٤٥ ، س١٥ ، ص٥٣ ، م٣٠٩ .

(١٢٦) باب الشعرية : س٥٨٨ ، ص٥٢٧ ، م٢١٢٦ ، الدشت : محفظة ٣٥ ، ص٣٩١ .

(١٢٧) الدشت : محفظة ٣، ص٢٤٦ ، ٢٨٩ .

(١٢٨) الدشت : محافظ ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١١٣ .

(١٢٩) انظر : ملحق (١٣) حالات الزواج .

(١٣٠) ابن إياس : مصدر سابق ، ج٥ ، ص٤١٧ .

(١٣١) الدشت : محفظة ٦ ، ص٤٠٢ .

(١٣٢) نفسه : محفظة ٢ ، ص٢٢١ ، محفظة ٣ ، ص٦١ ، محفظة ٤ ، ص٦ .

(١٣٣) الدشت : محفظة ٤ ، ص٦ ، ٢٨٦ .

(١٣٤) انظر : ملحق (١٤) متوسط الصداق .

(١٣٥) الباب العالي : س٢ ، ص٣٠٦ ، م١٣٩٤ ، س٦١ ، ص١٢٤ ، م٤٩٨ ، ص١٢٨ ، م٥١٧ ، بولاق : س١٣ ، ص٢٧٠ ، م١٦٤١ ، الدشت : محفظة ٣ ، ص١٧٩ ، محفظة ١ ، ص١٠ ، محفظة ٣ ، ص١٢ ، محفظة ٤ ، ص١٥٧ ، محفظة ٨ ، ص٩٧٤ .

(١٣٦) الباب العالي : س٣ ، ص٣٩٩ ، م٢١٣١ ، س٤٩ ، ص٣٦٦ ، م٢٠١٠ ، مصر القديمة : س٨٩ ، ص٥٧٠ ، م٤٨٤٨ ، الدشت : محفظة ٤ ، ص٢٩٩ ، محفظة ٦ ، ص٣٣٢، محفظة ٨ ، ص٢٣٦ ، ص٤٣١.

(١٣٧) جامع الحاكم : س٥٤٩ ، ص٣٩٢ ، م١٣٥٣ .

(١٣٨) جامع الحاكم : س٥٤٨ ، ص٥١ ، م١٥٨ ، ص١٠٤ ، م٣٢٣ .

(١٣٩) ملحق (١٥) قضايا أسرية .

(١٤٠) ملحق (١٦) الطلاق والخلع .

(١٤١) د. سلوى علي ميلاد : وثائق الخلع دراسة ونشر وتحقيق ، الإسكندرية ١٩٩٦ ، ص١٩ ، ناصرة عبدالمتجلي : مرجع سابق ، ص٢٧٥ .

(١٤٢) انظر ملحق (١٦) الطلاق والخلع ، وملحق (١٤) متوسط الصداق ، وملحق (١٠) متوسط مرتبات .

(١٤٣) الدشت : محفظة ٢ ، ص٣٤٩ .

(١٤٤) الباب العالي : س٥٦ ، ص٤٩٥ ، م١٨٥٤ ، الصالحية النجمية : س٤٥١ ، ص١١٧ ، م٣٧٣ .

(١٤٥) الباب العالي : س٦ ، ص٣٨٣ ، م١٤٠٠ .

(١٤٦) الباب العالي : س٦١ ، ص١٢٤ ، م٤٩٨ ، الدشت : محفظة ٤ ، ص٢٧ .

(١٤٧) الباب العالي : س٨ ، ص٢٧١ ، م٧٤٠ .

(١٤٨) الدشت : محفظة ٤ ، ص٣٦ ، ٥٣ .

(١٤٩) جامع الحاكم : س٥٤٨ ، ص٢٣١ ، م٧١١ .

(١٥٠) سيد سابق : مرجع سابق ، ج٢ ، ص٣٩ – ٤١ .

(١٥١) الدشت : محفظة ١١ ، صفحات ٤٧٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٦٩ ، محفظة ١٦ ، ص٣٥٠ ، ٣٥٥ .

(١٥٢) نفسه : محفظة ١١ ، ص٥٢٢ .

(١٥٣) الباب العالي : س٦٥ ، ص٧٢ ، م١٨٧ ، القسمة العسكرية : س٣ ، ص٧ ، م١٩ ، الدشت : محفظة ٤ ، ص٢٦ .

(١٥٤) الدشت : محفظة ٤ ، ص٢٢٥ .

(١٥٥) الباب العالي : س٦٦ ، ص٦٣ ، م٢٢٥ ، جامع الحاكم : س٥٣٩ ، ص١١١ ، م٤٦٦ ، الدشت : محفظة ٨٦ ، ص٣٠١ .

(١٥٦) الدشت : محفظة ٣ ، ص٤٩ ، محفظة ٨ ، ص١٦٢.

(١٥٧) الباب العالي : س١٢ ، ص٢٥٣ ، م١١٤٩ . .

(١٥٨) نفسه : س٢٠ ، ص١١٠ ، م٥٧٤ .

(١٥٩) نفسه : س٤ ، ص٢٤٧ ، م٢٣٠٦ .

(١٦٠) نفسه : س٣ ، ص٢٠٧ ، م١٠٦١ ، ص٢٥٤ ، م١٣٣٤ ، س٢٩ ، ص٥٥٦ ، م٢٩٢٤، باب الشعرية : س٥٨٢ ، ص٣٠ ، م١٣٩ ، س٥٨٨ ، ص٩٩ ، م٣٩٢، الدشت : محفظة ٢٠ ، ص٤٧١ .

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن مفهوم القاهرة قد اتصف بالنمو والتغير من فترة إلى أخرى ، وتوصلنا إلى أن هناك ثلاث قواهر (إدارية ، أمنية ، القاهرة الكبرى) تتفق في المسمى وتختلف في المفهوم والإطار المكاني ، وإن هناك ما يعرف الآن بالقاهرة الكبرى وأن اختلف المسمى ، فقد استخدم مصطلح "ضاحية – ضواحي" للدلالة على ذلك .

وكشفت الدراسة أن بالقاهرة وأحيائها ما يقرب من ثلاث وعشرين محكمة ، موزعة على أحيائها ، وهو عدد يكاد أن يتطابق مع ما ذكره أوليا جلبي في القرن السابع عشر ، وهذه المحاكم ظلت تمارس عملها حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر ، وذلك بخلاف ما كان شائعاً من أن محاكم القاهرة خمس عشرة محكمة اعتماداً على ما وصل إلينا من سجلات .

كما تمكنت الدراسة من التوصل إلى أن هناك خمس عشرة محكمة بضواحي القاهرة ، مشكلة بذلك إقليماً قضائياً خاضعاً للقاهرة ، وفي الوقت ذاته يتبع القاهرة أمنياً ، بيد أنه إدارياً يتبع ولايات القليوبية والأطفيحية ، ومن خلال ذلك استطعنا أن نحدد القاهرة أمنياً وقضائياً بامتدادها من البساتين "بساتين الوزير" جنوباً ، وحتى شبين القناطر شمالاً ، وهو ما يتفق مع نطاق القاهرة الكبرى ، فهو يشمل المدينة المسورة وامتدادها خارج الأسوار وضاحيتا بولاق ومصر القديمة .

كما أماطت الدراسة اللثام عن وجود وعي بين مختلف فئات المجتمع على أهمية التعمير في المناطق المتسمة بخلخلة عمرانية ، حفزهم على ذلك إدارة رشيدة عملت على تذليل ما يعترض طريقهم من عقبات ، مسترشدة بقوله «من أحيا أرضا ميته فهي له» ، فأصدرت العديد من الأوامر بهذا المعنى .

فقد تمكنا من رصد أربع إشارات صريحة لأوامر من قبل ولاة مصر بتعمير المناطق الخربة بالقاهرة ، وخاصة بالمنطقتين الغربية والجنوبية ، والتشديد على رجال الإدارة في تقديم التسهيلات لمن يرغب في ذلك ، وقد نتج عن ذلك أن أخذ التوسع يلتهم الأرض الخربة والزراعية مفرزاً أحياء ودروباً مستجدة .

وانسحب هذا الوعي إلى ما وجد بالمدينة من مشاكل تفاعلت معها الإدارة والمجتمع وحاولوا إيجاد الحلول الملائمة لها ، وكشفنا النقاب عن أن نظافة المدينة لم تكن منحصرة في أرضها ، بل أيضاً في المحافظة على سمائها ومائها خاليين من أي تلوث ، وإن تحمل نفقات نظافة المدينة كان على شقين ، **الأول:** تحمله السكان وذلك بتجميع النفايات والمخلفات خارج باب النصر ، وهنا يأتي دور الدولة "الإدارة" لتقوم بحملها إلى البحر الأحمر ، وأن البدايات الأولى للمجالس والهيئات المسئولة عن نظافة القاهرة وتجميلها التي ظهرت في القرن التاسع عشر تعود إلى ما قبل القرن السادس عشر ، ومع إنها كانت ضمن اختصاصات الباشا حتى صدور قانون نامة عام ١٥٢٥م بيد أنها قد صارت ضمن مسئوليات الصوباشي بعد هذا العام .

كما أبرزت دور الإدارة في الاهتمام بأمن وسلامة المجتمع ، فقد منعت كل ما يضر به ، فحددت أماكن لوضع الأشياء القابلة للاشتعال ، وجعلتها بشاطيء النيل ، وذلك لسهولة مكافحة الحرائق إذا ما حدثت ، وتقليل الخسائر.

واستنتجنا أن هناك وعياً لمحاربة المناظر المخزية ، وتصدت الإدارة لذلك باستصدار الأوامر بالقضاء عليها ، كأمر منع قضاء الحاجة في الطرق العامة ، وحفاظاً على الصحة العامة منعت الدولة المبتلين بأمراض معدية من ممارسة الحرف المرتبطة بغذاء الناس .

واستخلصنا من ردود فعل الإدارة إزاء بعض القضايا الأمنية والاقتصادية أنها تتبع أسلوب التدرج في العقوبة بدء من الأخف ووصولاً إلى الأشد ؛ وذلك لاحتواء الموقف وتقبل الناس للأمر .

واستنتجنا أن التمييز بين فئات المجتمع لا يقوم على أساس المنشأ بل على أساس الدين واللغة كليهما أو أحدهما .

وأن مصطلح العامة مصطلح واسع ومطاط يندرج تحته العديد من شرائح المجتمع المختلفة ، وأن مصطلح عامي مغاير لسوقي ، والفرق بينها يقوم على أساس فقر الأول مادياً والثاني خلقا وسلوكا . ومع انفتاح الفئات المكونة للمجتمع بعضها على البعض ، تمكنا من رصد تأثر الجاليات الأوربية ببعض أفكار المجتمع القاهري المتصلة بالتشكيل الطائفي ، ونظام الالتزام الحضري في شئونها الداخلية . ولهذا الانفتاح والتداخل أثره في تكوين بعض المفاهيم وترسيخها لدى أهل الذمة ، كمفهوم "لا يجوز عقد بغير حضور أحد من المسلمين" .

ومن الأمور التي أثبتناها مسألة ولاية المرأة لأخرى في عقد الزواج ، ومباشرتها العقد بنفسها ، وأن ذلك على عكس ما كان يردده الباحثون بأنها تمارس ذلك من خلال وكيلها ، ومن أطرف الأمور التي توصلنا إليها أن للرجل عدة كالمرأة في بعض الحالات ، وإن هناك من قام بدور المحلل وتخصص أشخاص بعينهم في ذلك .

الملاحق

ملحق (١) ضواحي القاهرة*

اسم الناحية	وضعها في القرن السادس عشر			اسم الناحية	وضعها في القرن السادس عشر		
	من ضواحي القاهرة	من ضواحي القليوبية	من ضواحي الأطفيحية		من ضواحي القاهرة	من ضواحي القليوبية	من ضواحي الأطفيحية
الأطفيحية	١٥٨٧م	----	----	القلج	---	---	---
الأميرية	١٥٩٥م	١٥٣٦م	---	قناطر المنجا	---	١٥٧٧م	---
بجام	١٥٩٦م	١٥٥٣-١٥٦٠م	----	القليوب	١=٣٠- ١٥٦١م	---	---
بركة الحاج	١٥٧٨م	---	---	كفر الجاموس	١٥٩٨م	---	---
بركة الحبش	---	---	١٥٥٣-١٥٧٣م	كفر الحجر	١٥٩٨م	---	---
بساتين الوزير	١٥٩٦م	---	١٥٨٨م	كفر الزيات	١٥٩٨م	---	---
بلقس	١٥٥٨÷١٥٧٤م	١٥٢٥م	---	كوم الريش	---	---	---
بهتيت	١٥٨٨-١٥٧٤م	---	----	كوم السمن	١٥٥٨م	١٥٥٣- ١٥٨٦م	---
الخانكاه السرياقوسية	١٥٩٣م	---	----	كوم الهوا	١٥٥٨- ١٥٨٤م	---	---
جزيرة الفيل (الأفيلة)	.١٥٢٦-١٥٨٤م	---	----	المرج "مرج التركمان"	١٥٢٩- ١٥٦١م،	١٥٧٠م	---
الخصوص (خصوص عين شمس)	١٥٢٤-١٥٤٤م	---	---	المعادي	١٥٣٧م	---	---
الخندق	١٥٢٩-١=٨١م	---	---	المطرية	١٥=٩م	---	---
دمنهور (شبرى)	---	١٥٥٣-١٥٩٧م	----	منية الأمراء والبرج	١٥٦٠- ١٥٧٩م	---	---
دير الطين	١٥١٨م	---	---	منا جعفر	---	١٥٢٦م	---
الرماد	---	---	----	منية حلفا	---	١٥٢٧م	---
الزاوية الحمراء	١٥٥٨م	---	----	منية سرد "صرد"	---	١٥٥٦م	---
سرياقوس	١٥٦١م	١٥٦٣-١٥٨٥م	-----	منية السيرج	١٥٨٠م	---	---
شبرا الخيمة	١٥٦٣م	١٥٥٣-١٥٩٦-١٥٩٨م	---	منية طي	---	١٥٢٧م	---
شبرا القاهرة	١٥٢٣-١٥٩٦م	----	----	منية لما	---	١٥٢٧م	---
طرا	--	----	----	المنية	---	---	---
قبة الغوري	١٥٨٥م	---	----	الوايلي	---	---	---
قبة يشبك	١٥٨٥م	---	---	----	----	----	----
القبيبات شرق أطفيح	١٥٥٩	---	-----	----	-----	---	----

* تم عمل الجدول من الباب العالي : سجلات ٨ ، ١٠ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٨ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٤ ؛ الصالحية النجمية : سجلات ٤٥٨ ، ٤٧٣ ؛ جامع الحاكم : سجلات ٥٤٠ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٩ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ؛ باب الشعرية : سجلات ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ؛ القسمة العسكرية : س١١ ، الترابيع : دفتر ٤١ ، دفتر تفاتيش المساحة بمقاطعات الشرقية لعام ٩٣٤هـ ، الدشت : محافظ ٥ ، ٧ ، ١١ ، ١٩ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٤ .

ملحق (٢) توزيع المنشآت العامة*

المكان / نوع المنشأة	القاهرة	المنطقة الشمالية	المنطقة الجنوبية	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	بولاق	مصر القديمة	الإجمالي
حمامات	٣٢	٣	٢٥	٨	-	٤	٣	٧٥
مدارس	٣٧	٥	٣٧	٧	-	٦	٣	٩٥
كتاتيب	١٣	٢	١٨	٢	-	١	-	٣٦
أسبلة وصهاريج	١٣	٨	١٩	٤	-	٢	-	٤٦
مساجد وزوايا	٤١	٢٢	٦٢	١٤	-	٥	١٠	١٥٤
وكالات	٦٢	٤	١٠	٢	-	٢٢	٤	١٠٤
خانات	٢١	٢	١	-	-	٣	١	٢٨
قيساريات	٩	٢	١	-	-	٢	-	١٤
مقاهي	٢٥	٣	١٥	٣	-	٥	-	٥١
رباع	٣٩	١	٩	٦	-	١٢	٢	٦٩
الإجمالي	٢٩٢	٥٢	١٩٧	٤٦	-	٦٢	٢٣	٦٧٢

* واستخرج هذا الجدول من سجلات الباب العالي ، جامع الحاكم، القسمة العسكرية ، القسمة العربية ، الدشت ، حجج الأمراء والسلاطين ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ ، وقفية سنان باشا ، دار الكتب ، زكية ٨١٣ ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، م١٠ ، ص٢٦٨ وما بعدها علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ، القاهرة ١٩٨٦م ، ج٥ ، المناوي : الكواكب ، مصدر سابق ، ج٤ ، م٢ ، ص ٩ – ١٦٢ ، محمد بن أبي السرور البكري : التحفة البهية في تملك آل عثمان للديار المصرية ، تحقيق ودراسة د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة ٢٠٠٥م ، ص١٠٤ – ١١٨ ، محمد أبو العمايم ، مرجع سابق ، ص٥ – ١٢٥ .

ملحق (٣) توزيع الإيجارات*

المكان / نوع الإيجار	القاهرة	المنطقة الشمالية	المنطقة الجنوبية	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	بولاق	مصر القديمة	الإجمالي
تجاري	٨٧	٦	٤٤	٤	-	١٨	١٠	١٦٩
صناعي	١١	٤	٥	١١	-	٧	١	٣٩
خدمي	١٦	١	٩	٤	-	٤	٣	٣٧
سكني	٥٩	٤	٣٥	٩	-	٤	٤	١١٥
أماكن غير محددة	٣٩	٢	٤١	٩	-	٨	٣	١٠٢
الإجمالي	٢١٢	١٧	١٣٤	٣٧	-	٤١	٢١	٤٦٢

* اعتمد هذا الجدول على عينة مستخرجة من محافظ الدشت ، سنة لكل عشر سنوات ، وذلك لتغطية الفترة الزمنية محل الدراسة وكافة أحياء القاهرة ، والعينة هي محفظة ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ١٠١ ، ١١٣ ، المنشآت التجارية (كالوكالات ، والحوانيت ، القيساريات) ، الصناعية (السيرج ، المدابغ ، المصابغ ، الطواحين ، قاعات الحياكة) . الخدمية (الحمامات ، المقاهي ، الأفران) . السكنية (القاعات ، الأروقة ، الطباق) ، الأماكن غير محددة الاستخدام هي التي أطلقت عليها الوثائق لفظ "دكان" أو "بناء" دون تحديد

ملحق (٤) متوسط قيمة الإيجار شهرياً*

	المكان / نوع المنشأة	القاهرة	المنطقة الشمالية	المنطقة الجنوبية	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	مصر القديمة	بولاق
منشآت تجارية	الوكالات	٢٣٨.٣	-	٦٠	٣٠	-	٢٢٥	٢٢٦.٥
	الحوانيت	١٣.٥	١١	١٨	٦.٦	-	٨	٢٢.٧
صناعي	الطواحين	٩٤.٢٥	٣٦	٩٤.٧٥	٣٥	-	-	٣٧
منشآت خدمية	الحمامات	٣٥٠	-	١٤٠	١٣٥	-	-	٢١
	المقاهي	١٠٦	-	-	-	-	-	-
	الأفران	٩٣	-	٢٣	-	-	٢١	٣٢.٥
منشآت سكنية	الطباق	٥.٦	-	٣.٥	-	-	-	-
	القاعات	١٧.٥	-	٢٣.٧٥	-	-	-	-
	الأروقة	٢٣.٢	-	٨	٥	-	-	٣.٥
	الرباع	-	-	٨٥	-	-	-	-
	المنازل	٣٦.٢٥	-	-	-	-	-	-

* استخرج المتوسط من محافظ الدشت أرقام ١، ١١، ٢٢، ٣٧، ٥٢، ٧٠، ١٠١، ١١٣. قيمة المتوسط بالنصف باره.

ملحق (٥) فئات المستأجرين*

الفئة / المكان	عسكر	علماء ورجال دين	تجار	حرفيون	فئات أخرى	الإجمالي
القاهرة	٢٤	١٦	١٥	٥٩	٩٨	٢١٢
المنطقة الشمالية	١	–	١	١٠	٥	١٧
المنطقة الجنوبية	٤٠	٧	٩	٣٣	٤٥	١٣٤
المنطقة الغربية	٥	٢	٤	١٢	١٤	٣٧
المنطقة الشرقية	–	–	–	–	–	–
مصر القديمة	١	١	–	٤	١٥	٢١
بولاق	٢	٤	٤	١٤	١٧	٤١
الإجمالي	٧٣	٣٠	٣٣	١٣٢	١٩٤	٤٦٢

* – استخرج هذا الجدول من محافظ الدشت أرقام ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ١٠١ ، ١١٣ .

ملحق (٦) فئات ملاك أراضي وعقارات*

الفئة / المكان	عسكر	علماء ورجال دين	تجار	حرفيون	فئات أخرى	الإجمالي
القاهرة	٢	٩	٣	١٠	٢٧	٥١
المنطقة الشمالية	–	١	٣	٢٣	١٦	٤٣
المنطقة الجنوبية	١٤	٢	٥	١٩	٣٤	٧٤
المنطقة الغربية	٥	٤	٢	٢٠	٣٤	٦٥
المنطقة الشرقية	–	–	–	–	–	–
مصر القديمة	–	–	–	١	٣	٤
بولاق	–	–	–	٣	٣	٦
الإجمالي	٢١	١٦	١٣	٧٦	١١٧	٢٤٣

* – استخرج هذا الجدول من محافظ الدشت أرقام ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ١٠١ ، ١١٣ .

ملحق (٧) المنشآت المستجدة في الفترة
من ١٥١٧ – ١٦٠٠م *

المكان / نوع المنشأة	القاهرة	المنطقة الشمالية	المنطقة الجنوبية	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	مصر القديمة	بولاق	الإجمالي
المساجد	٦	٩	–	٣	–	–	٣	٢١
الزوايا والتكايا	٩	٧	٧	٣	٢	٢	–	٣٠
المدارس	–	٤	–	٢	–	–	١	٧
الكتاتيب	٥	٦	–	–	–	–	–	١١
الأسبلة والصهاريج	٤	٤	–	٢	–	–	–	١٠
الحمامات	٤	٤	–	٢	–	–	١	١١
المقاهي	٢٥	١٥	٣	٣	–	–	٥	٥١
الوكالات	٤	١	–	–	–	–	٧	١٢
الخانات	–	–	–	–	–	–	٢	٢
القيساريات	–	–	–	–	–	–	٢	٢
الرباع	١	–	–	١	–	١	٢	٥
الإجمالي	٥٨	٥٠	١٠	١٦	٢	٣	٢٣	١٦٢

* اعتمد هذا الجدول على سجلات الباب العالي ، جامع الحاكم ، باب الشعرية ، الصالحية النجمية ، بولاق ، القسمة العربية ، العسكرية ، الدشت ، حجج الأمراء والسلاطين ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ ، وقفية سنان باشا ، دار الكتب ، زكية ٨١٣ ، أوليا جلبي : مصدر سابق ، ص٣٦٨ ، وما بعدها ، عبد الرءوف المناوي : الكواكب ، مصدر سابق ، ص٩-١٦٢ ، البكري : التحفة ، مصدر سابق ، ص١٠٤ – ١١٨ ، محمد أبو العمايم : مرجع سابق ، ص٥ – ١٢٥ .

ملحق (٨)

مساحة الأرض الزراعية الموقوفة على بعض المنشآت بالقاهرة*

المنطقة / الإقليم الذي به الرزق — المنشآت الموقوف عليها	القاهرة: مدارس و كتاتيب	القاهرة: أحواض وأسبلة و صهاريج	القاهرة: زوايا وأضرحة ومقامات	القاهرة: مساجد	المنطقة الشمالية: مدارس و كتاتيب	المنطقة الشمالية: أحواض وأسبلة و صهاريج	المنطقة الشمالية: زوايا وأضرحة ومقامات	المنطقة الشمالية: مساجد	المنطقة الجنوبية: مدارس و كتاتيب	المنطقة الجنوبية: أحواض وأسبلة و صهاريج	المنطقة الجنوبية: زوايا وأضرحة ومقامات	المنطقة الجنوبية: مساجد	المنطقة الغربية: مدارس و كتاتيب	المنطقة الغربية: أحواض وأسبلة و صهاريج	المنطقة الغربية: زوايا وأضرحة ومقامات	المنطقة الغربية: مساجد	المنطقة الشرقية: مدارس و كتاتيب	المنطقة الشرقية: أحواض وأسبلة و صهاريج	المنطقة الشرقية: زوايا وأضرحة ومقامات	المنطقة الشرقية: مساجد	بولاق: مدارس و كتاتيب	بولاق: أحواض وأسبلة و صهاريج	بولاق: زوايا وأضرحة ومقامات	بولاق: مساجد	مصر القديمة: مدارس و كتاتيب	مصر القديمة: أحواض وأسبلة و صهاريج	مصر القديمة: زوايا وأضرحة ومقامات	مصر القديمة: مساجد	الإجمالي
البحيرة	٦٠	٥٨	–	٦٠	–	–	–	–	١٣٥	١٠٥	–	١٤٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٦٥١
المنوفية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٥٠	–	–	٣٠	–	٣٠	–	–	–	–	–	–	–	٢٣.٥	–	–	–	–	١٣٣.٥
القليوبية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٠	–	–	–	–	–	٢٠	–	–	–	–	–	–	–	٨٠	–	–	–	٦٠	١٨٠
الجيزة	٥٦٠	–	–	١٠٥	–	–	–	–	٦٦	١١٤	٤٠	٧٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٠	–	–	٣٣	١٠١٢
البهنساوية	١٩.٨	١١	–	٥٠	–	–	–	–	٧٢	٢٦٥	٤٥.١٠	١١٠.١٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٥	–	–	١٤٦	٧٤٥
الأشمونين	٥٥	٢٠	–	٣٠	–	–	٢٠	–	٤٠	٩٣	٣٣	٢٣٦	–	٦٦.٥	–	١٢٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٣	٧٤٣.٥
القوصية	٦١	–	–	٤٧.١	–	–	–	–	٣١	–	٢٥	١٦٨.١٦	٢٠	–	–	٢٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤٠	٤١٢.١٦.١
الإجمالي	٧٥٥.٨	٨٩	–	٢٩٢.١	–	–	٢٠	–	٣٤٤	٥٩٧	١٩٣.١٠	٧٣١.٢٦	٢٠	٩٦.٥	–	١٩٧	–	–	–	–	–	–	–	١٠٣.٥	٥٥	–	–	٣٠٢	٣٨٨٦.٢٦

* استخرج هذا الجدول من دفاتر الرزق الأحباسي أرقام : ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ .

ملحق رقم (٩)

المرتبات المدفوعة للصوباشي عن الأدراك شهرياً*

السنة / المدفوع عن الدرك	١٥٢١م	١٥٢٧م	١٥٣٢م	١٥٣٧م	١٥٣٨م	١٥٥١م	١٥٦٠م	١٥٨٠م
درك المدينة	-	-	-	-	-	-	-	٤٠
درك باب الخرق	-	-	١٠٤	-	-	-	-	-
درك باب اللوق	-	-	-	-	-	-	٤٧	-
درك مصر القديمة	٧٥	-	-	-	-	٥٠	-	-
درك الروضة	٥٠	١٥	-	-	٣٠	-	-	-
درك السبع سقايات	٧٥	٤٠	-	-	٥٠	-	-	-
درك السبع سقايات وفم الخليج	-	-	-	-	-	٧٥	-	-
درك فم الخليج ومنشأة المهراني	-	-	-	-	٢٠	-	-	-
درك فم الخليج والسواقي السلطانية	-	-	-	-	٢٠	-	-	-
درك فم الخليج	٣٠	٤٠	-	-	٢٠	-	-	-
درك السد بمصر القديمة	-	-	-	-	-	-	-	-

* - استخرج هذا الجدول من سجلات الباب العالي : س٤٤ ، مصر القديمة : س٨٦ ، ٨٨ ، الدشت ٨ ، ١٣ ، ١٩ ، العملة المستخدمة بالملاحق جميعها هي النصف بارة .

ملحق(١٠)

جدول بمتوسط مرتبات بعض فئات المجتمع شهرياً*

مدرسون وطلبة				موظفو أوقاف				حرفيون			
مدرس	مؤدب	طالب بمدرسة	طالب بكتاب	خادم	بواب	وقاد	فراش	نساج	حياك (خياط)	قهوجي	خادم
١١٨.٧٥	١٨.٢٢	٦.٦	٦	٣.٦	٢١.٢	٢٠.٢	٢١.٣	٥٦.٣	٤٢.٧	٦٠	٥١.٨

*استخرج هذا المتوسط من سجلات الباب العالى أرقـــام ٣، ٤، ٦، ١٥، ١٦، ٣١، ٣٥، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٦٦، الدشـــت: محـــافظ٢، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٦، ٢١، ٢٢، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٥، ٧٠، ٨٦، ١١٣، جامع الحاكم: س٥٦٠، وقفية سنان باشا، وقفية محب الدين أبو الطيب.

ملحق(١١)

ملحق(١١/أ)أسعار اللحوم [*]

النوع / السنة	لحم ضاني				لحم بقري		لحم جاموسي		لحم ماعز	
	بعظم		بدون عظم							
	الوزن	السعر	الوزن	السعر	الوزن	السعر	الوزن	السعر	الوزن	السعر
١٥١٨م	١	١٨ نقرة	–	–	١	٨	–	–	–	–
١٥٢٠م	١	١٨ نقرة	–	–	١	١٦ نقرة	–	–	–	–
١٥٢٤م	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٥٣٠م	١.٥	١	–	–	١٣.٥	١	٤.٥	١	–	–
١٥٣٤ – ١٥٣٦م	٢.٥	١	–	–	٥	١	٤	١	–	–
١٥٣٨م	٢.٥	١	٢	١	٣.٥	١	٤	١	٣.٥	١
١٥٤٣م	٢.٥	١	٢	١	٣.٢٥	١	٣.٥	١	٣.٢٥	١
١٥٤٩	٢.٥	١	٢	١	٣.٢٥	١	٤	١	٣.٢٥	١
١٥٥١م	٢.٥	١	–	–	–	–	٢.٧٥	١	٣	١
١٥٥١م	٢	١	–	–	٢.٧٥	١	٢.٥	١	٢.٧٥	١
١٥٥٧م	٢	١	١	١	٣	١	٤	١	٢.٧٥	١
١٥٥٧م	٢.٥	١	٢	١	٣.٥	١	١.٥	١	٣.٥	١
١٥٦٩م	١	١.٥	١	١	١	١	٢.٢٥	١	٢	١
١٥٧٦م	١.٢٥	١	–	–	١.٧٥	١	٢.٢٥	١	١.٧٥	١
١٥٧٩م	١,٣٥	١	–	–	١.٧٥	١	١,٥	١	١.٧٥	١
١٥٨٨م	١	١	–	–	١.٥	١	١.٥ ١١.٧٥	١	–	–
١٥٩٤م	١	١	١	١.٥	١.٥	١	١,٥	١	١.٥	١
١٥٩٥م	١	١	١	١.٣	١.٢٥	١	١.٧٥	١	١.٢٥	١
١٥٩٥م	١.٢٥	١	١	١.٣	١.٩	١	٢	١	١.٩	١
١٥٩٩م	١	١	١	١.٣	١.٦	١	١.٢	١	١.٦	١

[*] استخرجت قوائم التسعيرة عامة من محافظ الدشت١٠، ٢٠، ٣٩، ٤٠، ٤٧، ٤٩، ٧٠،مصر القديمة٨٦، ٨٧، ٨٨،جامع الحاكم س٥٤٨، الباب العالى س٤١، ٦٨، باب الشعرية س٥٩٢، ٥٩٦، بولاق س١٨، القسمة العربية س١١، ابن إياس:مصدر سابق،ج٥، صفحات٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٢، ٣٠٣، ٣٢٣، ٣٣٢، أحمد شلبى:مصدر سابق،ص١٠٨، ١١٨.ومن الجدير بالذكر أننا قمنا بأخذ عينة سنة كل خمس سنوات، وفى حالة عدم وجود السنة المقترحة أخذنا السنة السابقة أواللاحقة.جميع الأوزان الواردة بقوائم التسعيرة بالرطل.

ملحق (١١/ب)

منتجات ألبان وأسماك وزيوت*

سلعة	سمك "سمك مقلي"		بعض منتجات الألبان جبن جاموسي		سمن		زيت حار	
السنة	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر
١٥٣٠م	–	–	٣.٥	١ نصف	–	–	–	–
١٥٤٠م	–	–	١	٦ نصف	١	١ نصف	١	٤ نقرة
١٥٥٠م	–	–	١	٧ نقرة	١	١.٣ نصف	١	٤.٥ نقرة
١٥٥٩م	–	–	١	٧ نقرة	١	١.٥ نصف	١	٦ نقرة
١٥٦٩م	–	–	١.٢٥	١ نصف	١	٦ نقرة– ٢ نصف	–	–
١٥٧٩م	٢	١ نصف	١	٩ نقرة	١	٢.٥ نصف	١	٧ نقرة
١٥٨٨م	١	٢ نصف	١	٥ نقرة	–	–	–	–
١٥٩٨	٢	١ نصف	١	١٠ نقرة	–	–	–	–

ملحق (١١/ج)

خضر وفاكهة*

سلعة	قلقاس		قرع		بطيخ "عبدلي"		تفاح	
سنة	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر
١٥٣٠م	٢٠	١ نصف	–	–	١٠	١ نصف	–	–
١٥٤٠م	–	–	٣	١ نصف	–	–	٢	١ نصف
١٥٥٠م	١	١٠	٣	١ نصف	١٠	١ نصف	١-٣	١ نصف
١٥٥٩م	٢٠	١ نصف	–	–	–	–	–	–
١٥٦٩م	٩	١ نصف	٣	١ نصف	١٢	١ نصف	١.٥	١ نصف
١٥٧٩م	–	–	٢٠	١ نصف	٢٠	١ نصف	–	–
١٥٨٨م	٦	١ نصف	–		–	–	–	–
١٥٩٨م	٥	١ نصف	–		–	–	–	–

* – الوزن بالرطل .

* – الوزن بالرطل .

ملحق(١١/د)

بعض المنتجات الغذائية

السلعة	الأرز		الدقيق		العسل "عسل نحل مصري"	
سنة	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر
١٥٣٠م	-	-	ابطة	٥.٤ نصف	-	-
١٥٤٠م	٢.٥ قدح	١ نصف	-	-	١ رطل	١ نصف
١٥٥٠م	١ قدح	٨ نصف	١	٧ نصف	١	٢ نصف
١٥٥٩م	-	-	-	-	١	٢ نصف
١٥٦٩م	١ قدح	١.١ نصف	١	١٢ نصف	١	٢ نصف
١٥٧٩م	١ قدح	١.٥ نصف	-	-	١	٢.٥ نصف
١٥٨٨م	١ قدح	١.٥ نصف	-	-	١	٢ نصف
١٥٩٨م	١ قدح	١.١ نصف	-	١١	١	٢ نصف

ملحق (١٢)

أسعار بعض الغلال والبقول لعام ٩٩٣هـ / ١٥٨٥م*

درجة الجودة	السعر				الوزن
السلعة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	
القمح الصعيدي	٥٠-٤٣	٤٥	-	-	الأردب
الفول الصعيدي	٤٢	٤٠	٣٨	٣٧	الأردب
الفول البحري	٣٦	٣٥	٣٤	-	الأردب
العدس الصعيدي	٤٢	٤١	٣٩	-	الأردب
الباسلا	٤٠	٣٩	٣٨	-	الأردب

* - أستخرج من محكمة برلاق : س١٤ .

ملحق (١٣)

جدول بحالات الزواج (ثيب وأبكار)*

حالة الزوجة / الفئة	بكر	ثيب	الإجمالي
عسكر	٤٩	١١٦	١٦٥
علماء ورجال دين	٢٠	٤٢	٦٢
تجار	١٦	٥٤	٧٠
حرفيون	١٥٧	٣٦٧	٥٢٤
فئات أخرى	١٦١	٤٢٩	٥٩٠
الإجمالي	٤٠٣	١٠٠٨	١٤١١

ملحق (١٤)

متوسط الصداق**

قيمة مهر / الفئة	متوسط مهر البكر	متوسط مهر الثيب	أعلى مهر للبكر	أعلى مهر للثيب	أقل مهر للبكر	أقل مهر للثيب
عسكر	٣٢٢٦.٥	٩٠٥.٩١	٢٤٦٠٠	٦١٥٠	٢٦٠	٥٠
علماء ورجال دين	٩٧٩.٨٥	٣٧١.٢٣	٢٤٤٠	٢٠٠٠	٢٤٦	٣٠
تجار	٤٣٥٧.٥	٤٩٨.٣٤	٥٢٠٠٠	٣٦٠٠	٤٠٠	٧٠
حرفيون	٧٧٠.٦٦	٢٦٢.٩٨	٤٩٢٠	٣٢٠٠	٦٠	١٠
فئات أخرى	٩٨٨.٨٠	٣٣٥.٢٤	١٢٠٠٠	٣٢٠٠	١٠٠	٢٥

* – هذا الجدول مستخرج من محافظ الدشت أرقام ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١١٣.

** – استخـــرج هذا الجدول من محافظ الدشت أرقام ١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١١٣.

ملحق (١٥)

قضايا أسرية*

المتقدم بالدعوى / سبب الدعوى	الزوج	الزوجة	النسبة المئوية
باقي حال الصداق والكسوة	–	١٢	٤٨٪
متأخر صداق ونفقة حمل بعد طلاق	–	٧	٢٨٪
طلب طلاق	–	١	٤٪
خروج الزوجة من منزل الزوجية بدون إذن	٢	–	٨٪
وضع يد على أغراض منزل الزوجية	١	–	٤٪
ضرب	–	١	٤٪
تمكين من الزوجة	١	–	٤٪
الإجمالي	٤	٢١	١٠٠٪

ملحق (١٦)

الطلاق والخلع**

نوع الفسخ / الفئة	طلاق	خلع	الإجمالي
عسكر	٥	٩	١٤
علماء ورجال دين	–	١١	١١
تجار	٣	٥	٨
حرفيون	٢٩	٨٥	١١٤
فئات أخرى	٣٩	١٢٦	١٦٥
الإجمالي	٧٦	٢٣٦	٣١٢

* – استخرج هذا الجدول من محافظ الدشت أرقام ١ ، ٢ .

** – استخرج هذا الجدول من محافظ الدشت أرقام ٣٧ ، ٥٢ .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة (أرشيف دار الوثائق القومية) :

أ- سجلات المحاكم الشرعية :

محكمة الباب العالي :

سجلات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ .

محكمة القسمة العربية :

سجلات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

محكمة الصالحية العسكرية :

سجلات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ .

محكمة الصالحية النجمية :

سجلات : ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٥٩ مكرر ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

محكمة جامع الحاكم :

سجلات : ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٧١٨ ، ٧١٩مكرر ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ مكرر ، ٧٢٣ ، ٧٢٤مكرر ، ٧٢٥مكرر ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ .

محكمة باب الشعرية :

سجلات : ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٤مكرر ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ .

محكمة بولاق :

سجلات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

محكمة مصر القديمة :

سجلات : ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ .

محافظ الدشت :

محافظ : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١١٣ .

ب - دفاتر الترابيع :

رقم : ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

ج - دفاتر الرزق الأحباسية :

أرقام : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

د - حجج الأمراء والسلاطين :

ميكرو فيلم ٢ ، حجة ٣١٠ ، ميكرو فيلم ٤ ، محفظة ٤٦ ، حجة ٣٠٨ ، حجة ٣١٢ ، محفظة ٤٩ ، حجة ٣٣٠ .

ثانياً : أرشيف وزارة الأوقاف :

حجة رقم ١١٤٢ .

ثالثاً : المخطوطات :

ا - العربية :

البكري ؛ محمد بن ابي السرور بن احمد البكري الصديقي :

- قطف الأزهار من الخطط والآثار ، دار الكتب ، جغرافيا ١٠٨٤ .
- الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة ، دار الكتب ، ج١٠٤٠٩.

الخاسكي ؛ آق بغا :

- التحفة الفاخرة في ذكر رسوم خطوط القاهرة ، دارالكتب ، جغرافيا طلعت ٤٩٧ .
- شكوى صادرة من بعض العلماء حين مات والده لأويس باشا الموجود سنة ٩٩٥هـ/ ١٥٨٦م أن يرد له مرتب والده ليقضي دينه منها ، دار الكتب علوم اجتماعية ١٧٥٣.

الشيبيني ؛ محمد احمد علي زيدان محمد احمد احمد :

- رسالة في جواز نكاح البكر بالإجبار ، دار الكتب ، جلال حسيني ٧٤ .

العثماني ؛ احمد بن سعد الدين العثماني :

- ذخيرة الأعلام بتواريخ الخلفاء والأعلام وأمراء مصر الحكام وقضاة قضاتها في الأحكام من فتحها

- الإسلامي العمري إلى زمن الناظم ١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م ، دار الكتب ، تاريخ ١٠٤ .

مجهول :

- تاريخ آل عثمان بمصر إلى ولاية علي باشا المتولي عليها ، دار الكتب ، تاريخ تيمور ٢٤٠٨ .

مجهول :

- قطعة من تاريخ مصر إلى العثمانيين ، دار الكتب ، تاريخ تيمور ٢٦٤١ .

المحبي ؛ محمد بن منصور بن إبراهيم بن سلامة الدمشقي الشهير بالمحبي:

- رحلة المحبي الدمشقي إلى مصر ثم إلى الاستانة ، دار الكتب ، جغرافيا ١٠٦٠ .

وقفية سنان باشا :

- دار الكتب ، زكية ٨١٣ .

ب- التركية :

سهيلي ؛ أحمد همدم الشهير بسهيلي :

- الدرة اليتمة من أوصاف مصر القديمة ، دار الكتب ، تاريخ تركي طلعت ١٣٣ .

عالي ؛ مصطفى افندي عالي الكليبوللي :

- تاريخ حالات القاهرة من العادات الظاهرة ، تاريخ تركي م ١٤٦ .

Yazari; Mehmed B:

- el khalag : kitabin edi : Tarih – I misir, Istanbul university library, numarasi : TY 628 .

نسخة مصورة حصلت عليها من أ.د / عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم .

رابعاً : الوثائق المنشورة :

- قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر : ترجمة : د.أحمد فؤاد متولي ، القاهرة ، د.ت .
- قانون نامة ولاية آل عثمان : ترجمة د. محمد نور فرحات في كتابه "التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة ، العصر العثماني" ، ط ١٩٨٦م، ص١٠٧ – ١٢٨.

خامسا : المصادر المنشورة :

ابن إياس : محمد احمد بن إياس الحنفي :
- بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق ، محمد مصطفى ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، د . ت .

استيف :
- النظام المالي والإداري في مصر العثمانية ، وصف مصر ، ج٥ ، ترجمة زهير الشايب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢م .

الاسحاقي : محمد بن عبد المعطي بن أبي الفتح بن عبد المغني الاسحاقي المنوفي :
- أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الأول ، القاهرة ١٩٩٨م .

البرلسي : محمد البرلسي السعدي :
- بلوغ الأرب برفع الطلب ، تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ؛ المجلة التاريخية المصرية ، م ٢٤ ، القاهرة ١٩٧٧م.

البكري ؛ محمد بن ابي السرور البكري :

- التحفة البهية في تملك آل عثمان للديار المصرية ، تحقيق ودارسة أ.د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، مطبعة دار الوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥م .

جلبي ، أوليا :

- سياحتنامة مصر ، م ١٠ ، ترجمة محمد علي عوني ، مطبعة دار الوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٣م .

جومار :

- وصف مدينة القاهرة ، وصف مصر ، ج ١٠ ، ترجمة زهير الشايب ، منى زهير الشايب ، الهيئة المصرية العامة الكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢م .

ابن الجيعان ، شرف الدين يحيى بن المقر بن الجيعان :

- التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، القاهرة ١٩٧٤م .

الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الأفريقي) :

- وصف أفريقيا ؛ ج ٢ ، ترجمة محمد حجي ، محمد الأخضر ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٣م .

دده أفندي ؛ إبراهيم يحيى خليفة :

- السياسة الشرعية ، دراسة وتحقيق وتعليق د . فؤاد عبد المنعم ، الإسكندرية ، د . ت .

دي شابرول . ج :

- دارسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين ، وصف مصر ، ج١ ، ترجمة زهير الشايب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢م .

الرشيدي ؛ احمد :
- حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى أمارة الحاج ، تحقيق د. ليلي عبد اللطيف أحمد ، مصر ١٩٨٠م .

شلبي ؛ احمد شلبي عبد الغني الحنفي المصري :
-أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني ، تقديم وتحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، مكتبة الخانكة ، القاهرة ١٩٧٨ .
- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان (تاريخ مصر والشام) ، القسم الثاني ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦٤م .

مبارك ؛ علي باشا :
-الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ، ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، ج٥ ، القاهرة ١٩٨٦م

المقريزي ؛ تقي الدين احمد بن علي بن عبد القادر بن محمد :
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ١٣٢٦هـ .

المقري ؛ أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي :
- المصباح المنير ، ط٣ ، مصر ١٩١٢م .

الملواني ؛ يوسف الملواني الشهير بابن الوكيل :
- تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ، تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٩٨م .

المناوي : الشيخ عبد الرؤوف المناوي :

- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية "طبقات المناوي الكبري" ، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان ، القاهرة ، د . ت .
- النزهة الزهية في أحكام الحمام الشرعية والطبية ، تحقيق د . عبد الحميد صالح حمدان ، القاهرة ١٩٨٧م .

الحاج يونس المصري :

- رحلات فارتيما ، ترجمة وتعليق د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤م .

سادسا : المصادر الأجنبية :

Du Mans,.pierre Belon :

Voyage en Egypte 1547, IFAO, le Caire 1970.

Kiechel , Samuel :

Voyage en Egypte 1588, Traduit de par Ursula castal, IFAO, le Caire 1972.

Lichtenstein, Hans Ludwig Von :

Voyages en Egypte 1587, Traduit de l'allemand par Ursula Castal, IFAO, le Caire 1972.

Palerne, Jean :

Voyage en Egypte 1599, IFAO, le Caire 1971.

Rocchetta, Aquilante :

Voyage en Egypte 1599, Traduit de l'allemand par Carla Burri et Nadine Saneron IFAO, le Caire 1974 .

Von Bretten, M . Heberer :

Voyage en Egypte 1585 – 1586, le Caire 1976 .

سابعاً : الرسائل العلمية غير المنشورة :

أمل احمد امين المصري :

حي الحسنية في العصرين المملوكي والعثماني دارسة حضارة وأثرية ، ماجستير ، كلية الآثار ، جامعة القاهرة .

أيمن احمد محمد محمود :

الأرض والمجتمع في مصر العثمانية ٩٢٣هـ -١٠٦٩هـ /١٥١٧ - ١٦٥٨م ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢م .

جمال كمال محمود محمد :

الأرمن في مصر في العصر العثماني ، دكتوراه ، كلية الآداب جامعة القاهرة ٢٠٠٥م .

خالد حامد عبد الله ابو الروس :

مدينة مصر القديمة في القرن السابع عشر دارسة تاريخية ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠١م .

زينب محمد حسين الغنام :

الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني ١٥١٧- ١٧٩٨م ، دكتوراه ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ١٩٨٨م .

صبري احمد العدل علي :

سيادة البيت القازداغلي على مصر ١٦٦٢- ١٧٦٨م ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٩٣م .

عبد الجواد صابر إسماعيل :

- دور الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني ٩٢٢هـ- ١٢١٣هـ/١٥١٧- ١٧٩٨م ، ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٦٩م .
- مجتمع علماء الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني ، دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٧٨م .

عصام عادل مرسي الفرماوي :

بيوت القهوة وأدواتها في مصر دراسة من القرن ١٠ هـ /١٦م وحتى نهاية القرن ١٣هـ /١٩م دراسة أثرية حضارية ، ماجستير ، كلية الآثار ، القاهرة ١٩٩٨م .

ليلي عبد اللطيف احمد :

الإدارة في مصر في العصر العثماني ، دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٧٥م (منشورة) .

محسن علي محمود شومان :

المقاطعات الحضرية في مصر من الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الزقاريق ١٩٩٠م .

مرفت احمد السيد :

الشرطة في مصر في القرن السابع عشر الميلاد ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٥م .

مروه تميم رمزي احمد :

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للرقيق في مصر في العصر العثماني ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٣م .

ناصرة عبد المتجلي إبراهيم :

الدقهلية في العصر العثماني ، ماجستير ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس ٢٠٠٥م .

نهى سعيد يوسف زكي :

الطب في مصر في العصر العثماني ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٥م .

وليد عبد الحميد عبد الرحيم :

الحركة العلمية في مصر في القرن ١٠هـ ، ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٩٩٨م .

ثامناً : المراجع :

د . أحمد السعيد سليمان :

تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩م .

أحمد عطية الله :

القاموس الإسلامي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٦م.

البرت حوراني :

تاريخ الشعوب العربية ، ترجمة نبيل صلاح الدين، مراجعة د . عبد الرحمن الشيخ ، ج٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩م .

العازر باشان :

الحياة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من القرن ١٦م حتى القرن ١٨ ، ضمن كتاب تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية ١٥١٧ - ١٩١٤م ،

تحرير يعقوب لاندوا ، ترجمة أحمد الرفاعي ، أحمد عبد اللطيف حماد ، المشروع القومي للترجمة ، العدد ١٩٩ ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٠م .

إلهام محمد علي ذهني :

مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، مصر النهضة ، العدد ٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١م .

اندرية ريمون :

- فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٧٤ .
- القاهرة تاريخ حاضرة ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٣م .
- الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر ، ترجمة : ناصر أحمد إبراهيم ، باتسي جمال الدين ، مراجعة وتقديم د . رؤوف عباس، المشروع القومي للترجمة ، العدد ٨١٨ ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥م .

اولج فولكف :

القاهرة مدينة إلف ليلة وليلة ٩٦٩- ١٩٦٩ ، ترجمة أحمد صليحة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦م .

د. إيمان محمد أبو سليم :

محافظ الدشت وأهميتها في تكملة الوديعة الأرشيفية لمحاكم القاهرة العثمانية في القرن ١٠هـ /١٧م ، الروزنامة "الحولية المصرية للوثائق" ، العدد٢ ، دار الوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٤م .

د. إيمان محمد عبد المنعم :

العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تاريخ المصريين ، العدد ٩٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧م .

أيمن احمد محمد محمود :

العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات في مصر في القرن السادس عشر، دراسة في البدايات والتطبيق، حوليات إسلامية ٣٨ ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ٢٠٠٤م .

د. ايمن فؤاد سيد :

التطور العمراني لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى الآن ، ط١ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٧م .

جاستون فييت :

القاهرة مدينة الفن والتجارة ، ترجمة د . مصطفى العبادي ، كتاب اليوم ، العدد ٣٠٨ ، القاهرة ١٩٩٠م .

جان كلود جارسان :

اندماج الشعراني في الوسط الاجتماعي بمدينة القاهرة طبقاً لتحليل كتاب الطبقات ، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٦٩ ، القاهرة ١٩٧٠م .

د. جمال حمدان :
القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٦م .

حسن عبد الوهاب :
تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها ، المجمع العلمي المصري ، القاهرة ١٩٥٦م .

د. زيدان عبد الباقي :
علم الاجتماع الحضاري ، دار النشر الثقافة ، مصر ١٩٧٢م .

د. زينب الغنام :
الأسواق في العصر العثماني ، أبحاث "الخان الخليلي وما حوله" ، دراسات حضرية ٤ ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ١٩٩٩م .

د. سحر على حنفي :
العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبري في القرن الثامن عشر ، تاريخ المصريين ، العدد ١٧٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥م .

د. سعاد ماهر :
القاهرة القديمة وأحياؤها ، دار العلم ، القاهرة ١٩٦٢م .

د. سلوى علي ميلاد :
وثائق الخلع دارسة ونشر وتحقيق ، الإسكندرية ١٩٩٦م.

د. سليمان محمد حسين حسانين :
تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع

عشر ، تاريخ المصريين ، العدد ٢٤١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣م .

سميرة فهمي علي عمر :

إمارة الحج في مصر العثمانية ٩٢٣ - ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ - ١٧٩٨م ، تاريخ المصريين ، العدد ٢٠١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠١م .

السيد سابق :

فقه السنة ، ط ٤ ، مكتبة المسلم ١٩٨٣ .

د. سيد محمد السيد :

مصر في العصر العثماني في القرن ١٦ دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٧

د. عبد الحميد حامد سليمان :

- تاريخ الموانيء المصرية في العصر العثماني ، تاريخ المصريين ، العدد ٨٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥م .

- مقاطعة الخردة وتوابعها دراسة التنظيم المالي والضرائبي للحرف الهامشية والبسيطة في مصر العثمانية ، جامعة المنصورة ، د. ت .

عبد الرازق إبراهيم عيسى :

تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨م ، تاريخ المصريين ، العدد ١١٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨م .

د. عبد الرحمن زكي :

بناه القاهرة في ألف عام، القاهرة ١٩٨٦م .

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم :

الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ط٢ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ٢٠٠٤م .

د. عبد الكريم رافق :

- بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ - ١٧٩٨م ، ط٢ ، دمشق ١٩٦٧م .

- ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن السادس عشر والعقد الأول من القرن السابع عشر ، ضمن كتاب بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام ، دمشق ١٩٨٥م .

د. عراقي يوسف محمد :

الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر دراسة وثائقية ، ج١ ، بيت الحكمة ، القاهرة ١٩٩٦م .

عرفة عبده علي :

رحلة في زمان القاهرة ، القاهرة١٩٩٠م .

عفاف مسعد السيد العبد :

دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر ١٥٦٤ - ١٦٠٤م ، تاريخ المصريين ، العدد ١٧٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠م .

علاء طه رزق :

السجون والعقوبات في مصر عصر السلاطين المماليك ، ط ، القاهرة ٢٠٠٢م .

د. فايز نجيب إسكندر :

مصر في كتابات الحجاج الروس في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ١٩٨٨م .

د. فتحي محمد مصيلحي :

تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى تجربة تعمير المدن المصرية من ٤٠٠٠ ق . م إلى ٢٠٠٠م ، ط١ ، ١٩٨٨م .

د. كمال حامد مغيث :

مصر في العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨م ، المجتمع والتعليم ، ط١ ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، القاهرة ١٩٩٧م.

د. ليلي عبد اللطيف أحمد :

المجتمع المصري في العصر العثماني ، ط١ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨٧م .

مجدي جرجس :

القضاء القبطي في مصر دارسة تاريخية ، تقديم د. وليم سليمان قلادة ، ط١ ، القاهرة ١٩٩٩م .

د. محاسن محمد الوقاد :

الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، تاريخ المصريين ، عدد ١٥٢ ، القاهرة ١٩٩٩م .

د. محسن علي شومان :

اليهود حتى القرن التاسع عشر ، تاريخ المصريين ، العدد ١٩١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠م .

محمد ابو العمايم :

آثار القاهرة الإسلامية في العصر العثماني ، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي ، م١ ، استانبول ٢٠٠٣م .

د. محمد الجهيني :

إحياء القاهرة القديمة وآثارها الإسلامية حي باب البحر ، ط١ ، دار نهضة الشرق ، دار الوفاء ، ٢٠٠٠م .

محمد رمزي :

القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤م .

الجغرافية التاريخية لمدينة القاهرة ، مجلة العلوم ، المجلد الثالث ، السنة ٩ ، عام ١٩٤٢م .

محمد الششتاوي :

المفاخرات الباهرة بين عرائس منزهات القاهرة ، ط١ ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ١٩٩٩م .

د. محمد عفيفي :

- الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ، تاريخ المصريين ، العدد ٤٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١م .
- الأقباط في مصر في العصر العثماني ، تاريخ المصريين ، العدد ٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢م .
- الخطط والحياة الاقتصادية في حارة اليهود بالقاهرة في العصر العثماني ، مجلة الآداب المؤرخ المصري ، العدد ١٠ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٩٣م .

د. محمد نور فرحات :

التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة ، العصر العثماني ، القاهرة ١٩٨٦م .

محمود حامد الحسيني :

الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة ١٥١٧ - ١٧٩٨م ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، د. ت .

المعجم الوجيز :

طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، مصر ١٩٩٣م .

ميكل ونتر :

المجتمع المصري تحت الحكم العثماني ، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم ، مراجعة . عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠١م .

د. نللي حنا :

بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر دارسة اجتماعية معمارية ، ترجمة حليم طوسون ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٣م .

ياسر عبد المنعم محاريق :

المنوفية في القرن الثامن عشر ، تاريخ المصريين ، العدد ١٨٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠م .

تاسعاً : المراجع الأجنبية :

Bagrow leo :

history of cartography, Cambridge press 1964

Banarli, Nihad Sami:

resimli Turk Edebiyati Tarihi, Istanbul 1987 .

Clement,R :

les français d'Egypte aux XVII et XVII siècles, le Caire 1960 .

Hanna, Nelly:

an urban history of Bulaq in the Mamluk and ottoman periods, IFAO, le Caire 1983 .

Holt, P . M :

Egypt and the fertile crescent 1516 – 1922, London 1966 .

Raymond, A :

le déplacement des Tanneries Alep, au Caire et a Tunis a l'époque ottomane, revu d'histoire maghrébine, N 1 – 8, Tunis 1977 .

Shaw, Stanford; J:

The financial and administrative organization and development of ottoman Egypt 1517 – 1798, New Jersey 1962 .

Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge 1964 .

Theunissen, Hans:

Four documents pertinent to the ottoman – venetian treaty of 1517, Utrecht 1992 .

المحتويات

صدر فى هذه السلسلة

١- الأصول التاريخية لمسألة طابا ، دراسة وثائقية .

د. يونان لبيب رزق .

٢- مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية .

د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى .

٣- التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده

د. زكريا سليمان بيومى .

٤- الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث .

د. محمد كمال يحيى .

٥- رؤية فى تحديث الفكر المصرى ، الشيخ حسين المرصفى وكتابة رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب.

د. احمد زكريا الشلق .

٦- صياغة التعليم المصرى الحديث ، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢.

د. سليمان نسيم .

٧- دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث .

د. شوقى عطا الله الجمل .

٨- التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٩- المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ .

د. لطيفة محمد سالم.

١٠- الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ - ١٨٤٨ .

د. نسيم مقار .

١١- حول الفكرة العربية فى مصر ،دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر .

د. فؤاد المرسى خاطر .

١٢- صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢، دراسة تاريخية.

د. يواقيم رزق مرقص .

١٣- الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .

د. سامية حسن ابراهيم .

١٤- العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤.

د. أحمد دياب .

١٥- حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين .

د. أحمد عصام الدين .

١٦- مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .

د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم .

١٧- رؤية فى تحديث الفكر المصرى، دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول.

د. أحمد زكريا الشلق .

١٨- صناعة تاريخ مصر الحديث ، دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى.

د. حمادة محمود إسماعيل .

١٩- الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥- ١٩٥٢، من ملفات الخارجية البريطانية .

د. لطيفة محمد سالم .

٢٠- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .

د. عادل حسن غنيم .

٢١- الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣،جمعية الانتقام.

د. زين العابدين شمس الدين نجم .

٢٢- قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦

د. زكريا سليمان بيومى .

٢٣- فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .

د. حلمى أحمد شلبى .

٢٤- الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .

د. شوقى الجمل .

٢٥- تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤.

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٢٦- جمعية مصر الفتاه ١٨٧٩، دراسة وثائقية .

د. على شلش .

٢٧- السودان فى البرلمان المصرى ، ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .

د. يواقيم رزق مرقص .

٢٨- عصر حككيان

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى .

٢٩- صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ١٨٩١ - ١٩١٣ .

د. حلمى أحمد شلبى .

٣٠- المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .

د. سعيدة محمد حسنى .

٣١- دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ .

د. عاصم محروس عبد المطلب .

٣٢- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

د. إسماعيل محمد زين الدين .

٣٣- دور الاقاليم فى تاريخ مصر السياسى .

د. حمادة محمود إسماعيل .

٣٤- المعتدلون فى السياسة المصرية .

د. أحمد الشربينى السيد .

٣٥- اليهود فى مصر .

د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد

٣٦- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .

د. الهام محمد على ذهنى .

٣٧- المعتدلون فى السياسة المصرية .

ماجدة محمد حمود .

٣٨- مصر والحركة العربية .

د. محمد عبد الرحمن برج .

٣٩- مصر وبناء السودان الحديث .

د. نسيم مقار .

٤٠- تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١ .

د. محمد أبو الاسعاد .

٤١- الماسونية فى مصر .

د. على شلش .

٤٢- القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ - ١٩٤٢ .

د. عاصم محروس عبد المطلب .

٤٣- المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة .

د. محمد صابر عرب .

٤٤- السودان فى البرلمان المصرى .

د. يواقيم رزق مرقص

٤٥- طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ .

د. عبد السلام عبد الحليم عامر .

٤٦- مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى ١٩٧٩ - ١٩٨٧ .

د. عبد الله الأشعل .

٤٧- السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ١٨٩٨ - ١٨٨٢، دراسة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى .

د. السيد سيد أحمد توفيق دياب .

٤٨- حوادث مايو ١٩٢١، صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩.

د. حمادة محمود اسماعيل .

٤٩- حدود مصر الغربية، دراسة وثائقية .

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٥٠- الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

د. شوقى الجمل .

٥١- مصر فى كتابات الرحالة ألفرنسيين فى القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩ .

د. الهام محمد على ذهنى .

٥٢- الصحافة المصرية والحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ١٨٨٢ - ١٩٢٢ .

د. رمزى ميخائيل .

٥٣- المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر .

د. عبد الله محمد عزباوى .

٥٤- الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣.

د. أحمد زكريا الشلق.

٥٥- الخطاب السياسى الصوفى فى مصر

د. محمد صبرى الدالى.

٥٦- الطيران المدنى فى مصر

د. عبد اللطيف الصباغ.

٥٧- تاريخ سيناء الحديث.

د. صبرى العدل.

٥٨- الجسد والحداثة: الطب والقانون في مصر الحديثة.

د. خالد فهمى.

٥٩- مصطفى النحاس رئيساً للوفد.

د. مختار أحمد نور.

٦٠ - الفرنسيون فى صعيد مصر.

د. ناصر أحمد إبراهيم.

٦١- حزب الكتلة الوفدية.

د. منصور عبد السميع منصور.

٦٢- الجريمة فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين.

د.عبد الوهاب بكر.

٦٣- عبد الناصر و السياسة الخارجية الأمريكية.

د. محمد عبدالوهاب سيد احمد.

٦٤- المازنى سياسياً.

د.حمادة محمود إسماعيل.

٦٥- قبل أن يأتى الغرب...

ناصر عبدالله عثمان.

٦٦- الخارجية المصرية ١٩٣٧ - ١٩٥٣.

د.صفاء شاكر.

٦٧- الطلبة والحركة الوطنية فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٥٢.

د.عاصم محروس.

٦٨- الوطنية الأليفة.

د.تميم البرغوثى.